ديوان السنَّة

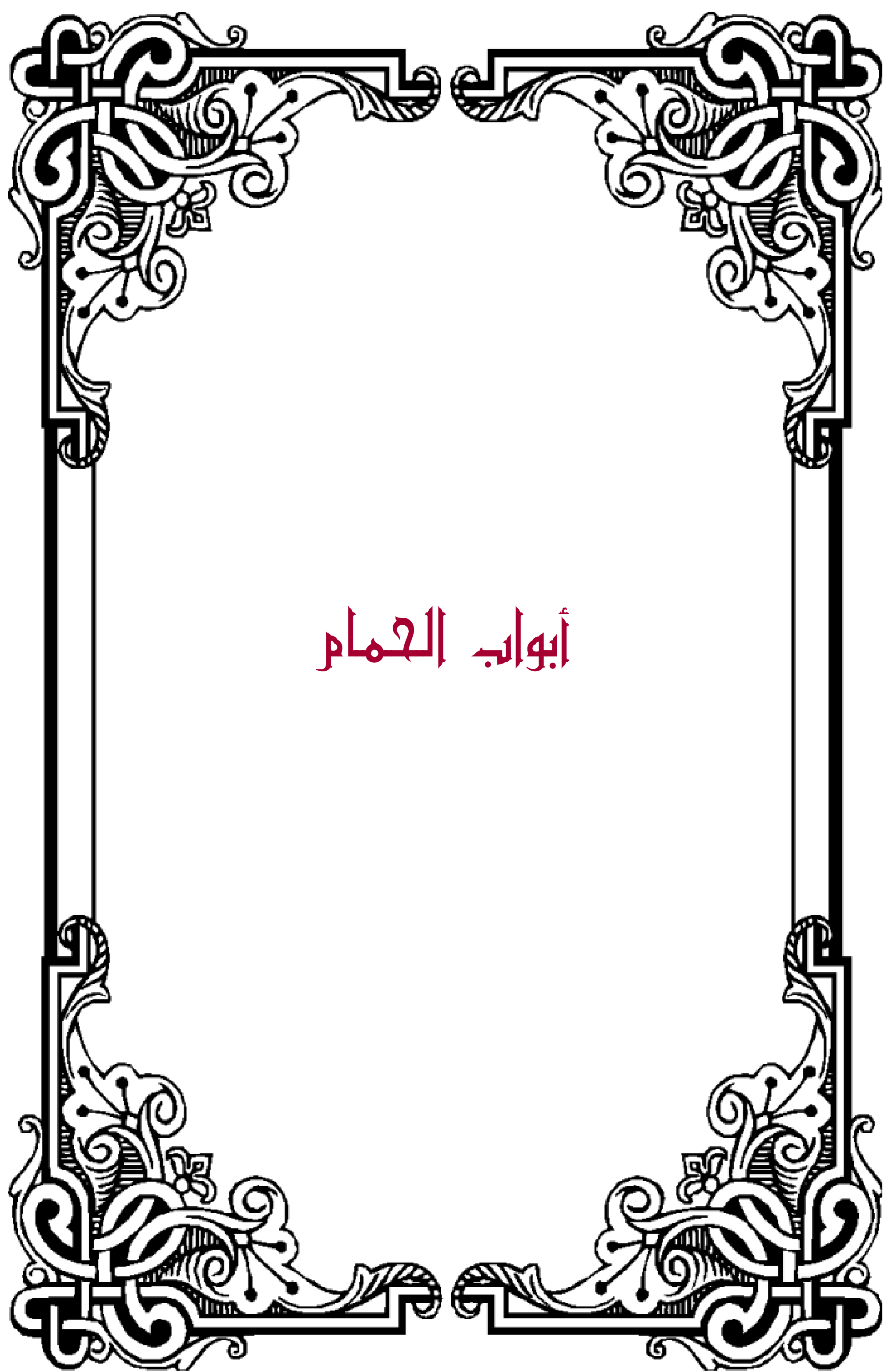
موسوعة شاملة لكل ما ورد عن سيد
المرسلين من أقوال وأفعال وتقريرات

الطهارة

المجلد الرابع والعشرون

كتاب الغسل والتيمم

إعداد
مجموعة من الباحثين
إشراف
عدنان بن محمد العرعور



أبواب الحمام

٤٩٩- بَابُ مَا وَرَدَ فِي دُخُولِ الحَمَّامِ

[٢٩٧٩ط] حَدِيثُ أَبِي المَلِيحِ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ أَبِي المَلِيحِ الهُذَلِيِّ، أَنَّ نِسَاءً مِنْ أَهْلِ حِمْصَ -أَوْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ- دَخَلْنَ عَلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: أَنْتُنَّ اللَّاتِي يَدْخُلْنَ نِسَاؤُكُنَّ الحَمَّامَاتِ؟ [قُلْنَ: نَعَمْ. قَالَتْ: أَمَا إِنِّي] سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا مِنِ امْرَأَةٍ تَضَعُ (تَخْلَعُ) ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا (بَيْتِهَا) إِلَّا هَتَكَتِ السِّتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا**».

۞ **الحكم: حسنٌ لغيره، وَحَسَّنَهُ:** الترمذيُّ - وتبعه النوويُّ -، والبغويُّ، **وجوَّدَ إسنادَهُ:** ابنُ مفلحٍ، **وصَحَّحَهُ:** الحاكمُ، والذهبيُّ، والسيوطيُّ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

اللغة:

«الحَمَّام»: «المسْتَحَمُ: الموضعُ الذي يُغْتَسلُ فيه بالحَميمِ وقيل له: حمام لأن الغالب أن يكون الماء فيه حارًّا» (النهاية لابن الأثير ١/ ١٠٥٢).

وهو بيتٌ كبيرٌ جدًّا، فيه ساحةٌ كبيرةٌ لخلعِ الملابسِ وارتداءِ الأُزُرِ التي يُغتسلُ بها، ثم يوجدُ ممرٌ من هذه الساحةِ إلى ساحاتٍ، وحولَ كل ساحةٍ غرفٌ مفتوحةٌ على هذه الساحات، وتحتَ أرضه غرفٌ يُوقدُ فيها نارٌ كبيرةٌ لتدفئةِ الحمامِ وتسخينِ مَائِهِ، وتكون بعض ساحاته وغرفه دافئة، ويكون

بعضها حارًا، وقد وُضعت أنابيب في الُجدُر تأتي بالماءِ الحارِ والباردِ لكلِّ غرفة وساحة، وقد رُكبت في نهاياتها صنابير، وتحتها أوعية منحوتة منَ الحجرِ يُصب فيها الماء، تَسَع خمسة آصُعٍ تقريبًا يغترف منها الناس، يدخلها الناس للاستحمام والاغتسال والتنظف، وأشهر البلاد بها بلاد الشام، وما تزال حتى يومنا هذا.

تنبيه:

يطلقُ في بعض البلاد العربية اسم الحمام على المرحاضِ، وهو خطأٌ شائعٌ.

الفوائد:

قوله ﷺ: «**تَخْلَعُ ثِيَابَهَا**»: كل ثيابها، «**فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا**»، وفي رواية: «**فِي غَيْرِ بَيْتِهَا**»؛ أي: في بيتٍ غير مأمون فيه أجانب أو ليس فيه محرم لها.

والمقصود: أنه لا يجوز للمرأة أن تخلع ثيابها لتصبح متعرية في غير بيت مأمون، خلافًا لبيت زوجها أو أهلها وما شابه ذلك من بيوت المرأة المأمونة؛ وذلك خشية الفتنة.

ولا يجوزُ لها ذلك إلا حين الاضطرار وحين أمن الفتنة وإلا فلا، وأما نزع بعض ثيابها مما يُكشف فيه بعض عورتها كالشعر والنحر والذِّراع، فإن كان ذلك بين النساء وفي مكان مأمون جاز ذلك بلا خلاف. والله أعلم.

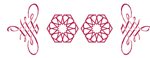
التخريج:

[د ٣٩٦٣ "والزيادة والروايتان له" / ت ٣٠٠٧ "واللفظ له" / جه ٣٧٧٦ / حم ٢٥٦٢٧ "مختصرًا"، ٢٥٤٠٧، ٢٥٤٠٨ / مي ٢٦٨١ / ك ٧٩٨٩، ٧٩٩٠ / طي ١٦٢١ / عب ١١٤٢ / هق ١٤٩١٩ / شعب ٧٣٨١

/ هقد ٧٠٧ / بغ ٣٢١٠ / معر ٧٢٨ / منذ ٦٥٦ / خط (٤/ ٩٦ - مختصرًا) / حسيني (حمام ٥)].

التحقيق

انظره فيما يأتي:



١- رِوَايَةُ: «سَالِمٍ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ، قَالَ: دَخَلَ نِسْوَةٌ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ عَلَى عَائِشَةَ، [يَسْتَفْتِينَهَا] فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتُنَّ؟ فَقُلْنَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ. فَقَالَتْ: لَعَلَّكُنَّ مِنَ الكُورَةِ الَّتِي يَدْخُلُ نِسَاؤُهَا الحَمَّامَاتِ؟ فَقُلْنَ: نَعَمْ. فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا مِن امْرَأَةٍ تَخْلَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ مَنْزِلِهَا** (بَيْتِ زَوْجِهَا) **إِلَّا هَتَكَتْ** [سِتْرَ] **مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ** ﷻ».

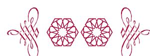
❁ **الحكم: حسنٌ لغيرِه.**

التخريج:

[د ٣٩٦٣ / حم ٢٤١٤٠ "مختصرًا والزيادة الثانية والرواية له" / مي ٢٦٨١ "والزيادة الأولى له" / حق ١٦٠٥ "واللفظ له" / مسخ ٨٤٣ "مختصرًا" / حسيني (حمام ٦)].

التحقيق

انظره فيما يأتي:



٢- رِوَايَةُ: «مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا نِسَاءٌ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ، فَقَالَتْ: لَعَلَّكُنَّ مِنَ الكُورَةِ الَّتِي يَدْخُلُ نِسَاؤُهُمُ الحَمَّامَاتِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**مَا مِنَ امْرَأَةٍ تَخْلَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا هَتَكَتْ السِّتْرَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ** عَزَّ وَجَلَّ».

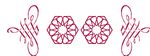
۞ الحكم: حسنٌ لغيره.

التخريج:

[رفا ١٠٧].

التحقيق

انظره فيما يأتي:



٣- رِوَايَةُ: «عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: أَتَيْنَ نِسْوَةٌ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ عَائِشَةَ فَقَالَتْ لَهُنَّ عَائِشَةُ: لَعَلَّكُنَّ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي يَدْخُلْنَ الحَمَّامَاتِ؟ فَقُلْنَ لَهَا: إِنَّا لَنَفْعَلَنْ. فَقَالَتْ لَهُنَّ عَائِشَةُ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ (نَزَعَتْ) ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا، هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ**».

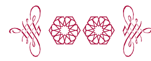
۞ **الحكم: حسنٌ لغيرِه.**

التخريج:

[حم ٢٦٣٠٤ "واللفظ له" / طس ٤٧٤٣ / حل (٣/٣٢٥) "والرواية له" / علج ٥٦١ / نعيم (دكين ٢٢)].

التحقيق

انظره فيما يأتي:



٤- رِوَايَةُ: «عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ بَعْلِهَا، فَقَدْ هَتَكَتْ كُلَّ سِتْرٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ**».

۞ **الحكم**: حسنٌ لغيرِه.

التخريج:

﴿عل ٤٦٨٠ / مجر (٢/٣٣٦)﴾.

التحقيق

يُروى هذا الحديثُ من عِدَّةِ طرقٍ عن عائشةَ، كما هو ظاهرٌ من عرضِ الرواياتِ:

الطريق الأول: عن أبي المليح عن عائشة:

رواه أحمد (٢٥٤٠٧)، وأبو داود (٣٩٦٣): عن ابن المثنى. كلاهما: عن غندر، عن شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي المليح، عن عائشة، به.

وكذا رواه الطيالسيُّ في (مسنده ١٦٢١) - ومن طريقه الترمذيُّ (٣٠٠٧)، والبيهقيُّ في (السنن ١٤٩١٩)، وفي (الآدب ٧٠٧) -: عن شعبةَ به.

وتابع شعبةَ: الثوريُّ، وإسرائيلُ، وورقاءُ:

فأما طريقُ سفيانَ؛ فرواه عبدُ الرزاقِ (١١٤٢) - ومن طريقه أحمدُ (٢٥٤٠٨، ٢٥٦٢٧)، والحاكمُ (٧٩٨٩)، وغيرُهُما -.

ورواه ابنُ ماجهْ (٣٧٧٦) من طريقِ وكيعٍ. كلاهما: عن سفيانَ الثوريِّ.

وأما طريقُ إسرائيلَ؛ فرواه الدارميُّ (٢٦٩٤): عن عُبيدِ اللهِ، عن إسرائيلَ.

وأما طريقُ ورقاءَ؛ فرواه الخطيبُ في (تاريخ بغداد ٤/ ٩٦): من طريقِ عبدِ الصمدِ بنِ النعمانِ عن ورقاءَ.

كلهم: عن منصورٍ، عن سالمِ بنِ أبي الجعدِ، عن أبي المليحِ، عن عائشةَ، به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، إلا أن فيه إشكالين يمنعان من تصحيحه - كما سيأتي -.

وخالفَ الجماعةَ جريرٌ، فرواه عن منصورٍ، عن سالمِ بنِ أبي الجعدِ، قال: دَخَلَ نسوةٌ من أهلِ الشامِ على عائشةَ ... فذكره، ولم يذكرْ أبا المليحِ. رواه إسحاقُ بنُ راهويه في (مسنده ١٦٠٥)، وأبو داود (٣٩٦٣): عن محمد ابنِ قدامة، كلاهما: عن جريرٍ، به.

ولا ريبَ أن روايةَ الجماعةِ عن منصورٍ أصحُّ، لاسيما وفيهم شعبة وسفيان، وهما مَن هما في الضبطِ والإتقانِ.

ولذا قال الدارقطنيُّ: «وقول شعبة، والثوري، عن منصور، أشبه بالصواب» (العلل ٣٧٤٥).

ولكن رواه كذلك عن سالم بن أبي الجعد جماعة:

فرواه أحمدُ (٢٤١٤٠): عن حفصِ بنِ غياثٍ.

ورواه الخرائطيُّ في (مساوئ الأخلاق ٨٤٥) من طريقِ حِبانَ بنِ عليٍّ العنزيِّ.

وعلَّقه الدارقطنيُّ في (العلل ٣٧٤٥) عن عيسى بن يونس.

ثلاثتهم: عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن عائشة به.

وخالفهما يعلى بن عبيد: فرواه عن الأعمش، عن عمرو بن مُرة، عن سالم ابن أبي الجعد، عن عائشة، به. رواه الدارمي (٢٦٩٣) عن يعلى به.

وتابع الأعمش على الوجه الأول:

أبو حمزةَ الثُّمَاليُّ، كما في (مساوئ الأخلاق للخرائطي ٨٤١).

وعبيدةُ بنُ متعبٍ، كما ذكرَ ذلك الدارقطنيُّ في (العلل ٣٧٤٥).

فروياه عن: سالم بن أبي الجعد عن عائشة به، دون ذكر أبي المليح.

ولكن طريق منصور بذكر أبي المليح أشبه بالصواب، كما قال الدارقطنيُّ.

فإن أبا حمزةَ الثماليَّ وعبيدةَ بنَ متعبٍ «ضعيفان»، كما في (التقريب ٨١٨، ٤٤١٦).

وأما الأعمشُ فقد حصل عليه خِلاف، وهو وحده لا يقاوم منصورًا، خاصة وأن سالِمًالم يَلْقَ عائشةَ، كما قال ابنُ المديني، انظر (جامع التحصيل ٢١٨).

فزيادةُ (أبي المليح) زيادةٌ من ثقةٍ حافظٍ يجبُ قَبولها.

ولكن يبقى الإشكال في طريق أبي المليح عن أبي عائشة؛ وهو أن أبا المليحِ لا يُعرفُ له سماعٌ من عائشةَ، بل لا يُعرفُ له رواية عنها سوى في هذا الحديث، وآخَر أخرجه الطبريُّ في (التفسير ٣/ ٥٥٤).

وقد ذكر ابنُ القطانِ في (أحكام النظر صـ ١٠٠)، وابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٩/ ٢٠٤) **أن أبا داودَ** قال: «هذا يرويه أبو المليح عن عائشة، ولم

يسمعه منها».

ونقلَ عنه ابنُ الملقنِ في (خلاصة البدر المنير ٢٦٠٩)، أنه قال: «منقطعٌ».

وكلا النصين عن أبي داود لم نجدْهما في النسخ المطبوعة من «السنن».

وقال البزارُ: «أحسبه عن أبي المليح عن مسروقٍ عنها» (أحكام النظر لابن القطان صـ ١٠٠)، و(البدر المنير ٩/ ٢٠٤). ولم نقفْ عليه - كذلك - في الأجزاء المطبوعة من (مسند البزار).

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «وأبو المليح لم يسمعْه من عائشةَ» (الأحكام الكبرى ١/ ٤٠٦).

فهذا الطريقُ معلٌّ بالانقطاعِ.

وقد رواه أحمدُ (٢٥٤٠٧) قال: حدثنا محمد بن جعفر وحجاج، قالا: حدثنا شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي المليح، قال حجاج: عن رجلٍ، قال: دَخَلَ نسوةٌ من أهلِ الشامِ على عائشةَ . . . الحديث.

فقد يُفهم منه أن الحجاجَ قال فيه: (عن أبي المليح عن رجلٍ)، كما جزمَ به الحافظُ في (إتحاف المهرة ٢٢٩٩٦). فتكون ثَم واسطة مبهمة بين أبي المليح وعائشة. وهذا يؤكدُ القولَ بالانقطاعِ.

ويحتمل أن يكون المرادُ أن الحجاجَ أبهم أبا المليح، فقال (عن رجل) بدل (عن أبي المليح)، فالله أعلم.

ومع ما ذكرناه من علةِ الانقطاعِ، فقد ذهبَ بعضُ أهل العلم إلى تحسين الحديث أو تصحيحه.

قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ». وبمثله قال البغويُّ في (شرح السنة

١٢/ ١٢٤).

وقال الحاكمُ: «صحيحٌ على شرطهما» (الترغيب والترهيب ٢٧٣). ولم نقفْ على كلامِ الحاكمِ في نُسخِ (المستدرك) المطبوعةِ.

وقال الذهبيُّ في (التلخيص): «قلتُ: على شرط البخاري ومسلم» (تلخيص المستدرك ٤/ ٢٨٨).

وهذا يفيدُ أن هذا حكم خاص للذهبي؛ ولهذا ذكر كلامه ابن الملقن في (مختصره ٩٨٤). ثم إن الشيخين لم يخرجا لأبي المليح عن عائشة شيئًا، ولم يخرجا لسالم عن أبي المليح شيئًا.

وذكره النوويُّ في فصل الصحيح من (خلاصة الأحكام ١/ ٢١٠)، ونقل تحسين الترمذي وأقرَّه.

وقال ابنُ مفلحٍ: «إسنادُهُ جيدٌ» (الآداب الشرعية ٣/ ٣٢٥).

ورمزَ السيوطيُّ له بالصحةِ في (الجامع الصغير ٢٩٤٠).

وصَحَّحَ إسنادَهُ المُناويُّ في (التيسير ١/ ٤٠٨).

وقال الشوكانيُّ: «وهو من حديثِ شعبةَ عن منصورٍ عن سالمِ بنِ أبي الجعدِ عن أبي المليحِ عنها، وكلهم رجال الصحيح، ورُوي عن جريرٍ عن سالمٍ عنها، وكان سالمٌ يدلسُ ويرسلُ» (نيل الأوطار ١/ ٣١٨).

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح الترغيب ١٧٠)، **وقال** في (تمام المنة صـ ١٣١): «إسنادُهُ صحيحٌ على شرطِ الشيخين»، وفيه نظرٌ، كما تقدَّم بيانُهُ.

وأخرجه الحسينيُّ في (آداب دخول الحمام ٦): من طريق سالم بن أبي الجعد عن عائشة، ثم قال: «وهذا إسنادٌ صحيحٌ»، وقد تقدَّم أن سالِمًا

لم يَلْقَ عائشةَ، كما قال ابنُ المديني.

قلنا: لكن للحديثِ طرقٌ أُخرى كثيرة عن عائشة، وهي وإن كانت لا تخلو من مقال، لكن بمجموعها يرتقي الحديث إلى درجة الحسن لغيرِهِ، والله أعلم.

وإليك بيان هذه الطرق:

الطريق الثاني: عن عطاء عن عائشة:

رواه أحمدُ (٢٦٣٠٤): عن عبيدة بن حميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن عطاء، عن عائشة، بنحوه.

ورواه الطبرانيُّ في (الأوسط ٤٧٤٣)، وأبو نعيمٍ في (الحلية ٣/ ٣٢٥)، وفي (تسمية الرواة عن الفضل بن دكين ٢٢)، وابنُ الجوزي في (العلل ٥٦١): من طريقِ يزيدَ، به.

وقال الطبرانيُّ - عقبه -: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن عطاء إلا يزيد».

وقال أبو نعيم: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ عطاءٍ عن عائشةَ، لا أعلمُ عنه راويًا غير يزيد بن أبي زياد».

قلنا: ويزيد بن أبي زياد: «ضعيف»، كما في (التقريب ٧٧١٧)

وبه ضَعَّفَ الإسنادَ ابنُ الجوزي في (العلل المتناهية ٥٦١).

قلنا: ولكنه صالحٌ للاعتبارِ به في المتابعاتِ والشواهِدِ، كما هاهنا.

الطريق الثالث: عن مجاهدٍ عن عائشةَ:

رواه أبو عليٍّ الرَّفاءُ في (جزء له ١٠٧) عن إبراهيم بن إسحاق الحربي، عن عبد الله بن عمر (الجعفي)، عن عمران بن عيينة، عن حصين (بن

عبد الرحمن السُّلَمي)، عن مجاهد، عن عائشة، به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا عمران بن عيينة، فمختلفٌ فيه،

قال أبو زرعة: «ضعيفُ الحديثِ» (سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٣٠٣)، وقال أبو حاتم: «لا يُحتجُّ بحديثه، فإنه يأتي بالمناكير» (الجرح والتعديل ٦/ ٣٠٢)، وقال أحمدُ: «رأيتُ عمران بن عيينة ولم أَكتبْ عنه شيئًا» (العلل رواية عبد الله ٤٥٦١).

وذكره العقيليُّ في (الضعفاء ١٣١٣) وقال: «في حديثه وَهْمٌ وخطأ».

واختَلَفَ قول ابن معين فيه؛ فقال (رواية الدوري ٢١٩١): «صالح الحديث»، وتبعه ابنُ شاهين فذكره في (الثقات ١١١٣). ولكن ضَعَّفه في (رواية ابن محرز ١٨٥)، بل قال في موضع آخر: «ليس بشيء، ضعيف» (رواية ابن محرز ١٤٨).

وقال أبو داود: «صالح»، وقال البزارُ: «ليس به بأس»، انظر: (تهذيب التهذيب ٨/١٣٦). وقال العجليُّ: «صدوق» (معرفة الثقات وغيرهم ١٤٢٨)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٢٤٠). وقال الذهبيُّ: «صالحُ الحديثِ» (ميزان الاعتدال ٣٣٠١)، وقال في (الكاشف ٤٢٧٢): «ضَعَّفه أبو زرعة ومشَّاه غيرُ واحدٍ». بينما ذكره في (ديوان الضعفاء ٣١٤٧)، و(المغني ٤٦١٠) ولم يزدْ على قولِ أبي حاتم، وقال ابنُ حجرٍ: «صدوقٌ له أوهامٌ» (التقريب ٥١٦٤).

قلنا: الذي يبدو لنا أنه إلى الضعفِ أقرب، ولكن مثله لا بأس به في المتابعاتِ والشواهدِ، كما ها هنا.

الطريق الرابع: عن أُمِّ عبدِ الملكِ بنِ راشدٍ عن عائشةَ:

رواه أبو طاهر المخلص في (المخلصيات ١٦٩٦) قال: حدثنا ابنُ مَنيعٍ، قال: حدثنا داود، قال: حدثنا محمد بن حرب، عن عبد الملك بن راشد التَّغْلِبِيِّ، عن أُمِّه، أنَّها دخلتْ على عائشةَ في نسوةٍ من أهلِ حمصٍ فقالتْ: . . . الحديث.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقات عدا ابن رَاشدٍ وأُمّه، فأما ابنُ راشدٍ فقال عنه أبو حاتم: «ما بحديثه بأس» (الجرح والتعديل ٥/ ٣٤٩)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ١٠٢).

وأما أُمُّه، فلم نجدْ مَن ترجمَ لها.

وفي هذه الطريقِ زيادةٌ سيأتي الكلامُ عليه قريبًا.

الطريق الخامس: عن عروةَ عن عائشةَ:

رواه أبو يعلى في (مسنده ٤٦٧٩)، وابنُ حِبَّانَ في (المجروحين ٢/ ٣٣٦): من طريقِ إسحاقَ بنِ سليمانَ الرازيِّ، حدثنا معاويةُ، عن الزهريِّ، عن عروةَ، عن عائشةَ به، مقتصرًا على المرفوع.

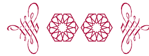
وهذا سندٌ ضعيفٌ أيضًا؛ معاوية هو ابن يحيى الصدفي: «ضعيف»، كما في (التقريب).

وبه ضَعَّفه ابنُ حِبَّانَ في (المجروحين)، وتبعه ابنُ القيسراني في (معرفة التذكرة ٥٤)، و(تذكرة الحفاظ ٥٦).

وله طرقٌ أُخرى عن عروةَ، وكذا عن عائشة، انظرها في الروايات الآتية.

تنبيه:

قال الألبانيُّ: «أورد الرافعيُّ الحديثَ في (شرح الوجيز) (كتاب الجزية) بلفظ: «**فَهِيَ مَلْعُونَةٌ**». فقال الحافظُ في تخريجه في (التلخيص): «الدارمي وأبو داود . . . من حديث عائشة»، وهذا وَهْمٌ عجيبٌ من الحافظِ الكبيرِ؛ فإن اللفظَ المذكورَ ليس له أصل عند المذكورين، ولا عند غيرهم منَ المحدثين . . . لا من حديثِ عائشةَ، ولا من حديثِ غيرها - فيما علمتُ - فاقتضى التنبيه!» (الضعيفة ١٣/ ٤٧١).



٥- رِوَايَةُ: «خِـمَارِهَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ خِمَارَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا، فَقَدْ هَتَكَتْ سِتْرَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ** ﷻ».

الحكم: منكرٌ بلفظِ: «خِمَارِهَا».

التخريج:

[مسخ ٨٤١، ٨٤٥].

السند:

قال الخرائطيُّ في (مساوئ الأخلاق ٨٤١): حدثنا نصر بن داود، ثنا أبو نعيم، ثنا أبو حمزة الثُّمَالِيُّ، ثنا سالم بن أبي الجعد، عن عائشة به.

وقال في (٨٤٥): حدثنا القُلُوسي، ثنا بكر بن يحيى بن زَبَّان، ثنا حِبَّانُ، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، قال: دخل نسوة من أهل حمص

على عائشة، . . . فذكر الحديث.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فسالم بنُ أبي الجعد لم يَلْقَ عائشةَ، كما سبقَ ذكره.

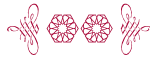
والطريق الأول فيه أبو حمزة الثمالي، وهو «ضعيفٌ رافضيٌّ»، كما في (التقريب ٨١٨).

والطريق الثاني فيه حِبَّانُ وهو ابنُ عليٍّ العَنَزِيُّ، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ١٠٧٦).

وفيه أيضًا بكر بن يحيى بن زبّان، قال عنه أبو حاتم: «شيخٌ» (الجرح والتعديل ٢/ ٣٩٤)، وذكره ابنُ حِبَّانَ فى (الثقات) كما في (تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٨)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «مقبول» (التقريب ٧٥٣).

والثابتُ في الحديثِ عن سالمٍ، بلفظ: «**ثِيَابَهَا**»، كما سبقَ.

وقد وردتْ لفظة: (الخمار) من طرقٍ أُخرَى عن عائشةَ، ولكنها منكرةٌ أيضًا، كما ستراه في الرواياتِ التاليةِ.



٦- رِوَايَةُ: «عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: [أَدِّبُوا الخَيْلَ، وَانْتَضِلُوا وَانْتَعِلُوا، وَتَسَوَّكُوا، وَإِيَّايَ وَأَخْلَاقَ الأَعَاجِمِ، وَأَنْ تَجْلِسُوا عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ، وَ][١] لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَدْخُلَ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ (بِمِنْدِيلٍ)[١]، وَلَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ (لِمُؤْمِنَةٍ)[٤] أَنْ تَدْخُلَ الحَمَّامَ إِلَّا مِنْ سَقَمٍ؛ فَإِنَّ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ حَدَّثَتْنِي عَلَى مَفْرَشِهَا، قَالَتْ: حَدَّثَنِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَفْرَشِي هَذَا قَالَ: «**إِنَّ المَرْأَةَ إِذَا (أَيُّمَا مُؤْمِنَةٍ)[٣] وَضَعَتْ خِمَارَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا (بَيْتِهَا)[٤]، هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ ﷻ [مِنْ سِتْرٍ][٢] فَلَمْ يَتَنَاهَا (يَثْنَاهَا)[٥] دُونَ العَرْشِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وضعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ، والبيهقيُّ، وابنُ الجوزي، والذهبيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿عيال ٤١٠ "واللفظ له" / مسخ ٨٤٢ "والزيادة الثانية له"، ٨٤٤ "والرواية الثانية والثالثة والرابعة له" / عد (١٠/ ٧٥) "والرواية الخامسة له" / صحا ٧٣٨٦ "والزيادة الأولى له" / صمند (صـ ٩٤٥) / شعب ٧٣٨٦ "والرواية الأولى له"﴾.

التحقيق

رُوِي هذا الخبر عن عمرَ من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه ابنُ أبي الدنيا في (النفقة على العيال ٤١٠) قال: حدثنا محمد بن حسان السَّمْتي، حدثنا الفُضَيلُ بنُ عياضٍ، عن مُطَّرِحِ بنِ يزيد، عن عبيد الله

ابنِ زحر، عن علي بنِ يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، قال عمرُ بنُ الخطابِ ... فذكره.

ورواه الخرائطيُّ في (مساوئ الأخلاق ٨٤٢)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ١٠/ ٧٥): من طريق محمد بن حسان السمتي، به.

ورواه الخرائطيُّ في (مساوئ الأخلاق ٨٤٤)، وأبو نعيمٍ في (الصحابة ٧٣٨٦): من طريق يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زَحْر، به.

وهذا إسنادٌ وَاهٍ؛ فيه علتان:

الأولى: علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيفٌ كما في (التقريب ٤٨١٧). لا سيما روايته عن القاسم؛ قال يحيى بن معين: «علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة هي ضعاف كلها» (تهذيب الكمال ٢١/ ١٧٩).

الثانية: عُبيد اللَّه بن زَحْر؛ قال عنه الحافظ: «صدوق يخطئ» (التقريب ٤٢٩٠)، لا سيما روايته عن علي بنُ يزيد؛ قال ابنُ حِبَّانَ: «منكرُ الحديثِ جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات» (المجروحين ٢/ ٢٩).

وأعلَّه ابنُ عَدِيٍّ بمطرح، فذكره في ترجمته، ثم قال: «ومطرح له غير ما ذكرت، وعامة رواياته عن عُبيد الله بن زَحر، والضعفُ على حديثه بَيِّن».

وكذا أعلَّه به الذهبيُّ في (تلخيص العلل صـ ١١٧) فقال: «فيه مطرح بن يزيد متروك».

قلنا: ولكنه مُتابع من محمد بن حسان السمتي، وهو «صدوقٌ لينُ الحديثِ»، كما في (التقريب).

وأما ابنُ الجوزيِّ فأعلَّه بمطرح وعلي والقاسم؛ فقال: «هذا حديثٌ لا يصحُّ ومطرح وعلي والقاسم ليس بشيء» (العلل المتناهية ١/ ٣٤٤).

وتعقبه الألبانيُّ فقال: «كذا قال، والقاسم وهو أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة، والمتقرر فيه أنه وسط حسن الحديث، فلو أنه ذكر مكانه عبيد الله بن زحر لأصاب» (الضعيفة ١٣/ ٤٧٠). **وهو كما قال.**

الوجه الثاني:

أخرجه البيهقيُّ في (الشعب ٧٣٨٦) قال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، نا أبو العباس الأصم، نا بحر بن نصر، نا ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، أن عمر بن الخطاب، قال: ... فذكره.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع، فعبيدُ اللهِ بنُ أبي جعفرٍ لم يدركْ عمرَ.

ولذا قال البيهقيُّ: «منقطعٌ».

وعَلَّقَ الألبانيُّ على قولِ البيهقيِّ قائلًا: «يعني: بين عمر وعبيد الله بن أبي جعفر؛ فإن هذا وُلد بعد وفاة عمر بسنين - مات عمر سنة (٢٣)، ومات عبيد الله سنة (١٣٢) وقيل بعد ذلك» (الضعيفة ١٣/ ٤٦٩).

الثانية: ابن لهيعة، وهو ضعيفٌ، كم قرَّرناه في غير ما موضعٍ.

وقدِ اضطربَ فيه؛ فرواه هنا: عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عمر عن عائشة.

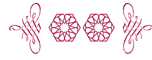
ورواه مرة عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة.

ومرة: عن أبي الأسود، عن عروة، مرسلًا.

ورواه أيضًا: عن دَرَّاج عن السائب عن أم سلمة. كما سيأتي قريبًا.

وقد تقدَّم الحديثُ من طرقٍ عن عائشةَ يُقَوِّي بعضها بعضًا، بلفظ: «**ثِيَابَهَا**» بدل: «**خِمَارَهَا**»، وأما لفظ: «**الخِمار**» فلم يأتِ إلا من طرقٍ واهيةٍ كما تَرَى.

ولأجل ذلك ذكره الألبانيُّ في (الضعيفة) وقال: «منكرٌ»، ثم قال: «وقد صَحَّ الحديث من طريق أبي المليح عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا نحوه بلفظ: «ثيابها» مكان: «خمارها» (الضعيفة ٦٢١٦).



٧- رِوَايَةُ: «عَبْدِ المَلِكِ بنِ رَاشِدٍ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بنِ رَاشِدٍ التَّغْلِبِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فِي نِسْوَةٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتُنَّ؟ فَقُلْنَ: مِنْ أَهْلِ حِمْصَ. قَالَتْ: فَلَعَلَّكُنَّ مِنَ اللَّاتِي يَدْخُلْنَ الحَمَّامَ؟ قُلْنَ: نَعَمْ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ المَرْأَةَ إِذَا خَلَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ** ﷻ **مِنْ سِتْرٍ حَتَّى تَلْبَسَ ثِيَابَهَا**». فَلَمَّا قُمْنَا مِنْ عِنْدِهَا سَمِعْتُهَا وَهِيَ تَقُولُ: يَا جَارِيَةُ، انْضَحِي آثَارَهُنَّ بِالمَاءِ.

۞ الحكم: حسنٌ لغيرِهِ كما تقدَّم، لكن دون قوله: «حَتَّى تَلْبَسَ ثِيَابَهَا»، فمنكرةٌ، وكذا الفقرة الأخيرة.

التخريج:

〖مخلص ١٦٩٥〗.

السند:

قال أبو طاهر المخلص: حدثنا ابنُ مَنيعٍ قال: حدثنا داودُ قال: حدثنا محمدُ بنُ حربٍ، عن عبدِ الملكِ بنِ راشدٍ التغلبيِّ، عن أُمِّهِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالةِ أُمِّ عبدِ الملكِ بنِ راشدٍ التغلبيِّ، كما تقدَّم بيانُه.

وقد تفردتْ بزيادتين منكرتين في هذا الحديث؛ الأولى: قولها في المرفوع: «**حَتَّى تَلْبَسَ ثِيَابَهَا**»، وقولها في آخر القصة: «فَلَمَّا قُمْنَا مِنْ عِنْدِهَا سَمِعْتُهَا وَهِيَ تَقُولُ: يَا جَارِيَةُ، انْضَحِي آثَارَهُنَّ بِالمَاءِ».

٨- رِوَايَةُ: «أَبِي مُسْلِمٍ الخَوْلَانِيِّ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ أَبَا مُسْلِمٍ الخَوْلَانِيَّ حَجَّ، فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَتْ تَسْأَلُهُ عَنِ الشَّامِ وَعَنْ بَرْدِهَا، فَجَعَلَ يُخْبِرُهَا، فَقَالَتْ: كَيْفَ يَصْبِرُونَ عَلَى بَرْدِهَا؟! فَقَالَ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، إِنَّهُمْ يَشْرَبُونَ شَرَابًا يُقَالُ لَهُ: الطِّلَاءُ فَقَالَتْ: صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَّغَ حِبِّي، سَمِعْتُ حِبِّي يَقُولُ: «**إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا**»، قَالَتْ: وَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ؟ قَالَ: يَدْخُلْنَ الحَمَّامَاتِ. قَالَتْ: صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَّغَ حِبِّي، سَمِعْتُ حِبِّي يَقُولُ: «**مَا مِنِ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثَوْبَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا لَمْ يَحْبُهَا مِنَ اللَّهِ سِتْرٌ**».

۞ الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ: الذهبيُّ.

اللغة:

قوله: «**لَمْ يَحْبُهَا**» يقال: حَبَاه كذا، وبكذا: إذا أعْطَاه. والحِبَاءُ: العطية، ومنه ما وَرَدَ في حديث صلاة التسابيح: «**ألا أحْبُوك؟**» (النهاية ١/ ٨٨٠).

التخريج:

﴿طاو ٤٥ "مقتصِرًا على أوله" / موهب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٧/١٢٩) / عل ٤٣٩٠ "واللفظ له" / ك ٧٤٤٢ "مقتصِرًا على أوله" / هق ١٧٤٥٨﴾.

السند:

رواه عبدُ اللهِ بنُ وهبٍ في (الموطأ)، قال: حدثني إبراهيمُ بنُ نَشِيطٍ الوَعْلانيُّ، وعمرُو بنُ الحارثِ، عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ، عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ، أن أبا مسلمٍ الخولانيَّ حَجَّ، فَدَخَلَ على عائشةَ... فذكره.

ورواه أبو يعلى عن هارون بن معروف. ورواه الحاكمُ من طريقِ بحرِ بنِ نصرٍ. والبيهقيُّ في (السنن ١٧٤٥٨): من طريقِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ الحكمِ.

ثلاثتهم: عن ابنِ وهبٍ، به.

وعزاه ابنُ الملقنِ في (التوضيح ٢٧/ ١٢٩) لابنِ وهبٍ في (مسنده) عن عمرو بن الحارث - وحده - به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ، وفي رواية بحرِ بنِ نصرٍ: (محمد ابن عبد الله بن مسلم)، في تعيينه وجهان:

الأول: أنه ابنُ أخي الزهري، ولكن لا يُعرف لسعيد بن أبي هلال رواية عنه وهو أكبر منه، كما لا يُعرفُ له رواية عن أبي مسلمٍ، بل ولم يدركْه؛ فإن أبا مسلم الخولاني من كبار التابعين، تُوفي زمن يزيد بن معاوية، وابن أخي الزهري من السابعة (توفي سنة ١٥٢)، وقيل بعدها.

فإن كان هو فالسندُ منقطعٌ.

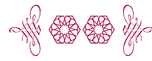
الثاني: أنه رجلٌ آخرُ مجهولٌ لا يُعرفُ، **فالسندُ ضعيفٌ لجهالتِهِ.**

ومع هذا قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ ولم يخرجاه».

فتعقبه الذهبيُّ فقال: «محمدٌ هذا مجهولٌ، وإن كان ابن أخي الزهري فالسندُ منقطعٌ» (تلخيص المستدرك ٤/ ١٤٧).

ومَالَ الحافظُ إلى أنه المجهولُ، فاستدركه في (اللسان) فقال: «محمد بن

عبد الله بن مسلم عن أبي مسلم الخولاني وعنه سعيد بن أبي هلال. قال الذهبيُّ في (تلخيص المستدرك): مجهول» (لسان الميزان ٦٩٧٠).



٩- رِوَايَةُ: «عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ نِسْوَةً جِئْنَ عَائِشَةَ زَمَنَ الحَجَّاجِ، مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَأَهْلِ العِرَاقِ، فَأَذِنَتْ لِلْعِرَاقِيَّاتِ قَبْلَ الشَّامِيَّاتِ، وَقَالَتْ لِلشَّامِيَّاتِ: أَلَسْتُنَّ تَدْخُلُنَّ الحَمَّامَ؟ قُلْنَ: بَلَى، أَرْضُنَا أَرْضٌ بَارِدَةٌ. فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَعَرَّتْ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا، هَتَكَ اللَّهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ مِنْ سِتْرٍ**».

۞ **الحكم: إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، والمرفوعُ حسنٌ لغيرِه، كما تقدَّم.**

التخريج:

[مسخ ٨٤٦].

السند:

قال الخرائطيُّ: حدثنا أبو جعفر محمد بن عبيد الله بن المنادي، ثنا يونس بن محمد المؤدب، ثنا الحكم بن الصلت، حدثني يزيد، عن أبي هدبة الفارسي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه أبو هدبة الفارسيُّ، وهو كذَّابٌ، انظر: (لسان الميزان ٣٣٨).

١٠- رِوَايَةُ: «أُخْرَى عَنْ عُرْوَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الحَمَّامِ، فَقَالَ: «**إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي حَمَّامَاتٌ، وَلَا خَيْرَ فِي الحَمَّامَاتِ لِلنِّسَاءِ**». فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُهُ بِإِزَارٍ؟ فَقَالَ: «**لَا، وَإِنْ دَخَلَتْهُ بِإِزَارٍ وَدِرْعٍ وَخِمَارٍ، وَمَا مِنِ امْرَأَةٍ تَنْزِعُ خِمَارَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا (بَيْتِهَا أَوْ بَيْتِ أَحَدِ أُمَّهَاتِهَا) إِلَّا كَشَفَتِ السِّتْرَ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا**».

۞ **الحكم: منكرٌ، عدا قوله: «وَمَا مِنَ امْرَأَةٍ تَنْزِعُ ...» فحسنٌ لغيرِه**، كما تقدَّم، ولكن بلفظ: **(ثِيَابَهَا)**، أما لفظة **(خِمَارَهَا)**: **فمنكرةٌ أيضًا**، كما قال الألبانيُّ، **وضَعَّفه**: الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طس ٣٢٨٦ "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط) قال: حدثنا بكر بن سهل، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة به.

وقال: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن عروة إلا أبو الأسود، تفرَّد به ابنُ لهيعةَ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ من أجلِ ابنِ لهيعة، فهو ضعيفٌ، وقدِ اضطربَ فيه، كما تقدَّمَ بيانُهُ قريبًا، وهذا أحدُ أوجهِ اضطرابه.

وبهذا ضعَّف الحديثَ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٥٢٢)، **والألبانيُّ** في (الضعيفة ٦٢١٦)، **وحَكَمَ على الحديثِ بالنكارةِ.**

١١- رِوَايَةُ: «رَجُلٍ مِنْ كِنْدَةَ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ كِنْدَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَبَيْنِي وَبَيْنَهَا حِجَابٌ، قَالَتْ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: مِنْ كِنْدَةَ. فَقَالَتْ: مِنْ أَيِّ الأَجْنَادِ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مِنْ أَهْلِ حِمْصَ قَالَتْ: مِنْ أَهْلِ حِمْصَ الَّذِينَ يُدْخِلُونَ نِسَاءَهُمُ الحَمَّامَاتِ؟ فَقُلْتُ: إِي وَاللَّهِ، إِنَّهُنَّ لَيَفْعَلْنَ ذَلِكَ. فَقَالَتْ: «**إِنَّ المَرْأَةَ المُسْلِمَةَ إِذَا وَضَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا فَقَدْ هَتَكَتْ سِتْرًا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا، فَإِنْ كُنَّ قَدِ اجْتَرَيْنَ عَلَى ذَلِكَ، فَلْتَعْمِدْ إِحْدَاهُنَّ إِلَى ثَوْبٍ عَرِيضٍ وَاسِعٍ يُوَارِي جَسَدَهَا كُلَّهُ؛ لَا تَنْطَلِقُ أُخْرَى فَتَصِفَهَا لِحَبِيبٍ أَوْ بَغِيضٍ**»، . . . وذكر الحديث مطولًا في الشفاعة.

الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ.

التخريج:

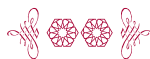
[عب ١١٤١ "واللفظ له" / معر ١٤٥١].

السند:

قال عبدُ الرزاقِ - ومن طريقه ابنُ الأعرابي -: عن معمرٍ، عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن رجلٍ من كِنْدةَ قال: دخلتُ على عائشةَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لإبهامِ الرجلِ الكنديِّ.



١٢- رِوَايَةُ: «أُمِّ السَّائِبِ عَنْ عَائِشَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ أُمِّ السَّائِبِ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَمَعَهَا عُودٌ تَتْبَعُ الوَزَغَ فَتَقْتُلُهُ، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا شَأْنُ هَذَا الوَزَغِ؟ فَقَالَتْ: لَمَّا أُلْقِيَ إِبْرَاهِيمُ فِي النَّارِ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ يَرُدُّ غَيْرَ هَذَا، فَأُمِرْنَا بِقَتْلِهِ. قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، المَرْأَةُ تَدْخُلُ الحَمَّامَ؟ فَقَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا؛ فَقَدْ هَتَكَتْ سِتْرَهَا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا**».

۞ الحكم: **إسنادُهُ ضعيفٌ**، وقوله ﷺ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ ...**». إلخ. **حسنٌ لغيرِهِ**، كما سبقَ، أما قولها: «أُمِرْنَا بِقَتْلِ الوَزَغِ» **فمنكرٌ من حديثِها**؛ لأنه ثَبَتَ عنها في (الصحيحين) أنها لم تسمعِ النبيَّ ﷺ يأمرُ بقتله[(١)]، والأمرُ بقتله ثابتٌ من حديثِ غيرِها، كما في (الصحيح) من حديثِ أُمِّ شريك، وسعد بن

---

(١) روياه من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ قال لِلْوَزَغِ: الفُوَيْسِقُ، ولم أسمعه أمرَ بقتله». كذا رواه البخاري (١٨٣١) من طريق مالك. والبخاري (٣٣٠٦)، ومسلم (٢٢٣٩) من طريق يونس. وأحمد (٢٤٥٦٨) من طريق شعيب بن أبي حمزة. وأحمد (٢٥٢١٥) من طريق عقيل. وأحمد (٢٦٣٣٢) من طريق أبي أويس. كلهم عن الزهري به. وخالفهم معمر: فرواه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن النبيَّ ﷺ قال: «**كَانَتِ الضُّفْدَعُ تُطْفِئُ النَّارَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَ الوَزَغُ يَنْفُخُ فِيهِ، فَنُهِيَ عَنْ قَتْلِ هَذَا، وَأُمِرَ بِقَتْلِ هَذَا**». أخرجه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٨٥٥٠) عن معمرٍ، به.

وهذا سياقٌ شاذٌّ؛ لمخالفة معمر لرواية الجماعة عن الزهري. وقد وَرَدَ كذلك الأمرُ بقتلِ الوزغِ من طرقٍ أُخرى عن عائشة، ولكنها لا تصحُّ أيضًا، وسيأتي بيان ذلك مفصلًا في (موسوعة الأطعمة) - إن شاء الله -.

أبي وقاص.

التخريج:

[طس ٦٩٧٣].

السند:

قال الطبراني: حدثنا محمد بن علي المروزي، ثنا مُطَهِّر بن الحَكَم المروزي، ثنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، حدثني مطر الوراق، عن أم السائب، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: أم السائب، ولم نعرفْها.

ومطر الوراق: «صدوق، كثير الخطأ» كما في (التقريب ٣٣٨).

وأما مطهر فهو: أبو عبد الله مطهر بن الحكم البيع الأَنْقُلْقَانِيُّ، كان من أهل القرآن والعلم راويًا لتفسير مقاتل ولكتب علي بن الحسين بن واقد، روى عنه جماعة من الثقات، منهم أبو داود وابنه، وكَتَبَ عنه مسلم بن الحجاج وغيره (الأنساب ١/ ٢٢٢)، (الإكمال ٧/ ٢٦٢).

أما قوله ﷺ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ ...**». إلخ، **فحسنٌ لغيرِه، كما تقدَّم.**



[٢٩٨٠ط] حَدِيثُ سُبَيْعَةَ عَنْ عَائِشَةَ:

عَنْ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ نِسْوَةٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مِمَّنْ أَنْتُنَّ؟ فَقُلْنَ: مِنْ أَهْلِ حِمْصَ. فَقَالَتْ: صَوَاحِبُ الحَمَّامَاتِ؟ فَقُلْنَ: نَعَمْ. قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**الحَمَّامُ حَرَامٌ عَلَى نِسَاءِ أُمَّتِي**». فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: فَلِي بَنَاتٌ أُمَشِّطُهُنَّ بِهَذَا الشَّرَابِ. قَالَتْ: بِأَيِّ الشَّرَابِ؟ فَقَالَتِ: الخَمْرِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: أَفَكُنْتِ طَيِّبَةَ النَّفْسِ أَنْ تَمْتَشِطِي بِدَمِ خِنْزِيرٍ؟! قَالَتْ: لَا، قَالَتْ: فَإِنَّهُ مِثْلُهُ.

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

[ك ٧٩٩٤ "واللفظ له" / الكنى للنسائي (إكمال تهذيب الكمال ٩/ ٩٢) "مقتصِرًا على المرفوع"].

السند:

قال الحاكمُ: أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، ثنا جدي، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا نافع بن يزيد، حدثني يحيى بن أبي أُسَيْد، عن عبيد بن أبي سَوِيَّة أنه سمع سُبيعةَ الأسلمية تقول: ... فذكره.

ورواه النسائيُّ في (الكنى): عن يحيى بن أيوب، عن ابن أبي مريم، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: يحيى بن أبي أسيد، روى عنه جماعةٌ، وترجمَ له

البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ٢٦١)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ١٢٩)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٩/ ٢٥١)، على عادته.

فهو مجهولُ الحالِ.

ثم إن المتنَ منكرٌ؛ لمخالفته رواية الجماعة عن عائشة، كما تقدَّم.

ومع ذلك قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يخرجاه»!

وتبعه السيوطيُّ فرَمزَ لصحته في (الجامع الصغير ٣٨٥٠)!

وقال الألبانيُّ: «هذا إسنادٌ جيدٌ متصلٌ إن شاء الله تعالى»! (الصحيحة ٧/ ١٢٩٣)، **وحسَّنه** في (الصحيحة ٣٤٣٩)، وفي (صحيح الجامع ٣١٩٢).

وهذا كله تساهلٌ ظاهرٌ.



[٢٩٨١ط] حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ:

عَنِ السَّائِبِ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ نِسْوَةً دَخَلْنَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ فَسَأَلَتْهُنَّ مِمَّنْ أَنْتُنَّ؟ فَقُلْنَ: مِنْ أَهْلِ حِمْصَ. [قَالَتْ: مِنْ أَصْحَابِ الحَمَّامَاتِ؟ قُلْنَ: وَبِهَا بَأْسٌ؟] فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَزَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا خَرَقَ** (نَزَعَ)[١] **اللهُ عَنْهَا سِتْرًا** (سِتْرَهُ)[٢] (سِتْرَهَا)[٣]».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، والمرفوعُ منه حسنٌ لغيرِهِ**، كما تقدَّمَ من حديثِ عائشةَ.

التخريج:

﴿حم ٢٦٥٦٩ "واللفظ له" / ك ٧٩٩١ "والزيادة والرواية الثانية له" / عل ٧٠٣١ "والرواية الأُولى له" / طب (٢٣/ ٤٠٢/ ٩٦٢)، (٢٣/ ٣١٤/ ٧١٠) "والرواية الثالثة له" / شعب ٧٣٨٤﴾.

السند:

رواه أحمدُ: عن الحسن بن موسى الأشيب، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا درَّاج عن السائب مولى أم سلمة به.

ورواه أبو يعلى والطبرانيُّ (٩٦٢): من طريق ابن لهيعة به.

وتوبع عليه ابن لهيعة؛ فرواه الطبرانيُّ (٧١٠)، والحاكمُ، والبيهقيُّ: من طريق عمرو بن الحارث عن درَّاج به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالة السائب مولى أم سلمة، ترجَمَ له البخاريُّ في

(التاريخ الكبير ٤/ ١٥٣)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح ٤/ ٢٤٣)، وسكتا عنه، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٤/ ٣٢٦)، ولم يذكروا له راويًا غير درَّاج، ولا يُعرفُ إلا بروايته عنه فهو مجهولُ العينِ؛ ولذا قال ابنُ خُزيمةَ: «لا أعرفُ السائبَ مولى أم سلمة بعدالة ولا جرح» (صحيح ابن خزيمة ٢/ ٣٧٣).

ودراج - هو ابنُ سمعان - مختلفٌ فيه، فوَثَّقَهُ ابنُ مَعين، وضَعَّفه غيرُهُ، وفي (التقريب ١٨٢٤): «صدوقٌ، في حديثه عن أبي الهيثم ضَعْفٌ».

قال الهيثميُّ: «فيه ابنُ لهيعةَ وهو ضعيفٌ» (المجمع ١٥١٨).

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ، لضعفِ عبدِ اللَّهِ بنِ لهيعةَ» (إتحاف الخيرة ٥١٦).

قلنا: قد تُوبع عليه ابن لهيعة كما سبقَ، فتبقى العلة هي جهالة السائب.

وللمرفوع من الحديث شواهد سبقتْ يصحُّ بها؛ ولذا قال الألبانيُّ: «صحيحٌ لغيرِهِ» (صحيح الترغيب ١٧١).



[٢٩٨٢ط] حَدِيثُ عُرْوَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الحَمَّامِ، فَقَالَ: «**سَتَكُونُ حَمَّامَاتٌ، فَلَا خَيْرَ فِيهَا لِلنِّسَاءِ**» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا تَدْخُلُ بِإِزَارٍ؟ قَالَ: «**وَإِنْ دَخَلَتْ بِإِزَارٍ وَدِرْعٍ وَخِمَارٍ، مَا مِن امْرَأَةٍ تَضَعُ خِمَارَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا أَوْ بَيْتِ أَحَدِ أُمَّهَاتِهَا، إِلَّا هَتَكَتِ السِّتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا** ﷻ».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

〖رفا ١٠٤〗.

السند:

رواه أبو علي الرفاء في (فوائد ١٠٤) قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، حدثنا محمد بن أبي الخصيب الأنطاكي، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه - مع إرساله -: ابنُ لهيعةَ، وهو ضعيفٌ.

وقد تقدَّم الحديثُ قريبًا من طريقه عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة، من مسندها.

وهنا رواه مرسلًا، ولم يسندْهُ عن عائشةَ، وهذا دليلٌ على قلةِ ضبطه.



[٢٩٨٣ط] حَدِيثُ أُمِّ الدَّرْدَاءِ:

عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْتُ مِنَ الحَمَّامِ فَلَقِيَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مِنْ أَيْنَ [جِئْتِ] [١] (أَقْبَلْتِ) [١] يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ؟». قَالَتْ: مِنَ الحَمَّامِ [يَا رَسُولَ اللهِ] [٢]. فَقَالَ [لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ] [٣]: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنِ امْرَأَةٍ تَضَعُ (تَنْزِعُ) [٢] ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ أَحَدٍ مِنْ أُمَّهَاتِهَا (فِي غَيْرِ بَيْتِهَا) [٣] (غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا) [٤] إِلَّا وَهِيَ هَاتِكَةٌ كُلَّ سِتْرٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرَّحْمَنِ».

❁ **الحكم: منكرٌ إلا الفقرة الأخيرة فتحسن لشواهدِها.**

التخريج:

﴿حم ٢٧٠٣٨ "واللفظ له"، ٢٧٠٣٩، ٢٧٠٤١ "والزيادة الأولى والرواية الثانية له" / عل (خيرة ٣/٥١١) / طب (٢٤/٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥/ ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٥٢) "والزيادة الثانية والثالثة والرواية الأولى والثالثة له"، (٢٥/٧٣/١٧٩) "مختصرًا، والرواية الرابعة له" / علج ٥٥٧ - ٥٥٩ / كر (٣٧/٣١٣) / ضح (١/٣٥٩ - ٣٦٢) / صحا ٧٦٢٣، ٧٩٢٣ / لا ١٨٩١ / أسد (٧/١٠٠) / مع (خيرة ١/٥١١) / طبري (مذيل صـ ١١٥، ١١٦) / حيويه (صـ ٥٥) / حسيني (حمام ٢)﴾.

التحقيق

لهذا الحديث ثلاثة طرق:

الطريق الأول:

رواه أحمدُ (٢٧٠٤١): عن هارون - هو ابنُ معروفٍ - قال: ثنا عبد الله ابن وهب، قال: وقال حيوة: أخبرني أبو صخر، أن يُحَنَّس أبا موسى حدثه

أن أم الدرداء حدثته، . . . به.

ورواه الطبرانيُّ وغيره من طريق ابن وهب به.

وهذا سندٌ رجالُهُ ثقاتٌ، رجال مسلم، إلا أن أبا صخر وهو حميد بن زياد مختلفٌ فيه؛ قال أحمد: «ليس به بأس» (العلل ومعرفة الرجال ٤١٢٦)، وقال مرة: «ضعيف» (الضعفاء للعقيلي ١/ ٢٧٠)، إلا أن الذهبيَّ قال: «وأظنُّ أن حميدَ بنَ صخرٍ المدنيَّ آخرُ، روى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري. وهو الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ضعيف» (تاريخ الإسلام ٣/ ٨٥٢).

وقال ابنُ معينٍ: «ثقةٌ، ليس به بأس»، وقال مرة: «ضعيف» (الجرح والتعديل ٣/ ٢٢٢).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «له أحاديث صالحة»، ثم قال: «وهو عندِي صالحُ الحديثِ، وإنما أنكرتُ عليه هذين الحديثين: المُؤْمِنُ مَأْلَفٌ، وفي القدرية، اللذين ذكرتهما، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيمًا» (الكامل ٣/ ٣٨٩).

وقال البغويُّ: «صالحُ الحديثِ» (تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢).

وقال الدارقطنيُّ: «ثقة» (سؤالات البرقاني ٩٣)، وقال أيضًا: «غيره أثبت منه» (التتبع صـ ٢٠٢)، وقال العجليُّ: «ثقة» (الثقات ٣٦٢)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ١٨٨).

وقال النسائيُّ: «ضعيفٌ» (تهذيب الكمال ٧/ ٣٦٨).

وقال ابنُ شاهين: «ضعيف» (تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ١٣٤).

قال المنذريُّ: «رواه أحمدُ والطبرانيُّ في (الكبير) بأسانيدَ رجالها رجال الصحيح» (الترغيب والترهيب ٢٧٤).

وبنحوه قال الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٥١٧).

وقال الألبانيُّ: «أخرجه أحمدُ والدولابيُّ بإسنادين عنها أحدهما صحيح» (آداب الزفاف ط. المكتب الإسلامي صـ ٦٨).

وقال أيضًا: «وهذا إسنادٌ جيدٌ، رجاله ثقات، رجال مسلم، وفي بعضِهم كلامٌ لا يضرُّ. ورَدَّ على ابنِ الجوزيِّ تضعيفه للحديث به بأنه تعنتٌ ظاهر منه» (الصحيحة ٧/١٣٠٨).

قلنا: الذي يظهرُ لنا من حالِ أبي صخرٍ حميدِ بنِ زيادٍ أنه لا يتحملُ التفرُّدَ بمثلِ هذا الحديث، وفيه نكارةٌ ظاهرةٌ؛ حيثُ إنه لم يكن في المدينة على عهد النبي ﷺ حَمَّام، كما قال الخطيبُ وابنُ الجوزي وغيرُ واحدٍ، كما سيأتي.

الطريق الثاني:

رواه أحمدُ (٢٧٠٣٨): عن الحسن الأشيب، قال: حدثنا ابن لهيعة قال: حدثنا زبَّان عن سهل عن أبيه أنه سمع أُمَّ الدرداء تقول: . . . فذكره.

وهذا سندٌ ضعيفٌ؛ فيه أربعُ عللٍ:

العلة الأولى: سهل، وهو ابنُ معاذٍ، قال فيه الحافظ: «لا بأس به إلا في رواية زبَّان عنه» (التقريب ٢٦٦٧).

العلة الثانية: زبَّان، وهو ابنُ فائدٍ المصريُّ، ضعيفُ الحديثِ مع صلاحه وعبادته، كما في (التقريب ١٩٨٥).

وبهاتين العلتين ضَعَّفَ الحديثَ الحسينيُّ فقال: «في سندِهِ ابنُ لهيعةَ وهو ضعيفٌ، وابنُ فائدٍ هالكٌ» (الإلمام بآداب دخول الحمام صـ ٣٤).

العلة الثالثة: ضَعْفُ ابن لهيعة، وقدِ اضطربَ فيه كعادتِهِ، وهذه هي:

العلة الرابعة: فقد رواه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير ٢٤/ ٢٥٢/ ٦٤٥): عن حَبوش بن رزق الله المصري، ثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار، ثنا ابنُ لهيعةَ، ثنا زبَّان بنُ فائدٍ، عن أبي مرحوم، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أم الدرداء، به.

فأسقطَ منه والد سهل، وزاد فيه أبا مرحوم، وأبو مرحوم هذا ضَعَّفه ابنُ معينٍ وغيرُه، ومشَّاه النسائيُّ، وقال الذهبيُّ: «فيه لين» (الكاشف ٣٣٥٩)، أما الحافظ فقال: «صدوق» (التقريب ٤٠٥٩).

وقد ضَعَّف هذا الإسنادَ جدًّا ابنُ حجرٍ في (الإصابة ١/ ٢٦٤).

وقد تُوبع عليه ابن لهيعة:

فرواه أحمدُ (٢٧٠٣٩)، وغيرُهُ، من طريقِ رشدين بن سعد عن زبَّان عن سهلٍ عن أبيه به.

ورشدين ضعيفٌ أيضًا، كما في (التقريب ١٩٤٢).

وقد توبع عليه زبَّان بن فائدٍ أيضًا:

فرواه الخطيبُ، وابنُ الأثيرِ: من طريقِ محمدِ بنِ حِمْيرٍ عن أسامةَ بنِ سهلٍ عن سهلٍ عن أبيه به.

ولكنْ أسامةُ هذا مجهولٌ، كما قال الخطيبُ البغداديُّ.

هذا عن إسنادِ الحديثِ، وأما عن المتنِ؛ فقد أعلَّه الخطيبُ بقوله: «مع أنَّ

الحديثَ تبعدُ صحته؛ لأن المدينةَ لم يكن بها حمَّامٌ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ، والحمَّاماتُ إنما كانت في ذلك الوقت ببلاد الشام وبلاد فارس» (موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ٣٦٠).

واحتجَّ على ذلك بحديث: «**سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الأَعَاجِمِ ...**»، **وهو ضعيفٌ** كما سيأتي.

وقال ابنُ الجوزيِّ: «وهذا الحديثُ باطلٌ، لم يكن عندهم حمَّام في زمنِ رسولِ اللهِ ﷺ» (العلل).

وتعقبه الحافظُ ابنُ حجرٍ فقال: «وحكمه عليه بالبطلان بما نقله من نفي دخول الحمَّامِ في زمانهم - لا يقتضي بطلان الحديث، فقد تكون أطلقت لفظ الحمَّام على مطلق ما يقع الاستحمام فيه، لا على أنه الحمَّام المعروف الآن، وقد وَرَدَ ذِكرُ الحمَّامِ في عدةِ أحاديث غير هذه، وفي الجملةِ فلا ينقضي تعجبي من كونه يَحكمُ عليه بأنه باطلٌ ولا يورده في (الموضوعات) مع أنه أورد في (الموضوعات) أشياء أقوى من هذا، والله المستعان» (القول المسدد صـ ٤٣).

قلنا: تَعَقُّب ابن حجر فيه تكلُّف ظاهر، والحقُّ مع الخطيبِ وابنِ الجوزيِّ.

قال الحسينيُّ عن الحمَّاماتِ: «وأما العربُ فلم تكنْ تُعرفُ في بلادِهم إلا بعد وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ زمن الصحابة. ورُوي أن بعضَهم دَخَلَهُ، وجاءَ أنَّ النبيَّ ﷺ رَأَى أُمَّ الدرداءِ فقال: «مِنْ أَيْنَ يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ؟ قَالَتْ: مِنَ الحَمَّامِ ...» الحديث، وهو ضعيفٌ» (كتاب الإلمام بآداب دخول الحمام صـ ٣٢).

وقال القبيباتي: «ومقتضى الحديث المذكور أنه كان في زمنه عليه الصلاة

والسلام بالمدينة حمَّام، والواردُ خلافه، وأنه أخبرَ بفتحِ بلادِ الشَّامِ من ذواتِ الحمَّام بعده، ودخولهم إليها، وقد دخلها جماعاتٌ من الصحابةِ حينئذٍ، وهكذا قالتْ عائشةُ وأُمُّ سلمةَ لأولئك النسوة (اللاتي)[1] دخلن عليها بعد موته ممن يدخلها، وهذا كله ظاهر غير خافٍ» (عجالة الإملاء ١/ ٢٧٩).

تنبيه:

ذَكَرَ البوصيريُّ في (إتحاف الخيرة ٥١١/ ٢) - عقب طريق ابن لهيعة -: أن ابنَ مَنيعٍ رَوَى الحديثَ في (مسنده) عن إسحاقَ بنِ يوسفَ، أنبا عبدُ الملكِ، عن أبي الزبيرِ، عن صفوانَ بنِ عبدِ اللهِ، عن أُمِّ الدرداءِ، عن النبيِّ ﷺ بنحوه - أي بنحو حديث ابن لهيعة -، قال: وزاد فيه: «فلقيتُ أبا الدرداء في السُّوقِ، فقال لي مثلما قالتْ أم الدرداء عن النبيِّ ﷺ».

وهذا إسنادٌ جيدٌ، على شرطِ مسلمٍ، إلا أن ذِكرَ هذا الطريقِ لمتن حديثنا محض وهم؛ فالمحفوظُ بهذا الإسنادِ حديثٌ آخر غير حديثنا.

فقد أخرجه الخرائطيُّ في (مكارم الأخلاق / ط. المدني ٨٥٠) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٢٤/ ١٤٣) -: عن سعدان بن يزيد البزاز[2] - وهو ثقة، انظر (تاريخ الإسلام ٦/ ٣٣٥) -.

وأخرجه البيهقيُّ في (الدعوات الكبير ٦٥١) - واللفظ له -: من طريق سعدان بن نصر - وهو ثقة، انظر (تاريخ الإسلام ٦/ ٣٣٥) -.

(١) ليست في المصدر، ولكنا زدناها للزومها في الكلام.

(٢) تحرف في المطبوع من (تاريخ دمشق) إلى: «سعدان بن قديد البزار».

كلاهما (سعدان بن يزيد، وسعدان بن نصر)، عن إسحاقَ بنِ يوسفَ الأزرقِ، عن عبدِ الملكِ بنِ أبي سليمانَ، عن أبي الزبيرِ، عن صفوانَ بن عبد الله بن صفوان، أن الدرداء بنتَ أبي الدرداءِ كانتْ تحته، فَقَدِمَ عليهم الشَّامَ فوجدَ أُمَّ الدرداء ولم يجدْ أبا الدرداءِ فقالتْ له أُمُّ الدرداءِ: أي بني تريدُ الحجَّ العام؟ قال: نعم. قالت: ادع الله لنا بخير؛ فإن النبيَّ ﷺ كان يقول: «**إِنَّ دَعْوَةَ المَرْءِ المُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَلٌ بِهِ إِذَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ قَالَ المَلَكُ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلِهِ**». قال: فخرجتُ فَلقيتُ أبا الدرداء في السوق فقال لي: مثل ما قالت أم الدرداء، يأثره عن النبيِّ ﷺ.

ورَوَى الحديثَ كذلك عن عبد الملك بن أبي سليمان بمثل رواية البيهقيِّ - جماعةٌ من الثقات الأثبات، وهم:

١- يزيد بن هارون، كما عند أحمد (٢٧٥٥٩)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٢٩٧٦٨)، وابن ماجه (٢٩٠٧).

٢- يعلى بن عبيد، كما عند أحمد (٢١٧٠٨)، وعبد بن حميد (٢٠١).

٣- يحيى بن أبي غنية، كما عند البخاري في (الأدب المفرد ٦٢٥).

وقد أخرجَ الحديثَ مسلمٌ في (صحيحه ٢٧٣٣)، عن إسحاق بن راهويه، عن عيسى بن يونس، عن عبد الملك بن أبي سليمان به، وليس فيه لقاء عبد الله بن صفوان لأبي الدرداء في السوق.

فَظَهَرَ بلا مجالٍ فيه للشك أن روايةَ ابن منيع هذا المتن بهذا الإسناد خطأ لا ريب فيه، وهذا الخطأ إما أن يتحمله ابن منيع نفسه، أو يتحمله البوصيري، وهو الأقربُ، فلعلَّ حَدَثَ له سبق نظر عند نقله هذا الحديث

من مسند ابن منيع، لاسيما ولم ينقله غيره، وإغفال العلماء لمثل هذا الإسناد الجيد مع علوه، والحديث مشهور عندهم من طرقٍ واهيةٍ، يؤكدُ ما ذكرنا، والله أعلم.

وفي الباب أحاديث أُخر، انظر الباب التالي:



٥٠٠- بَابُ مَا رُوِيَ فِي النَّهْيِ عَنْ دُخُولِ الرِّجَالِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ وَلَا يَدْخُلُ النِّسَاءُ مُطْلَقًا

[٢٩٨٤ط] حَدِيثُ جابر:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ (إلا بمئزر) [١]، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الحَمَّامَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَجْلِسْ (فَلَا يَأْكُلْ) [٢] عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا بِالخَمْرِ (يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ) [٣]، [وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَخْلُوَنَّ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا؛ فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ]».

❁ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

اللغة:

المِئْزر: الإزار نفسه. (العين ٧/ ٣٨٢).

التخريج:

ﭬت ٣٠٠٥ "واللفظ له" / ن ٤٠٦ "مقتصرًا على الجملة الأولى والرواية الأولى له" / حم ١٤٦٥١ "والزيادة والرواية الثالثة له ولغيرِهِ" / مي ٢١١٩ "مختصرًا" / ك ٧٩٩٢ / عل ١٩٢٥ "والرواية الثانية له" / طس ٥٨٨، ٦٨٨، ١٦٩٤، ٢٥١٠، ٨٢١٤ / بز (كشف ٣٢٠) / شعب

٥٢٠٧ / عد ٨١٨٦، ٥٠٢٠ / مزكي ٨١ / غيب ٢٧ / طيل ٣٣٥ / محد (٣/١٨٣) / خط (٢/٥١) / بشن ١٨٩ / مش (خيرة ٢/٥١٢) / تجر (ص ١٩١) / تد (١/٢٤٢) / حسيني (حمام ٧، ٨) / علج ٥٥٦].

التحقيق

هذا الحديث له طريقان:

الطريق الأول:

رواه الترمذيُّ عن القاسم بن دينار الكوفي، حدثنا مصعب بن المقدام، عن الحسن بن صالح، عن ليث بن أبي سليم، عن طاوس، عن جابر به.

ورواه أبو يعلى وغيره: من طريق مصعب به.

وتوبع عليه مصعب؛

فرواه الطبرانيُّ في (الأوسط ٥٨٨) من طريق عصمة بن سليمان عن الحسن بن صالح به.

وقال: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن ليثٍ إلا الحسنُ».

قلنا: وهذا سندٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ ليثِ بنِ أبي سُليمٍ، قال الحافظ: «صدوقٌ، اخْتَلَطَ جدًّا، ولم يتميزْ حديثُه فتُرِكَ» (التقريب ٥٦٨٥).

قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه من حديثِ طاوسٍ، عن جابر إلا من هذا الوجه، قال محمد بن إسماعيل: ليثُ بنُ أبي سليمٍ صدوقٌ وربما يهم في الشيء. وقال محمد بن إسماعيل: قال أحمد بن حنبل: ليثٌ لا يُفرحُ بحديثه، كان ليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره فلذلك ضعَّفوه».

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «في إسنادِ هذا الحديثِ - حديث جابر - ليثُ بنُ

أبي سليمٍ، وهو ضعيفٌ عندهم» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤٥).

وقال ابنُ القطانِ: «ضعيفٌ؛ لأنه من روايةِ ليثِ بنِ أبي سُليمٍ، وهو إن كان غير متَّهم في صدقه، فسيئُ الحفظِ مضطربُ الرواياتِ، وقد حَدَّث عنه الناسُ» (أحكام النظر لابن القطان صـ ١٠١).

وقال العراقيُّ: «إسنادُ الترمذيِّ ضعيفٌ؛ لضعفِ روايةِ ليثِ بنِ أبي سُليمٍ» (تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٣٣٤).

الطريق الثاني: عن أبي الزبير عن جابر:

وقد رُوي عن أبي الزبيرِ من عدةِ أوجهٍ:

أشهرها: ما رواه النسائيُّ عن إسحاقَ بنِ راهويه، قال: حدثنا معاذُ بنُ هشامٍ، قال: حدثني أبي، عن عطاءٍ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ به مختصرًا.

ورواه الحاكمُ، والطبرانيُّ في (الأوسط ٨٢١٤)، والبيهقيُّ في (الشعب)، وغيرهم، من طريقِ ابنِ راهويه به مطولًا.

قال الطبرانيُّ - عقب الحديث -: «يقال: إن عطاءً الذي روى عنه هشام الدستوائي هذا الحديث هو عطاء بن السائب، ولم يرو هذا الحديث عنه إلا هشام، ولا عن هشام إلا ابنه، تَفَرَّد به إسحاق» (المعجم الأوسط ١٦٩٤)، وبنحوه في (٨٢١٤).

قلنا: إلا أن عطاء بن السائب غير معروف بالروايةِ عن أبي الزبيرِ؛ **ولذا ردَّه الألبانيُّ فقال:** «الأقربُ أنه عطاء بن أبي رباح، فقد ذكروا في شيوخه أبا الزبير بخلاف ابن السائب، وكلام الحاكم يُشعر بهذا، فإنه قال - عقب الحديث -: «صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ». ووافقه الذهبيُّ. فإن ابنَ السائبِ ليس من رجالِ مسلمٍ، بخلافِ ابنِ أبي رباحٍ، فإنه من رجالِه ورجالِ

البخاريِّ أيضًا. ثم إن هذا الإسنادَ وإن كان على شرط مسلم فإن أبا الزبيرِ مدلسٌ معروفٌ بذلك وقد عنعنه، فهو صحيحٌ بما قبله ليس إلا» (الإرواء ٧/ ٧).

قلنا: كلام الشيخ الألبانيِّ، فيه نظرٌ من وجوهٍ:

الأول: أن الحديثَ الذي صَحَّحَ به هو حديث عمر، وهو ضعيفٌ جدًّا كما سيأتي بيانُهُ، بعد حديثِ جابرٍ هذا.

الثاني: أن هشامًا الدستوائيَّ لا تُعرفُ له رواية عن عطاء بن أبي رباح، إنما يَروي عنه بواسطة.

الثالث: أن عطاءَ بنَ أبي رباحٍ لا يَروي عن أبي الزبيرِ، بل أبو الزبير هو الذي يروي عنه.

وقد روى الحديثَ ابنُ شيرويه في (زوائده على مسند إسحاق) - كما في (المطالب ٢٥٨٥) - قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، حدثنا **رجلٌ يقالُ له: عطاءُ بنُ عجلان،** عن أبي الزبير، عن جابر ابن عبد الله، به.

وهذا سندٌ صحيحٌ إلى عبدِ الوراثِ، وعطاءُ بنُ عجلان هذا «متروكٌ، بل أطلقَ عليه ابنُ معينٍ والفلاسُ وغيرهما الكَذِبَ» كما في (التقريب ٤٥٩٤).

ولكن أخرجَ الحديثَ قوامُ السنةِ في (الترغيب والترهيب) من طريق محمد بن صالح أبي بكر الأنماطي الحافظ عن أبي معمر، قال: حدثنا عبد الوارث، حدثنا **رجلٌ يقالُ له: عطاءُ بنُ دينارٍ،** عن أبي الزبير، به.

وقال مغلطاي: «لما ذكر النسائيُّ حديثَ عطاءٍ عن أبي الزبيرِ عن جابرٍ في: النهي عن الجلوس على مائدة تدارُ عليها الخمرُ، **قال حمزةُ الكنانيُّ** -

راوي كتاب النسائي الكبير -: **عطاءٌ هذا هو ابنُ دينارٍ المدنيّ**، وهو يَرِدُ على المزيِّ هنا؛ إذ لم يذكرْه ولا نبَّه عليه، ويرد عليه في (الأطراف) فإنه لما ذكر هذا الحديث، قال: عطاء هذا هو ابنُ أبي رباحٍ؛ لأن راوي الكتاب المُشاهد للمحدثِ به أعلم من غيره، ولا شك، والله تعالى أعلم» (إكمال تهذيب الكمال ٣٧١٣).

وجاء في (النكت الظراف لابن حجر): «ذَكَرَ شيخُنَا الحافظُ العراقيُّ أن النسائيَّ قال في الوليمة: إن عطاءً هذا هو ابنُ دينارٍ، مدنيٌّ» (تحفة الأشراف ٢/ ٣٣٣).

قلنا: وعطاءُ بنُ دينارٍ المدني مجهولٌ لا يُعْرفُ، ولعلَّه هو القرشيُّ وهو ضعيفٌ كما في (التقريب ٤٥٩٠).

وقد صَحَّحَ الحديثَ - من هذا الوجه - عددٌ من أهلِ العلمِ، وظاهرُ صنيعهم أنهم رأوا أن عطاءً الراوي عن أبي الزبير هو عطاءُ بنُ أبي رباحٍ:

فقال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، ولم يخرجاه».

وغَمَزَ البوصيريُّ تصحيح الحاكم للحديث بقوله: «وزعم أنه على شرط مسلم» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٠٢).

وقال الجورقانيُّ: «هذا حديثٌ مشهورٌ وصحيحٌ» (الأباطيل ٣٣٥).

وقال ابنُ تيميةَ: «رواه النسائيُّ بإسنادٍ صحيحٍ» (شرح العمدة ١/ ٤٠٥).

وقال ابنُ مفلحٍ: «حديثٌ حسنٌ» (الآداب الشرعية ٣/ ٣٢٥).

وقال العراقيُّ: «إسنادُ النسائيِّ جيدٌ» (تخريج أحاديث الإحياء ٣٣٤).

ورَمَزَ لحُسْنِهِ السيوطيُّ في (الجامع الصغير ٨٩٨٤).

قلنا: وقد رُوي هذا الحديثُ عن أبي الزبيرِ من وجوهٍ أُخرى،

منها: ما رواه الطبرانيُّ (المعجم الأوسط ٦٨٨)، قال: حدثنا أحمد قال: نا عمرو بن هشام أبو أمية الحراني قال: نا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي قال: نا إبراهيم بن طهمان به.

قال الطبراني: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن إبراهيم إلا عثمان».

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات، عدا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، فوَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ وغيرُهُ، وصَدَّقه أبو حاتم وغيرُهُ، وتكلَّم فيه آخرون بسبب إكثاره منَ الروايةِ عن الضعفاءِ والمجاهيلِ، وعلى هذا فليس هو في نفسه بعلة، وقد لخص حاله الحافظ فقال: «صدوق، أكثرَ الرواية عن الضعفاءِ والمجاهيلِ فضُعِّف بسبب ذلك حتى نَسَبَهُ ابنُ نُميرٍ إلى الكذبِ، وقد وَثَّقَهُ ابنُ معينٍ» (التقريب ٤٤٩٤). واتَّهمه ابنُ حِبَّانَ بالتدليسِ (المجروحين ٢/ ٧٠).

قلنا: وقد صَرَّحَ بالتحديثِ من إبراهيمَ بنِ طهمان، فزالتْ شبهةُ تدليسه.

وشيخ الطبراني هو أحمد بن علي الأبار، أحد الثقات الحفاظ.

ومنها: ما رواه أحمدُ (١٤٦٥١) عن يحيى بنِ إسحاقَ، أخبرنا ابنُ لهيعةَ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ به.

وابنُ لهيعةَ ضعيفٌ.

ومنها: ما رواه الدارميُّ (٢١٣٧) عن مسلمِ بنِ إبراهيمَ، حدثنا الحسنُ بنُ أبي جعفرٍ، حدثنا أبو الزبيرِ، به.

والحسنُ: «ضعيفُ الحديثِ مع عبادتِهِ وفَضْلِهِ» (التقريب ١٢٢٢).

ومنها: ما رواه السهميُّ في (تاريخ جرجان صـ ١٩١): من طريق أبي طيبة عن أبي الزبير، به.

وأبو طَيْبة هو عيسى بن سليمان الجرجاني، ضَعَّفه ابنُ معينٍ وساقَ له ابنُ عَدِيٍّ عِدَّةَ مناكيرٍ، ثم قال: «وأَبو طيبةَ هذا كان رجلًا صالحًا، ولا أظنُّ أنه كان يتعمدُ الكذبَ، ولكن لعلَّه كان يشتبه عليه فيغلط» انظر (الكامل ٥/ ٢٥٧).

ومنها: ما رواه الخطيبُ في (تاريخه ٢/ ٥١)، وابنُ الجوزيِّ في (العلل المتناهية ٥٥٦): من طريق يحيى بن راشد، عن أبي الزبير، به.

ويحيى بن راشد: «ضعيف» كما في (التقريب ٧٥٤٥).

ومنها: ما رواه الحسينيُّ في (آداب دخول الحمام ٧): من طريق صدقة، عن سعيد بن أبي عروبة به.

وصدقة هو: ابنُ عبد الله السمين، وهو: «ضعيف» كما في (التقريب ٢٩١٣).

ومنها: ما رواه البزارُ - كما في (كشف الأستار ٣٢٠) - من طريق محمد ابن كثير، عن عمرو بن قيس الملائي، عن أبي الزبير، به.

ومحمد بن كثير هو القرشي الكوفي، وهو: «ضعيف» كما في (التقريب ٦٢٥٣).

ومنها: ما ذكره الرافعيُّ في (التدوين ١/ ٢٤٢): من طريق بحر السَّقاء عن أبي الزبير، به.

وبحر السقاء: «ضعيف» كما في (التقريب ٦٣٧).

ومنها: ما رواه الطبرانيُّ في (الأوسط ٢٥١٠): حدثنا أبو مسلم قال: نا حجاج بن نصير قال: نا عباد بن كثير المكي قال: نا أبو الزبير، به.

وقال الطبرانيُّ: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن عباد إلا حجاج».

وعباد: «متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب» (التقريب ٣١٣٩).

وأما حجاج بن نصير فقد قال عنه الحافظ: «ضعيف، كان يقبل التلقين» (التقريب ١١٣٩).

ومنها: ما رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٤/ ٤٥٢) وغيره: من طريق داود بن الزِّبْرقان، عن أبي الزبير، به.

وداود: «متروك» كما في (التقريب ١٧٨٥).

فكلُّ هذه الطرق تؤكد أنَّ للحديثِ أصلًا عن أبي الزبيرِ، ويبقي النظر في عنعنته وهو مشهورٌ بالتدليسِ عن جابرٍ.

وأيضًا يُخشى أن يكون ليثٌ إنما حملَ الحديثَ عن أبي الزبيرِ، وبسبب اختلاطه الشديد جعله عن طاوسٍ، فيعودُ الحديثَ إلى مَخْرجٍ واحدٍ، لا سيما وأن ليثًا يَروي أيضًا عن أبي الزبير، والله أعلم.

وللحديثِ عِدَّةُ شواهد من حديث عمر، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي أيوب، وأبي سعيد، وغيرهم، ولكن أسانيدها كلها ضعيفة، أو واهية عند التحقيق؛ ولذا فلا نرى تقوية هذا الحديث بشواهده، والله أعلم.

وقد قال الحازميُّ: «وأحاديثُ الحمَّامِ كُلُّها معلولةٌ، وإنما يصحُّ فيها عن الصحابةِ» (الاعتبار صـ ٢٤١).

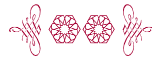
تنبيه:

أخرجَ الحديثَ الخطيبُ في (تاريخ بغداد ٢/ ٥١)، من طريق إسحاق بن

راهويه، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعًا بلفظ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلْ بِحَلِيلَتِهِ الحَمَّامَ**».

والحديثُ محفوظٌ عن إسحاقَ بنِ راهويه بهذا الإسنادِ بلفظِ: «**فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الحَمَّامَ**»، رواه عن إسحاقَ بهذا اللفظِ جماعةٌ منَ الثقاتِ.

فإما أن تكون هذه الرواية مصحفة، أو تكون من أخطاء أحد الرواة في إسناد الخطيب.



١- رِوَايَةُ: «مَعَ حَلِيلَتِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلَنَّ مَعَ حَلِيلَتِهِ الحَمَّامَ**».

الحكم: منكرٌ بهذا اللفظِ، وضَعَّفه: ابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

[زوائد ابن شيرويه على مسند إسحاق (مط ٢٥٨٥)، (خيرة ١/٥١٢) "واللفظ له" / خط (٢/٥١)].

التحقيق

هذه الرواية لها طريقان:

الطريق الأول:

رواه ابنُ شيرويه في (زوائده على مسند إسحاق) - كما في (المطالب ٢٥٨٥) - قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث،

حدثنا رجلٌ يقالُ له: عطاء بن عجلان، عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، به.

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ عطاء بن عجلان هذا «متروك، بل أطلقَ عليه ابنُ معينٍ والفلاسُ وغيرهما الكذب» كما في (التقريب ٤٥٩٤).

وبه ضَعَّفه ابنُ حَجَرٍ، ثم قال: «أخرجتُه لغرابةِ لفظِهِ، وإلا فقد أخرجه أحمدُ من حديث ابن لهيعة عن أبي الزبير بلفظ: «**فَلَا يَدْخُلْ بِحَلِيلَتِهِ الحَمَّامَ**»، ومعنى المتن الذي أوردناه يعطي غير معنى هذا» (المطالب العالية ١١/ ٤٦٩).

الطريق الثاني:

رواه الخطيبُ من طريقِ أبي عُميرٍ قال: حدثنا ضمرةُ، عن يحيى بنِ راشد، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه يحيى بن راشد المازني، وهو: «ضعيف» كما في (التقريب ٧٥٤٥).

والحديثُ رواه غيرُ واحدٍ عن أبي الزبيرِ بلفظ: «**فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الحَمَّامَ**»، كما سبقَ.

تنبيه:

جاء في (إتحاف الخيرة المهرة): «وقال إسحاق بن راهويه: ثنا ابن شيرويه، ثنا محمد بن يحيى، ثنا أبو معمر، ثنا عبد الوارث، ثنا رجل يقال له: عطاء ابن عجلان» (إتحاف الخيرة المهرة ١/٥١٢).

فقال ابنُ حجرٍ - في تعليقاته على (الإتحاف) -: «أعجوبة. والحديثُ من زيادات ابن شيرويه على مسند إسحاق، فذِكرُ إسحاقَ هنا خطأ» (حاشية إتحاف الخيرة ١/ ٣٠١).

٢- رِوَايَةُ: «فَلَا يَتْرُكَنَّ أَهْلَهُ يَدْخُلُونَ الحَمَّامَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَتْرُكَنَّ أَهْلَهُ يَدْخُلُونَ الحَمَّامَ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

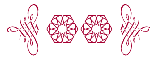
[مخلص ٢٢٠٦].

السند:

قال المخَلِّص: حدثنا ابنُ مَنيعٍ: حدثنا محمدُ بنُ زيادٍ: حدثنا أبو شهابٍ، عن أبي جنابٍ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ الأنصاريِّ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه أبو جناب الكلبيُّ، قال ابنُ حَجَرٍ: «ضعَّفوه لكثرة تدليسه» (التقريب ٧٥٣٧).



٣- رِوَايَةُ: «نهى أن يدخل الماء إلا بمئزر»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرًا بِلَفْظِ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ المَاءَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا اللفظِ، وأنكره:** أحمدُ، وأبو داود، والعقيليُّ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ حِبَّانَ، وابنُ القيسرانيِّ، والبوصيريُّ، والألبانيُّ.

اللغة:

«المئزر»: الإزار، وهو ثوبٌ يحيطُ بالنصفِ الأسفلِ منَ البدنِ. (المعجم الوسيط ١/ ١٦).

التخريج:

﴿خز ٢٦٥ / ك ٥٩٢ "واللفظ له" / عل ١٨٠٧ / معر ٣٩١ / منذ ٦٤٤ / عق (١/٥٤٨) / عد (٣/٣٢٣) / جهلي ٩٦ / حسيني (حمام ٩)﴾.

السند:

رواه ابنُ خزيمةَ عن محمد بن عيسى وأحمد بن الحسين بن عباد، قالا: حدثنا الحسن بن بشر، نا زهير، عن أبي الزبير، عن جابر به.

ورواه ابنُ الأعرابي، وابنُ عَدِيٍّ، والحاكم، وغيرهم، من طريقِ الحسنِ ابنِ بِشْرٍ به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ معلولٌ؛ الحسنُ بنُ بِشْرٍ مختلفٌ فيه. وقال الحافظُ: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ١٢١٤).

قلنا: الحسنُ بنُ بِشْرٍ روى عن زهيرٍ مناكيرَ، كما قال أحمدُ، وهذا منها،

فقد أخطأَ الحسنُ في إسنادِ هذا الحديثِ.

فهذا الحديثُ - بهذا اللفظ - إنما يُعرفُ من حديثِ حمادِ بنِ شُعيبٍ.

كذا رواه أبو يعلى، والعقيليُّ، وابنُ المنذرِ، وغيرُهم، من طريقِ حمادِ ابنِ شُعيبٍ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ، به.

وحمادٌ هذا ضعيفٌ؛ قال البخاريُّ: «فيه نظر»، ونقلَ ابنُ الجارودِ عن البخاريِّ أنه قال: «منكرُ الحديثِ». وقال أبو داود: «تركوا حديثه». انظر (تعجيل المنفعة ٢٢٤).

وقد أَنْكَرَ أحمدُ هذا الحديثَ لأجلِ حمادٍ (فتح الباري لابن رجب ١/ ٣٣٧).

وقال الآجريُّ: «سمعتُ أبا داود ذَكَرَ الحسنَ بنَ بشرٍ فقال: رَوَي عن زهيرِ بنِ معاويةَ عن أبي الزبيرِ عن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ - حديثين منكرين: «**ذكاة الجنين**»، و«**لا تدخلوا الحمام**[1] **إلا بمئزر**». فقلتُ: هما عند حماد بن شعيب عن أبي الزبير. فقال: حماد بن شعيب ضعيفٌ» (سؤالات الآجري لأبي داود ٧).

وذكره العقيليُّ في (الضعفاء ١/ ٥٤٨)، ونقل تضعيفه عن عددٍ منَ الأئمةِ، ثم ذَكَرَ له هذا الحديثَ، وقال - عقبه -: «ولا يتابعه عليه إلا مَن هو دونه أو مثله».

وقال ابنُ حِبَّانَ: «قد سمع الحسن بن بشر هذا الخبرَ عن حماد بن

(١) كذا ذكره بهذا اللفظ، والمحفوظ عن الحسن بهذا الإسناد بلفظ (الماء) بدل (الحمام).

شعيب، ورواه عن زهير بن معاوية عن أبي الزبير، ووهم فيه». وقال عن حديثه هذا: «ليس له أصلٌ يرجعُ إليه» (المجروحين ١/ ٣٠٦).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا من حديثِ زهيرٍ عن أبي الزبيرِ، ليس يرويه إلا الحسن بن بشر، وقد رواه عن[1] أبي الزبير حماد بن شعيب».

قال ابنُ القيسراني: «وكأنَّ ابنَ عَدِيٍّ أشارَ إلى أن هذا الحديثَ حديثُ حمادٍ وأن الحسنَ سرقه ورَكَّبه» (ذخيرة الحفاظ ١٧٩٦).

وقال أيضًا: «رواه حمادُ بنُ شعيبٍ التميميُّ الحِمَّانيُّ، عن أبي الزبير، عن جابرٍ، وحمادٌ هذا ليس بشيءٍ» (تذكرة الحفاظ ٩٤٠).

وعَدَّه الذهبيُّ من مناكيرِهِ فقال: «ومن مناكيره ما رواه جماعةٌ عنه، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ: نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ أن يُدْخَلَ الماء إلا بمئزرٍ» (ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٦).

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ حمادِ بنِ شُعيبٍ» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٠٣).

ومع ما ذكرناه من علةِ الحديثِ، فقد صَحَّحَهُ ابنُ خزيمةَ!

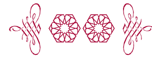
وقال الحاكمُ - بعد أن رواه من طريق الحسن بن بشر -: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين ولم يخرجاه!!».

وتعقبه الألبانيُّ بأن الحسنَ بنَ بِشْرٍ لم يُخرجْ له مسلمٌ، ثم هو مختَلَفٌ فيه، وفي (التقريب): «صدوقٌ يُخطئُ»، وأضافَ إليه أيضًا عنعنة أبي الزبير،

(١) في طبعة (دار الفكر) «غير»، وهو خطأ، والصواب «عن» كما في (طبعة الرشد ٣/ ٥٠٨).

وضَعَّفه بهاتين العلتين (الضعيفة ٤/ ١٣).

ورمز لصحته السيوطي في (الجامع الصغير ٩٣٧٣)، وتبعه المُناوي فقال: «إسنادُهُ صحيحٌ» (التيسير ٢/ ٤٧٦).



٤- رِوَايَةُ: «فَإِنَّ لِلمَاءِ عَامِرًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**لَا يَدْخُلْ أَحَدُكُمُ المَاءَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ؛ فَإِنَّ لِلمَاءِ عَامِرًا**».

الحكم: سندُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفه: ابنُ عَدِيٍّ، وابنُ القيسراني، والقاضي عياض، وعبد الحقِّ الإشبيلي، وأبو العباس القرطبي، والعراقي، وابن الملقن، والعيني، والقسطلاني.

التخريج:

[عد (١٠/ ٥١٨)].

السند:

قال ابنُ عَدِيٍّ: حدثنا محمد بن إبراهيم بن زياد الطيالسي، حدثنا أبو كامل الجحدري، حدثنا شيخ من أهل الحجاز يقال له يحيى بن سعيد، حدثنا أبو الزبير، عن جابر به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ يحيى هذا هو التميمي المدني قاضي شيراز؛ قال البخاري وأبو حاتم: «منكرُ الحديثِ»، زاد أبو حاتم: «وهو مجهولٌ لا أعرفه». وقال النسائيُّ: «يَروي عن الزهريِّ أحاديث موضوعة». وقال ابنُ عَدِيٍّ:

«يَروي عن الثقاتِ البواطيل» (لسان الميزان ٨٤٦٣).

وذكر هذا الحديثَ ابنُ عَدِيٍّ في مناكيره (الكامل ١٠/ ٥١٨)، وفَرَّق بين راوي هذا الحديث وبين قاضي شيراز، وخالفه كافة العلماء فجعلوهما واحدًا.

وقال عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ - وذكر الحديث من عند ابنِ عَدِيٍّ -: «ويحيى ابن سعيد التميمي هذا منكرُ الحديثِ ضعيفه، وليس يحيى بن سعيد الأنصاري، ذلك ثقة جليل» (الأحكام الوسطى ١/ ١٩٦). وظنَّ ابنُ الملقنِ أن هذا كلام ابن عَدِيٍّ فنسبه له (البدر المنير ٢/ ٣٨٩).

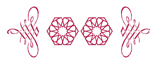
وقال ابنُ القيسراني: «ويحيى هذا متروك الحديث» (ذخيرة الحفاظ ٦٣١٨).

وقال القاضي عياض - عن هذا الحديث -: «ضعيفٌ عند أهلِ العلمِ» (المفهم ٦/ ١٩١).

وقال أبو العباس القرطبيُّ: «لم يصحَّ» (المفهم ٦/ ١٩١).

وقال العراقيُّ: «وهو حديثٌ ضعيفٌ، لا يصحَّ الاحتجاج به» (طرح التثريب ٢/ ٢٢٥).

وضَعَّفه أيضًا ابنُ الملقن في (التوضيح ٤/ ٦٢٠)، والعينيُّ في (عمدة القاري ٣/ ٢٢٨)، والقسطلانيُّ في (إرشاد الساري ١/ ٣٣١).



٥- رِوَايَةُ: «فإن للماء عينين»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**لَا تَدْخُلُوا المَاءَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَلَا الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ** [فَإِنَّ لِلْمَاءِ عَيْنَيْنِ]».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[رفا ١١٤/ فر (ملتقطة ٤/ ق١٥٧/ أ) "والزيادة له"].

السند:

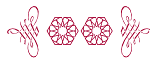
قال أبو علي الرفاء: حدثنا علي بن مُشْكان الساوي، حدثنا عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن جابر به.

ورواه أبو منصور الديلمي من طريق ابن أبي رواد به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، وهو واهٍ جدًّا، قال أبو حاتم، وغيره: «أحاديثُه منكرةٌ». وقال ابنُ الجنيدِ: «لا يساوي شيئًا، يُحدث بأحاديث كذب». وقال العقيليُّ: «له أحاديث مناكير، ليس ممن يقيم الحديث». وقال ابنُ حِبَّانَ: «في روايته عن إبراهيم بن طهمان مناكير» انظر: (لسان الميزان ٤٣٠٨).

قلنا: وهذا من مناكيره عن إبراهيم.



٦- رِوَايَةُ: «ومن لم يسترْ عورته»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ يَدْخُلَ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَمَنْ لَمْ يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ مِنَ النَّاسِ كَانَ فِي لَعْنَةِ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالخَلْقِ أَجْمَعِينَ**».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ساقطٌ.

التخريج:

[حنف (حارثي ٦٥)].

السند:

قال الحارثيُّ: أخبرنا صالح بن أحمد بن أبي مقاتل القيراطي - من درب أبي هريرة ببغداد -، قال: ثنا الحسن بن سلام، عن الحسن بن المسيب، عن أبي حنيفة، عن أبي الزبير، عن جابر به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه علتان:

الأولى: صالح بن أحمد بن أبي مقاتل القيراطي، وهو متروكٌ كذَّابٌ، انظر (لسان الميزان ٣٨٤٦).

الثانية: أبو حنيفةَ، ضعيفُ الحديثِ، كما تقدَّم بيانُه مِرارًا.



[٢٩٨٥ط] حديث عمر:

عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَقْعُدَنَّ عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا بِالخَمْرِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِإِزَارٍ، وَمَنْ كَانَتْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا تَدْخُلِ الحَمَّامَ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفه:** المنذريُّ، وابنُ الملقنِ، والهيثميُّ، وأحمد شاكر.

التخريج:

[حم ١٢٥ "واللفظ له" / عل ٢٥١ / شعب٧٣٨٠ / هق ١٤٦٦٣ / طاو ٦٤ / عمر (ملخص ٣١٨) / حسيني (حمام ٦)].

السند:

رواه أحمدُ عن هارونَ بنِ معروفٍ، ثنا ابنُ وهبٍ، حدثني عمرُو بنُ الحارثِ، أن عمرَ بنَ السائبِ حدَّثه أنَّ القاسمَ بنَ أبي القاسمِ السَّبَائيَّ حدَّثه عن قاص الأجناد بالقسطنطينية أنه سمعه يُحَدِّثُ أن عمرَ بنَ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ... فذكره.

ومداره عندهم على ابنِ وهبٍ به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِللٍ:

العلة الأولى: جهالةُ قاص الأجناد، وقيل: اسمه عبد الله بن يزِيد، كذا ترجمَ له الحسينيُّ في (الإكمال ٤٩٣)، وتبعه الحافظُ في (التعجيل ٦٠٠).

ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ولذا قال المنذريُّ: «لا أعرفه» (الترغيب والترهيب ٢٧٢).

وقال ابنُ الملقنِ: «وفي إسنادِهِ هذا المجهولُ كما تَرَى» (البدر المنير ٨/ ١٩).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ» (مجمع الزوائد ٥١٥).

وقال أحمد شاكر: «إسنادُهُ ضعيفٌ؛ لجهالة قاص القسطنطنية، وهو مجهولٌ لم أعرفْه» (تحقيق مسند أحمد ١٢٥).

وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ: «وهو حديثٌ مصريٌّ، رواه عمرو بن الحارث - وهو ثقة، قاله ابنُ معينٍ، وكان معلمًا لولد عبد الله بن صالح، مات قبل الليث بيسير - عن عمر بن السائب عن القاسم بن أبي القاسم عن قاص الأجناد، وهؤلاء من شيوخ المصريين وليسوا من المشهورين» (ملخص من مسند عمر ليعقوب بن شيبة ٣١٧).

العلة الثانية: الانقطاع بين عمر وقاص الأجناد؛ فقد ذكروا أنه كان قاصًا لمسلمة بن عبد الملك بالقسطنطينية، وكان غزو مسلمة للقسطنطينية بعد (سنة ٩٦ هـ)[(١)]، فمثله لا يدرك عمر بحال، والله أعلم.

وقد نصَّ على ذلك الحافظُ ابنُ حَجرٍ في ترجمة قاص الأجناد هذا، فقال - بعد الاختلاف في اسمه -: «... وأخرج أحمدُ - أيضًا - من طريقِ يعقوبَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الأشج، أن عبد الله بن زيد - قاص مسلمة بالقسطنطينية - حدَّثه عن عوفِ بنِ مالكٍ، فذكرَ حديثًا، ومن طريقٍ أُخْرَى

(١) انظر (تاريخ الإسلام ٣/ ٣١٢).

فيها ابنُ لهيعةَ فقال: «عبد الله بن يزيد»، ويغلبُ على الظنِّ أن هذا الراوي عن عوفٍ هو الذي وقعتْ روايته هنا عن عمرَ، فكأنَّ روايتَه عنه مرسلةٌ» (تعجيل المنفعة ٦٠٠).

العلة الثالثة: القاسم بن أبي القاسم السَّبَائِيّ؛ ذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٧/ ١٦٧)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٧/ ١١٧)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٣٣٣)، ولم يذكروا له راويًا غير عمر بن السائب، وذكر ابنُ يونسَ أن حرملةَ بنَ عمران وحجاجَ بنَ شدادٍ رويا عنه (التعجيل ٨٧٤).

وقد ضَعَّفَ إسنادَ الحديثِ ابنُ القطانِ في (أحكام النظر صـ ١٠١).

ومع ما ذكرناه من عللٍ لهذا الإسنادِ، فقد قال الحسينيُّ: «هذا إسنادٌ جيدٌ» (الإلمام بآداب دخول الحمام صـ ٣٩).

وقال ابنُ كثيرٍ: «هذا إسنادٌ حسنٌ ليس فيه مجروحٌ ولم يخرجوه» (مسند الفاروق ١/ ٤١٢).

تنبيهان:

الأول: جاءَ الحديثُ في (إرواء الغليل) عنِ ابنِ عمرَ بدلًا من (عمر)، وهو خطأ.

الثاني: قد وَرَدَ مثلُ هذا عن عمرَ من قولِهِ إلا أنه جاءَ بإسنادٍ ضعيفٍ، أخرجه أبو مسعود المعافى بنُ عمران في (الزهد ١٩٥) قال: حدثنا يوسف ابن ميمون، قال: حدثنا عطاء، عن ابن عمر، قال: كَتَبَ عمرُ إلى عامله بالشام: «أَنْ مُرْ مَنْ قِبَلَكَ أَنْ يَنْتَضِلُوا، وَيَحْتَفُوا، وَيَتَمَعْدَدُوا، وَيَأْتَزِرُوا، وَيَرْتَدُوا، وَيُؤَدِّبُوا الخَيْلَ، وَلَا تُرْفَعْ فِيهِمُ الصُّلُبُ، وَلَا تُجَاوِرْهُمُ الخَنَازِيرُ،

وَلَا يَقْعُدُوا عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ، وَلَا يَدْخُلُوا الحَمَّامَ إِلَّا بِإِزَارٍ، وَإِيَّاكُمْ وَأَخْلَاقَ العَجَمِ».

ويوسف بن ميمون «ضعيف» كما في (التقريب ٧٨٨٩).



[٢٩٨٦ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، [وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ]** [١]**، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ فَلَا تَدْخُلِ الحَمَّامَاتِ**».

فرُفِعَ الحديثُ إلى عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، فَكَتَبَ إلى أبي بكرِ بنِ محمدِ ابنِ عمرِو بنِ حزم أنْ سَلْ محمدَ بنَ ثابتٍ عن هذا الحديث [فإنه رضًا] [٢] واكتبْ بما قال. فَفَعَلَ. فَكَتَبَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ أن تمنع النساء الحمَّامات.

۞ **الحكم: صحيحٌ مفرقًا بشواهدِهِ،** الفقرات الثلاث الأولى لها شاهد في (الصحيحين) من حديثِ أبي هريرةَ، وباقي الحديث صحيح بما سبقَ وبما سيأتي من شواهدَ.

التخريج:

﴿حب ٥٦٣٢ "والزيادة الثانية له ولغيرِهِ" / ك ٧٩٩٢ "واللفظ له" / عل (مط ١٨٠)، (خيرة ١/٥١٣) / طب (٤/١٢٤/٣٨٧٣) / طس ٨٦٥٨ / مكخ ٢٣٣ / هق ١٤٩٢٣ / شعب ٧٣٧٩ "والزيادة الأُولى له ولغيرِهِ" / حربي (الأول ق ٦ / أ - ب) / معز ٩٤ / كر (٥١/١٩٠)﴾.

التحقيق

لهذا الحديث طريقان:

الطريق الأول: يرويه يحيى بن أيوب واختلف عنه:

فرواه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه)، وعليُّ بنُ عمرَ الحربيُّ في (حديثه عن الصوفي عن ابن معين ق٦) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه) - كلاهما: عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، قال: حدثنا يحيى ابن معين، قال: حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، عن (يعقوب بن إبراهيم)[1]، عن محمد بن ثابت بن شرحبيل، عن عبد الله بن سويد الخَطْمي، عن أبي أيوب به.

ورواه أبو يعلى والبيهقيُّ من طريقِ عمرِو بنِ الرَّبيعِ به.

وخولف فيه عمرو بن الربيع:

فرواه الطبرانيُّ في (الكبير) وفي (الأوسط) عن مُطَلِّبِ بنِ شُعيبٍ الأزديِّ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ، حدثني الليثُ، حدثني يحيى بنُ أيوبَ، عن يعقوبَ بنِ إبراهيمَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ جُبيرٍ، عن محمدِ بنِ ثابتِ بنِ شرحبيلَ القرشيِّ، أن عبدَ اللهِ بنَ يزيدَ الخطميَّ حدَّثه عن أبي أيوبَ به.

هكذا بزيادة (عبد الرحمن بن جبير) بين يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن ثابت، وبتسمية الراوي عن أبي أيوب (عبد الله بن يزيد الخطمي).

قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، و(الأوسط)، وفيه: عبد الله بن صالح كاتب الليث، وقد ضَعَّفه أحمد وغيره. وقال عبد الملك بن شعيب بن

---

(١) وقع عند ابن عساكر (محمد بن إبراهيم) بدلًا من (يعقوب بن إبراهيم)، مع أنه رواه من طريق الحربي، وهو في جزء الحربي على الصواب، ويبدو أنه تحريفٌ في أصل كتابه عن الحربي، فقد ذكره في ترجمة محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، وقال - عقب الحديث -: «يحيى بن أيوب قد أدرك محمد بن إبراهيم غير أني لا أعلم له سماعًا»!

الليث: ثقة مأمون» (مجمع الزوائد ١٥٢١).

وقال البوصيريُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، و(الأوسط) من رواية عبد الله ابن صالح كاتب الليث، وليس عنده ذكر عمر بن عبد العزيز» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٠٢).

ورواه الحاكمُ من طريقِ الليثِ، وسقطَ من سندِهِ ذِكرُ يحيى.

أما عن الراوي عن أبي أيوبَ فرَجَّحَ أبو حاتم أنه ابنُ سُويدٍ، ورجَّحَ ابنُه عبدُ الرحمنِ أنه ابنُ يزيدَ (علل الحديث ١٩٢).

وما رجَّحَهُ ابنُ أبي حاتمٍ هو الصوابُ؛ فقد ذَكَرَ ابنُ أبي حاتمٍ أن ابنَ وهبٍ رواه عن يحيى بنِ أيوبَ به، وسمَّاه ابنَ يزيدَ الخطميَّ.

وزيادةُ الرجلِ مرجوحةٌ؛ إذ إن الراوي عن الليثِ هو أبو صالح كاتب الليث تكرر بيانُ ضَعْفِهِ، قال عنه الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ كثيرُ الغلطِ، ثَبْتٌ في كتابه، وكانتْ فيه غفلةٌ» (التقريب ٣٣٨٨).

ورواه البيهقيُّ من طريقِ أحمدَ بنِ الحسنِ - شيخ ابن حِبَّانَ هنا -، وسمَّاهُ عبد الله بن يزيد الخطمي، وقال في (الشعب): «وعبد الله هذا إن كان الخطمي فاسم أبيه يزيد».

ورواه الباغنديُّ من طريقٍ آخر كما سيأتي، وسمَّاه ابن يزيد الخطمي.

وعبد الله بن يزيد الخطمي صحابيٌّ صغيرٌ، روى له الستة. انظر (الجرح والتعديل ٥/ ١٩٧)، (تهذيب التهذيب ٦/ ٧٨).

هذا تحقيق الكلام في عبد الله راوي الحديث عن أبي أيوب.

أما محمد بن ثابت، فقد ذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ١/ ٥٠)،

وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٧/ ٢١٥)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٣٥٨)، وقال عنه ابنُ حجرٍ: «مقبول» (تقريب التهذيب ٥٧٦٩).

ووثَّقَهُ السخاويُّ في (التحفة اللطيفة ٣٧٠١).

وأما يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، فزَعَمَ الحاكمُ أنه أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة؛ فقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يخرجاه، ويعقوبُ بنُ إبراهيمَ هذا الذي روى عنه الليثُ بنُ سعدٍ هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم»، وصَحَّحَ إسنادَهُ مع أن أبا يوسف القاضيَّ ضعيفٌ، انظر (لسان الميزان ٨٦٢٢).

وذكر ابنُ أبي حاتمٍ في (العلل١٩٢) روايةَ عبد الله بن وهب، وكذا من رواية الليث بن سعد للحديث، وفيهما: «يعقوب بن إبراهِيم بن عبد الله بن حُنين»، وكذا وقعَ في روايةِ يعقوبَ الفسويِّ عند البيهقيِّ في (الشعب)، وابنُ حُنينٍ هذا ذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ٣٩٦)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٩/ ٢٠١)، وسكتا عنه، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٦٤٣).

وقال الذهبيُّ: «يعقوب لا أدري مَن هو» (المهذب في اختصار السنن الكبير ٦/ ٢٨٩٦).

هذا، ويوجدُ في هذه الطبقة يعقوب بن إبراهيم آخر، وهو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المصري، وهو يروي - كذلك - عن عبد الرحمن بن جبير ومحمد بن ثابت، ويروي عنه يحيى بن أيوب، ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٩/ ٢٠١)، وسكتَ عنه، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٦٤٢).

الطريق الثاني:

رواه الباغنديُّ في (مسند عمر بن عبد العزيز ٩٤): عن الحسين بن شاكر السمرقندي، ثنا محمد بن يوسف، ثنا أبو قرة موسى بن طارق، قال: ذكر زمعة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال: رُفِعَ إلى عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ حديثٌ حدَّثَ به محمدُ بنُ ثابتِ بنِ شرحبيلَ، فَكَتَبَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ إلى أبي أن سَلْ محمد بن ثابت عن حديثه فإنه رضًا فسأله وأنا معه، فأخبَرَنا محمد بن ثابت عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن أبي أيوب... فذكره.

وهذا سندٌ ضعيفٌ؛ زمعة هو ابن صالح؛ وهو ضعيفٌ كما في (التقريب ٢٠٣٥).

والحسين بن شاكر وَثَّقَهُ الإدريسيُّ وضَعَّفه الدارقطنيُّ. (اللسان ٢٥٤٩).



[٢٩٨٧ط] حَدِيثُ عائشة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «**نَهَى الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنِ** [دُخُولِ] **الحَمَّامَاتِ، ثُمَّ رَخَّصَ لِلرِّجَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا فِي المَيَازِرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ لِلنِّسَاءِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الترمذيُّ، والإشبيليُّ، والحازميُّ، وابنُ القطانِ، والنوويُّ، والشوكانيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ٤٠٠٩ "والزيادة له" / ت ٣٠٠٦ / جه ٣٧٧٣، "واللفظ له" / حم ٢٥٤٧، ٢٥٠٠٦، ٢٥٠٨٥ / بز (١٨/ ١٧٧) / هق ٣٢٦٩، ١٤٨٠٢ / شعب ٧٣٧٤ / تخ (الكنى ٥٤٣) / منذ ٦٤٦ / حق ١٣٧٤، ١٣٧٥ / تمام ٦٠٨ / هقد ٧٠٦ / سط (صـ ٧٢) / أسد (٦/ ٢٠٦) / جهلي ٩٩ / عف (خلال ٣٠٤) / بغ ٣٢١١ / عتب (صـ ٢٤١) / كك (ق٤٠ب) / حسيني (حمام ٣)﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد عن عبد الله بن شداد عن أبي عذرة عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا به.

ومداره عندهم على حمادٍ به.

قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من حديثِ حمادِ بنِ سلمةَ».

وقال البزارُ: «هذا الحديثُ لا نعلمه يُروى بهذا اللفظِ إلا من هذا الوجهِ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ علته أبو عُذرة الراوي عن عائشة؛ **قال فيه الحافظُ:** «ذكره ابنُ أبي خيثمةَ في (الصحابة)، وتبعه مسلم في (الكنى)، وعُدَّ في (الأوهام)، نعم، له إدراك ولا صحبةَ له. قاله البخاريُّ، والدولابيُّ، والحاكمُ أبو أحمد، . . . وذكره ابنُ حِبَّانَ في (ثقات التابعين)، وقال: يقال: له صحبة» (الإصابة ١٢/ ٥٦٨). وانظر: (جامع التحصيل ترجمة: ٩٩٣).

ونقل الذهبيُّ عنِ ابنِ المدينيِّ أنه قال فيه: «مجهولٌ»، ولذا قال الذهبيُّ: «لا يُعرفُ» (الميزان ١٠٤١٧).

وقال الحافظُ: «مجهولٌ، من الثانيةِ، وَوَهِم من قال: له صحبة» (التقريب ٨٢٥٠).

وقال ابنُ العربي: «لا يُعرفُ اسمه، وليس له إلا هذا الحديث الواحد» (عارضة الأحوذي ١٠/ ٢٤٢).

ولذا قال الترمذيُّ: «إسنادُهُ ليس بذاك القائم».

وأقرَّه عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ في (الأحكام الكبرى ١/ ٤٠٦).

وقال أبو بكرٍ الحازميُّ: «لا يُعرفُ هذا الحديث إلا من هذا الوجه، وأبو عُذرة غير مشهور» (الاعتبار صـ ٢٤١)، ونقله عنه البوصيريُّ في (الزوائد ٤/ ١٢١)، ولم يتعقبه بشيء.

وبقية كلام الحازمي: «وأحاديثُ الحمَّامِ كلها معلولة، وإنما يصحُّ فيها عن الصحابةِ ﭫ، فإن كان هذا الحديثُ محفوظًا فهو صريحٌ في النسخِ».

وضَعَّفه النوويُّ في (الخلاصة ٥٤٣)، والشوكانيُّ في (نيل الأوطار ١/ ٣١٨)، والألبانيُّ في (ضعيف أبي داود ٤٠٠٩).

وأما ابنُ القطانِ فسلكَ مسلكًا آخر، فقال: «وعلةُ هذا الحديثِ الجهلُ بحالِ عبد الله بن شداد هذا، وهو شيخ من تجار واسط، لم يَرْوِ عنه غير حماد بن سلمة، بَيَّنَ أمره - كما قلنا - ابنُ معينٍ في رواية عباس، والبخاريُّ - أيضًا - وغيرُهما، ويلتبسُ على من لم يحصلْ بعبد الله بن شداد بن الهادي الثقة المأمون» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٣٧).

ثم راحَ ابنُ القطانِ يرمي عبدَ الحقِّ بالوهم والخلط؛ لأنه نسب أبا عُذرة لواسط، وزعم ابنُ القطانِ أنه التبس على عبدِ الحقِّ أمر ابن شداد؛ ولذا اكتفى بمجمل كلام الترمذي.

وانظر أيضًا: (أحكام النظر لابن القطان صـ ١٠٠).

ولم يهم عبد الحق، بل ابن القطان هو الواهم؛ فإن أبا عُذرة ذكره أسلم - المعروف بِبَحْشَل - ممن مات بواسط، فعلى هذا يُعَدُّ واسطيًّا.

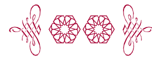
وأما إعلاله - أعني: ابن القطان - الحديث بجهالة ابن شداد، فليس بصواب، وقد اعتمد في ذلك على ابن معين، وابن معين هو القائل في ابن شداد هذا: «ليس به بأس» (سؤالات ابن الجنيد ٤٢٦)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٣٨)، ووثَّقَهُ العجليُّ (الثقات ٩٠٤)، وقال ابنُ حجرٍ: «صدوق» (التقريب ٣٣٨٣).

وأيضًا فلم يتفردْ حمادُ بنُ سلمةَ بالروايةِ عنه - كما زعم -، بل روى عنه الثوريُّ عند النسائيِّ في (الكبرى ٨٩٩٥) حديث «تحريم إتيان النساء في أدبارهن».

ومع ما ذكرناه من علة هذا إسناد هذا الحديث، فقد قال مغلطاي: «رواه أبو داود بسندٍ جيدٍ وإن خالفَ عبدُ الحقِّ» (شرح سنن ابن ماجة ٣/ ٨١).

ويشهدُ لحديث أبي عُذرةَ هذا مرسل طاوس مرفوعًا بلفظ: «**اتَّقُوا بيتًا يُقالُ له الحَمَّامُ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ يُنْقِّي مِنَ الوَسَخِ وَيَنْفَعُ مِنْ كَذَا؟ قَالَ: «**فَمَنْ دَخَلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ**». وهو مرسلٌ صحيحٌ، وقد رُوي موصولًا ولا يصحُّ كما سيأتي ذكره.

ويشهدُ لجملته ما سبقَ من حديثِ جابرٍ، وعمر، وأبي أيوب ﭫ.



١- رِوَايَةُ: «... إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نُفَسَاءَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَائِشَةَ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنِ الحَمَّامَاتِ، إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نُفَسَاءَ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

[ش ١١٩٠].

السند:

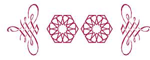
قال ابنُ أبي شيبةَ: حدثنا عفانُ، قال: حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ، قال: أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ شدادٍ، عن أبي عذرةَ - وكان قد أدرك النبي ﷺ - عن عائشةَ به.

وهذا سندٌ ضعيفٌ، تقدَّم الكلامُ عليه في الروايةِ السابقةِ.

وقوله: «**إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفَسَاءَ**» له شواهد، منها: حديث عبد الله بن عمرو الآتي قريبًا، وهو وإن كان ضعيفًا إلا إنه يشهدُ لهذه الروايةِ.

ورُوي عن عمرَ - من غير ما وجه - أنه قال: «**لَا تَدْخُلَنَّ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ الحَمَّامَ**

إلَّا مِنْ سَقَمٍ»: أخرجه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ١١٤٣)، وابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١١٨٦)، والبغويُّ في (مسند ابن الجعد ٢٣٧٤)، والبيهقيُّ في (الشعب ٧٣٨٧)، ورُوي نحوه عن عائشة: أخرجه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ١١٤٥).



٢- رِوَايَةُ: «... وَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنَاتِ أَنْ يَدْخُلْنَهُ البَتَّةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**بَيْتٌ بِالشَّامِ لَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَدْخُلُوهُ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنَاتِ أَنْ يَدْخُلْنَهُ البَتَّةَ**».

۞ **الحكم**: إسنادُهُ ساقطٌ.

التخريج:

﴿محد (٢/٣٢٣) "واللفظ له" / فقط (أطراف ٦٠٦١) / أصبهان (١/ ٣٧٠) / فر (ملتقطة / ٢ / أ / ق١٢) / علج ٥٦٤﴾.

السند:

قال أبو الشيخ - وعنه أبو نعيم، ومن طريق أبي نعيم أخرجه الديلميُّ -: حدثنا عبد الله بن سندة بن الوليد، قال: ثنا رجاء بن صهيب، قال: ثنا محمد بن زنبور، قال: ثنا عمر بن صبح، عن خالد بن ميمون، عن مطر بن طهمان، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عائشة به.

ومداره عندهم على عمر بن صبح به.

قال الدارقطنيُّ: تفرَّدَ به خالدُ بنُ ميمونٍ عن مطرٍ، ولم يروه عنه غير عمر

ابن صُبْح.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه: عمر بن صبح بن عمران، وهو: «متروكٌ، كَذَّبه ابنُ راهويه» كما في (التقريب ٤٩٢٢).

قال ابنُ الجوزيِّ: «لم يروه عن خالدٍ غير عمر بن الصبح، قال ابنُ حِبَّانَ: كان يضعُ الحديثَ على الثقاتِ، لا يحلُّ كتب حديثه إلَّا على وجهِ التعجبِ» (العلل المتناهية ١/ ٣٤٤).



[٢٩٨٨ط] حَدِيثُ أبي هريرةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ مِنْ ذُكُورِ أُمَّتِي فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَمَنْ كَانَتْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ مِنْ إِنَاثِ أُمَّتِي فَلَا تَدْخُلِ الحَمَّامَ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ، والبوصيريُّ، والشوكانيُّ، والعظيم آبادي.

التخريج:

﴿حم ٨٢٧٥ "واللفظ له" / عدن (مط ١٧٤)، خيرة (١/٥٠٥) / حسيني (حمام ٥)﴾.

السند:

رواه أحمدُ - ومن طريقه الحسينيُّ -، وابنُ أبي عمرَ: عن أبي عبد الرحمن المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، أخبرني أبو خيرة، عن موسى ابن وردان، قال أبو خيرة: لا أعلمه إلا قال عن أبي هريرة به.

التحقيق

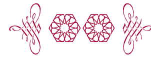
هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ علته جهالة أبو خيرة، قال الذهبيُّ: «لا يُعْرَفُ» (ميزان الاعتدال ١٠١٦٢).

قال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، وفيه أبو خيرة، قال الذهبيُّ: لا يُعرفُ» (مجمع الزوائد ١٥١٦).

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ» (إتحاف الخيرة).

وكذلك أعلَّه بأبي خيرة: الشوكانيُّ في (نيل الأوطار ٩/ ١٠١١)،

والعظيم آبادي في (عون المعبود ٩/ ١٠١١).



١- رِوَايَةُ: «أَنْشُدُ اللّهَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**أَنْشُدُ اللَّهَ رِجَالَ أُمَّتِي لَا يَدْخُلُوا الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَأَنْشُدُ اللَّهَ نِسَاءَ أُمَّتِي أَنْ لَا يَدْخُلْنَ الحَمَّامَ**».

الحكم: **إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ**: الألبانيُّ.

التخريج:

[معص (صـ ٢٥١)/ كر (١٣/ ٤٠١)/ حسيني (حمام ٤)].

السند:

رواه ابنُ جُمَيْعٍ الصيداويُّ - ومن طريقه ابنُ عساكر، والحسينيُّ - عن أبي علي الحسن بن أبي نعيم بن الأصم، حدثنا بكر بن سهل، حدثنا عمرو ابن هاشم، حدثنا موسى بن وردان، عن أبي هريرة به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

العلة الأولى: الانقطاعُ؛ عمرو بن هاشم - وهو البيروتي - «صدوق يخطئ» كما في (التقريب ٥١٢٧)، كَتَبَ عن الأوزاعي وهو صغير - كما قال ابنُ وَارَة -؛ ولذلك استبعدَ الذهبيُّ سماعه من ابن عجلان. انظر: (جامع التحصيل ٥٨٧).

قلنا: وبالتالي فهو لم يدركْ موسى بن وردان؛ لأن موسى من الثالثة

وتوفي (١١٧هـ).

والأوزاعي - الذي سمع منه البيروتي وهو صغير - من السابعة وتوفي (١٥٧هـ)، فتنبه.

وأما تصريحه بالسماعِ منه في السندِ فهو وَهْمٌ، ولعلَّه من بكر بن سهل الآتي:

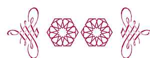
العلة الثانية: بكر بن سهل - هو الدمياطي -؛ قال الذهبيُّ: «مقارب الحال». وقال النسائي: «ضعيف». وقال مسلمة: «تكلَّموا فيه ووضَعُوه». وانظر: (لسان الميزان ١٥٨٢)، (إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ٣٠٤).

العلة الثالثة: أبو عليٍّ الأصمُ لم نجدْ من ترجمَ له غير ابن عساكر، ولم يذكرْ فيه شيئًا غير قوله: «أخشى - والله أعلم - أن يكون هذا هو الحسن بن إبراهيم بن الأصبغ العَكَّاوي الذي حدَّثَ بصيدا عن أبي الدرداء العَكِّي، وحَدَّثَ عنه علي بن الحسن بن علان الذي تقدَّم ذكره». اهـ.

قلنا: وهذا الذي أشار إليه لم يُذكرْ في ترجمته أيضًا جرحٌ ولا تعديلٌ.

وقد ضَعَّفَ الألبانيُّ الحديثَ في (الضعيفة ٥٦٩٦).

ومع ما ذكرناه من عللِ هذا الإسنادِ، فقد رمزَ له السيوطيُّ بالحُسنِ في (الجامع الصغير ٢٧٣٧)، ولعلَّه حسَّنَه لشواهدِهِ، وفيه نظر لما تقدَّم بيانُه في حديثِ جابرٍ.



٢- رِوَايَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُدْخِلَنَّ حَلِيلَتَهُ الحَمَّامَ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[طلوت ٢٠ / طش ٣٤٧٠ "واللفظ له" / مخلص ١٠٦٤ / متشابه (١/ ٤٤٥)].

السند:

رواه طالوتُ بنُ عَبَّادٍ في (نسخة له): عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، قال: حدثنا مكحولٌ الشاميُّ قال: حدثنا أبو هريرة، به.

ورواه الباقون من طريق أبي القاسم البغوي عن طالوتٍ به، إلا أنه وقع عند الطبراني: (بشير بن سعيد) وزاد في الحديث الذي قبله وهو من نفس هذا الطريق: (البصري)، ووقع عند الخطيب: (بشر بن سعيد).

التحقيق

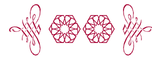
هذا سندٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: بُسْرُ بنُ سعيدٍ أو بِشْرُ بنُ سعيدٍ، ترجمَ له الخطيبُ في (تلخيص المتشابه)، وذكرَ له هذا الحديث، ولم يَذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولكن أشارَ إلى خطأ وقعَ فيه، مما يدلُّ على ضَعْفِهِ، وانظرْ بيانَه في:

العلة الثانية: الانقطاعُ؛ مكحول لم يسمعْ من أبي هريرة، وإنما أرسلَ عنه كما قالَ البزارُ (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٩٢). وقال الدارقطنيُّ: «لم يَلْقَ

أبا هريرة» (جامع التحصيل ٧٩٦).

وعليه فصيغة التحديث المذكورة في السندِ وهم من قِبل بشر هذا؛ ولذا قال الخطيبُ: «كذا قال هذا الشيخ، وسماع مكحول من أبي هريرة لا يثبت» (تلخيص المتشابه ١/ ٤٤٥).



٣- رِوَايَةُ: «إلا بمنديل»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**لَا يَدْخُلِ الرَّجُلُ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِنْدِيلٍ، وَلَا تَدْخُلِ المَرْأَةُ الحَمَّامَ بِمِنْدِيلٍ وَلَا بِغَيْرِ مِنْدِيلٍ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ تالفٌ.**

التخريج:

[عد (٩/ ٦٠٩) "واللفظ له" / ملتقطة (٤/ ق١٨٠)/ أشيب ٤٦].

السند:

رواه ابنُ عَدِيٍّ عن محمدِ بنِ منيرٍ، حدثني كُرْدُوس، ثنا معلى بن عبد الرحمن الواسطي، ثنا عبد الحميد بن جعفر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة به.

ومداره عندهم على كردوس به.

جاء في جزء القاسم بن موسى الأشيب زيادة أبي عبد الله القافلائي بين كردوس والمعلى.

التحقيق

هذا سندٌ تالفٌ؛ معلَّى بن عبد الرحمن اتَّهمه بالكذبِ ووضع الحديث: ابنُ معينٍ، وابنُ المدينيِّ، والدارقطنيُّ. وقال أبو زرعةَ: «ذاهبُ الحديثِ»، وقال أبو حاتم: «ضعيفُ الحديثِ، كأنَّ حديثَه لا أصلَ له»، وقال مرة: «متروكُ الحديثِ». وقال ابنُ حجرٍ: «متهمٌ بالوضعِ، وقد رُمِي بالرفضِ» كما في (التقريب ٦٨٠٥).

ولعلَّ هذا مِن وضعه، فإنه مخالفٌ لكلِّ روايات الحديث مع ضعْفها.

وقد ذكره ابنُ عَدِيٍّ في ترجمته، وقال: «وهذا أيضًا عن عبد الحميد بن جعفر يرويه معلَّى عنه، ولمعلَّى غير ما ذكرتُ منَ الأحاديثِ عمَّن يَروي عنهم يتفردُ بروايته عنهم، وأرجو أنه لا بأس به».

ولخَّصَ كلامَه ابنُ القيسراني فقال: «وهذا لا يرويه عن عبد الحميد غير مُعلَّى» (ذخيرة الحفاظ ٦٣٢٣).

وأما قولُ ابنِ عَدِيٍّ: (لا بأس به)، ففيه كلُّ البأسِ، كيفَ وقد اتُّهِم بالكذبِ والوضعِ، ولكن يبدو أن ابنَ عَدِيٍّ لم يقفْ على كلام الأئمة، حيث إنه لم يذكرْ شيئًا عنهم في ترجمته، إنما ذكر عن ابنِ صاعد قوله: «وكان الدقيقي يثني عليه». والدقيقيُّ هذا ليس ممن يُعتدُّ بقوله في الجرح والتعديل. والله أعلم.



[٢٩٨٩ط] حَدِيثُ أبي سعيدٍ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الحَمَّامَ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَسْعَ إِلَى الجُمُعَةِ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنْهَا بِلَهْوٍ وَتِجَارَةٍ اسْتَغْنَى اللهُ عَنْهُ، وَاللهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ الملقنِ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿طس ٧٣٢٠ "واللفظ له" / بز (كشف ٣١٨)﴾.

السند:

ورواه الطبرانيُّ عن محمد بن العباس عن محمد بن حرب عن علي بن يزيد به.

رواه البزارُ عن محمدِ بنِ حربٍ النَّشَائيِّ، والحسينِ بنِ عليِّ بنِ يزيدَ، كلاهما عن علي بن يزيد الأكفاني، عن فُضيل بن مَرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد به.

قال الطبرانيُّ: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن فُضَيل بن مرزوق إلا علي بن يزيد، تفرَّدَ به: محمدُ بنُ حربٍ».

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

العلة الأولى: عطية - هو ابنُ جُنَادة العوفي -؛ قال الذهبيُّ: «ضعَّفوه» (الكاشف ٣٨٢٠). وقال الحافظُ: «صدوقٌ، يُخطئُ كثيرًا، وكان شيعيًّا

مدلسًا» (التقريب ٤٦١٦)، وقد سبقَ مِرارًا.

العلة الثانية: علي بن يزيد - هو الصُّدَائيُّ الأكفانيُّ -؛ اختُلِفَ فيه. وقال الحافظُ: «فيه لين» (التقريب ٤٨١٦).

قال ابنُ الملقنِ: «رواه البزارُ، وفيه ضَعْفٌ» (البدر المنير ٨/ ١٩).

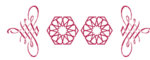
وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط) والبزارُ باختصار ذكر الجمعة، وفيه علي بن يزيد الألهاني، ضَعَّفه أبو حاتم وابنُ عَدِيٍّ، ووثَّقَهُ أحمدُ، وابنُ حِبَّانَ» (مجمع الزوائد ١٥٢٠).

وهذا الكلامُ فيه نظرٌ من وجهين:

الوجه الأول: أنه ليس الأَلْهَانِي، وإنما هو الأكفاني، كما جاء في سنديهما. والظاهر أن ذكر (الألهاني) هنا إنما هو تحريفٌ، وليس خطأ في تعيين علي بن يزيد؛ وذلك لأن الكلامَ الذي ذكره فيه إنما ينطبق على (الأكفاني)، وليس على (الألهاني).

الوجه الثاني: أنه قصر العلة على عَلِيِّ بنِ يزيدَ، ولم يتعرضْ لعطية العوفي بشيءٍ.

والحديث ضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (ضعيف الترغيب ١٢٦).



١- رِوَايَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنَ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الحَمَّامَ، وَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَلَا يَجْلِسْ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ»**.

۞ الحكم: إسنادُهُ واهٍ.

التخريج:

[رفا ٩١].

السند:

قال أبو عليٍّ الرفاء: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، حدثنا أحمد بن الوليد، حدثنا خالد بن يزيد حدثنا عمر بن صهبان، عن عمارة بن غزية، عن يحيى بن عمارة، عن أبي سعيد الخدري.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علتان:

الأولى: خالد بن يزيد، وهو العدويُّ، كَذَّبه أبو حاتم ويحيى، وقال ابنُ حِبَّانَ: «يروي الموضوعات عن الأثبات». انظر: (لسان الميزان ٢٩١٠).

الثانية: عمر، صهبان، وهو: «ضعيف» كما في (التقريب ٤٩٢٣).

وبهما أعلَّه ابنُ القطانِ فقال: «في إسنادِهِ عمر بن صهبان، وخالد بن يزيد المكي، وهما ضعيفان» (أحكام النظر صـ ١٠٢).



[٢٩٩٠ط] حديث أنس:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ لَا يَدْخُلُ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ تالفٌ.

التخريج:

[خط (١٤/ ٢٩٠)].

السند:

رواه الخطيبُ، عن غالب بن هلال الحفار، قال: حدثنا أبو الحسن علي ابن معروف البزاز، حدثنا عبد الله بن أبي داود، حدثنا عبد الرحمن بن مسلم المقرئ، حدثنا يَغْنَم بن قَنْبَر، حدثنا أنس به.

التحقيق

هذا سندٌ تالفٌ؛ يغنم بن سالم بن قنبر رَمَاهُ ابنُ حِبَّانَ وغيرُهُ بالكذبِ. انظر: (لسان الميزان ٨٦٦٩).



[٢٩٩١ط] حَدِيثُ ابن عباس:

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ** ...» الحَدِيث بِطُولِهِ.

الحكم: إسنادُهُ تالفٌ.

التخريج:

[طب (١١/ ١٩١/ ١١٤٦٢)].

السند:

رواه الطبرانيُّ، عن محمد بن زكريا الغَلَابي، ثنا عبد الله بن رجاء، أنا يحيى بن أبي سليمان المدني، عن عطاء، عن ابن عباس به.

التحقيق

هذا سندٌ تالفٌ؛ فيه علتان:

العلةُ الأُولى: يحيى بن أبي سليمان المدني؛ لين الحديث، كما في (التقريب ٧٥٦٥).

وبه ضَعَّفَ الإسنادَ ابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٨/ ١٩).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه يحيى بن أبي سليمان المدني، ضَعَّفَهُ البخاريُّ وأبو حاتم، ووثَّقَهُ ابنُ حِبَّانَ» (مجمع الزوائد ١٥٢٥).

العلة الثانية: محمد بن زكريا الغلابي؛ قال الدارقطنيُّ: «يضعُ الحديثَ». انظر: (لسان الميزان ٦٧٩١)، و(إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ٨٩٤).

[٢٩٩٢ط] حَدِيثُ ابن عمر:

عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ يؤمن بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَلَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ أَنْ تَدْخُلَ الحَمَّامَ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ ساقطٌ.

التخريج:

﴿طس ٦٦٦٩/ عد (٥/ ٤٠٩) "واللفظ له" / علج ٥٦٣﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ له طريقان:

الطريق الأول: رواه الطبرانيُّ، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن خلف، عن حبيب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر به.

وهذا سندٌ ساقطٌ؛ حبيب - هو ابنُ أبي حبيب - كاتب مالك؛ «متروكٌ، وكَذَّبه أبو داود وجماعة» كما في (التقريب ١٠٨٧).

قال الطبرانيُّ: لم يَرْوِ هذا الحديث عن مالكٍ إلا حبيب».

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، وفيه حبيب كاتب مالك، وهو ضعيفٌ» (مجمع الزوائد ١٥٢٨).

الطريق الثاني: رواه ابنُ عَدِيٍّ، وابنُ الجوزيِّ من طريقِ الوليدِ بنِ القاسمِ، عن سالم بن عبد الأعلى، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ به.

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ سالم بن عبد الأعلى «متروك ورُمي بالوضع» (لسان الميزان ٣٣٣٩).

وضَعَّفه ابنُ القيسراني بسالمٍ (ذخيرة الحفاظ ٥٥٢٦).

وقال ابنُ الجوزيِّ: «وهذا لا يصحُّ» (العلل المتناهية ٥٦٣).

وقال ابنُ القطانِ: «ضعيفٌ؛ فإنه من رواية سالم بن عبد الأعلى عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ، وسالمٌ هو (أبو الفيض)[1] كوفيٌّ ضعيفٌ، أنكروا عليه ما جاء به عن نافعٍ عنِ ابنِ عمرَ «**أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَشْفَقَ مِنَ الحَاجَةِ رَبَطَ فِي يَدِهِ خَيْطًا**» قال البخاريُّ: تركوه» (النظر في أحكام النظر لابن القطان صـ ١٠١).



(١) في الأصل المطبوع: (أبو القبص)، وهو تصحيفٌ.

[٢٩٩٣ط] حَدِيثُ المقدامِ:

عَنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِيكَرِبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ آفَاقًا فِيهَا بُيُوتٌ يُقَالُ لَهَا الحَمَّامَاتُ، حَرَامٌ عَلَى أُمَّتِي دُخُولُهَا**». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا تُذْهِبُ الوَصَبَ وَتُنَقِّي الدَّرَنَ. قَالَ: «**فَإِنَّهَا حَلَالٌ لِذُكُورِ أُمَّتِي فِي الأُزُرِ، حَرَامٌ عَلَى إِنَاثِ أُمَّتِي**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ والألبانيُّ.

اللغة:

الوَصَبُ: المرضُ وتكسيره، وتقول: وَصِبَ يَوْصَبُ وَصَبًا، وأصابه الوَصَب، والجمع أوصاب، أي أوجاع فهو وَصِبٌ، وهو يَتَوَصَّب: يجد وجعًا (العين ٧/ ١٦٨).

التخريج:

﴾طب (٢٠/ ٢٨٤/ ٦٧١)/ طش ١٨٥٧﴿.

السند:

رواه الطبرانيُّ عن أحمد بن المعلى الدمشقي، ثنا هشام بن عمار، ثنا مسلمة بن علي، ثنا الزُّبيدي، عن راشد بن سعد، عن المقدام بن معديكرب به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ مسلمة بن علي هو أبو سعيد الخشني الدمشقي البلاطي، وهو متروك، كما في (التقريب ٦٦٦٢).

قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ، وفيه مسلمة بن علي الخُشَنِي، وقد أجمعوا

على ضَعَّفه» (مجمع الزوائد ١٥٢٣).

وقال الألبانيُّ: «وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ آفته مسلمة بن علي - وهو الخشني -، وهو متروك» (الضعيفة ١٤/ ٧٣٠).



[٢٩٩٤ط] حَدِيثُ محمد بن كعب القرظي:

عَنْ مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الحَمَّامَ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَا يَجْلِسْ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَعَلَيْهِ الجُمُعَةُ يَوْمَ الجُمُعَةِ إِلَّا صَبِيًّا أَوِ امْرَأَةً أَوْ مَمْلُوكًا، وَمَنِ اسْتَغْنَى بِلَهْوٍ أَوْ تِجَارَةٍ، اسْتَغْنَى اللهُ عَنْهُ، وَاللهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

[عب (كنز ٢٧٤٢٦)].

السند:

قال عبد الرزاق: حدثنا أبو معشر عن محمد بن كعب القرظي به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: أبو معشر، هو نَجيح بن عبد الرحمن، وهو: «ضعيفٌ أَسَنَّ واختلطَ»، كما في (التقريب ٧١٠٠).

الثانية: الإرسال، فمحمد بن كعب القرظي منَ التابعين، وروايتُهُ عنِ النبيِّ ﷺ مرسلةٌ.



[٢٩٩٥ط] حَدِيثُ أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ ﷺ: «**الظَّرِيفُ لَا يَأْخُذُ شَعْرَهُ فِي دُكَّانِ حَجَّامٍ، وَلَا يَدْخُلُ بِغَيْرِ مِئْزَرٍ الحَمَّامَ**».

۞ **الحكم: موضوعٌ، والحكمُ بوضعه هو مقتضى صنيع** السيوطي وابن عراق.

التخريج:

﴿فر (ملتقطة ٢/ ق ٢٧٦، ٢٧٧) "معلقًا"، (ذيل اللآلئ ٧٩٤)﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ له طريقان:

الأول:

علَّقَهُ الديلميُّ في (مسند الفردوس) كما في (الغرائب الملتقطة ٢/ ق ٢٧٦) قال: قال أبو الشيخ: حدثنا محمد بن إبراهيم بن شبيب، حدثنا علي ابن مُبَشِّر، حدثنا محمد بن الصلت عن جُمَيْع بن عمر[(١)]، عن مروان بن سالم، عن عبد الله بن همام، عن أبي هريرة به.

وهذا سندٌ تالفٌ، فيه:

مروان بن سالم، هو أبو عبد الله الغِفَاري، قال فيه الساجي وأبو عروبة: «يضعُ الحديثَ»، زاد الساجي: «كذَّابٌ»، وتركه النسائيُّ وغيرُهُ؛ ولذا قال فيه ابنُ حجرٍ: «متروكٌ، ورَمَاهُ الساجيُّ وغيرُهُ بالوضعِ» (التقريب ٦٥٧٠).

(١) في مخطوطة الغرائب: «عمير» مصغرًا، وليس ذلك سهوًا من الحافظ، فإنه قد ذكره هكذا مصغرًا في كتبه الثلاثة: (اللسان، والتهذيب وتقريبه)، وفي عامة المراجع كما أثبتناه.

وجُميع بن عمر بن عبد الرحمن العجلي، فَسَّقَهُ أبو نعيم المُلائيُّ، وقال أبو داود: «أخشى أن يكون كذَّابًا» (الميزان ١/ ٤٢١)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وقال العجليُّ: «لا بأس به، يُكتبُ حديثُه، وليس بالقويِّ» (تهذيب التهذيب ٢/ ١١١)، وقال ابنُ حجرٍ: «ضعيفٌ رافضيٌّ» (التقريب ٩٦٦).

وعبد الله بن همام، الراوي عن أبي هريرة، لم نجدْ مَن ترجمَ له.

الطريق الثاني:

رواه الديلميُّ كما في (الزيادات على الموضوعات ٧٩٤) قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن زنجويه الزنجاني، عن القاضي أبي عبد الله الحسين بن محمد الزنجاني، عن إبراهيم بن عبد الله البصري، عن عبد الرحمن بن عمران العبدي، عن إسحاق بن إبراهيم بن حُبَيش، عن محمد بن الفرات، عن سعيد بن لقمان، عن عبد الرحمن الأنصاري، عن أبي هريرة، مرفوعًا بمثله، غير أنه قال: «من دكان»!

وهذا سندٌ تالفٌ أيضًا، فيه: محمد بن الفرات التميمي، كَذَّبه أحمدُ وغيرُهُ؛ ولذا قال ابنُ حجرٍ: «كذَّبُوه» (التقريب ٦٢١٧).

وسعيدُ بنُ لقمان، قال الأزديُّ: «لا يُحتجُّ بحديثِهِ» (الميزان ٢/ ١٥٦).

وعبد الرحمن بن عمران العبدي لم نجدْ له ترجمةً.

والحديثُ ذكره السيوطيُّ في (الزيادات على الموضوعات ٧٩٤)، ولم يُعَلِّقْ عليه بشيءٍ، فقال ابنُ عراق: «لم يبينْ علته، وفيه سعيد بن لقمان، قال الأزديُّ: «لا يُحتجُّ به»، وعنه محمد بن الفرات» (تنزيه الشريعة ٢/ ٣٩٣).

وسكتَ عن ابنِ الفراتِ لأنه ذكره في المقدمة (١/ ١١٢) ضمن الكذَّابين الذين سيكتفي بذكر أسمائهم، منعًا للتَّكرار.

قلنا: وهذا هو نفسُ السببِ الذي لأجله لم يبينِ السيوطيُّ علةَ الإسنادِ**!** فإنه قد سبقَ أن قال في (الزيادات) تحت الحديث (رقم ٦٤٤): «محمد بنُ الفرات كذَّابٌ».

فلما جاء ذكر حديثنا هذا، لم يعلق عليه، مكتفيًا بإبراز سنده، المشتمل على ابن الفرات، الذي مَرَّ ذكره مبينًا حاله.



[٢٩٩٦ط] حَدِيثُ الحسن بن علي:

عَنْ عَاصِمِ بنِ ضَمْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ عَلَى شَاطِئِ الفُرَاتِ، وَذَلِكَ بَعْدَ العَصْرِ وَنحْنُ صِيَامٌ. قَالَ: وَمَاءُ الفُرَاتِ يجْرِي عَلَى رَضْرَاضٍ وَالمَاءُ صَافٍ وَنحْنُ عِطَاشٌ، فَقَالَ الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ: «**لَوْ كَانَ مَعِي مِئْزَرٌ لَدَخَلْتُ المَاءَ**». قُلْتُ: إِزَارِي أُعْطِيكَهُ. قَالَ: فَمَا تَلْبَسُ أَنْتَ؟ قُلْتُ: أَدْخَلَ كَمَا أَنَا. قَالَ: فَذَاكَ الَّذِي أَكْرَهُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ لِلْمَاءِ عَوَامِرَ مِنَ المَلَائِكَةِ كَعَوَامِرِ البُيُوتِ، اسْتَحْيُوهُمْ، وَهَابُوهُمْ، وَأَكْرِمُوهُمْ، إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَيْهِمُ المَاءَ فَلَا تَدْخُلُوا إِلَّا بِمِئْزَرٍ**».

۞ **الحكم: باطلٌ، وإسنادُهُ تالفٌ.**

التخريج:

〚أصبهان (١/ ٣٨٨) "واللفظ له" / فر (ملتقطة ١/ ق ٢٩٣، ٢٩٤) "مختصرًا"〛.

السند:

رواه أبو نعيم في (أخبار أصبهان ١/ ٣٨٨) - ومن طريقه الديلميُّ في (مسنده) كما في (الغرائب ١/ ق ٢٩٣) - قال: حدثنا أبو محمد سعيد بن محمد بن أحمد، ثنا أحمد بن عبد الله بن هشام السرخسي أبو منصور، ثنا الحسين بن إدريس الهروي، ثنا أبو الهذيل خالد بن هَيَّاج بن بسطام الهروي، حدثني أبي عن عباد بن كثير، عن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، به.

التحقيق

إسنادُهُ تالفٌ جدًّا، وفيه أربعُ عللٍ:

الأُولى: عمرو بن خالد، هو أبو خالدٍ الواسطيُّ، كَذَّبه أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، وأبو داود، وغيرُهم؛ ولذا قال الذهبيُّ: «كذَّبُوه» (الكاشف ٤١٥٠)، بينما قال الحافظُ: «متروكٌ، ورَمَاه وكيعٌ بالكذبِ»! (التقريب ٥٠٢١).

الثانية: عباد بن كثير، هو الثقفيُّ، قال ابنُ حجرٍ: «متروكٌ، قال أحمدُ: روى أحاديثَ كذب» (التقريب ٣١٣٩).

الثالثة: هيَّاج بن بِسطام التميمي، قال ابنُ حَجرٍ: «ضعيفٌ، روى عنه ابنُه خالدٌ منكراتٍ شديدةً» (التقريب ٧٣٥٥).

وقيل: الحمل فيها على ابنِهِ خالدٍ، (اللسان ٢٩٠٦).

الرابعة: عنعنة حبيب، فإنه كثير الإرسال والتدليس، وإن كان هذا قد وُضع عليه، فقد قال الثوري: «حبيب بن أبي ثابت لم يَرْوِ عن عاصم بن ضمرة شيئًا قط» (المعرفة ١/ ٧٠٠)، وقال أبو داود: «ليس لحبيبٍ عن عاصم بن ضمرة شيء يصحُّ» (التقريب ٢/ ١٧٩)، وقال أبو حاتم: «لا يثبتُ لحبيبٍ رواية عن عاصمٍ» (العلل ٦/ ٥١).

وفي البابِ عن جابرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُدْخَلَ المَاءُ إِلَّا بِمِئْزَرٍ**»، وهو حديثٌ منكرٌ، ضعيفُ الإسنادِ، وقد سبقَ الكلامُ عليه في أولِ البابِ.



[٢٩٩٧ط] حَدِيثُ المنهيات الطويل:

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَبْعَةُ رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَبُو هُرَيْرَةَ، وَجَابِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ عَمْرِو بنِ العَاصِ، وَعِمْرَانُ بنُ حُصَيْنٍ، وَمَعْقِلُ بنُ يَسَارٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وَأَنَسُ بنُ مَالِكٍ - يَزِيد بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الحَدِيث - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَّهُ ... نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي المُغْتَسَلِ، وَنَهَى عَنِ البَوْلِ فِي المَاءِ الرَّاكِدِ، وَنَهَى أَنْ يَبُولَ فِي المشارِعِ، وَنَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ وَفَرْجُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ وَالقَمَرِ، وَنَهَى أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، وَنَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ، وَنَهَى أَنْ يَسْتَنجِي بِرَوْثٍ أَوْ عَظْمٍ، وَنَهَى أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِتُرَابٍ قَدِ اسْتَنْجَى بِهِ مَرَّةً،... وَنَهَى أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلُ حَاجَتَهُ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ، أَوْ عَلَى ضِفَّةِ نَهْرٍ، أَوْ عَلَى طَرِيقٍ عَامِرٍ، وَنَهَى أَنْ يَسْتَنْجِيَ الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ،... وَنَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الإِنَاءِ الَّذِي يُنْتَفعُ بِهِ،... وَنَهَى أَنْ يُجَامِعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الخَلاءِ حَتَّى يَتَوَضَّأَ، وَنَهَى أَنْ يَبِيتَ الرَّجُلُ وَهُوَ جُنُبٌ حَتَّى يَتَوَضَّأَ،... وَنَهَى أَنْ يُدْخَلَ الحَمَّامُ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَنَهَى أَنْ تَدْخُلَهُ المَرْأَةُ،... وَنَهَى أَنْ يَقْعُدَ الرَّجُلُ فِي المَسْجِدِ وَهُوَ جُنُبٌ،... وَنَهَى عَنِ الخِضَابِ بِالسَّوَادِ، ...**» إلى آخر الحديث، وهو مطول جدًّا.

۞ **الحكم: باطلٌ موضوعٌ بهذه السياقةِ، وقدِ استنكره:** الجوزجانيُّ، وابنُ عَدِيٍّ والذهبيُّ، **وحكم ببطلانه** النوويُّ، وقال ابنُ حَجرٍ: «باطلٌ لا أصلَ له»، **وأقرَّه:** السيوطيُّ، وابنُ عراق، والشوكانيُّ، والألبانيُّ.

وبعض فقرات المتنِ قد صحَّت مفردة من وجوهٍ أُخْرَى، كالنهي عن البولِ في الماءِ الراكدِ، والنهي عن البولِ مستقبل القبلة، والنهي عن الاستنجاء بروثٍ

أو عظمٍ، والنهي عن أن يستنجي الرجلُ بيمينه، والنهي عن دخولِ الحمَّامِ للرجالِ إلا بمئزر، والنهي للنساءِ عن دخولِهِ مطلقًا، وسُئِلَ عن نومِ الرجلِ وهو جنبٌ فقال: «**نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ**».

التخريج:

[حكيم (منهيات صـ ٢٣ مع صـ ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٦، ١٩٦)، (ذيل اللآلئ ٩٦٨)].

سبقَ تخريجه وتحقيقه في: «باب النهي عن استقبال القبلة، واستدبارها عند قضاء الحاجة».



[٢٩٩٨ط] حَدِيثُ أنسٍ:

عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «**مَنْ دَخَلَ الحَمَّامَ بِغَيْرِ مِئْزَرٍ لَعَنَهُ المَلَكَانِ**».

۞ **الحكم: لم نقفْ على إسنادِهِ، وضَعَّفَهُ:** السيوطيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

〘الشيرازي (الجامع الصغير للسيوطي ٨٦٦١)〙.

التحقيق

الحديث ذكره السيوطيُّ في (الجامع الصغير ٨٦٦١)، ورمزَ له بالضعفِ، وتبعه على ذلك الألبانيُّ في (ضعيف الجامع ٥٥٧٥)، ولم نقفْ على إسنادِهِ؛ فكتاب الشيرازي في عداد المفقود حتى الآن.

وفي الباب أحاديث أُخر، انظر البابين التاليين:



٥٠١- بَابُ مَا رُوِيَ أَنَّ دُخُولَ الحَمَّامِ بِغَيْرِ إِزَارٍ مِنْ فِعْلِ قَوْمِ لُوطٍ

[٢٩٩٩ط] حَدِيثُ أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَالمُسَابَقَةُ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَالمُحَارَشَةُ بَيْنَ الكِلَابِ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَالمُواجَهَةُ بِالكِبَاشِ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَالمُرَاوَغَةُ بَيْنَ الدُّيُوكِ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَالضُّرَاطُ فِي المَجَالِسِ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَالخَذْفُ بِالحِجَارَةِ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَالضَّحِكُ بَيْنَ القُبُورِ فِعَالُ قَوْمُ لُوطٍ، وَدُخُولُ الحَمَّامَاتِ بِلَا مَآزِرَ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَنُقْصَانُ المِكْيَالِ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ، وَمخسرُ المِيزَانِ فِعَالُ قَوْمِ لُوطٍ....(١)، وَالتِقَاءُ المَرْأَةِ بِالمَرْأَةِ وَالرِّجَالِ بِالرِّجَالِ، حَتَّى أَتَاهُمْ أَمْرُ اللهِ عز وجل، فَلَمَّا كَشَفُوا قِنَاعَ الحَيَاءِ عَنْ رُؤُوسِهِمْ، وَبَارَزُوا اللهَ بِالمَعْصِيَةِ؛ نَكَّسَهُمُ اللهُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ، وَقَلَبَ مَدَائِنَهُمْ أَسْفَلَهَا أَعْلَاهَا وَأَتْبَعَهُمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ**».

۞ الحكم: موضوعٌ.

التخريج:

[مجلس من حديث أبي الشيخ وغيره (ق٦٤ / أ، ب)].

---

(١) كلام غير واضح بالنسخة الخطية، لم نستطع قراءته.

السند:

قال أبو الشيخ: حدثنا الحسن بن إدريس العسكري، ثنا إبراهيم بن سليم، ثنا عبد الرحمن بن قيس الضبي، عن عوف الأعرابي، عن الحسن، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه أربعُ عللٍ:

الأولى: الحسن بن إدريس أبو علي العسكري، قال أبو بكر بن مردويه: «كان يُحَدِّثُ من حفظه ويخطئ» (لسان الميزان ٢٢٤١).

الثانية: إبراهيم بن سليم، لم نعرفْه.

الثالثة: عبد الرحمن بن قيس الضبي، متروكٌ، كَذَّبه أبو زرعةَ وغيرُهُ، كما في (التقريب ٣٩٨٩).

الرابعة: الحسن لم يسمعْ من أبي هريرة. انظر: (جامع التحصيل ١٣٥).



٥٠٢- بَابُ مَا رُوِيَ فِي تَحْرِيمِ دُخُولِ الحَمَّامِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ

[٣٠٠٠ط] حَدِيثُ الزهري مرسلًا:

عَنِ الزُّهْرِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ ﷺ: «**إِذَا كَانَ آخِرُ الزَّمَانِ حَرُمَ فِيهِ دُخُولُ الحَمَّامِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي بِمَيازِرِهَا**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ ذَاكَ؟ قَالَ: «**لِأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ عَلَى قَوْمٍ عُرَاةٍ، [وَيَدْخُلُ عَلَيْهِمْ أَقْوَامٌ عُرَاةٌ]**[1]**، أَلَّا وَقَدْ لَعَنَ اللَّهُ النَّاظِرَ وَالمَنْظُورَ إِلَيْهِ**».

۞ **الحكم: باطلٌ، وسندُهُ ساقطٌ**، والجملةُ الأخيرةُ منه لها شاهد حَكَم عليه ابنُ عَدِيٍّ بالوضع، **وتبعه** الذهبيُّ، والسيوطيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[كر (٧٢/ ٢٤، ٢٥)].

السند:

رواه ابنُ عساكر في (التاريخ ٧٢/ ٢٤) قال: أخبرنا أبو محمد هبة الله ابن أحمد بن طاوس، وأبو الفضائل ناصر بن محمود بن علي الصايغ قالا: نا نصر بن إبراهيم المقدسي، أنا أبو القاسم عثمان بن الحسين بن إبراهيم، أنا أبو بكر محمد بن أحمد الواسطي، أنا أبو الحسين محمد بن أحمد

(١) الزيادة من (المختصر ٥/ ٣٦٧)، و(الكنز ٢٦٦٣٤).

الملطي، حدّثني أبو بكر المؤدب وهو محمد بن إبراهيم بن أسد (القنوي)[١] الصوري، نا أبو يحيى زكريا بن يحيى (الأذرعي)[٢]، نا سهيل بن سعيد، نا جبرون بن عبد الجبار بن واقد الليثي الدمشقي، نا سفيان، عن الزهري به.

التحقيق

إسنادُهُ ساقطٌ، ومسلسلٌ بالعللِ:

فالعلة الأولى: جبرون بن عبد الجبار بن واقد الليثي الدمشقي، لم نجدْ مَن ترجم له سوى ابن عساكر، روى له هذا الحديث، ولم يَذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، إلا أن يكون هو أبا عباد الإفريقي، فقد ترجمَ له ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٣٦٧)، وذكر له حديثين منكرين، وقال فيه الذهبيُّ: «متهمٌ»، وحَكَم على حديثِه بالوضع، (الميزان ١/ ٣٨٧).

الثانية: سهيل بن سعيد، وسماه ابن عساكر في موضع آخر: «سعيد بن سهيل»! (التاريخ ١٩/ ٧٥)، وكيفما كان، فلا يُعرفُ بالروايةِ في غيرِ هذا الموضعِ، ولم نجدْ مَن ترجمَ له.

الثالثة: زكريا الأذرعي، ترجمَ له ابنُ عساكر في (التاريخ ١٩/ ٧٥)، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال: «وأظنُّه الصيداوي الذي تقدَّم، وقد سُقت له حديثًا في ترجمة (جبرون) بن عبد الجبار».

قلنا: والصيداوي، ساقَ له ابنُ عساكر حديثًا منكرًا أيضًا، ولم يَذكرْ فيه

(١) في المطبوع: «الغنوي» بالغين، وإنما هو بالقاف كما في ترجمته، وانظر (تاريخ دمشق ٦/ ٦٩ و٥١/ ١٨٦ و٢٣٨ و٥٢/ ٣١٩ و٥٤/ ١٩٨).

(٢) مكانها بالمطبوع نقط، وفي الحاشية أنها غير واضحة بالأصل، وما أثبتناه مأخوذ من (التاريخ ١٩/ ٧٥).

جرحًا ولا تعديلًا كما في (المختصر ٩/ ٥٣).

الرابعة: محمد بن إبراهيم بن أسد، ترجمَ له ابنُ عساكر (٥١/ ١٨٥)، ولم يَذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولا ذكر فيمن روى عنه سوى أبي الحسين الملطي!

الخامسة والسادسة: عثمان بن الحسين بن إبراهيم، وأبو بكر محمد بن أحمد الواسطي، لم نجدْ مَن ترجمَ لهما.

ويحتمل أن «عثمان» محرفٌ عن «عمر»، وأنه هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن إبراهيم الخفاف، المترجم له في (السير ١٧/ ٦٥٩)، وقال فيه: «لا بأس به».

وقوله: «**لَعَنَ اللَّهُ النَّاظِرَ وَالمَنْظُورَ إِلَيْهِ**» رُوي نحوه من حديث عمران بن حصين، وفيه إسحاق بن نجيح الملطي، وهو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث، وقد حكم عليه ابنُ عَدِيٍّ، والذهبيُّ، والسيوطيُّ، والألبانيُّ: بالوضعِ، كما في (الكامل ٢/ ١٦٢)، و(الميزان ١/ ٢٠٢)، و(الضعيفة ٣٠٦).

وروى أبو داود في (المراسيل ٤٧٣) عن ابنِ السرح عن ابنِ وهبٍ عن عبد الرحمن بن سلمان عن عمرو مولى المطلب: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ النَّاظِرَ وَالمَنْظُورَ إِلَيْهِ**».

وابنُ سلمانَ هو الحَجْري، مختلفٌ فيه، وعمرو مولى المطلب من صغار التابعين، فهو مرسلٌ، ومع إرسالِهِ اختلف فيه على ابنِ وهبٍ:

فرواه البيهقيُّ في (الكبرى ١٣٦٩٧)، و(الشعب ٧٣٩٩) من طريقِ بحرِ ابنِ نصرٍ عن ابنِ وهبٍ عن عبدِ الرحمنِ عن عمرٍو عن الحسنِ، قال: بَلَغَنِي

أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَعَنَ اللهُ النَّاظِرَ والمَنْظُورَ إِلَيْهِ**».

فجعله من مرسل الحسن، ومراسيله واهية عند قوم، وكيفما كان فهو غير ثابت.



٥٠٣- بَابُ مَا رُوِيَ فِي التَّرْخِيصِ لِلنِّسَاءِ فِي دُخُولِ الحَمَّامِ مِنْ عُذْرٍ

[٣٠٠١ط] حَدِيثُ عائشة:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنِ الحَمَّامَاتِ، إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نُفَسَاءَ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

〚ش ١١٩٠〛.

السند:

رواه ابنُ أبي شيبةَ عن عفانَ، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا عبد الله بن شداد، عن أبي عذرة - وكان قد أدركَ النبيَّ ﷺ - عن عائشة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالة أبي عذرة، وقد تقدم الكلام عليه في: (باب ما رُوي في النهي عن دخول الرجال الحمام إلا بمئزر).



[٣٠٠٢ط] حَدِيثُ ابن عمرو:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ العَجَمِ (سَتَظْهَرُونَ عَلَى الأَعَاجِمِ) وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الحَمَّامَاتُ فَلَا يَدْخُلَنَّهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِالأُزُرِ، وَامْنَعُوهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نُفَسَاءَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** البيهقيُّ، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، وابنُ القطانِ، والمنذريُّ، والنوويُّ، وابنُ مفلحٍ، والشوكانيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ٤٠١١ "واللفظ له" / جه ٣٧٧٤ / عب ١١٢٩ "والرواية له" / طب (١٣/٢٩/٥٩)، (١٤/٥٠/١٤٦٤٣) / هق ١٤٩٢٠ / هقد ٧٠٨ / شعب ٧٣٨٥ / حميد ٣٥٠ / منذ ٦٥٥ / ضح (١/٣٦٣)﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو به.

ومداره عندهم على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم به.

إلا أن عبدَ الرزاقِ رواه - ومن طريقه الطبراني - عن الثوري عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

العلة الأولى: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: «ضعيف في حفظه» (التقريب ٣٨٦٢).

قال البيهقيُّ: «فهذا حديثٌ يتفردُ به: عبد الرحمن بن زياد الإفريقيُّ، وأكثرُ أهلِ العلمِ لا يحتجُّ بحديثه» (شعب ٧٣٨٥).

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «وعبد الرحمن بنُ زياد ذاهبُ الحديثِ» (الأحكام الكبرى ١/ ٤٠٦).

وقال المنذريُّ: «في إسنادِهِ: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقيُّ، وقد تكلَّم فيه غيرُ واحدٍ، وعبد الرحمن بن رافع التنوخي قاضي إفريقية، وقد غمزه البخاريُّ، وابنُ أبي حاتم» (مختصر سنن أبي داود ٦/ ١٥)، وتبعه الشوكانيُّ في (نيل الأوطار ١/ ٣١٩).

وقال النوويُّ: «وفي إسنادِهِ مَن يضعف» (المجموع ٢/ ٢٠٤)، وضَعَّفه أيضًا في (الخلاصة ٥٤٤)[(١)].

وقال ابنُ مفلحٍ: «إسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وغيره» (الآداب الشرعية ٣/ ٣٢٧).

العلة الثانية: عبد الرحمن بن رافع، وهو: «ضعيف» كما في (التقريب ٣٨٥٦).

وقد روى الحديثَ: عبدُ الرزاقِ عن الثوري عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو به.

وذِكر (عبد الله بن يزيد) بدل (عبد الرحمن بن رافع)، من اضطرابِ عبد الرحمن بن زياد الإفريقي.

وقال ابنُ القطانِ: «هذا لا يصحُّ؛ لأنه من رواية عبد الله بن زياد بن أنعم

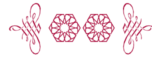
---

(١) جاء في (الخلاصة) (ابن عمر) بدلًا من (ابن عمرو)، وهو تصحيف.

عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن زياد هو قاضي إفريقية، ضعيف، وأخباره عند المحدثين مشهورة، وصلاحه معروف، ومنهم من يوثقه، وليس ذلك بصواب، فإن النكرة فيما يرويه بينة، و(عبد الرحمن بن رافع)[١] مجهولُ الحالِ» (أحكام النظر لابن القطان صـ ١٠٠، ١٠١).

والحديث ضَعَّفه الألبانيُّ في (الضعيفة ٦٨١٩).

ومع ما ذكرناه من علة هذا الحديث، فقد رمزَ له السيوطيُّ بالحسنِ في (الجامع الصغير ٣٣٤٠).



١- رِوَايَةُ: «إِلَّا النُّفَسَاءَ أَوِ السَّقِيمَةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْأَعَاجِمِ بَعْدِي، وَإِنَّ فِيهَا بُيُوتًا تُدَعَى الحَمَّامَاتِ، أَلَا وَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ إِلَّا بِالْمَآزِرِ، وَنِسَاءِ أُمَّتِي إِلَّا النُّفَسَاءَ أَوِ السَّقِيمَةَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿طب (١٣/ ٥٢/ ١٢٨) "واللفظ له"، (١٤/ ٩٦/ ١٤٧١٢) / حاكم (معرفة صـ ٩٨)﴾.

السند:

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الإمام قال: أخبرنا إسماعيل

(١) في الأصل: (عبد الله بن رافع)، وهو: خطأ، والصواب: ما أثبتناه.

ابن قتيبة قال: حدثنا يحيى بن يحيى قال: ثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو به.

ورواه الطبرانيُّ من طرقٍ عن عبد الرحمن بن زياد به.

قال الحاكمُ: «تفرَّدَ بذكر تحريم الحمامات على النساء أهل الشام بهذا الإسناد».



هذا إسنادٌ ضعيفٌ، انظر تحقيق الرواية السابقة.

❁ ❁ ❁

[٣٠٠٣ط] حَدِيثُ عمر:

عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّهَا سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الشَّامُ، فَسَتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الحَمَّامَاتُ؛ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى رِجَالِ أُمَّتِي إِلَّا بِالْأُزُرِ، وَعَلَى نِسَاءِ أُمَّتِي إِلَّا نُفَسَاءَ أَوْ مَرِيضَةً (سَقِيمَةً)**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ القيسراني، وابنُ الجوزي، والذهبيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿عد (٥/٥٣٨) "واللفظ له" / علج ٥٦٢ / كر (١/٣٩٥) / متفق ٢٣٠ "والرواية له"﴾.

السند:

رواه ابنُ عَدِيٍّ - ومن طريقه ابن الجوزي - عن محمد بن أحمد بن الصلت الكاتب، قال: ثنا أبو همام، حدثني سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، حدثني أيوب بن سعيد السَّكُوني، حدثني عمرو بن قيس السكوني، يقول: سمعتُ المشمعل[1] بن عبد الله السكوني يقول: سمعتُ عمرَ بنَ الخطابِ يقولُ... فذكره.

ثم قال ابنُ عَدِيٍّ: ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا أبو همام... فذكر بإسناده نحوه.

ورواه ابنُ عساكر من طريق محمد بن عبدوس، عن أبي همام به، ووقع

(١) تحرَّفتْ في (العلل المتناهية) إلى (إسماعيل).

عنده (أيوب بن سليمان) بدل: (أيوب بن سعيد).

ورواه الخطيبُ من طريق عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا أبو همام، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني سعيد بن أبي سعيد الزبيدي الحمصي - وكان ثقةً يحدثنا عنه - قال: حدثني أيوب بن سليمان بن أيوب السكوني، حدثني عمرو بن قيس بإسناده نحوه.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

العلة الأولى: المشمعل بن عبد الله، لم نجدْ له ترجمةً.

العلة الثانية: أيوب بن سعيد السكوني؛ ترجمه البخاريُّ في (التاريخ ١/ ٤١٦)، وسكتَ عنه، وذكره الخطيبُ في (المتفق والمفترق)، وسمَّى والده سليمان، وكذا وقعَ في سندِهِ وسندِ ابنِ عساكر، لكن ذكره المزيُّ في تلاميذِ عمرِو بنِ قيسٍ وسمَّى والده سعيدًا، كما في (التاريخ)، وكذا جاء اسمه في سندٍ للدولابيِّ في (الكنى ١٨٨٢)، وعلى أيةِ وجهٍ فحاله مجهولة؛ ولذا قال الألبانيُّ: «مجهول» (الضعيفة ١٤/ ٧٢٩).

العلة الثالثة: سعيد بن أبي سعيد الزبيدي هو سعيد بن عبد الجبار - كما في (التهذيب ٤/ ٥٣) - وهو واهٍ؛ كما قال الذهبيُّ في (الكاشف ١٩١٥)، وقال الحافظ: «ضعيف، كان جرير يُكَذِّبه» (التقريب ٢٣٤٣)، وفَرَّق ابنُ عَدِيٍّ بين سعيد بن أبي سعيد، وسعيد بن عبد الجبار، فقال في ابنِ أبي سعيدٍ: «مجهولٌ ... حديثُهُ ليس بالمحفوظِ».

وقال ابنُ القيسراني: «وسعيدٌ هذا هو الزبيديُّ، شيخٌ مجهولٌ، أظنُّه حمصيًا، وحديثُه ليس بالمحفوظ» (ذخيرة الحفاظ ٢١٠٣).

وقال الذهبيُّ: «فيه سعيد بن أبي سعيد، لا يُعرفُ» (تلخيص العلل المتناهية ٢٩٥).

وأما قول الوليد بن مسلم - كما جاءَ في سندِ الخطيبِ: - **«وكان ثقةً يحدثنا عنه»، فيحتمل أمرين:**

الأول: توثيقه لسعيد، وتكون لفظة: (عنه) مقحمة خطأ. وهذا إن سُلِّم فيرده طعن أئمة الجرح فيه.

وأما الثاني - وهو الأرجح والله أعلم - فمعناه: أنه حَدَّثَ عن سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ بدون واسطة، وحَدَّثَ عنه أيضًا بواسطة رجل ثقة عنده. وعلى هذا التأويل يكون ضبط العبارة: «وكان ثقةٌ يحدثنا عنه» على الرفع.

ولعلَّ هذا ضربٌ من ضروبِ التسويةِ أراد به أن ذلك الثقة المبهم حدَّثه عن سعيدٍ، وأوهم أيضًا أنه سمعه من سعيدٍ، ولم يسمعْه منه.

ثم إن ذِكرَ الوليد وقوله هذا في إسناد الحديث لم يأتِ إلا من طريق الخطيب، ويبدو أنه وهم؛ فقد رواه ابنُ عَدِيٍّ عن البغوي نفسه وعن محمد ابن أحمد بن الصلت، ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن عبدوس، ثلاثتهم عن أبي همام حدثني سعيد به.

وقال ابنُ الجوزيِّ: «هذا حديثٌ لا يصحُّ» (العلل المتناهية ١/ ٣٤٣).

وقال الألبانيُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ مُظلمٌ» (الضعيفة ١٤/ ٧٢٨).



[٣٠٠٤ط] حَدِيثُ ابن عمر:

عَنْ سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ذَكَرْتُ الحَمَّامَاتِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**هِيَ حَرَامٌ عَلَى أُمَّتِي**». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ فِيهَا كَذَا وَفِيهَا كَذَا. فَقَالَ: «**لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مِنْكُمْ يَدْخُلُهَا إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَعَلَى إِنَاثِ أُمَّتِي إِلَّا مِنْ سَقَمٍ أَوْ مَرَضٍ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ، وابنُ القيسراني، وابنُ الجوزي، وابنُ القطان.

التخريج:

﴿عد (٩/ ١٤٧) "واللفظ له" / علج ٥٦٠﴾.

السند:

رواه ابنُ عَدِيٍّ - ومن طريقه ابنُ الجوزي - عن زيد بن عبد الله بن زيد، ثنا أحمد بن محمد بن سيار، ثنا يحيى بن سعيد العطار، ثنا محمد بن عبد الملك عن سالم بن عبد الله عن أبيه به.

التحقيق

هذا سندٌ ساقطٌ؛ فيه: محمد بن عبد الملك الأنصاري؛ قال الإمامُ أحمدُ: «رأيتُ محمدَ بنَ عبدِ الملكِ هذا، وكان أعمى، وكان يضعُ الحديثَ ويكذبُ». وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ». وقال النسائيُّ: «متروكُ الحديثِ». وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وكلُّ أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيفٌ جدًّا». انظر: ترجمته في (لسان الميزان ٧١٠٩).

ويحيى العطار ضعيفٌ، كما في (التقريب ٧٥٥٨).

وزيد بن عبد الله بن زيد، شيخُ ابنِ عَدِيٍّ، لم نقفْ له على ترجمةٍ.

قال ابنُ عَدِيٍّ: «غير محفوظ».

وقال ابنُ القيسراني: «وهذا غير محفوظ، يرويه محمد هذا، وهو متروك الحديث» (ذخيرة الحفاظ ٢٩١٩).

وقال ابنُ الجوزي: «هذا حديثٌ لا يصحُّ».

وقال ابنُ القطانِ عن الحديثِ: «ذكره أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ، وهو في نهايةِ الضعفِ، فإن محمد بن عبد الملك هو في عداد المتهمين بالكذب» (النظر في أحكام النظر صـ ١٠٢).



٥٠٤- بَابُ مَا رُوِيَ فِي ذَمِّ الحَمَّامِ

[٣٠٠٥ط] حَدِيثُ ابن عباس:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شَرُّ (بِئْسَ)** [١] **البَيْت الحَمَّامُ؛ يعلو فِيهِ الأَصْوَاتُ، وَيُكْشَفُ فِيهِ العَوْرَاتُ**». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، يُدَاوَى فِيهِ (يُسْتَشْفَى بِهِ) [٢] المَرِيضُ، وَيَذْهَبُ فيه الوَسَخُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: «**فَمَنْ دَخَلَهُ فَلَا يَدْخُلْهُ إِلَّا مُسْتَتِرًا (فَإِنْ فَعَلْتُمْ فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْتَتِرُونَ)** [٣] **(مُؤْتَزِرُونَ)** [٤]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، ورَفْعه منكرٌ**، قال ابنُ عَدِيٍّ: «غير محفوظ»، **والصواب فيه الإرسال، وبهذا أعلَّه:** أبو حاتم، والبزارُ، والبيهقيُّ، وعبدُ الحقِّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿طب (١١/٢٥/١٠٩٢٦) "واللفظ له" / شعب ٧٣٧٨ / عد (١٠/ ٥٨٤) "والرواية الأولى والثالثة له" / نعيم (طب) ١٩٤ "والرواية الثانية له" / طاهر (تصوف ٦٣) / حسيني (حمام ٣١) "والرواية الرابعة له"﴾.

السند:

رواه الطبرانيُّ عن محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا الصلت بن مسعود الجحدري، ثنا يحيى بن عثمان التيمي، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس به.

ورواه الباقون من طريق يحيى بن عثمان به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ؛ يحيى بن عثمان التيميُّ ضعيفٌ، كما في (التقريب ٧٦٠٦)، وقد أخطأَ في رفعِ هذا الحديثِ؛ فالصوابُ فيه الإرسالُ؛ كذا رواه السفيانان وأيوب عنِ ابنِ طاوسٍ عن أبيه مرسلًا، وهو المحفوظُ كما قال البيهقيُّ، وهو الذي رجَّحَهُ أبو حاتم والبزارُ كما سيأتي ذكره، وانظر الروايتين الآتيتين.

وقال ابنُ عَدِيٍّ - بعد أن روى ليحيى هذا الحديث وغيره -: «ومقدارُ ما يرويه غير محفوظ».

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه يحيى بن عثمان السمتي - كذا فيه - ضَعَّفه البخاريُّ والنسائيُّ، ووثَّقَهُ أبو حاتم وابنُ حِبَّانَ، وبقية رجاله رجال الصحيح» (مجمع الزوائد ١٥٢٤).

قلنا: لم يوثقه أبو حاتم، وإنما قال: «شيخٌ» (الجرح والتعديل ٩/ ١٧٤)، وأما ابنُ حِبَّانَ فذكره في (المجروحين ٢/ ٤٧٥)، أيضًا، وضَعَّفَهُ جدًّا.

وضَعَّفَ الألبانيُّ الحديثَ في (الضعيفة ٣٧٤٤)، وانظر: (إرواء الغليل ٢٥٨٢).

أما السيوطيُّ فتناقض في الحكم على هذا الحديث، فرمز مرة إلى ضَعْفه في (الجامع الصغير ٣١٨١)، ورمز مرة له بالحسن في (الجامع الصغير ٤٨٧٠).

وتساهلَ فيه المُناويُّ فصحح إسنادَهُ في (التيسير بشرح الجامع الصغير ٢/ ٧٦).

وانظر تحقيق الرواية التالية.

١- رِوَايَةُ: «اتقوا بيتًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**اتَّقُوا (احْذَرُوا) بَيْتًا يُقَالُ لَهُ: الحَمَّامُ**». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، [فإِنَّهُ][1] يَذْهَبُ بِالدَّرَنِ (يُنْقِي الوَسَخَ [والأذى][2]) وَيَنْفَعُ المَرِيضَ، [وَيُذَكِّرُ النَّارَ][3] قَالَ: «**فَمَنْ دَخَلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ (فَاسْتَتِرُوا)**».

۞ **الحكم: منكرٌ، والصوابُ فيه الإرسالُ، وبهذا أعلَّه:** أبو حاتم، والبزارُ، والبيهقيُّ، وعبدُ الحقِّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿ك ٧٩٨٧ / بز ٤٨٨٨ "والروايات له ولغيرِهِ" / طب (١١/ ٢٧/ ١٠٩٣٢) "واللفظ له" / نعيم (طب) ١٩٣ / هق ١٤٩٢١ "والزيادة الأولى له" / شعب ٧٣٧٥ / ضيا (١١/ ٦٨/ ٦١، ٦٢) / مخلص ١٢٠٢ / حما ٢٦٨ / حكيم ٧٥٤ "والزيادة الثالثة له" / ص (الآداب الشرعية ٣/ ٣٢٥) "والزيادة الثانية له"﴾.

التحقيق

هذه الرواية لها طريقان:

الطريق الأول:

رواه البزارُ عن يوسف بن موسى القطان، نا يعلى بن عبيد، نا سفيان، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس به.

ورواه المخلصُ - ومن طريقه الضياء (٦١) -، والبيهقيُّ من طريقِ يوسفَ به.

قال البزارُ: «وهذا رواه الناسُ عن طاوسٍ مرسلًا، ولا نعلمُ أحدًا وصله

إلَّا يوسف عن يعلى عن الثوري».

قلنا: ويعلى بن عبيد ثقةٌ إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، - كما في (التقريب ٧٨٤٤) -، وقد خُولِفَ فيه:

فرواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه ١١٢٧)، ووكيع - كما عند ابن أبي شيبة في (المصنف ١١٨٤)-، وأبو نعيم -كما عند البيهقيِّ في (السنن ١٤٩٢١)- ثلاثتهم عن الثوري، عن ابن طاوس، عن أبيه مرسلًا، وهو الصوابُ، كما رجَّحَه أبو حاتم والبيهقيُّ.

وبهذا أعلَّه عبدُ الحقِّ، فقال: «هذا أصحُّ إسنادٍ في البابِ، على أن الناسَ يرسلونه عن طاوسٍ» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٤٤).

وعليه فرواية يعلى هذه شاذة، بل منكرةٌ.

إلَّا أنَّ ابنَ القطانِ ذهبَ إلى تصحيحِ الروايةِ الموصولةِ؛ فقال: «هذا صحيحٌ، ولا يضره إرسال مَن أرسله؛ فإن انتشارَ الخبرِ وتفرُّد الحاملين له هو الموجب لأن يُروى تارة مرسلًا وتارة مسندًا، ورواتُه ثقات، فلا نبالى بإرسال مَن أرسله» (أحكام النظر صـ ١١٣ ط. دار القلم».

قلنا: وفي كلامِ ابنِ القطان نظرٌ، وهو يجري في هذا على طريقة الفقهاء، والصواب في الحديث الإرسال كما قرَّرناه.

الطريق الثاني:

رواه الطبرانيُّ - وعنه أبو نعيمٍ والضياءُ - عن أحمد بن علي الأبار، ثنا أبو الأصبغ عبد العزيز بن يحيى الحراني، ثنا محمد بن سلمة، عن محمد ابن إسحاق، عن ابن طاوس، وعن السختياني، عن طاوس عن ابن عباس به.

ورواه الحاكمُ والبيهقيُّ في (الشعب) من طريقِ أبي الأصبغ به.

وكذا رواه موسى بنُ أعين عنِ ابنِ إسحاقَ موصولًا قاله البيهقيُّ في (الشعب).

وصَحَّحَهُ الحاكمُ على شرطِ مسلمٍ.

وقال المنذريُّ: «رواتُه كلُّهم محتجٌّ بهم في الصحيح» (الترغيب ٢٧١).

قلنا: وليس كذلك، فأبو الأصبغ الحرانيُّ لم يَرْوِ له مسلمٌ، وهو «صدوقٌ ربما وَهِم» كما في (التقريب ٤١٣٠).

وابنُ إسحاقَ مدلسٌ وقد عنعن، ولم يحتج به مسلم، وهو ممن تُكُلِّم فيه إذا جَمَعَ بين الشيوخ، كما هنا، وقد خُولف في وصله؛ فرواه ابنُ عيينةَ كما في (أخبار مكة ١٨٥٨)، والبيهقيُّ في (الشعب ٧٣٧٧)، عنِ ابنِ طاوس به مرسلًا.

وكذا رواه الثوريُّ عن ابنِ طاوسٍ، كما سبقَ بيانُه.

ورواه حمادُ بنُ زيدٍ عن أيوبَ السختيانيِّ عن ابنِ طاوسٍ به مرسلًا.

رواه البيهقيُّ في (الشعب ٧٣٧٦).

فالواحدُ من هؤلاء بمفرده مقدَّمٌ على ابنِ إسحاقَ، فكيف وقد اجتمعوا؟!

قال أبو حاتم: «إن ما يرونه عن طاوسٍ عن النبيِّ ﷺ مرسلٌ» (علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٧٧).

وقال البزارُ: «وهذا الحديثُ إنما يرويه الناسُ عنِ ابنِ طاوسٍ عن أبيه عن النبيِّ ﷺ مرسلًا، ولا نعلمُ أحدًا قال فيه: عن طاوسٍ، عن ابنِ عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ إلا يوسف، عن يعلى عن الثوري، ورواه غير يوسف، عن يعلى

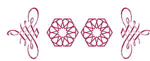
عن الثوري، عن ابن طاوس، عن أبيه عن النبي ﷺ».

وقال البيهقيُّ: «رواه الجمهورُ عن الثوريِّ على الإرسالِ، وكذلك رواه أيوبُ السختيانيُّ وسفيانُ بنُ عيينةَ ورَوْحُ بنُ القاسمِ وغيرُهُم عنِ ابنِ طاوسٍ مرسلًا» (السنن الكبرى ١٤٩٢٢).

وقال في (الشعب ٧٣٧٧): «وكذا رواه روح بن القاسم عن ابن طاوس، وجماعة عن سفيان الثورى عن ابن طاوس مرسلًا وروى عن الثوري موصولًا، وليس بمحفوظ».

وقال الهيثميُّ: «رجاله عند البزار رجال الصحيح إلا أن البزارَ قال: رواه الناسُ عن طاوسٍ مرسلًا» (مجمع الزوائد ١٥١٩).

واختلفتْ أقوالُ الألبانيِّ في هذا الحديث: فقال في (ضعيف الترغيب ١٢٧): «ضعيفٌ شاذٌّ». وقال في (صحيح الجامع ١١٦): «صحيحٌ».



٢- رِوَايَةُ: «تبنون بيتًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**تَبْنُونَ بَيْتًا يُقَالُ لَهُ الحَمَّامُ**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ يَذْهَبُ بِالدَّرَنِ وَيَنْفَعُ المَرِيضَ. قَالَ: «**فَمَنْ دَخَلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ**».

۞ **الحكم: منكرٌ، والصوابُ فيه الإرسالُ، وبهذا أعلَّه:** أبو حاتم، والبزارُ، والبيهقيُّ، وعبدُ الحقِّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[حسيني (حمام ٣٢)].

السند:

قال الحسينيُّ: قال: أخبرنا أحمد بن إسحاق الوزان، حدثنا محمد بن [إدريس بن] المنذر أبو حاتم، حدثنا أبو الأصبغ الحراني، حدثنا محمد بن [سلمة]، عن محمد بن إسحاق، عن ابن طاوس، وعن أيوب السختياني عن طاوس عن ابن عباس به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ معلولٌ بالإرسالِ، وقد سبقَ الكلامُ عليه في الروايةِ السابقةِ، وقوله في هذه الرواية: «**تَبْنُونَ بَيْتًا**» إما أن تكون تصحيفًا أو وهمًا من أحدِ الرواةِ، والله أعلم.



[٣٠٠٦ط] حَدِيثُ طاوس مرسلًا:

عَنْ طَاوُسٍ - مُرْسَلًا - رَفَعَهُ: «**احْذَرُوا بَيْتًا** (أَنْهَاكُمْ عَنْ بَيْتٍ) **يُقَالُ لَهُ الحَمَّامُ**». قِيلَ: فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِالوَسَخِ [وَالْأَذَى] وَيَنْفَعُ [مِنْ كَذَا وَكَذَا]. قَالَ: «**فَمَنْ دَخَلَهُ** [مِنْكُمْ] **فَلْيَسْتَتِرْ**».

الحكم: ضعيفٌ لإرسالِهِ.

التخريج:

﴿عب ١١٢٦، ١١٢٧ "والزيادة الثانية له" / ش ١١٩١ "مختصرًا" / هق ١٤٩٢١ "واللفظ له" / شعب ٧٣٧٦ "والرواية الثانية له"، ٧٣٧٧ "والزيادة الأخيرة له" / مكة ١٨٥٨ "والزيادة الأولى له"﴾.

السند:

رواه عبد الرزاق (١١٢٦) عن ابن طاوس عن أبيه به مرسلًا.

ورواه (١١٢٧) عن الثوري عن ابن طاوس به.

ورواه الفاكهيُّ والبيهقيُّ في (الشعب ٧٣٧٧) من طريق ابن عيينة عن ابن طاوس به.

ورواه البيهقيُّ في (الشعب ٧٣٧٦) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، نا أبو عبد الله الصفار، نا إسماعيل بن إسحاق، نا سليمان بن حرب، نا حماد ابن زيد، نا أيوب، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِهِ، ويشهدُ له حديثُ عائشةَ المذكور فيما سبق بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ دُخُولِ الحَمَّامَاتِ، ثُمَّ رَخَّصَ لِلرِّجَالِ أَنْ

يَدْخُلُوهَا فِي المَيازِرِ»، وهو حديثٌ حسنٌ كما سبقَ، والمقصودُ بالاستشهادِ به هنا الترخيص في دخوله - بقيد التستر - بعد النهي.



[٣٠٠٧ط] حَدِيثُ عائشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**بِئْسَ البَيْتُ الحَمَّامُ؛ بَيْتٌ لَا يَسْتُرُ، وَمَاءٌ لَا يُطَهِّرُ**». ومَا يَسُرُّ عَائِشَةَ أَنَّ لَهَا مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا وَأَنَّهَا دَخَلَتِ الحَمَّامَ.

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا**، قال الجورقانيُّ: «باطلٌ»، وقال ابنُ الجوزيِّ: «لا يصحُّ»، **وتبعهما**: الذهبيُّ، والسيوطيُّ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[شعب ٧٣٨٢ "واللفظ له" / طيل ٣٣٢/ علج ٥٥٥/ حنف (حارثي ٤١)].

التحقيق

لهذا الحديث طريقان:

الطريق الأول:

رواه البيهقيُّ عن أبي عبد الله الحافظ وأبي سعيد بن أبي عمرو، قالا: نا أبو العباس محمد بن يعقوب، نا يحيى بن أبي طالب، أنا يزيد - هو ابن هارون - نا أبو جَنَاب يحيى بن أبي حية، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة به.

ورواه الجورقانيُّ من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم به.

ورواه ابنُ الجوزيِّ من طريق أحمد بن منصور عن يزيد بن هارون به.

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ علته أبو جناب يحيى بن أبي حية؛ قال ابنُ حجرٍ: «ضَعَّفُوه لكثرة تدليسه» (التقريب ٧٥٣٧).

قال الجورقانيُّ - عقبه -: «هذا حديثٌ باطلٌ، لا أعلم رواه سوى أبي جناب الكلبي، قال يحيى بن معين: هو ضعيفُ الحديثِ، متروكُ الحديثِ» (الأباطيل ٣٣٢).

وقال ابنُ الجوزي - عقبه -: «هذا حديثٌ لا يصحُّ» (المتناهية).

وقال الذهبيُّ: «أبو جناب واهٍ» (أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي ١/ ١١٥).

وقال في (تلخيص العلل المتناهية ٢٩٢): «وأبو جنابٍ ضعيفٌ، فلعلَّه من قولِ عائشةَ، فوهم ورفعه».

وقال المُناويُّ: «إسنادٌ واهٍ» (التيسير بشرح الجامع الصغير ١/ ٤٣٧).

وقال الألبانيُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ، أبو جَنابٍ هذا ضعيفٌ مدلسٌ» (الضعيفة ٢٣١٢).

الطريق الثاني:

رواه الحارثيُّ في (مسند أبي حنيفة) قال: كتبَ إليَّ صالحٌ، ثنا الخضر بن أبان الهاشمي، ثنا مصعب بن المقدام، ثنا زُفَرُ بنُ الهُذَيْلِ، ثنا أبو حنيفة، عن عطاء، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ... فذكر الحديث.

وهذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأولى: صالحٌ هذا هو صالح بن أحمد بن أبي مقاتل الهروي، ويُعرف بالقيراطي البزاز. قال الدارقطنيُّ: «متروكٌ كذَّابٌ دجالٌ، أدركناه ولم نكتبْ عنه، يُحَدِّثُ بما لم يسمعْ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كتبنا عنه ببغدادَ، يسرقُ الحديثَ ويقلبه، لعلَّه قد قَلَبَ أكثر من عَشَرة آلاف حديث فيما خَرَّج من

الشيوخ والأبواب، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «كان يسرقُ الحديثَ»، وقال البرقانيُّ: «ذاهبُ الحديثِ»، وقال الخطيبُ: «كان يُذكَر بالحفظِ غير أن حديثَه كثيرُ المناكيرِ». انظر (لسان الميزان ٣٨٤٦).

ولذا اتَّهمه الذهبيُّ بوضعِ هذا الحديثِ؛ فقال - عقبه -: «هذا من اختلاقِ صالحٍ» (الميزان). وأقرَّه الحافظُ في (اللسان ٣٨٤٦).

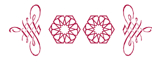
الثانية: الخضرُ بنُ أبانٍ الهاشميُّ، ضَعَّفه الدارقطنيُّ، والحاكمُ. انظر: (سؤالات الحاكم للدارقطني ٩٨، ٢٦٨)، (ميزان الاعتدال ٢٥١٢).

الثالثة: أبو حنيفةَ وإن كان إمامًا ورعًا، إلا أنه كان ضعيفًا في الحديثِ.

والحديثُ رمزَ له السيوطيُّ بالضعفِ في (الجامع الصغير ٣١٨٢).

تنبيه:

رمزَ السيوطيُّ في (الجامع الكبير ٥١٧٧) و(الصغير ٣١٨٢) للحديثِ برمز (هب)، وهو رمز للبيهقيِّ في (الشعب)، وقد تحرَّف هذا الرمز في (كنز العمال ٢٦٦١٨) إلى (طب) وهو رمز للطبراني في (الكبير)؛ ولذا فقد عزاه العجلونيُّ في (كشف الخفاء ٩٣٣) للطبرانيِّ، وهو خطأ كما علمتَ، فليس الحديثُ عند الطبرانيِّ، ولم يعزه له الهيثميُّ في (المجمع).



١- رِوَايَةُ: «أُفٍّ لِلْحَمَّامِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «أُفٍّ لِلْحَمَّامِ؛ حِجَابٌ لَا يَسْتُرُ، وَمَاءٌ لَا يُطَهِّرُ، بُنْيَانٌ أَوْ بُنْيَانٌ[1] لِلْمُشْرِكِينَ وَمَرْجُ الكُفَّارِ وَمَرْجُ الشَّيْطَانِ، لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَدْخُلَهُ إِلَّا بِمِنْدِيلٍ، مُرُوا المُسْلِمِينَ لَا يَفْتِنُونَ نِسَاءَهُمْ ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، عَلِّمُوهُنَّ القُرْآنَ وَمُرُوهُنَّ بِالتَّسْبِيحِ».

۞ الحكم: ضعيفٌ منقطعٌ، وضَعَّفَهُ: البيهقيُّ، والسيوطيُّ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[شعب ٧٣٨٣].

السند:

رواه البيهقيُّ عن أبي زكريا بن أبي إسحاق، نا أبو العباس الأصم، نا بحر ابن نصر، نا ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر، أنه بلغه عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

(١) كذا وقع في طبعة الرشد لـ(شُعَبِ الإيمانِ)، ووقع في طبعة دار الكتب العلمية (بنيان أو ساب للمشركين). والحديث معزو للشعب في: (الدر المنثور ٤/ ٣٩٥ ط. هجر، و(الجامع الصغير ١٣١١)، و(الفتح الكبير ١/ ٢١٤)، و(كنز العمال ٢٦٦١٦). كلهم بدون ذكر هذه العبارة. وتجاهلها الألبانيُّ قصدًا في (السلسلة الضعيفة ٧٠٣٨).
وقال المُناويُّ: «والذي وقفتُ عليه في نسخ صحيحة من (الشعب) بعد قوله: «لا يطهر، بنيان المشركين ومرج الكفار ومرج الشيطان» إلخ، فسقط من قلم المصنف هذه الجملة الوسطى» (فيض القدير ٢/ ٥٤).

الأولى: الانقطاع بين عبيد الله بن أبي جعفر وعائشة، وهو ظاهر من قوله: (بلغه).

وبهذا أعلَّه البيهقيُّ، فقال - عقبه -: «هذا منقطعٌ». وتبعه الألبانيُّ في (الضعيفة ٥/ ٣٣٨).

وكذا أعلَّه بالانقطاعِ السيوطيُّ في (الدر المنثور ٤/ ٣٩٥)، ورمزَ لضَعْفِهِ في (الجامع الصغير ١٣١١).

الثانية: ضَعْفُ ابن لهيعة، والكلام فيه مشهور.

وأعلَّه بهاتين العلتين: المُناوي في (فيض القدير ٢/ ٥٤)، و(التيسير ١/ ١٩٠).

قلنا: وقد اختُلِفَ على ابنِ لهيعةَ فيه؛ فقد رُوي عنه موقوفًا:

رواه الحسينيُّ في (الإلمام بآداب دخول الحمام ٢٤) من طريقِ الخرائطيِّ(١) عن علي بن داود القنطري، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي جعفر، عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت: «إِنَّ لِلحَمَّامَاتِ حِجَابًا لَا يَسْتُرُ، وَمَاءً لَا يُطَهِّرُ، بُنْيَانُ المُشْرِكِينَ، وَصَرْحُ الكُفَّارِ بَيْتًا، وَفَخُّ الشَّيْطَانِ، لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَدْخُلَهُ إِلَا بِمِنْدِيلٍ، مُرُوا المُسْلِمِينَ أَنْ يَحْبِسُوا نِسَاءَهُمْ ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾».

كذا موقوفًا، وفيه (عن أبي جعفر) بدل (عبيد الله بن أبي جعفر)، ولا ندري هذا خطأ من النساخ أم من تخليط ابن لهيعة.



(١) ولم نقف عليه في المطبوع من (مساوئ الأخلاق).

[٣٠٠٨ط] حَدِيثُ ابنِ جَرَادٍ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرَادٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الحَمَّامُ بَيْتٌ لَا سِتْرَ لَهُ، لَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُدْخِلَهُ لِامْرَأَتِهِ فِي بَيْتِهِ مُسْتَحَمٌّ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

[شاهين (جزء ١/ رواية المجلي ٣)].

السند:

قال ابنُ شاهينَ: حدثنا أحمد بن عيسى قال: حدثني هاشم بن القاسم الحراني، حدثنا يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جراد به.

التحقيق

هذا إسنادٌ واهٍ؛ فيه علتان:

العلة الأولى: يعلى بن الأشدق، قال البخاري: «لا يُكتبُ حديثُه».

وقال أبو زرعة: «ليس بشيء، لا يصدق».

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «روى عن عمِّه عبد الله بن جراد وزعم أن لعَمِّهِ صحبة، فذكر أحاديث كثيرة منكرة، وهو وعمه غير معروفين».

وقال ابنُ حِبَّانَ: «وضعوا له أحاديث فحَدَّثَ بها ولم يَدْرِ» (لسان الميزان ٨٦٦٢).

وذكره الدارقطنيُّ في (الضعفاء والمتروكون ٦٠٣).

العلة الثانية: عبد الله بن جراد، قال أبو حاتم: «لا يُعرفُ، ولا يصحُّ خبرُه».

وقال الذهبيُّ: «مجهولٌ، لا يصحُّ خبرُهُ؛ لأنه من روايةِ يعلى بن الاشدق الكذاب عنه» (الميزان ٤٢٤٢)، وانظر: (لسان الميزان ٤١٨٣).



٥٠٥- بَابُ مَا رُوِيَ فِي مَدْحِ الحَمَّامِ

[٣٠٠٩ط] حَدِيثُ أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نِعْمَ البَيْتُ الحَمَّامُ يَدخُلُهُ الرَّجُلُ المُسْلِمُ؛ لأَنَّهُ إِذَا دَخَلَهُ سَأَلَ اللهَ تَعَالَى الجَنَّةَ، وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ. وَبِئْسَ البَيْتُ العُرْسُ يَدْخُلُهُ الرَّجُلُ المُسْلِمُ؛ لأَنَّهُ إِذَا دَخَلَهُ رَغَّبَهُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْسَاهُ (وَزَهَّدَهُ فِي) الآخِرَةَ**».

۞ الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفه: البيهقيُّ، والنوويُّ، والحسينيُّ، والبوصيريُّ، والسخاويُّ، والعجلونيُّ. وحَكَمَ عليه الألبانيُّ بالوضعِ.

التخريج:

﴿مع (مط ٢/٧١٣)، (خيرة ٢/٥٠٥) "واللفظ له" / شعب ٧٣٨٩ / خلال (أمالي ٨٣) / سني ٣١٦ "مختصرًا" / كر (٨/١٨٨) / مسخ ٨٣٦ "والرواية له" / حكيم ٧٥٣ / حسيني (حمام ٣٤)﴾.

التحقيق

لهذا الحديثِ طريقان:

الطريق الأول:

رواه ابنُ مَنيعٍ عن عمار بن محمد عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة به.

ورواه البيهقيُّ من طريق أبي حمزة السكري.

ورواه ابنُ السُّني من طريق إسماعيل بن عياش.

ورواه الخلالُ والخرائطيُّ من طريق المغيرة بن مسلم.

ثلاثتُهم عن يحيى بن عبيد الله به.

وسقط «يحيى» من سندِ الخلالِ، فَصَارَ «المغيرة عن أبيه»، وهو خطأٌ ظاهرٌ.

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

العلة الأولى: يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن مَوْهَب؛ قال فيه الحافظ: «متروك، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع» (تقريب التهذيب ٧٥٩٩).

العلة الثانية: أبوه عبيد الله؛ مجهول الحال - كما قال ابن القطان -، وقال أحمد، والشافعي، وغيرهما: «لا يُعرف» (تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥)، ومع ذلك قال عنه الحافظ: «مقبول» (التقريب ٤٣١١).

قال البيهقيُّ: «وفي إسناده ضعف».

وضَعَّفَ إسنادَهُ النوويُّ في (الأذكار ٩٧٥).

وذكره شيخُ الإسلامِ مرفوعًا وموقوفًا وقال عن الموقوف: «وهو أشبه» (الكلم الطيب ١٠١).

ونقل ابنُ مُفْلحٍ عن ابنِ عبدِ البرِّ قوله: «والصحيحُ أنه موقوفٌ» (الآداب الشرعية ٣/ ٣٢٨).

وقال الحسينيُّ: «هذا حديثٌ منكرٌ» (الإلمام بآداب دخول الحمام صـ ٦٧).

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ يحيى بن عبيد الله بن موهب» (الإتحاف ١/ ٣٠٠).

وبنحوه قال السخاويُّ في (المقاصد ١٢٥٥) والعجلونيُّ في (الكشف ٢٨٢٨).

وقال الألبانيُّ: «موضوع» (الضعيفة ٦٢٥٥).

الطريق الثاني:

رواه ابنُ عساكر من طريق أبي الحسن الماسَرْجِسي، أنا العباس بن منصور الفرندآباذي، نا محمد بن يزيد السلمي، نا إسحاق القرشي، نا الحجاج بن أرطاة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

وهذا سندٌ تالفٌ؛ إسحاق القرشي هو ابنُ بِشْرٍ، أبو حذيفة الهاشمي البخاري، وهو كذَّابٌ، يضعُ الحديثَ. انظر (المجروحين ١/ ١٤٦). وانظر: (الضعيفة ١٣/ ٥٤٨).

والراوي عنه محمد بن يزيد السلمي: هو الفقيه الحنفي الملقب بمحمش، قال الدارقطنيُّ: «كان يضعُ الحديثَ على الثقات» (تعليقات الدارقطني على المجروحين صـ ٢٧٧).



[٣٠١٠ط] حَدِيثُ أبي هريرة موقوفًا:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «**نِعْمَ البَيْتُ الحَمَّامُ، يُذهِبُ الوَسَخَ "الدَّرَنَ"، ويُذَكِّرُ النَّارَ**».

❁ **الحكم: صحيحٌ موقوفًا، وصَحَّحَهُ:** البيهقيُّ، وابنُ حَجرٍ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿ش ١١٧٦ "والرواية له" / مسد (مط ٧١٣) (خيرة ٥٠٤) "واللفظ له" / شعب ٧٣٩٠ / منذ ٦٤٧﴾.

السند:

رواه ابنُ أبي شيبةَ عن جرير بن عبد الحميد، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة بن عمرو، عن أبي هريرة به.

مداره عندهم على عُمارة بن القعقاع به.

التحقيق

هذا سندٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ.

وصَحَّحَهُ البيهقيُّ موقوفًا، وكذا ابنُ حجرٍ في (المطالب)، وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ» (إتحاف الخيرة ٥٠٤)، والألبانيُّ في (الضعيفة ١٣/ ٥٥٠)، وقال: «على شرط الشيخين».



[١١٠٣٠ط] حَدِيثُ أبي الدرداء موقوفًا:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ الحَمَّامَ فَيَقُولُ: نِعْمَ البَيْتُ الحَمَّامُ؛ يُذْهِبُ الوَسَخَ (العَيَةَ) ١ (الصَّنَةَ) ٢ (بِالضِّبْنَةِ[(١)]) ٣ وَيُذَكِّرُ النَّارَ. وَيَقُولُ: بِئْسَ البَيْتُ الحَمَّامُ؛ لِأَنَّهُ يَكْشِفُ عَنْ أَهْلِهِ الحَيَاءَ».

۞ **الحكم: صحيحٌ موقوفٌ.**

اللغة:

الصَّنَةُ: الرائحةُ الخبيثةُ في أصلِ اللحمِ. وأصن: إذا أنتن، ومنه صنان الآباط (الفائق في غريب الحديث ٢/ ٣١٧)، قال ابنُ منظور: قال أبو منصور: أراد بالصنة الصنان، وهو رائحة المغابن ومعاطف الجسم إذا فَسَدَ وتغيَّر (لسان العرب ١٣/ ٢٥٠).

يذهب بِالضِّبْنَةِ: يريدُ تعب العلاج، ووهن الكد، وكذلك الضبنة في السفر الضيقة، ومنه حديث لعمر: إن داركم قد ضبنت الكعبة، أي جعلتها في ضبنها (الدلائل في غريب الحديث ٢/ ٩٤٠).

التخريج:

﴿ش ١١٧٣ "والرواية الثانية له" / جعد ٢٤٩١ "والرواية الأولى له" / منذ ٦٥٠ / غخطا (٢/ ٣٤١) "معلقًا" / مسد (خيرة ٥١٠) / هق ١٤٩٢٤ "واللفظ له" / دلائل ٥٠٨ "والرواية الثالثة له"﴾.

---

(١) جاء في (الأوسط لابن المنذر): «بِالضَّبِيَّةِ أَوْ بِالضَّبَّةِ»، وجاء في (إتحاف الخيرة) «السَّيِّئَةَ» والذي يظهر أن كليهما تصحيف.

التحقيق

لهذا الأثر طريقان:

الطريق الأول: رواه البيهقيُّ عن أبي زكريا بن أبي إسحاق، عن أبي العباس الأصم، عن بحر بن نصر، نا ابن وهب، أخبرني معاوية بن صالح، عن حُدَيْر بن كُرَيْب، عن جُبير بن نُفير، عن أبي الدرداء به.

وهذا سندٌ حسنٌ من أجل معاوية بن صالح، وهو: «صدوق له أوهام» كما في (التقريب ٦٧٦٢).

الطريق الثاني:

رواه ابنُ أبي شيبةَ، وابنُ الجعدِ، وابنُ المنذرِ، من طريقِ هُشيمٍ، أنبأ داود بن عمرو، عن عطية بن قيس الكُلاعي، عن أبي الدرداء به.

وهذا سندٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير داود بن عمرو، وهو: «صدوقٌ يُخطئُ»، كما في (التقريب ١٨٠٤)، إلا أن عطيةَ بنَ قَيسٍ روايته عن أبي الدرداء مرسلة. انظر (تاريخ الإسلام ٣/ ١٠٥)، (جامع التحصيل ٥٢٧).

قال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ» (إتحاف الخيرة ٥١٠).

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ موقوفًا كما في (الضعيفة ١٣/ ٥٥٣).

تنبيه:

في مصنف ابن أبي شيبة في (طبعة دار القبلة): «الصنة»، بينما في نسخة كمال الحوت «الضبية»، وقد أشار محققا طبعة الرشد إلى أن في نسخ المصنف اختلافًا، ففي نسخه «الضبية»، وفي أخرى: «الصئة»، وفي أخرى «الصيتة»، وفي نسخة «الصنة»، وقالا عن الصنة: هي الصواب. انظر: (المصنف طبعة الرشد ١/ ٢٠٠).

٥٠٦- بَابُ مَا رُوِيَ فِي أَوَّلِ مَنِ اتَّخَذَ الحَمَّامَ

[٣٠١٢ط] عَنْ أَبِي مُوسَى:

عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ صُنِعَتْ لَهُ النُّورَةُ وَ[أَوَّلُ مَنْ][١] دَخَلَ الحَمَّامَ [ـاتِ][٢] سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، فَلَمَّا دَخَلَهُ وَوَجَدَ حَرَّهُ وَغَمَّهُ قَالَ: أَوَّهْ مِنْ عَذَابِ اللهِ، أَوَّهْ أَوَّهْ [ثُمَّ أَوَّهْ][٣] قَبْلَ أَنْ لَا يَنْفَعَ (يَكُونَ) أَوَّهْ [ثَلَاثًا][٤]».

۞ الحكم: ضعيفٌ، أشارَ إلى ضَعْفِهِ البخاريُّ - وتبعه العقيليُّ، وابنُ عَدِيٍّ، والبيهقيُّ، وابن عساكر، وابنُ كَثيرٍ -، وضَعَّفَهُ: ابنُ القيسراني، وابنُ الجوزي، والذهبيُّ، والهيثميُّ، وقال الألبانيُّ: «ضعيفٌ جدًّا».

اللغة:

«النورة»: - بضم النون -: حجر الكِلْس، ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنيخ وغيره، وتستعمل لإزالة الشعر. وتَنَوَّرَ: اطَّلى بِالنُّورَةِ. ونَوَّرْتُهُ: طليته بها. قيل: عربية. وقيل: معربة. (المصباح المنير ٢/ ٦٣٠).

قال أبو بكرٍ الأنباريُّ: سميت نورة لأنها تنير الجسد وتبيضه، وهي مأخوذة من النُّور، وكذلك نَوْر النبات سمي نَورًا لبياضه وحسنه. (الزاهر في معاني كلمات الناس ٧٨٢).

التخريج:

﴿ش (من زيادات مسلمة بن القاسم على المصنف ٣٧١٨٥) / طس ٤٦١ "واللفظ له" / طبل ١٢ / سعل ١٣٤ / سني ٣١٧ "والرواية له ولغيرِهِ" / شعب ٧٣٨٨ "والزيادة الثانية والثالثة له ولغيرِهِ" / تخ (١/ ٣٦٢) "مختصرًا" / علج ٥٦٦ "والزيادة الأولى له" / عد (٢/ ٦٩) "والزيادة الأخيرة له ولغيرِهِ" / عق (١/ ٢١٦) / أصبهان (١/ ٨٦) / كر (٢٢/ ٢٧٧، ٢٧٨) / حلب (٣/ ١٠٣٩، ١٢١٧) / حسيني (حمام ١، ٢)﴾.

السند:

رواه الطبرانيُّ في (الأوسط) - ومن طريقه الحسيني -، عن أحمد بن خُلَيْد، قال: حدثنا إبراهيم بن مهدي المِصيصي، قال حدثنا أبو حفص الأبار، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي، عن أبي بردة، عن أبي موسى به.

ومداره عندهم على إبراهيم بن مهدي به.

قال الطبرانيُّ: «لا يُروى هذا الحديثُ عن أبي موسى إلا بهذا الإسنادِ تفرَّدَ به: إبراهيم بن مهدي».

وقال أبو نعيم: «تفرَّدَ به: الأبار عن إسماعيل».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي، ترجمَ له البخاريُّ في (تاريخه)، وذكرَ له هذا الحديث ثم قال: «فيه نظر، لا يتابَع عليه».

وبهذا أعلَّه العقيليُّ وغيرُ واحدٍ، فقال العقيليُّ: «لا يتابعْ على حديثِهِ ولا

يُعرفُ إلا به» ثم ذكر كلامَ البخاري وأقرَّه (الضعفاء ١/ ٢٤١).

وقال البيهقيُّ: «تفرَّدَ به: إسماعيل بن الأودي...»، ثم ذكر قول البخاري فيه.

ونقله عنه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٢٢/ ٢٧٨) وأقرَّه.

وقال الذهبيُّ: «حديثُهُ في الحمَّاماتِ لا يثبتُ» (المغني في الضعفاء ٦٨٥).

وانظر (اللسان ١١٩٦).

وقال ابنُ كثيرٍ: «رواه الطبرانيُّ مرفوعًا. وفيه نظر» (البداية والنهاية ط. هجر ٢/ ٣٣٧).

وقال ابنُ الجوزي: «هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسولِ اللهِ ﷺ، وإسماعيلُ أحاديثُهُ منكرةٌ، قال أبو بكرٍ الخطيبُ: وإبراهيمُ بنُ مهديٍّ ضعيفٌ».

قلنا: إبراهيم بن مهدي وَثَّقَهُ أبو حاتم الرازيُّ وغيره، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ١٦٩).

وقال العقيليُّ: «حَدَّثَ بمناكيرَ» ثم أسندَ له هذا الحديث أيضًا، ونقل عن ابن معين أنه قال: «إبراهيم بن مهدي جاء بمناكير» (ضعفاء العقيلي ١/ ٢١٥ - ٢١٦).

وقال فيه الحافظ: «مقبول»! (التقريب ٢٥٦).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير) و(الأوسط)، وفيه إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي، وهو ضعيف» (مجمع الزوائد ١٣٧٩٨).

قلنا: لم نقفْ على الحديثِ في الجزء المطبوع من (المعجم الكبير)، فهو من الجزء المفقود.

قال ابنُ القيسراني: «وإسماعيلُ ضعيفٌ ولم يتابعْ على هذا الحديثِ» (ذخيرة الحفاظ ٢١٦٧).

ورمز السيوطيُّ للحديثِ بالضعفِ في (الجامع الصغير ٢٨٣٩).

وضَعَّفه المُناوي في (الفيض ٣/ ٩٣)، و(التيسير بشرح الجامع الصغير ١/ ٣٩٢).

وقال الألبانيُّ: «ضعيفٌ جدًّا» (الضعيفة ٢٧٠٤).



٥٠٧- بَابُ مَا رُوِيَ مِن اخْتِيَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَوْضِعَ الحَمَّامِ

[٣٠١٣ط] حَدِيثُ أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِبُقْعَةٍ مِنَ المَنَاصِعِ وَالبَقِيعِ فَقَالَ: «**نِعْمَ هَذَا مَوْضِعُ الحَمَّامِ**»، فَاتُّخِذَ حَمَّامًا.

۞ **الحكم: باطلٌ، وحكمَ ببطلانه** أبو حاتم الرازيُّ.

اللغة:

«المَنَاصِعُ»: من نَصَعَ الشيء يَنْصَع: إذا وضح وبان، **قال ابنُ الأثيرِ:** «هي المواضع التي يُتخلى فيها لقضاء الحاجة، واحدها: مَنْصَع لأنه يبرز إليها ويظهر. قال الأزهريُّ: أراها مواضع مخصوصة خارج المدينة» (النهاية لابن الأثير ٥/ ٦٥).

«والبقيع» قال ابنُ الأثير: «البقيع من الأرض: المكان المتسع، ولا يُسمَّى بقيعًا إلا وفيه شجر أو أصولها. وبقيع الغرقد: موضع بظاهر المدينة فيه قبور أهلها، كان به شجر الغرقد فذهب وبقي اسمه» (النهاية ١/ ١٤٦).

التخريج:

﴿محد ١٩٧ "واللفظ له" / أصبهان (١/ ٢٧٦)﴾.

السند:

رواه أبو الشيخ - وعنه أبو نعيم - عن أحمد بن محمود بن صبيح، قال: ثنا أبان بن أبي الخَصيب، قال: ثنا أحمد بن يزيد الحراني، قال: ثنا فُلَيْح ابن سليمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به.

التحقيق

قال أبو حاتم الرازيُّ: «هذا حديثٌ باطلٌ، وليس له أصل، والوَرْتَنِيسي أدركته، وكان ضعيف الحديث» (علل الحديث ٢٤٥٨).

قلنا: يقصدُ بالوَرْتَنِيسي أحمد بن يزيد الحراني، وقد ضَعَّفه كما هنا، إلا أن الذهبيَّ قال في (الميزان ٦٦٠): «ضَعَّفه أبو حاتم، ومشَّاه غيره».

قلنا: لم نقفْ على أحدٍ وَثَّقَهُ غير ابن حِبَّانَ، ذكره في (الثقات ٨/ ٧)، وقال: «يُغْرِبُ».

وفيه علة أخرى، وهي: فُليح بن سليمان؛ قال الحافظ: «صدوق، كثير الخطأ» (تقريب التهذيب ٥٤٤٣).



[٣٠١٤ط] حَدِيثُ أبي رافع:

عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَوْضِعٍ فَقَالَ: «**نِعْمَ مَوْضِعُ الحَمَّامِ هَذَا**»، فَبُنِيَ فِيهِ حَمَّامٌ.

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ، وابنُ القيسراني، وابنُ القطانِ، والهيثميُّ، والسيوطيُّ.

التخريج:

﴿طب (١/ ٣٢٠/ ٩٥٣) "واللفظ له" / عد (٩/ ٥٠) / عارضة (١٠/ ٢٤٣) / رياضة المتعلمين لابن السني (جامع الآثار في السير ٥/ ٥٠٥)﴾.

السند:

رواه الطبرانيُّ - ومن طريقه ابنُ العربي - عن الحسين بن إسحاق التُّسْتَري، ثنا عَبَّاد بن يعقوب، ثنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده به.

ومداره عندهم على عباد بن يعقوب به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

العلة الأولى: محمد بن عبيد الله؛ ضعيفٌ جدًّا؛ قال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ». وقال ابنُ معينٍ: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًّا، ذاهب». وقال الدارقطنيُّ: «متروك»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «مُنكر الحديث جدًّا يروي عن أبيه ما ليس يشبه حديث أبيه، فلما غلب المناكير على روايته استحق الترك». انظر: (المجروحين ٢/ ٢٥٨)،

و(تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢١).

ومع هذا قال الحافظ: «ضعيف»! (تقريب التهذيب ٦١٠٦).

وذكره ابنُ عَدِيٍّ في مناكيره.

وقال ابنُ القيسراني: «رواه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: عن أبيه، عن جده أبي رافع. ومحمد هذا ليس بشيء في الحديث» (ذخيرة الحفاظ ٤٩٨٠).

العلة الثانية: يحيى بن يعلى - هو الأسلمي -؛ ضعيفٌ شيعيٌّ، كما في (التقريب ٧٦٧٧).

وحَكَمَ ابنُ القطانِ على الحديثِ بالضعفِ والنكارةِ في (النظر في أحكام النظر صـ ١٠٢).

قال الهيثميُّ: «وفيه يحيى بن يعلى، وهو ضعيفٌ» (المجمع ١٥٢٧).

قلنا: هذا قصورٌ منه؛ حيثُ قَصَر علة الحديث في يحيى فقط.

وضَعَّفَ إسنادَهُ السيوطيُّ في (مناهل الصفا ٨٤٩).



٥٠٨- باب مَا رُوِيَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ الحَمَّامَ

[٣٠١٥ط] حَدِيثُ ثوبان:

عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادٍ الأَلْهَانِيِّ، قَالَ: كَانَ ثَوْبَانُ [مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] جَارًا لَنَا، وَكَانَ يَدْخُلُ الحَمَّامَ، فَقُلْتُ لَهُ: [وَأَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَدْخُلُ الحَمَّامَ؟!] فَقَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُ الحَمَّامُ وَيَتَنَوَّرُ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ واهٍ جدًّا، ومَتْنُهُ منكرٌ، وضَعَّفَهُ:** البيهقيُّ، والذهبيُّ، وابنُ ناصرِ الدينِ، والسيوطيُّ، والمُناويُّ، والزرقانيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

⦗فة (٢/ ٤٣٣) / مسخ ٨٣٧ "والزيادتان له" / هق ٧١٣ "واللفظ له" / .... ⦘.

سبقَ تخريجُه وتحقيقه في: «باب ما جاء في حلق العانة والتنور».



[٣٠١٦ط] حَدِيثُ أنس:

عَنِ الوَزِيرِ بنِ القَاسِمِ قَالَ: دَخَلْتُ الحَمَّامَ فَرَأَيْتُ عَمْرَو بنَ هَاشِمٍ البُيُوتِيَّ فِي الوَزْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: تَدْخُلُ الحَمَّامَ؟ فَقَالَ: [دَخَلْتُ الحَمَّامَ فَرَأَيْتُ الأَوْزَاعِيَّ فِي الوَزْنِ فَقُلْتُ لَهُ: تَدْخُلُ الحَمَّامَ؟! فَقَالَ:] دَخَلْتُ الحَمَّامَ فَرَأَيْتُ الزُهْرِيَّ جَالِسًا فِي الوَزْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: تَدْخُلُ الحَمَّامَ؟! فَقَالَ: دَخَلْتُ الحَمَّامَ فَرَأَيْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ فِي الوَزْنِ، فَقُلْتُ لَهُ: تَدْخُلُ وَأَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ؟! فَقَالَ: دَخَلْتُ الحَمَّامَ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَالِسًا فِي الوَزْنِ، عَلَيْهِ مِئْزَرٌ، وَهَمَمْتُ أَنْ أُكَلِّمَهُ، فَقَالَ: «**يَا أَنَسُ، إِنَّمَا حَرَّمْتُ دُخُولَ الحَمَّامِ بِغَيْرِ مِئْزَرٍ**».

۞ **الحكم: باطلٌ موضوعٌ، وحَكَم عليه** تمامٌ الرازيُّ بالنكارةِ، **وحَكَم عليه** الذهبيُّ بالبطلانِ، **وحَكَم عليه بالوضعِ:** ابنُ الجوزي، وابنُ ناصرِ الدينِ، والسيوطيُّ، وابنُ عراق، والشوكانيُّ.

التخريج:

﴿ضو ٩٣٦ "واللفظ له" / كر (٧١/ ٢٣١) "والزيادة له"﴾.

السند:

رواه ابنُ الجوزي عن أحمد بن أحمد المتوكل، أنبأنا محمد بن أبي نصر الحميدي، أخبرني أبو بكر بن مصعب بن عبد الله، أنبأنا أبي، أنبأنا يحيى ابن مالك بن عائذ، حدثنا أبو الحسن بن أحمد بن عبد الله الرملي، حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن أحمد، حدثنا أبو علي الحسن بن علي، حدثنا الوزير بن قاسم به.

ورواه ابنُ عساكر من طريق أحمد بن عبد الله بن حمدون الرملي به.

التحقيق

هذا سندٌ أغلبُ رواته مجهولون، وذكر الحافظ في (اللسان ٨٣٤١) في ترجمة وزير بن القاسم أن تَمَّامًا روى هذا الحديثَ من طريقِ وزيرٍ هذا، وقال: «هذا خبرٌ منكرٌ، لم نكتبْه إلا عن هذا الشيخ».

وقال ابنُ الجوزي: «هذا حديثٌ موضوعٌ بلا شَكٍّ، وفي رواته جماعةٌ مجهولون، وما أسمج من وضعه؛ فإن الدخول لا يكون في الوزن، ولم يَدْخُلْ رسولُ اللهِ ﷺ حمَّامًا قط» (الموضوعات ٩٣٦).

وأقرَّه: السيوطيُّ، وابنُ عراق، والشوكانيُّ انظر: (اللآلئ المصنوعة للسيوطي ٢/ ٧)، و(تنزيه الشريعة ٢/ ٦٧)، و(الفوائد المجموعة صـ ٨).

وقال الذهبيُّ: «سندُهُ ظلماتٌ، وهو باطلٌ» (تلخيص كتاب الموضوعات ٣٧٩).

وقال ابنُ ناصرِ الدينِ: «وهذا حديثٌ موضوعٌ مفترى على النبيِّ ﷺ وعلى الصحابة والتابعين.

وقد قال الإمامُ أبو بكر محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ خزيمةَ: لم يثبتْ عندنا أن النبيَّ ﷺ دَخَلَ حمَّامًا قط، ذكره عنه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم» (جامع الآثار في السير ٥/ ٥٠٤).



[٣٠١٧ط] حَدِيثُ ابنِ عباسٍ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ حَمَّامَ الجُحْفَةِ**».

۞ **الحكم: باطلٌ**، والصوابُ أنه موقوفٌ على ابنِ عباسٍ، وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ، وابنُ كثيرٍ - **وأقرَّه** القسطلانيُّ -، وابنُ حجرٍ الهيتميُّ - **وأقرَّه** علي القاري -: موضوعٌ باتِّفاقٍ. وقال ابنُ قدامةَ: «لا يثبتُ». وقال ابنُ ناصرِ الدينِ: «غيرُ صحيحٍ».

التحقيق

ذكره ابنُ كثيرٍ في (الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام صـ ٢٥) مُعَلقًّا بلا إسنادٍ، وجعله نورُ الدينِ الحلبيُّ في (السيرة الحلبية ١/ ٥٣٠) من مسندِ ابنِ عباسٍ، ولم نقفْ عليه.

قال ابنُ تيميةَ: «والحديثُ الذي يُروى: أن النبيَّ ﷺ دَخَلَ الحَمَّامَ - موضوعٌ باتِّفاقِ أهلِ المعرفةِ بالحديثِ» (مجموع الفتاوى (٢١/ ٣٠١).

وقال ابنُ كثيرٍ: «موضوعٌ باتِّفاقِ أهلِ المعرفةِ بالحديثِ، وليس بصحيحٍ، وإنما روى الإمامُ الحافظُ أبو بكر بنُ أبي شيبةَ في كتابه الذي صَنَّفَهُ: عن إسماعيلَ بنِ عُلَيَةَ عن أيوبَ عن عكرمةَ: أن ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما، دَخَلَ حمَّامَ الجُحْفَةِ ...، وهذا إسنادٌ صحيحٌ» (الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام صـ ٢٥)، وأقرَّه على ذلك القسطلانيُّ في (المواهب اللدنية ٢/ ٨٢).

وقال ابنُ حجرٍ الهيتميُّ: «موضوعٌ باتِّفاقِ الحفاظِ، ...، ولم تَعْرِفِ العربُ الحمَّامَ ببلادهم إلا بعد موته ﷺ» (أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل صـ ١٠١)، وأقرَّه علي القاري في (جمع الوسائل في شرح الشمائل ١/ ٨٨).

وقال ابنُ قدامةَ: «والحديثُ لا يثبتُ عن النبيِّ ﷺ، وإنما يُروى عنِ ابنِ عباسٍ» (المغني لابن قدامة ١/ ٢٩).

وقال ابنُ ناصرِ الدينِ: «هذا غيرُ صحيحٍ» (جامع الآثار في السير ومولد المختار (٥/ ٥٠٣).

وقال العجلونيُّ: «لا يصحُّ»! (كشف الخفاء ١٣٢٩).

وذَكَرَ الحديثَ علي القاري في (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة صـ ١٩٧)، ثم قال: «ذكره الدميري في (شرح المنهاج)، في الكلامِ على الماءِ المسخَّنِ، وذكر النوويُّ في (شرح المهذب) أنه ضعيفٌ جدًّا فقول شيخنا ابن حجر المكي في شرح الشمائل: (خبرُ أنه عليه الصلاة والسلام دَخَلَ حمَّامَ الجحفةِ - موضوعٌ باتِّفاقِ الحُفاظِ، وإن وقعَ في كلامِ الدميري وغيرِهِ، ولم يعرفِ العربُ الحمَّامَ ببلادهم إلا بعد موته عليه الصلاة والسلام) ليس في محله، وكيف يكون موضوعًا باتِّفاقِ الحفاظِ مع إثباتِ الحافظِ الدميري وتضعيف النووي إذ لا يخفى التفاوت بين الضعيف والموضوع مع أن الإثباتَ مقدَّمٌ على النفي في الأصل المصنوع».

قلنا: الذي في (المجموع ٧/ ٣٥٢): «وأما ما يحتج به أصحابنا من رواية الشافعيِّ والبيهقيِّ بإسنادهما عنِ ابنِ عباسٍ (أنه دَخَلَ حمَّامًا - وهو بالجحفة وهو محرمٌ - وقال: ما يعبأُ اللهُ بأوساخنا شيئًا) فهذا ضعيفٌ؛ لأنه من روايةِ ابنِ أبي يحيى، وهو ضعيفٌ عند المحدثين».اهـ. فهذا موقوفٌ وليس بمرفوعٍ.



٥٠٩- بَابُ مَا رُوِيَ فِي أَنَّ الحَمَّامَ بَيْتُ إِبْلِيسَ

[٣٠١٨ط] حَدِيثُ أبي أُمامةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْلِيسَ لَمَّا أُنْزِلَ إِلَى الأَرْضِ قَالَ: يَا رَبِّ، أَنْزَلْتَنِي إِلَى الأَرْضِ، وَجَعَلْتَنِي رَجِيمًا، فَاجْعَلْ لِي بَيْتًا. قَالَ: الحَمَّامُ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي مَجْلِسًا. قَالَ: الأَسْوَاقُ وَمَجَامِعُ الطُّرُقَاتِ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي طَعَامًا. قَالَ: كُلُّ مَا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي شَرَابًا. قَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي مُؤَذِّنًا. قَالَ: المِزْمَارُ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي قُرْآنًا. قَالَ: الشِّعْرُ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي كِتَابًا. قَالَ: الوَشْمُ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي حَدِيثًا. قَالَ: الكَذِبُ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي رُسُلًا. قَالَ: الكَهَنَةُ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي مَصَايِدَ. قَالَ: النِّسَاءُ».

۞ **الحكم: منكرٌ، وحَكَمَ عليه بالنكارة:** الألبانيُّ، **وضَعَّفَهُ:** العراقيُّ والهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (٨/ ٢٤٥/ ٧٨٣٧) / مكائد (إغاثة اللهفان ١/ ٢٥١) "واللفظ له" / تطبر (مسند عمر ٩٥٣)﴾.

السند:

قال ابنُ أبي الدنيا: حدثنا أبو بكر التميمي، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا ابن زُحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن

أبي أمامة به.

ورواه الطبرانيُّ والطبريُّ من طريق سعيد بن أبي مريم به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه: عليُّ بنُ يزيدَ بنِ أبي هلالٍ الألهانيُّ، وهو: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٤٨١٧).

وابنُ زَحر، هو: عبيد الله، وهو متكلَّمٌ فيه. وقال ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٤٢٩٠).

قال العراقيُّ: «أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير)، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، ورواه بنحوه من حديثِ ابنِ عباسٍ بإسنادٍ ضعيفٍ أيضًا» (المغني عن حمل الأسفار ٢٦٣٩).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ، وفيه: عليُّ بنُ يزيدَ الألهانيُّ، وهو ضعيفٌ» (مجمع الزوائد ١٣٢٩٨).

وقال الألبانيُّ: «منكرٌ جدًّا» (الضعيفة ٦٠٥٤).



[٣٠١٩ط] حَدِيثُ ابنِ عباسٍ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قَالَ إِبْلِيسُ لِرَبِّهِ: يَا رَبِّ، قَدْ أُهْبِطَ آدَمُ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ [لَهُ] كِتَابٌ وَرُسُلٌ، فَمَا كِتَابُهُمْ وَرُسُلُهُمْ؟ قَالَ: رُسُلُهُمْ: المَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّونَ مِنْهُمْ، وَكُتُبُهُمُ: التَّوْرَاةُ وَالزَّبُورُ وَالإِنجِيلُ وَالفُرْقَانُ. قَالَ: فَمَا كِتَابِي؟ قَالَ: كِتَابُكَ: الوَشْمُ، وَقُرآنُكَ: الشِّعْرُ، وَرُسُلُكَ: الكَهَنَةُ، وَطَعَامُكَ: مَا لَا يُذْكَرُ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ، وَشَرابُكَ: كُلُّ مُسْكِرٍ، وَصِدْقُكَ (وَحَدِيثُكَ): الكَذِبُ، وَبيتُكَ: الحَمَّامُ، وَمصَائِدُكَ: النِّسَاءُ، وَمُؤَذِّنُكَ: المِزْمَارُ، وَمَسْجِدُكَ: الأَسْوَاقُ**».

۞ الحكم: منكرٌ، وحَكَمَ بنكارته الألبانيُّ، وضَعَّفَه: الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (١١/١٠٣/١١١٨١) "واللفظ له" / حل (٣/٢٧٨) "والرواية والزيادة له" / جوزي (ذم صـ ١٧٢) / ضيا (١١/١٨٤/١٧٢)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا يحيى بنُ بُكَيْر، حدثني يحيى بن صالح الأيلي، عن إسماعيل بن أمية، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس به.

ومن طريق الطبراني أخرجه الباقون.

قال أبو نعيم: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ عُبيدِ بنِ عُميرٍ، وإسماعيلَ ابنِ أُميةَ، تفرَّدَ به عنه: يحيى بن صالح الأيلي».

وقال الضياءُ: «لا أعرفه إلا بهذا الإسناد».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: يحيى بن عثمان بن صالح، قال ابنُ حجرٍ: «صدوقٌ، رُمِيَ بالتشيع وليَّنَه بعضُهم لكونه حَدَّثَ من غير أصله» (التقريب ٧٦٠٥).

الثانية: يحيى بن صالح الأيلي، قال العقيليُّ: «أحاديثُه مناكيرُ، أخشى أن تكون، منقلبة، هي بعمر بن قيس أشبه» (الضعفاء الكبير ٤/ ٢٥٣).

قلنا: عمر بن قيس الذي أشار له العقيلي، هو المعروف بسندل، وهو: «متروك» كما في (التقريب ٤٩٥٩).

وترجم له ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل١٠/ ٣٦٥)، وذكر له حديثين من طريق يحيى بن بكير عنه، ثم قال: «وقد روى عن يحيى بن بكير عن يحيى بن صالح الأيلي غير ما ذكرت، وكلها غير محفوظة».

قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في الكبير، وفيه يحيى بن صالح الأيلي، ضَعَّفه العقيلي» (مجمع الزوائد ٤٤٥).

وقال الألبانيُّ: «منكرٌ» (الضعيفة ١٥٦٤، ٦٠٥٥).



٥١٠- باب ما رُوي
في القولِ عندَ دخولِ الحَمَّامَ

[٣٠٢٠ط] حَدِيثُ أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نِعْمَ البيتُ الحَمَّامُ؛ يَدخُلُهُ الرَّجُلُ المُسْلِمُ؛ لأَنَّهُ إِذَا دَخَلَهُ سَأَلَ اللهَ تَعَالَى الجَنَّةَ، وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ، وَبِئْسَ البَيْتُ العُرْسُ؛ يَدخُلُهُ الرَّجُلُ المُسْلِمُ؛ لأَنَّهُ إِذَا دَخَلَهُ رَغَّبَهُ فِي الدُّنْيَا، وَأَنْسَاهُ (وَزَهَّدَهُ فِي) الآخِرَةِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** البيهقيُّ، والنوويُّ، والبوصيريُّ، والسخاويُّ، والعجلونيُّ، **وحَكَمَ عليه** الألبانيُّ بالوضعِ.

التخريج:

﴿مع (مط ٢/٧١٣)، (خيرة ٢/٥٠٥) "واللفظ له" / شعب ٧٣٨٩ / مسخ ٨٣٦ "والرواية له" / ...﴾.

سبقَ تخريجُه في: «باب ما رُوي في مدح الحمام».



٥١١- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ القَدَمَيْنِ بَعْدَ الخُرُوجِ مِنَ الحَمَّامِ

[٣٠٢١ط] حَدِيثُ أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «[أَكْلُ التَّمْرِ أَمَانٌ مِنَ القُولَنْجِ، وَ] غَسْلُ القَدَمَيْنِ بِالمَاءِ البَارِدِ بَعْدَ الخُرُوجِ مِنَ الحَمَّامِ أَمَانٌ مِنَ الصُّدَاعِ».

❁ الحكم: موضوعٌ، وحَكَمَ عليه بالوضعِ: ابنُ كثيرٍ، والألبانيُّ.

التخريج:

]نعيم (طب ٩٠٠) / خلف ١٨ "والزيادة له"[.

السند:

قال أبو نعيم: حدثنا نصر بن أبي نصر الطوسي قال: حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الخُتُلِّي(١) قال: حدثنا أبو نصر أحمد بن محمد قال: حدثنا موسى بن إبراهيم، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة به.

ورواه ابن شكوال عن أبي الحسن عبد الرحمن بن عبد الله إجازة قال: أنا قاسم بن محمد قال: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حسين قال: نا

(١) تحرَّف اسمه في (الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام صـ ٩٤) إلى: «إسحاق ابن إبراهيم الحنكي».

أبو القاسم الصقلي نا البلخي نا عمر بن عبدويه قال: نا علي بن خلف قال: نا موسى بن إبراهيم به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه علتان:

الأولى: إبراهيم بن أبي يحيى، وهو: «متروك» كما في (التقريب ٢٤١)، وقدِ اتَّهمه غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ بالكذبِ، انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ١٥٨).

الثانية: موسى بن إبراهيم، لم نقفْ له على ترجمةٍ.

قال ابن كثير: «حديثٌ موضوعٌ، وإنما ذكرناه ليُعرف أمره، ولا يُغتر به، والمتهم به الراوي عن إبراهيم بن أبي يحيى، أو الراوي عنه، فإنهما مجهولان. وأما إبراهيم بن أبي يحيى، وشيخه صالح مولى التوأمة فضعيفان عند أهل الحديث. والله أعلم» (الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام صـ ٩٥).

وقال الألبانيُّ: «موضوع» (الضعيفة ٤٨٢).

ورمز السيوطيُّ للحديثِ بالضعفِ في (الجامع الصغير ٥٧٦٥).



٥١٢- بَابُ مَا يُقَالُ لِمَنْ خَرَجَ مِنَ الحَمَّامِ

[٣٠٢٢ط] حديثُ ابنِ عُمَرَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «**طَابَ حَمَّامُكُمَا**».

﴿ الحكم: باطلٌ لا أصلَ له.

التخريج:

﴿المقاصد الحسنة ٦٤٧﴾.

التحقيق

عزاه السخاويُّ للديلميِّ بلا سندٍ عن ابنِ عمرَ مرفوعًا، وقال السيوطيُّ: «بيَّضَ له ولده في مسنده فلم يذكر له إسنادًا» (وصول الأماني بأصول التهاني صـ ٦٥).

قال السخاويُّ: «وقد قال أبو سعد المتولي: التحية عند الخروج من الحمَّامِ بأن يقولَ له: (طَابَ حَمَّامُك) ولا أصلَ له، ولكن رُوِيَ أن عليًّا قال لرجلٍ خَرَجَ منَ الحمَّامِ: (طهرت فلا نجست) انتهى، قال النوويُّ في (الأذكار): هذا المحل لم يصح فيه شيء، ولو قال إنسان لصاحبه على سبيل المودة والمؤانسة واستجلاب الوداد: (أدام اللَّه لك النعيم) ونحو ذلك من الدعاء، فلا بأس به. انتهى. ومما يوهي هذا الخبر أنه لم يكن لهم إذ ذاك حمَّام، وكل ما جاء فيه ذكر الحمَّام فهو محمولٌ على الماءِ السخن خاصة

من عينٍ أو نحوها» (المقاصد الحسنة ٦٤٧).

والحديث ذكره علي القاري في (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ٢٧٧)، وقال: «وقد تقدَّمَ عنِ ابنِ حجرٍ المكيِّ أن العربَ لم تعرفِ الحمامَ إلا بعد موته عليه الصلاة والسلام».

وقال محمد الأمير الكبير: «باطلٌ لا أصلَ له» (النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية ١٧٨).



٥١٣- بَابُ مَا رُوِيَ فِي نَهْيِ الصَّائِمِ عَنْ دُخُولِ الحَمَّامِ

[٣٠٢٣ط] حَدِيثُ عليٍّ:

عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَقْضِ رَمَضَانَ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ وَلَا تَعْمَدَنَّ صَوْمَ يَوْمِ الجُمُعَةِ، وَلَا تَحْتَجِمْ وَأَنْتَ صَائِمٌ، وَلَا تَدْخُلِ الحَمَّامَ وَأَنْتَ صَائِمٌ**».

۞ **الحكم: رَفْعُهُ منكرٌ، ورجَّحَ وقفه:** الدارقطنيُّ، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، **وهو ظاهر كلام** ابن الجوزي. **وضَعَّفَه:** ابنُ عبدِ الهادِي.

التخريج:

﴿علقط ٣٣٩/ علج ٩٠٦﴾.

السند:

ذكره الدارقطنيُّ معلقًا - ومن طريقه ابنُ الجوزي - عن مؤمل عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السَّبيعي عن عبد الله بن مُرة عن الحارث عن علي به.

وذكره معلقًا أيضًا عن عبد الوارث عن محمد بن إسحاق، وعن محمد بن كثير، عن أجلح، كلاهما عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي به.

التحقيق

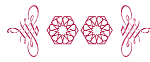
هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه: الحارثُ الأعورُ، «في حديثِهِ ضَعْفٌ، كَذَّبه الشعبي في رأيه، ورُمِيَ بالرفضِ» كما في (التقريب ١٠٢٩).

وقد أُعِلَّ - أيضًا - بالوقفِ، فقد رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ٩٥٤١)، عن وكيعٍ، عن سفيانَ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مُرةَ، عنِ الحارثِ، عن عليٍّ موقوفًا.

وقد رجَّحَ الدارقطنيُّ الوقفَ فقال: «والموقوفُ أصحُّ» (علل الدارقطني ١/ ٣٥٢).

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «والموقوفُ هو الصحيحُ» (الأحكام الوسطى ٢/ ٢٣٨).

والحديث ذكره ابنُ عبدِ الهادِي في (جملة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٢٣٢).



١- رِوَايَةُ: بزيادة «... وَالمَرْأَةُ الحَسْنَاءُ»:

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**ثَلَاثٌ لَا يُعَرِّضْ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ لَهُنَّ وَهُوَ صَائِمٌ: الحِجَامَةُ، وَالحَمَّامُ، وَالمَرْأَةُ الحَسْنَاءُ**».

۞ **الحكم:** موضوعٌ.

التخريج:

[شجر ١٩٧٣].

السند:

قال الشجريُّ: أخبرنا القاضي أبو القاسم التنوخي، بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو محمد سهل بن أحمد بن عبد الله بن سهل الديباجي، قال: حدثنا أبو علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي بمصر، قال: حدثني موسى ابن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، قال: حدثنا أبي، عن أبيه، عن جده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي به.

التحقيق

هذا إسنادٌ تالفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: سهل الديباجي، قال الأزهريُّ: «كان كذَّابًا، رافضيًّا، زِنْديقًا» (تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٦)، وانظر: (لسان الميزان ٣٦٩١).

الثانية: محمد بن محمد بن الأشعث، نزيل مصر، قال ابنُ عَدِيٍّ: «كتبتُ عنه بها، حَمَلَهُ شدة تشيعه أن أخرجَ إلينا نسخة قريبًا من ألفِ حديثٍ عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جَده عن

آبائه بخط طري، عامتها مناكير.

فذكرنا ذلك للحسين بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين بن علي العلوي، شيخ أهل البيت بمصر، فقال: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قط أن عنده رواية، لا عن أبيه، ولا عن غيره».

وقال الدارقطنيُّ: «آية من آيات الله وَضْع ذاك الكتاب، يعني العلويات» (لسان الميزان ٧٣٥٧).



[٣٠٢٤ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ثَلَاثٌ لَا يُعَرِّضْ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ لَهَا وَهُوَ صَائِمٌ: الحَمَّامُ، وَالحِجَامَةُ، وَالنَّظَرُ إِلَى المَرْأَةِ الشَّابَّةِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿فر (ملتقطة ٢/ ق٥٩/ أ)﴾.

السند:

قال الديلميُّ في (مسند الفردوس): أخبرنا ابن خلف إجازة، حدثنا الحاكم، حدثنا أبو الطيب الذهلي، حدثنا إبراهيم بن أحمد [البزاري][١]، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا المسيب بن واضح، حدثنا بقية بن الوليد، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن أبي سلام الحبشي، عن أبي أمامة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِللٍ:

الأولى: أبو بكر بن أبي مريم: «ضعيف، وكان قد سُرق بيته فاختلط كما في (التقريب ٧٩٧٤).

الثانية: بقية بن الوليد يدلس ويسوي، ولم يصرحْ بالتحديث في كلِّ طبقاتِ السندِ.

(١) في الأصل المخطوط: (البغدادي)، وهو خطأ، أو تحريف من الناسخ، والصواب ما أثبتناه بين المعقوفين.

الثالثة: المسيب بن واضح، قال أبو حاتم: «صدوقٌ يُخطئُ كثيرًا فإذا قيل له لم يقبلْ». انظر: (لسان الميزان ٧٧٥٣).





كتاب التيمم

أَبْوَابُ مَشْرُوعِيَّةِ التَّيَمُّمِ وَفَضْلِهِ

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].



٥١٤- بَابُ بَدْءِ التَّيَمُّمِ

[٣٠٢٥ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ - أَوْ بِذَاتِ الجَيْشِ -، انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟! أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ!!

فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ؟!

قَالَتْ: فَعَاتَبَنِي، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، «**فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ) عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ؛ فَتَيَمَّمُوا**».

فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الحُضَيْرِ [- وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ -]: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ! فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَعَثْنَا البَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا العِقْدَ تَحْتَهُ.

۞ **الحكم:** **متفق عليه** (خ، م)، دون الرواية فللبخاري.

الفوائد:

الأولى: **قال ابنُ عبدِ البرِّ:** «وأجمعَ العلماءُ بالأمصارِ بالمشرقِ والمغربِ - فيما علمتُ - أن التَّيَمُّمَ بالصعيدِ عند عدم الماء طهورُ كلِّ مسلمٍ مريضٍ أو مسافرٍ، وسواء كان جُنبًا أو على غيرِ وضوءٍ، ولا يختلفون في ذلك» (الاستذكار ١/ ٣٠٣).

الثانية: في هذا الحديث: تواضع رسول الله ﷺ واهتمامه بشأن المرأة وقيامه بذلك بنفسه، وإقامة الناس معه وتأخر الجيش كله لأجل عِقد امرأة، وليس في هذا خدش للرجولة كما يظن بعضهم.

وفيه رد قاصم لظهور الغامزين بشريعة الله والداعين لقوانين بشرية يزعمون أنها أنصفت المرأة ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة: ٥٠]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤].

الثالثة: وفيه: حِرْصُ عائشة الطيبة الطاهرة حبيبتنا وأُمُّنا رَضِيَ اللهُ عَنْهَا على الرفقِ بزوجِها ﷺ وراحته، وأن تتحمل الغمزَ والضربَ والطعنَ على أن لا تعكر صفو نومه ﷺ.

الرابعة: وفيه: النظر إلى الأقدارِ والأحداث نظرة الرضا والخير والتفاؤل، وأن الإنسان لا يلام على أمرٍ قدري لم يكن فيه خطأ منه، بل يواسى بحسن الظنِّ والكلمة الطيبة والثناء الصادق كما فعل أُسيدُ بنُ حُضيرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

التخريج:

[خ ٣٣٤، ٣٦٧٢ "واللفظ له"، ٤٦٠٧، ٥٢٥٠ "مختصرًا"، ٦٨٤٤ "مختصرًا" / م (٣٦٧/ ١٠٨)/ ن ٣١٥/ كن ٣٦٨، ١١٢١٧/ طا ١٣٤/

حم ٢٥٤٥٥/ خز ٢٧٩/ حب ١٢٩٥، ١٣١٢/ عه ٩٢٧ - ٩٢٨/ عب ٨٨٨/ طب (٢٣/ ٤٩/ ١٢٩)/ شف ٨٥ "مختصرًا" / خشف ٧٣ "مختصرًا" / حق ٩٦٦/ سراج ١، ٢/ سرج ٧٧/ طبر (٧/ ٧٥ - ٧٦)/ عط (حاكم ٢١٥)/ عط (كندي ١٧)/ عط (حاجب ٢٨)/ مطغ ٥٨٣/ بغز ٤١/ منذ ٥٠١/ مخلص ٣١٦٤/ مسن ٨٠٩/ هق ١٠٠٤، ١٠٧٦/ هقع ١٥٥٩، ١٥٦٠/ حد (١/ ١٥٤ - ١٥٥)/ حداد ٢٧٣٢/ غبز ٢٧، ٢٨/ مشب ١٦١/ طيل ٣٦٤/ جر ١٩٠٣/ بغ ٣٠٧/ بغت (٢/ ٢٢٦)/ حجة (٢/ ٣٢٨ - ٣٢٩)/ وسيط (٢/ ٥٩)/ ثعلب ١١٣٧ - ١١٤٠/ دانيال (بلبان ق٥٠/ ب - ٥١/ أ)/ أثر (٢/ ١٤٤)/ منتظم (٣/ ٢٢٠)].

السند:

قال البخاريُّ (٣٦٧٢): حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن عبد الرحمن ابن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، به.

ورواه البخاريُّ (٣٣٤)، و(٥٢٥٠): عن عبد الله بن يوسف. وبرقم (٤٦٠٧): عن إسماعيل بن أبي أويس.

ورواه مسلمٌ: عن يحيى بن يحيى.

كلهم: عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة به.

تنبيهان:

الأول: روى الحديثَ الطبريُّ في (تفسيره ٧/ ٧٥)، فقال: حدثنا ابنُ عبدِ الأعلى، قال: ثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعتُ عبيد الله بن عمر، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن عائشة، أنها قالت: كنتُ في مسيرٍ مع رسولِ اللهِ ﷺ، ... الحديث.

وكذا رواه السراجُ في (مسنده ٢)؛ من طريق المعتمر به.

فأسقط عبيد الله بن عمر من سنده: «القاسم والد عبيد الرحمن».

ولذا أعلَّه الشيخُ أحمد شاكر في (تحقيقه على الطبري ٨/ ٤٠١) بالانقطاعِ؛ فقال: «وهذا الحديثُ ظاهره الإرسال. لأنه - هنا - من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة. وعبد الرحمن لم يدركْ أن يسمعَ من عمة أبيه عائشة».

قلنا: قد ثبتَ متصلًا من رواية مالك كما في (الصحيحين) وغيرهما، وكذا رواه عمرو بن الحارث كما رواه مالك عند البخاري (٤٦٠٨).

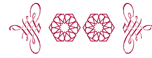
وقد جاءت رواية لعبيد الله موافِقة لرواية مالك، وعمرو، غير أنها واهية، أخرجها ابنُ المظفرِ في (غرائب مالك ٢٨) فقال: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن جعفر القاضي، نا ياسين بن عبد الأحد أبو زرارة، حدثني جدي ليث بن عاصم، نا عثمان بن الحكم الجُذَامي، حدثني عبيد الله بن عمر، عن عبد الرحمن بن القاسم، ، عن أبيه، عن عائشة به.

وفي إسنادها: عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني شيخ ابن المظفر، كَذَّبه الدارقطنيُّ وغيرُهُ (لسان الميزان ٤/ ٥٧٤).

الثاني: وقع الحديثُ عند البخاريِّ برقم (٤٦٠٧) بلفظ: «**فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ**»، كذا في بعض الروايات، ووقع في بعضها كما في الحاشية: «**حِينَ أَصْبَحَ**»، وكذا وقع في رقم (٣٣٤)، ووقع في رقم (٣٦٧٢): «**فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ**».

والروايتان الأخيرتان متوافقتان في المعنى، كما قال الحافظ في (الفتح ١/ ٤٣٣)، بخلاف الأولى؛ ولذا خطَّأها القاضي عياضٌ، فقال: «قوله في

باب التيمم: (فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ) كذا في الموطأ وكذا لابنِ السكنِ. وعند المروزي وأبي ذر والنسفي: (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ) وكلاهما صحيح، والأول أوجه. وعند الجرجاني: (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ) وهو وهمٌ بَيِّنٌ» (مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٣٣)، وانظر أيضًا (مشارق الأنوار ١/ ١٧٩)، وتبعه ابنُ قرقول في (مطالع الأنوار ٢/ ٢٢٦ و ٤/ ٢٣٨).



١- رِوَايَةُ: «فَالْتُمِسَ المَاءُ..»:

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: «سَقَطَتْ قِلَادَةٌ لِي بِالْبَيْدَاءِ وَنَحْنُ دَاخِلُونَ المَدِينَةَ، فَأَنَاخَ النَّبِيُّ ﷺ، وَنَزَلَ، فَثَنَى رَأْسَهُ فِي حَجْرِي رَاقِدًا (فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِي رَاقِدٌ)، أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَكَزَنِي لَكْزَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: حَبَسْتِ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ فَبِي المَوْتُ، لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَوْجَعَنِي، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ وَحَضَرَتِ الصُّبْحُ، **فَالْتُمِسَ المَاءُ فَلَمْ يُوجَدْ**، فَنَزَلَتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾... الآيَةَ، فَقَالَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ: لَقَدْ بَارَكَ اللَّهُ لِلنَّاسِ فِيكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَرَكَةٌ لَهُمْ».

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

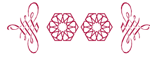
التخريج:

﴿خ ٤٦٠٨ "واللفظ له"، ٦٨٤٥ "مختصرًا" / طبر (٧/ ٧٨ - ٧٩) "والرواية له" / هق ١٠٧٥و ١١١٦﴾.

السند:

قال البخاريُّ (٤٦٠٨، ٦٨٤٥): حدثنا يحيى بن سليمان، قال: حدثني ابن وهب، قال: أخبرني عمرو، أن عبد الرحمن بن القاسم حَدَّثَهُ عن أبيه، عن عائشة به.

ورواه الطبريُّ عن أحمد بن عبد الرحمن. والبيهقيُّ عن أحمد بن عيسى وحرملة. كلهم: عن ابن وهب، عن عمرِو بنِ الحارثِ، به.



٢- رِوَايَةُ: «عروة عن عائشة»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ (هَلَكَتْ قِلَادَةٌ لِأَسْمَاءَ)[١]، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رجلًا فَوَجَدَهَا، **فَأَدْرَكَتْهُمُ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَصَلَّوْا** [بِغَيْرِ وُضُوءٍ]، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ» فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ لِعَائِشَةَ: جَزَاكِ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ تَكْرَهِينَهُ [قَطُّ]، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكِ لَكِ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا (بَرَكَةً)[٢]».

۞ الحكم: متفق عليه (خ، م).

التخريج:

[خ ٣٣٦ "واللفظ له"، ٣٧٧٣ "والزيادتان والرواية الثانية له"، ٤٥٨٣، ٥١٦٤، ٥٨٨٢ "والرواية الأولى له" / م (٣٦٧/١٠٩) / جه ٥٦٣ / حم ٢٤٢٩٩ / مي ٧٦٤ / خز ٢٧٨ / حب ١٧٠٥ / حميد ١٥٠٤

/ طب (٢٣/ ٥٠/ ١٣١) / حق ٥٨٢ / سرج ١٤٨٦ / سراج ٤ / حسن (فتح ١/ ٤٤١) / معيل (فتح ١/ ٤٤١) / نعيم (خ - فتح ١/ ٤٤١) / طبر (٧/ ٧٨) / منذ ٥٣١ / حا ٥٣٧٠ / مسن ٨١٠ / محلى (٢/ ١٤١) / ثعلب ١١٤٢ / هق ١٠٤٢ / بغت (٢/ ٢٢٦) / طيل ٣٦٥ / تحقيق ٢٨٥ / نبلا (١١/ ٣٨٢)].

السند:

قال البخاريُّ في (٣٣٦): حدثنا زكرياء بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله ابن نمير، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بلفظ السياقة الأولى.

وقال (٣٧٧٣)، (٥١٦٤): حدثنا عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة، عن هشام، بنحوه وفيه الزيادة.

أبو أسامة: هو حماد بن أسامة.

وقال البخاريُّ - أيضًا - (٥٨٨٢): حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عَبْدَةُ، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ السياقة الثانية.

وقال (٤٥٨٣): حدثني محمد، أخبرنا عبدة، عن هشام بنحوه.

عبدة: هو ابنُ سليمانَ الكلابي.

تنبيهان:

الأول: أن روايةَ هشامِ بنِ عروةَ هذه تخالفُ في ظاهرها رواية عبد الرحمن ابن القاسم المتقدمة في أمور:

الأول: في ذكر القلادة ولمن تكون.

الثاني: في ذكر الموضع الذي وقعت فيه.

الثالث: فيمن أرسله رسول الله ﷺ في طلبها.

الرابع: فيمن وجدها.

الخامس: في الصلاة بغير وضوء.

فاتفقتْ روايةُ عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه المتقدمة في أول الباب في هذه الأمور، وهي:

الأول: أن عِقدًا لعائشةَ انقطعَ.

الثاني: أن الموضعَ الذي وقعتْ فيه هو البيداءُ، وهو اسمٌ لأرضٍ ملساء بين مكة والمدينة، وهي إلى مكة أقرب، تُعَدُّ من الشرف أمام ذي الحليفة (معجم البلدان ١/ ٥٢٣).

الثالث: أن النبيَّ ﷺ قامَ بالتماسه وجماعة معه بغير تعيين لهم.

الرابع: أنهم وجدوا العِقدَ تحتَ البعيرِ لما بعثوه من مكانه الذي باتوا فيه.

الخامس: لم يذكر في روايته أنهم صلَّوا بغيرِ وضوءٍ.

بينما في رواية هشام، قدِ اختَلَفَ عليه أصحابُهُ في ذلك:

فأما القلادة:

فقال عبد الله بن نمير كما عند البخاري (٣٣٦)، وغيره،

وأبو أسامة حماد بن أسامة كما عند البخاري في (٣٧٧٣)، ومسلم (٣٦٧)، وغيرهما.

وابنُ بِشْرٍ كما عند مسلم في (٣٦٧).

وعليُّ بنُ مُسْهِر، عند جعفر الفريابي في كتاب الطهارة كما في (فتح الباري لابن حجر ١/ ٤٣٢) - ومن طريقه ابن عبد البر في (التمهيد ١٩/ ٢٦٧)، وغيره -.

وحميد بن الأسود، كما عند الطبراني في (الكبير ٢٣/ ٥٠/ ١٣١).

خمستهم رووه عن هشام بسنده، وفيه: أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت.

وخالفهم: عبدة بن سليمان كما عند البخاري في (٤٥٨٣، ٥٨٨٢)، وغيره، فرواه عن هشام فقال: «هلكتْ قلادةٌ لأسماءَ».

وتابعه سفيان بن عيينة كما عند الحميدي في (مسنده ١٦٥) - ومن طريقه ابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد ١٩/ ٢٦٨) -.

بينما رواه أبو معاوية عن هشام كما عند أبي داود في (سننه ٣١٧) وقَرَنَ معه عبدة - ومن طريقه أبو عوانة في (مستخرجه ٩٣٠)، وابن عبد البر في (التمهيد ١٩/ ٢٦٨)، وغيرهما -، وإسحاق بن راهويه في (مسنده ٥٨٣) - وعنه النسائي في (الصغرى ٣٢٧)، وغيره -، فقالا: «في طلب قلادة أضلتها عائشة»، ولم يذكر لمن هي.

وفي رواية حماد بن سلمة كما عند ابن عبد البر في (التمهيد ١٩/ ٢٦٩) عن هشام بن عروة عن أبيه، أن عائشةَ كانتْ في سفرٍ مع رسولِ اللهِ ﷺ، وكان في عُنقها قلادة لأسماءَ ابنة أبي بكرٍ، فعَرَّسُوا فانسلتِ القلادةُ من عنقها، فلمَّا ارتحلوا... الحديث.

وخالفَ الجميعَ معمرٌ فقال: عن هشام بن عروة، عن أبيه، أو غيره قال:

سَقَطَ عِقدٌ لعائشةَ. أخرجه عبد الرزاق في (المصنف ٨٨٧) - ومن طريقه الطبراني في (الكبير ٢٣/ ٤٩/ ١٣٠) -.

فأما الموضع الذي وقعتْ فيه: فلم يذكرْ جمهورُ أصحابِهِ الموضعَ الذي سقطتْ فيه، بينما جاء في رواية ابن عيينة عند الحميدي أنها وقعت «ليلة الأبواء».

وفي رواية علي بن مسهر أنها وقعت في مكان يقال له: «الصُّلْصُل».

وفي رواية حماد بن سلمة عند ابن عبد البر قال: «المعرس».

فأما المرسل: فقد جاء في رواية ابن نمير أن النبيَّ أرسلَ رجلًا كما عند البخاري (٣٣٦).

وفي رواية حماد بن سلمة عند ابن عبد البر: «فأرسل رجلين».

وفي رواية أبي أسامة عند البخاري (٣٧٧٣)، ومسلم (٣٦٧) وقَرَنَ معه ابن بشر: «أنه أَرْسَلَ ناسًا من أصحابه في طلبها» وفي رواية عبدة عند البخاري (٤٥٨٣): «بَعَثَ رجالًا في طلبها».

وفي رواية أبي معاوية عند أبي داود، وغيره: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَيْدَ ابنَ حُضَيْرٍ وَنَاسًا».

وفي رواية علي بن مسهر: «فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَطَلَبُوهَا حَتَّى وَجَدُوهَا».

فأما من وجدها: فالظاهرُ من رواية الإفراد أن الضميرَ في قوله: «فَبَعَثَ رجلًا فوجدها» إما أن يعود إلى الرجل الذي أرسله النبيُّ ﷺ، أو يعود إلى النبيِّ ﷺ نفسه.

أما في رواية الجمع أنه أَرْسلَ ناسًا أو رجالًا فوجدوها، أنهم هم الذين وجدوها في الموضع الذي أرسلهم إليه رسول الله ﷺ.

وكذا في رواية التثنية أن الرجلين هما اللذان وجداها.

فأما صلاتهم بغير وضوء: فقد اتَّفقَ جمهورُ الرواةِ عليه بأنهم صلَّوا بغيرِ وُضُوءٍ.

نظرًا لهذا الاختلاف على هشامٍ في ألفاظه، اختلفتْ مداركُ العلماءِ في توجيه الحديث نظرًا لإخراج الشيخين له؛ من مُرَجِّح أو جامع.

فرجَّحَ إسماعيلُ بنُ إسحاقَ القاضي روايةَ عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه - على رواية هشامٍ، وتكلَّم في رواية هشام هذه **فقال:** «بلغني عن يحيى القطان أنه كان ينكرُ أشياءَ حَدَّثَ بها هشامٌ في آخر عمره لما سَاءَ حفظه» (فتح الباري لابن رجب ٢/ ٢٢١).

ونقلَ الخلافَ العراقيُّ في (طرح التثريب)، فحَاولَ التوفيقَ والجمعَ، ومع ذلك مالَ في آخرِ البحثِ إلى أن روايةَ ابنِ القاسمِ عن أبيه أثبتُ وأصحُّ، **فقال:** «اختلفتْ طرقُ الحديثِ في تعيين المكان الذي ضَاعَ فيه العِقدُ؛ فقالَ مالكٌ ما تقدَّمَ، ورواه هشامُ بنُ عروةَ عن أبيه فاختُلفَ عليه فيه، فأكثرُ الرُّواةِ عنه لم يذكروا المكان، وهو الموجودُ في الكتبِ الخمسةِ المتقدمةِ، ورواه سفيانُ بنُ عيينةَ عنه فقال فيه: «إنها سقطتْ قلادتُها ليلةَ الأبواءِ». كذا رواه الحميديُّ في (مسند سفيان)، ورواه عليُّ بنُ مُسْهِرٍ عن هشامٍ فقال: «وكان هذا المكان يقال له الصلصل) رواه ابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد).

ورواه حمادُ بنُ سلمةَ عن هشامٍ فقال فيه: فأَرْسَلَ رسولُ اللهِ ﷺ رجلين إلى **المُعَرَّسِ** يلتمسان القلادة. فأما حديثُ سفيانَ فهو مخالفٌ لحديثِ

مالكٍ؛ لأن الأبواءَ جبلٌ بين مكةَ والمدينةِ.

وأما روايةُ عليِّ بنِ مُسْهرٍ فيجوزُ أن يكونَ صلصل في جهةِ ذاتِ الجيشِ.

وأما روايةُ حمادِ بنِ سلمةَ فليسَ فيها مخالفةٌ؛ لأنه لم يُرَدْ بالمُعَرَّسِ مكانٌ معروفٌ، وإنما أُريدَ المكان الذي عَرَّسوا فيه، فإنه قال في أول حديثه: (فعرَّسُوا) وكذا في حديث عمار بن ياسر الآتي.

ورواية مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أصح وأثبت، ويشهدُ لها حديثُ عمارِ بنِ ياسرٍ» (طرح التثريب ٢/ ٩٥).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «ليس اختلاف النَّقَلة في العقد والقلادة ولا في الموضع الذي سقط ذلك فيه لعائشة ولا في قول القاسم عن عائشة: (عقدٌ لي) وقول هشام: (إن القلادةَ استعارتها من أسماء عائشة) ما يقدحُ في الحديثِ ولا يُوهِنُ شيئًا منه؛ لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود إليه هو نزول آية التيمم، ولم يختلفوا في ذلك» (التمهيد ١٩/ ٢٦٨).

وكذا أشارَ لهذا الخلافِ ابنُ رجبٍ مائلًا لترجيحِ رواية ابن القاسم عن هشامٍ فقال: «قد سبق: أن روايةَ هشامِ بنِ عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ لهذا الحديثِ - تخالفُ روايةَ عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة؛ فإن عبدَ الرحمنِ ذَكَرَ في روايته: أن عقدًا لعائشةَ انقطعَ، وأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أَقَامَ على التماسه، وأنه نَامَ حتَّى أَصْبَحَ على غيرِ مَاءٍ، فنزلتْ آيةُ التيممِ.

وأما عروة فذكر في روايته أن قِلادةً لأسماء استعارتها عائشة فهلكتْ - يعني: أنهم فقدوها -، فأَرْسَلَ رسولُ اللهِ ﷺ في طلبها فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء، فصلَّوا فشكَوا ذلك إلى النبي ﷺ، فنزلتْ آيةُ التيممِ.

وفي حديثِ ابنِ القاسمِ، عن أبيه: أنهم بَعَثُوا البعيرَ، فوجدوا العِقدَ

تحته.

وفي حديثِ ابنِ عروةَ، عن أبيه: أن الذين أرسلهم في طلبها وجدوها.

فَزَعَمَ بعضُ الناسِ أن عائشةَ كان لها عِقدٌ انقطعَ وقلادة فُقدتْ، فَأَرْسَلَ في طلبِ القلادةِ وأقاموا على التماسِ العقدِ، وفي هذا نظر. والله أعلم.

ورجَّحَتْ طائفةٌ روايةَ مالكٍ، عنِ ابنِ القاسمِ، عن أبيه - على روايةِ هشامٍ، عن أبيه. ومنهم: القاضي إسماعيلُ المالكيُّ، وقال: بلغني عن يحيى القطان أنه كان ينكرُ أشياءَ حَدَّثَ بها هشامٌ في آخرِ عمره لما ساءَ حفظه» (فتح الباري ٢/ ٢٢٠).

بينما ذهبَ الحافظُ ابنُ حَجرٍ وسبقه جماعةٌ، إلى عدمِ المعارضةِ، وأن الجمعَ ممكنٌ، فقال - بعد ذكرِ الخلافِ المتقدمِ، وكلام ابن عبد البر - معقبًا عليه: «كلامه يُشْعِرُ بتعذرِ الجمعِ بين الروايتين، وليس كذلك بل الجمعُ بينهما ممكنٌ بالتعبيرِ عن القِلادةِ بالعِقدِ. وبأن إضافتها لأسماءَ رضي الله عنها إضافة مِلكٍ وإلى عائشةَ إضافة يد. وبأن انسلالها كان بسبب انقطاعها، وبأن الإرسالَ في طلبها كان في ابتداءِ الحالِ، ووجدانها كان في آخره بعد أن بعثوا البعير.

وأما قوله: (إن الذين ذهبوا في طلبها هم الذين وجدوها) فلا بُعْد فيه أيضًا؛ لاحتمال أن يكون وجدانهم إيَّاها بعد رجوعهم.

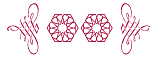
وإذا تَقَرَّرَ ذلك كانت القضية واحدة وليس فيها مخالفة، إلا أن في رواية عروة زيادة على ما في رواية القاسم من ذكر صلاة المبعوثين في طلبها بغير وضوء، ولا اختلاف ولا تعارض» (النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢/ ٨٠٥ - ٨٠٦).

التنبيه الثاني: غَمَزَ ابنُ المنذرِ في زيادة: «**فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضُوءٍ**» فقال: «إن كان

هذا محفوظًا، قوله: «**صَلَّوْا بِغَيْرِ وُضُوءٍ**»، قد حفظه عبدة؛ فإني لم أجده من غير حديثه، ففيه كالدليلِ على أنه لا إعادةَ على مَن صلَّى في الوقتِ الذي لا يجد ماءً ولا ترابًا بغير طهارة؛ لأن فرضَ أولئك قبل نزول آية التيمم كان الوضوء بالماء، فإذا كانوا صلَّوا في تلك الحال بغير طهور، ولم يُؤمروا بالإعادة، كان كذلك مَن كان في مثل حالهم، وقد أعوزه ما يتطهر به فصلَّى، فلا إعادةَ عليه. هذا إذا كان الحرف الذي في حديث عبدة محفوظًا» (الأوسط ٢/ ١٦٤ - ١٦٥)

قلنا: قد تقدَّمَ اتِّفاقُ الرّواةِ على هشامٍ في ذكرِ هذه اللفظةِ؛ ولذا تعقبه الحافظُ ابنُ حَجرٍ فقال: «وأغربَ ابنُ المنذرِ فادَّعَى أن عبدةَ تفرَّدَ بهذه الزيادةِ» (فتح الباري ١/ ٤٤١).

والذي يظهرُ لنا أن ابنَ المنذرِ لم يُرِد تفرد عبدة بهذه الزيادة، وإنما أرادَ هشام بن عروة، وذلك لتفرده بها عن أبيه دون عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم. وكذا روى الحديثَ يحيى بنُ عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة، فلم يذكرْها كما عند أحمد (٢٦٣٤١).



٣- رِوَايَةُ: «بعث أسيد»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَيْدَ بنَ حُضَيْرٍ وَنَاسًا [مَعَهُ] يَطْلُبُونَ قِلَادَةً كَانَتْ لِعَائِشَةَ نَسِيَتْهَا (أَضَلَّتْهَا) فِي مَنْزِلٍ نَزَلَتْهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسُوا عَلَى وُضُوءٍ، (وَلَمْ يَجِدُوا مَاءً، فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ آيَةَ التَّيَمُّمِ) قَالَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ: جَزَاكِ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ تَكْرَهِينَهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكِ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، دون «تعيين المُرْسَل» فَشَاذٌّ.

التخريج:

﴿د ٣١٧ "والزيادة والرواية له" / ن ٣٢٧ "واللفظ له" / كن ٣٨٢/ حق ٥٨٣/ سراج ٥/ مشكل ٢٤٥٨/ عه ٩٣٠/ تمهيد (١٩/ ٢٦٨)/ غو (١/ ٣٦٥)/ محلى (٢/ ١٤١)/ ثعلب ١١٤١/ نبلا (١١/ ٤٦٨)﴾.

السند:

أخرجه أبو داود في (سننه) - ومن طريقه أبو عَوانة قي (مستخرجه)، وابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد)، وابنُ بشكوال في (غوامض الأسماء)، وغيرهم - قال: حدثنا عبد الله بن محمد النُّفَيْلي، أخبرنا أبو معاوية، ح وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، أخبرنا عبدة - المعنى واحد -، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

ورواه إسحاقُ في (مسنده) - وعنه النسائي في (سننه)، وغيره - قال: أخبرنا أبو معاوية به.

ورواه السراجُ في (مسنده) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وهنَّاد بن

السَّري عن أبي معاوية به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ أبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير، متكلَّمٌ في روايته عن غير الأعمش، وخاصة في هشام بن عروة، قال أبو داود: «قلتُ لأحمدَ: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفعُ منها أحاديث إلى النبي ﷺ» (مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود صـ ٣٠١).

وقال الأثرمُ: «قلتُ لأبي عبد الله: أبو معاوية، صحيح الحديث عن هشام؟ قال: لا، ما هو بصحيح الحديث عنه» (شرح علل الترمذي ٢/ ٦٨٠).

قال أبو داود: «أبو معاوية إذا جازَ حديث الأعمش كثر خطؤه يخطئ على هشام بن عروة، وعلى إسماعيل، وعلى عبيد الله بن عمر» (سؤالات الآجري ٤٦٦).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «ثقةٌ، أحفظُ الناسِ لحديثِ الأعمشِ، وقد يَهِمُ في حديثِ غيرِهِ» (التقريب ٥٨٤١).

وقد ذَكَرَ له أبو داود متابعًا، حيثُ قَرَنَ معه رواية عثمان بن أبي شيبة عن عبدة عن هشام بن عروة، ولكنه قال: «المعنى واحد»، فإما أن يريدَ أبو داود رَحِمَهُ اللهُ اتِّفَاقه معه في أصلِ الحديثِ دون ذِكر أُسيدٍ في المتنِ، أو يريد الاتفاق في المتن كله. فإن كان الثاني فرواية عثمان هذه تكون شاذة؛ وذلك لمخالفة الجماعة له على عبدة، حيث لم يذكروا فيمن أرسله النبيُّ ﷺ إلا إبهامًا، وهؤلاء الجماعة هم:

محمد بن سلام البيكندي كما عند البخاري (٤٥٨٣).

إسحاق بن راهويه كما عند البخاري (٥٨٨٢)، وغيره.

أبو سعيد الأشج كما عند ابن أبي حاتم في (التفسير ٥٣٧٠).

هارون بن إسحاق كما عند الجورقاني في (الأباطيل ٣٦٥).

فرواه أربعتهم عن عبدة بن سليمان، لم يعيينوا فيه مَن أرسله النبيُّ ﷺ لالتماسِ العقدِ في المنزلِ.

وقد تابع عبدة على هذا الوجه جماعة، وهم:

أبو أسامة - وكان من أعلم الناس بحديث هشام بن عروة -، أخرجَ روايتَه البخاريُّ (٣٧٧٣)، ومسلمٌ (٣٦٧)، وغيرهما.

عبد الله بن نمير كما عند البخاري (٣٣٦)، وغيره.

ابن بِشْرٍ كما عند مسلم (٣٦٧).

حميد بن الأسود كما عند الطبراني في (الكبير ٢٣/ ٤٩/ ١٣٠).

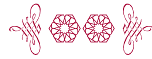
علي بن مسهر كما عند جعفر الفريابي في الطهارة كما في (فتح الباري ١/ ٤٣٢) - ومن طريقه ابن عبد البر في (التمهيد ١٩/ ٢٦٧)، وغيره -.

حماد بن سلمة كما عند ابن عبد البر في (التمهيد ١٩/ ٢٦٩).

سفيان بن عيينة كما عند الحميدي في (مسنده ١٦٥) - ومن طريقه ابن عبد البر في (التمهيد ١٩/ ٢٦٨) -.

فرووه - سبعتُهُم - عن هشام بن عروة بسنده، لم يعينْ أحدٌ منهم المرْسَلَ، مع اختلافهم على هشامٍ في عددهم كما سبقَ وبَيَّنا.

ومع ذلك فقد حاولَ الحافظُ توجيه هذه الرواية فقال: «وطريقُ الجمعِ بين هذه الروايات أن أُسيدًا كان رأس مَنْ بُعِثَ لذلك فلذلك سُمِّيَ في بعض الروايات دون غيره. وكذا أُسْنِدَ الفعل إلى واحدٍ مبهم وهو المراد به، وكأنهم لم يجدوا العقد أولًا، فلما رجعوا ونزلتْ آيةُ التيممِ وأرادوا الرحيلَ وأثاروا البعير؛ وجده أسيد بن حضير. فعلى هذا فقوله في رواية عروة الآتية: (فوجدها) أي: بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره» (فتح الباري ١/ ٤٣٥).



٤- رِوَايَةُ: «وَكَانَ ذَلِكَ المَكَانُ يُقَالَ لَهُ الصُّلْصُلُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً لَهَا وَهِيَ فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَانْسَلَّتْ مِنْهَا، وَكَانَ ذَلِكَ المَكَانُ يُقَالَ لَهُ الصُّلْصُلُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَطَلَبُوهَا حَتَّى وَجَدُوهَا وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ، فَقَالَ لَهَا أُسَيْدُ بنُ الحُضَيْرِ: جَزَاكِ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ تَكْرَهِينَهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكِ فِيهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ خَيْرًا».

۞ **الحكم: إسنادُهَا صحيحٌ.**

الفوائد:

قال الحافظُ: «الصُّلْصُل، بمهملتين مضمومتين ولامين الأولى ساكنة بين الصادين، قال البكري: هو جَبَلٌ عند ذي الحليفة. كذا ذكره في حرف الصاد المهملة، ووهم مغلطاي في فهم كلامه فزعم أنه ضبطه بالضاد المعجمة

وقلَّده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهمًا على وهم» (فتح الباري ١/ ٤٣٢).

التخريج:

[الطهارة لجعفر الفريابي (فتح ١/ ٤٣٢) / تمهيد (١٩/ ٢٦٧) "واللفظ له" / حداد ٢٧٣٣].

السند:

رواه جعفر الفريابي كما في (الفتح لابن حجر) - ومن طريقه ابن عبد البر في (التمهيد)، وأبو نعيم الحداد في (الجامع) - قال: قال: حدثنا منجاب[(١)] بن الحارث عن علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقات، منجابٌ هو ابنُ الحارثِ، ثقةٌ من رجالِ مسلمٍ (التقريب ٦٨٨٢).

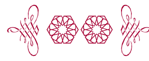
ولا معارضة بين هذه الرواية حيثُ ذكرَ فيه موضع قطع القلادة وذلك في الصلصل، ولا بين ما ذُكر في كونها وقعت في البيداء أو ذات الجيش،

قال العراقيُّ - بعد ذِكر الخلاف -: «وأما رواية علي بن مسهر فيجوزُ أن يكون صلصل في جهة ذات الجيش» (طرح التثريب ٢/ ٩٥).

وقال ابنُ حجرٍ: «وفي رواية علي بن مسهر في هذا الحديث عن هشام

(١) وقع في المطبوع من التمهيد: (منجلب)، وهو تصحيف ظاهر، وقد جاء على الصواب في (التمهيد ط هجر ٣/ ٤١٨): وعلق محققه قائلًا: في م: (منجلب).

قال: وكان ذلك المكان يقال له الصلصل. رواه جعفر الفريابي في كتاب الطهارة له وابنُ عبد البرِّ من طريقه» (فتح الباري ١/ ٤٣٣).



٥- رِوَايَةُ: «لَيْلَةَ الأَبْوَاءِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهَا سَقَطَتْ قِلَادَتُهَا لَيْلَةَ الأَبْوَاءِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ فِي طَلَبِهَا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَلَمْ يَدْرِيَا كَيْفَ يَصْنَعَانِ؟ فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ، فَقَالَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ: جَزَاكِ اللَّهُ خَيْرًا، مَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ قَطُّ تَكْرَهِينَه إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكِ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ صحيحٌ.

الفوائد:

قال الحافظُ: «الأَبْواءُ - بفتح الهمزة وسكون الموحدة - قريةٌ من الفرعِ من عمل المدينة، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلًا قيل: سميت بذلك للوباء الذي بها، ولا يصحُّ ذلك إلا على القلب» (فتح الباري ١/ ٧٤).

التخريج:

﴿حمد ١٦٥ "واللفظ له" / تمهيد (١٩/ ٢٦٨)/ غو (١/ ٢٦٤)﴾.

السند:

رواه الحميديُّ - ومن طريقه ابن عبد البر، وابن بشكوال -، قال: حدثنا

سفيان (وهو ابن عيينة) قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقات رجال الشيخين.

وقد تقدَّمَ الجمعُ بين هذه الرواية وما قبلها قريبًا.

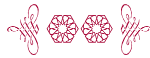
تنبيه:

عزا القرطبيُّ الحديثَ للترمذيِّ فقال: «أخرجه الترمذيُّ، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة...»؛ فذكرَ الحديثَ. (تفسير القرطبي ٥/ ٢١٥).

وكذا عزاه للترمذي مغلطاي (شرح ابن ماجه ٢/ ٣٢٤)، وغيره.

قلنا: لم نقفْ عليه في شيءٍ من مصنفات أبي عيسى الترمذي، ولعلَّهم أرادوا محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي الترمذي، فإنه صاحب تصانيف كما في (تاريخ الإسلام ٦/ ٦٠٣).

وقد أخرجه ابنُ عبدِ البرِّ من طريقه عن الحميديِّ به، كما تقدَّم.



٦- رِوَايَةُ: «حَتَّى إِذَا كُنَّا بِتُرْبَانَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِتُرْبَانَ - بَلَدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَدِينَةِ بَرِيدٌ وَأَمْيَالٌ - وَهُوَ بَلَدٌ لَا مَاءَ بِهِ، وَذَلِكَ مِنَ السَّحَرِ، انْسَلَّتْ قِلَادَةٌ لِي مِنْ عُنُقِي فَوَقَعَتْ، فَحُبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِالْتِمَاسِهَا حَتَّى طَلَعَ الفَجْرُ، وَلَيْسَ مَعَ القَوْمِ مَاءٌ.
قَالَتْ: فَلَقِيتُ مِنْ أَبِي مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ مِنْ التَّعْنِيفِ وَالتَّأْفِيفِ، وَقَالَ: فِي كُلِّ سَفَرٍ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْكِ عَنَاءٌ وَبَلَاءٌ!!
قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ الرُّخْصَةَ بِالتَّيَمُّمِ. قَالَتْ: فَتَيَمَّمَ القَوْمُ، وَصَلَّوْا.
قَالَتْ: يَقُولُ أَبِي حِينَ جَاءَ مِنَ اللَّهِ مَا جَاءَ مِنْ الرُّخْصَةِ لِلْمُسْلِمِينَ: وَاللَّهِ - مَا عَلِمْتُ يَا بُنَيَّةُ - إِنَّكِ لَمُبَارَكَةٌ، مَاذَا جَعَلَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي حَبْسِكِ إِيَّاهُمْ مِنَ البَرَكَةِ وَاليُسْرِ.

۞ الحكم: إسنادُهُ حسنٌ.

التخريج:

[حم ٢٦٣٤١].

السند:

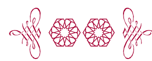
رواه أحمد: عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجاله ثقات، رجال الصحيح، عدا يحيى بن عباد وابن إسحاق.

فأما يحيى فهو ثقة، روى له أصحاب السنن كما في (التقريب ٧٥٧٥).

وأما ابنُ إسحاقَ فاستشهدَ به البخاريُّ، وروى له مسلمٌ في المتابعاتِ كما في (تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٢٩)، وهو صدوقٌ يدلسُ كما في (التقريب ٥٧٢٥)، وقد صرَّحَ بالتحديثِ، فانتفتْ شبهةُ تدليسه، والحديثُ صحيحٌ بما سبقَ.



٧- رِوَايَةُ: «لما كان من أمر عقدي ما كان، وقال أهل الإفك ما قالوا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَتْ: لَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ عِقْدِي مَا كَانَ، وَقَالَ أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَخَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ أُخْرَى، فَسَقَطَ أَيْضًا عِقْدِي، حَتَّى حَبَسَ التِمَاسُهُ النَّاسَ، وَطَلَعَ الفَجْرُ، فَلَقِيتُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ مَا شَاءَ اللهُ، وَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّةُ، فِي [كُلِّ] سَفَرٍ تَكُونِينَ عَنَاءً وبلاءً، وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ!! فَأَنْزَلَ اللهُ الرُّخْصَةَ بِالتَّيَمُّمِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمَا وَاللهِ يَا بُنَيَّةُ إِنَّكِ لَمَا عَلِمْتُ مُبَارَكَةٌ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا بهذا اللفظِ، وضَعَّفَ إسنادَهُ** الحافظُ ابنُ حَجرٍ، وأصلُ القصةِ صحيحٌ بغيرِ هذا السياقِ كما سبقَ.

التخريج:

[طب (٢٣/ ١٢١/ ١٥٩) "واللفظ له" / شب (١/ ٣٤٨) "والزيادة له"].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا القاسم بن عباد الخطابي، ثنا محمد بن حميد

الرازي، ثنا سلمة بن الفضل، وإبراهيم بن المختار، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة، به.

ورواه عمر بن شبة في (تاريخ المدينة): حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا سلمة بن الفضل، وعلي بن مجاهد، وإبراهيم بن المختار، عن محمد بن إسحاق، به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا مسلسلٌ بالضعفاءِ؛ فمحمدُ بنُ حمُيدٍ هو الرازيُّ؛ كَذَّبه أبو زرعةَ وغيرُهُ، ووَثَّقَهُ آخرون. وقال الذهبيُّ: «وثَّقَهُ جماعةٌ، والأَوْلَى تركه»، وضَعَّفَهُ الحافظُ في (التقريب ٥٨٣٤)، وأَعلَّ به هذه الرواية في (الفتح ١/ ٤٣٥).

وأما شيوخ ابن حميد:

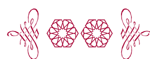
فعلي بن مجاهد الكندي الرازي الكابلي، وهو «متروك» كما في (التقريب ٤٧٩٠).

وإبراهيم بن المختار، وهو «ضعيفُ الحفظِ» كما في (التقريب ٢٤٥).

وسلمة بن الفضل «صدوقٌ كثيرُ الخطأ»، كما في (التقريب ٢٥٠٥).

ورغم ذلك حَسَّنَ إسنادَهُ مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٣٢٤).

وقد خالفهم إبراهيم بن سعد الزهري - وهو ثقةٌ حجةٌ من رجالِ الشيخين كما في (التقريب ١٧٧) -؛ فرواه عنِ ابنِ إسحاقَ، قال: حدثني يحيى بن عباد به، بغيرِ هذا اللفظِ كما في الرواية السابقة.



٨- رِوَايَةُ: «في غزوة المُرَيْسِيعِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَبَّادِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ الزّبَيْرِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: حَدِّثِينَا يَا أُمَّهُ حَدِيثَك فِي غَزْوَةِ المُرَيْسِيع.

قَالَتْ: يَا ابنَ أَخِي، إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إذَا خَرَجَ فِي سَفَرٍ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا، وَكَانَ يُحِبُّ أَلَّا أُفَارِقَهُ فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ.

فَلَمَّا أَرَادَ غَزْوَةَ المُرَيْسِيعِ أَقْرَعَ بَيْنَنَا، فَخَرَجَ سَهْمِي وَسَهْمُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، فَغَنَّمَهُ اللهُ أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ، ثُمَّ انْصَرَفْنَا رَاجِعِينَ.

فَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْزِلًا لَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ، وَلَمْ يَنْزِلْ عَلَى مَاءٍ. وَقَدْ سَقَطَ عِقْدٌ لِي مِنْ عُنُقِي، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَقَامَ بِالنّاسِ حَتَّى أَصْبَحُوا، وَضَجَّ النَّاسُ وَتَكَلَّمُوا وَقَالُوا: احْتَبَسَتْنَا عَائِشَةُ.

وَأَتَى النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ حَبَسَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ.

وَالنّاسُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. فَضَاقَ بِذَلِك أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَجَاءَنِي مُغَيِّظًا فَقَالَ: أَلَا تَرَيْنَ مَا صَنَعَتِ بِالنَّاسِ؟ حَبَسْتِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَالنّاسُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي عِتَابًا شَدِيدًا، وَجَعَلَ يَطْعَنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنْ التَّحَرُّكِ إلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، رَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي وَهُوَ نَائِمٌ.

فَقَالَ أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ: وَاللهِ، إنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَنْزِلَ لَنَا رُخْصَةٌ، وَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ لَا يُصَلُّونَ إلَّا فِي بِيَعِهِمْ وَكَنَائِسِهِمْ،**

وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُورًا حَيْثُمَا أَدْرَكَتْنِي الصَّلَاةُ».
فَقَالَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَتْ:
وَكَانَ أُسَيْدٌ رَجُلًا صَالِحًا فِي بَيْتٍ مِنَ الأَوْسِ عَظِيمٍ.

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وإسنادُهُ تالفٌ،** وقصةُ ضياعِ العِقْدِ ونُزُولِ آيةِ التَّيَمُّمِ صحيحٌ كما تقدَّمَ.

التخريج:

﴿واقدي (٢/ ٤٢٦ - ٤٢٧)﴾.

السند:

قال الواقديُّ: حدثني يعقوب بن يحيى بن عباد، عن عيسى بن معمر، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ تالفٌ؛ فيه ثلاثُ عِللٍ:

الأولى: الواقديُّ محمد بن عمر بن واقد، وهو متروكٌ متهمٌ بالكذبِ ووضعِ الحديثِ.

الثانية: شيخه؛ يعقوب بن يحيى بن عباد بن الزبير، قال فيه الحافظ: «مجهولُ الحالِ» (التقريب ٧٨٣٦).

الثالثة: شيخه؛ عيسى بن معمر الحجازي، قال فيه الحافظ: «لَيِّن الحديث» (التقريب ٥٣٢٧).

وقد خُولِفَ ممن هو أوثق منه، وهو يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير؛ فرواه عن أبيه بغير هذا السياق كما تقدَّمَ.

٩- رِوَايَةُ: «بالمُعَّرس»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ لَهُ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْمُعَرَّسِ قريبًا مِنَ المَدِينَةِ نَعِسْتُ مِنَ اللَّيْلِ، وَكَانَتْ عَلَيَّ قِلَادَةٌ تُدْعَى السِّمْطَ تَبْلُغُ السُّرَّةَ، فَجَعَلْتُ أَنْعَسُ، فَخَرَجَتْ مِنْ عُنُقِي، فَلَمَّا نَزَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَرَّتْ قِلَادَتِي مِنْ عُنُقِي. فَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أُمَّكُمْ قَدْ ضَلَّتْ قِلَادَتَهَا، فَابْتَغُوهَا**»، فَابْتَغَاهَا النَّاسُ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَاشْتَغَلُوا بِابْتِغَائِهَا إِلَى أَنْ حَضَرَتْهُمُ الصَّلَاةُ، وَوَجَدُوا القِلَادَةَ، وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى مَاءٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ تَيَمَّمَ إِلَى الكَفِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَيَمَّمَ إِلَى المَنْكِبِ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى جَسَدِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأُنْزِلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ** بدرُ الدينِ العينيُّ.

التخريج:

[طح (١/ ١١١)].

السند:

أخرجه الطحاويُّ قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن، قال: ثنا عمي عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود حدَّثه أنه سمع عروة يخبره عن عائشة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عبد الله بن لهيعة، والعمل على تضعيف حديثه كما تقدَّمَ مِرارًا.

وبه أعلَّه العينيُّ في (نخب الأفكار ٢/ ٤٠٥).

وفيه - أيضًا - أحمد بن عبد الرحمن، هو ابنُ أخي ابن وهب، روى له مسلمٌ، ووثَّقَهُ جماعةٌ، وخلط بأخرة في أحاديث لكنه رَجَعَ عنها، وقد تكلَّمَ فيه أهلُ بلدِهِ لأجلِ تفرده عن عمِّه بأحاديثَ. انظر ترجمته من (تهذيب التهذيب ١/ ٤٨).

قال ابنُ عَدِيٍّ: «ومَنْ ضَعَّفَهُ أنكر عليه أحاديث وكثرة روايته عن عمِّه، وحرملة أكثر رواية عن عمِّه منه، وكل ما أَنْكَرُوه عليه فمحتملٌ وإن لم يروه عن عمِّه غيره، ولعلَّه خَصَّه به» اهـ. (التهذيب ١/ ٤٨).

وقال الحافظُ: «صدوقٌ، تغيَّر بأَخَرَةٍ» (التقريب ٦٧).

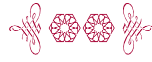
قلنا: وسياقُ هذا الحديثِ منكرٌ يُخَالفُ روايات الثقات الذين رووا قصة عائشة رضي الله عنها، فالثابتُ من روايةِ الثقاتِ أن الصحابةَ الذين ذهبوا يتفقدون العِقْدَ صلَّوا بلا وُضُوءٍ ولا تَيَمُّمٍ - لأنه لم يكن قد شُرع بعد - حتى نزلت الآيةُ بمشروعيةِ التَّيَمُّمِ، فكيفَ عرفَ الصحابةُ التَّيَمُّمَ قبلَ أن يُشْرَعَ لهم؟!!

وذَهَبَ الطحاويُّ إلى أن آيةَ التَّيَمُّمِ لم تَنْزِلْ كاملةً، بل نَزَلَ الأمرُ بالتَّيَمُّمِ، فَتَيَمَّمُوا هذا التَّيَمُّمَ المختلف فيه، ثم نَزَلَ بعد ذلك صفة التَّيَمُّمِ، وهذا يرده ما في الصحيحِ أن آيةَ التَّيَمُّمِ نزلتْ كاملةً.

وفي المتنِ نكارةٌ أُخرى، وذلك في قولها: «فَلَمَّا نَزَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ خَرَّتْ قِلَادَتِي مِنْ عُنُقِي»؛ فالثابتُ في (الصحيح) أَنَّها أَخْبَرتِ النبيَّ ﷺ بذلك قبل صلاة الصبح بكثير، وفي روايةِ ابنِ إسحاقَ أنَّ ذلك كان في السَّحرِ.

وكذلك قولها: «وكَانَتْ عَلَيَّ قِلَادَةٌ تُدْعَى السِّمْطَ، تَبْلُغُ السُّرَّةَ»، فهذا مما تفرَّدَ به ابنُ لهيعةَ، ولم يذكره في الحديثِ أحدٌ غيره.

والحملُ في هذا الحديثِ على ابنِ لهيعةَ وإن كان من روايةِ أحدِ العبادلةِ عنه؛ فإن مخالفةَ الراوي لمن هو أوثق وأحفظ، أو لمن هم أكثر عددًا دليل على خطأ روايته، وإن كان ثقة، فكيف بمن تُكلم فيه؟!!



١٠- رِوَايَةُ: «وَالمَاءُ بَعِيدٌ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ إِذْ سَقَطَتْ قِلَادَةٌ لِي، فَأَقَمْتُ فِي طَلَبِهَا فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: مَا حَبَسَكِ؟! قُلْتُ: سَقَطَتْ قِلَادَتِي، فَأَقَمْتُ فِي طَلَبِهَا فَلَمْ أَقْدِرْ عَلَيْهَا! فَقَالَ: قَبَّحَهَا اللَّهُ مِنْ قِلَادَةٍ، حَبَسَتِ النَّاسَ، **وَالمَاءُ بَعِيدٌ!!** فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعَ مَا يَقُولُ، فَقَالَ: «**مَا هَذَا؟**» فَقُلْتُ: سَقَطَتْ قِلَادَةٌ لِي. قَالَتْ: فَأُنِيخَ بَعِيرِي وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ فَصَلَّيْنَا الصُّبْحَ وَبُعِثَ بَعِيرِي. فَإِذَا أَنَا بِالقِلَادَةِ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿حق ١٢٦٥/ سراج ٣/ طبر (٧/ ٧٩)[1]/ ثعلب ١١٤٣﴾.

السند:

رواه إسحاقُ بنُ راهويه - ومن طريقه السراج -، قال: أخبرنا النضر، نا صالح بن رستم، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، به.

(١) سقط هذا الحديث من (ط. ابن تيمية) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

ورواه الطبريُّ من طريقِ ابنِ أبي عَدِي.

والثعلبيُّ من طريقِ روحِ بنِ عُبادة.

كلاهما عن أبي عامر صالح بن رستم، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: صالح بن رستم المزني أبو عامر الخزاز، مختلفٌ فيه، ولخَّص حالَهُ الحافظُ فقال: «صدوقٌ كثيرُ الخطأ» (التقريب ٢٨٦١).

وقد أخطأَ في سندِهِ ومَتْنِهِ، وهي العلةُ الثانيةُ:

أما السندُ: فقد خالفه من هو أوثق منه، وهو أيوب السختياني - ثقةٌ ثبتٌ حجةٌ، (التقريب ٦٠٥) -؛ فرواه عنِ ابنِ أبي مليكةَ مرسلًا، كما سيأتي.

وأما المتنُ: فالمحفوظُ فيه ما في الصحيح أنهم صلَّوا الصبح بغيرِ وُضُوءٍ ولا تَيَمُّمٍ، حتَّى نَزَلَتْ آيةُ التيممِ وليس العكس، كما سبقَ، وكذا ليس فيه: «قَبَّحَهَا اللَّهُ مِنْ قِلَادَةٍ».



[٣٠٢٦ط] حَدِيثُ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ مرسلًا:

عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَفَقَدَتْ عَائِشَةُ قِلَادَةً لَهَا، فَأَمَرَ النَّاسَ بِالنُّزُولِ، فَنَزَلُوا وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: شَقَقْتِ عَلَى النَّاسِ - وَقَالَ أَيُّوبُ بِيَدِهِ، يَصِفُ أَنَّهُ قَرَصَهَا -، قَالَ: وَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ، وَوُجِدَتِ القِلَادَةُ فِي مُنَاخِ البَعِيرِ، فَقَالَ النَّاسُ: **مَا رَأَيْنَا قطُّ امْرَأَةً أَعْظَمَ بَرَكَةً مِنْهَا**».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ لإرسالِهِ.

التخريج:

﴿طبر (٧/ ٧٦)﴾.

السند:

قال الطبريُّ: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن عُلَيَّةَ، عن أيوب، عنِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ به، مرسلًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ إلا أنه مرسلٌ؛ فابنُ أبي مليكةَ من الوسطى من التابعين، فلم يشهدْ هذه القصةَ.



[٣٠٢٧ط] حَدِيثُ عَمَّارٍ:

عَنْ عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ بِأُولَاتِ (بِذَاتِ) [١] الجَيْشِ، وَمَعَهُ عَائِشَةُ [زَوْجَتُهُ] [١]، فَانْقَطَعَ عِقْدٌ لَهَا مِنْ جَزْعِ ظَفَارٍ، فَحُبِسَ النَّاسُ ابْتِغَاءَ عِقْدِهَا ذَلِكَ، حَتَّى أَضَاءَ الفَجْرُ، وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ!! فَتَغَيَّظَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: حَبَسْتِ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذكره عَلَى رَسُولِهِ ﷺ [فَتَيَمَّمُوا] [٢] رُخْصَةَ التَّطَهُّرِ (التَّيَمُّمِ) [٢] بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، فَقَامَ المُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الأَرْضِ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَلَمْ يَقْبِضُوا (يَنْفُضُوا) [٣] مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا، فَمَسَحُوا بِهَا وُجُوهَهُمْ وَ[ظَاهَرَ] [٣] أَيْدِيَهُمْ إِلَى المَنَاكِبِ، وَمِنْ بِطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الآبَاطِ». [فَانْطَلَقَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ: «مَا عَلِمْتُ إِنَّكِ لَمُبَارَكَةٌ»] [٤] .

وَفِي رِوَايَةٍ: وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها: «وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّكِ لَمُبَارَكَةٌ».

۞ **الحكم: منكرُ المتنِ،** أنكره العلماءُ على الزهريِّ فيما حكاه إسماعيلُ بنُ أُميَّةَ، وكان الزهريُّ يقولُ: «لا يَعتبر بهذا الناس»، وقال ابنُ عيينةَ: «لا يؤخذُ بهذا» وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «ليس بشيء»، وقال - أيضًا -: «ما أرى العمل عليه»، وأنكره جدًّا ابنُ رجبٍ الحنبليُّ، وقال عبدُ الحقِّ: «الصحيحُ المشهورُ في صفةِ التَّيمُّمِ من تعليمِ النبيِّ ﷺ إنما هو للوجه والكفين»، وأقرَّه ابنُ القطانِ.

وإسنادُهُ مضطربٌ، قال أحمدُ: «اختلفوا في إسنادِهِ» وكذا قال ابنُ رجبٍ، وأشارَ لذلك أبو داود، والبزارُ، وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «أحاديثُ عمَّارٍ في

التَّيَمُّمِ كثيرةُ الاضطرابِ، وإن كان رواتُها ثقات، وقال ابنُ العربي: «لا يصحُّ»، وقال ابنُ حَجرٍ: «ذَكَر أبو داود عِلَّتَهُ والاختلافَ فيه» وقال المباركفوريُّ: «لا يصلحُ للاحتجاجِ».

اللغة:

«عَرَّسَ»: نَزَلَ ليلًا ليستريح (النهاية ٣/ ٤٣٦).

و**«الجَزْع»** - بفتح الجيم وسكون الزاي -: خرز يمني (النهاية ١/ ٧٤٤).

و**«ظفار»** - بكسر الظاء أو فتحها -: وهي اسم مدينة لحمير باليمن (النهاية ٣/ ٣٥٢).

الفوائد:

قال الخطابيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «لم يختلفْ أحدٌ من أهلِ العلمِ أنه لا يلزمُ المُتَيَمِّمُ أن يمسحَ بالتُّرَابِ ما وراء المرفقين» (معالم السنن ١/ ٩٩).

وقال ابنُ بطالٍ: «وأما التيمم إلى المناكب، فالأمة فى جميع الأمصار على خلافه» (شرح صحيح البخارى ١/ ٤٨٠).

التخريج:

[د ٣٢٠ "واللفظ له" / ن ٣١٩ "والرواية الثانية له والثالثة له ولغيرِهِ والزيادة الأولى له ولغيرِهِ" / كن ٣٦٩ "والزيادة الثانية له" / جه ٥٦٣ "والزيادة الرابعة له ولغيرِهِ" / حم ١٨٣٢٢ "والرواية الثالثة له ولغيرِهِ" / مش ٤٤٩ "والزيادة الثالثة له ولغيرِهِ" / عل ١٦٢٩ "والرواية الأولى له ولغيرِهِ"، ١٦٣٣ / جا ١٢١ / طح (١/ ١١٠ - ١١١) / طحق ١٠٦ ....].

سيأتي تخريج الحديث وتحقيقه بمروياته تحت: «باب التيمم إلى المناكب والآباط».



[٣٠٢٨ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ:

عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ذَكْوَانَ - مَوْلَى عَائِشَةَ -: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ لِابنِ عَبَّاسٍ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَمُوتُ، وَعِنْدَهَا ابنُ أَخِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: هَذَا ابنُ عَبَّاسٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكِ، وَهُوَ مِنْ خَيْرِ بَنِيكِ، فَقَالَتْ: دَعْنِي مِنَ ابنِ عَبَّاسٍ، وَمِنْ تَزْكِيَتِهِ، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ ابنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَقِيهٌ فِي دِينِ اللَّهِ، فَأْذَنِي لَهُ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْكِ وَلْيُوَدِّعْكِ، قَالَتْ: فَأْذَنْ لَهُ إِنْ شِئْتَ، قَالَ: فَأَذِنَ لَهُ، فَدَخَلَ ابنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ سَلَّمَ وَجَلَسَ، وَقَالَ: أَبْشِرِي يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَكِ وَبَيْنَ أَنْ يَذْهَبَ عَنْكِ كُلُّ أَذًى، وَنَصَبٍ - أَوْ قَالَ: وَصَبٍ - وَتَلْقَيِ الأَحِبَّةَ مُحَمَّدًا وَحِزْبَهُ - أَوْ قَالَ: أَصْحَابَهُ - إِلَّا أَنْ تُفَارِقَ رُوحُكِ جَسَدَكِ.

فَقَالَتْ: وَأَيْضًا؟ فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتِ أَحَبَّ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ [رَسُولُ اللَّهِ] يُحِبُّ إِلَّا طَيِّبًا».

وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ بَرَاءَتَكِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، [جَاءَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ]، فَلَيْسَ فِي الأَرْضِ مَسْجِدٌ [مِنْ مَسَاجِدِ اللَّهِ، يُذْكَرُ فِيهِ اللَّهُ] إِلَّا وَهُوَ يُتْلَى فِيهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ.

وَسَقَطَتْ قِلَادَتُكِ بِالأَبْوَاءِ، فَاحْتَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ فِي المَنْزِلِ، - وَالنَّاسُ مَعَهُ - فِي ابْتِغَائِهَا - أَوْ قَالَ: فِي طَلَبِهَا - حَتَّى أَصْبَحَ القَوْمُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ (لَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ)، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ الآيَةَ، فَكَانَ فِي ذَلِكَ رُخْصَةٌ لِلنَّاسِ عَامَّةً فِي سَبَبِكِ، فَوَاللَّهِ إِنَّكِ لَمُبَارَكَةٌ.

فَقَالَتْ: دَعْنِي يَا ابنَ عَبَّاسٍ مِنْ هَذَا، فَوَاللَّهِ (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نسْيًا مَنْسِيًّا.

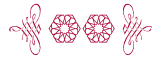
۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا التمامِ،** وأصلُهُ في (صحيح البخاري) بغيرِ هذا السياقِ.

التخريج:

﴿حم ٢٤٩٦ "والزيادات والروايتان له"، ٣٢٦٢ "واللفظ له" / عل ٢٦٤٨ / طب (١٠/ ٣٢١/ ١٠٧٨٣) / فحم ١٦٣٩ / سعد (١٠/ ٧٤) / محتضر ٢١٧ / حد (١/ ٣٢٣ - ٣٢٤) / طبر (٧/ ٧٧) / جهمي ٨٤ "ليس فيه نزول آية التيمم" / بشر (١/ ٥٢٠ - ٥٢١) / حسن (حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ١٣/ ٣٠) / جوزي (تبصرة ١/ ٤٧٣) / بشران (مجلسان ٥) / فكر (٤/ ٢٣٤ - ٢٣٥)﴾.

التحقيق

انظر الكلام عليه فيما يأتي.



١- رِوَايَةٌ مختصرةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: جَاءَ ابنُ عَبَّاسٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي مَرَضِهَا، فَأَبَتْ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، فَقَالَ لَهَا بَنُو أَخِيهَا: ائْذَنِي لَهُ فَإِنَّهُ مِنْ خَيْرِ وَلَدِكِ. قَالَتْ: دَعُونِي مِنْ تَزْكِيَتِهِ. فَلَمْ يَزَالُوا بِهَا حَتَّى أَذِنَتْ لَهُ.

فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا سُمِّيتِ أُمَّ المُؤْمِنِينَ لِتَسْعَدِي، وَإِنَّهُ لَاسْمُكِ قَبْلَ أَنْ تُولَدِي، إِنَّكِ كُنْتِ مِنْ أَحَبِّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ إِلَّا طَيِّبًا، وَمَا بَيْنَكِ وَبَيْنَ أَنْ تَلْقِي الأَحِبَّةَ إِلَّا أَنْ تُفَارِقَ الرُّوحُ الجَسَدَ، وَلَقَدْ سَقَطَتْ قِلَادَتُكِ لَيْلَةَ الأَبْوَاءِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ خِيَرَةً فِي ذَلِكِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى آيَةَ التَّيَمُّمِ وَنَزَلَتْ فِيكِ آيَاتٌ مِنَ القُرْآنِ، فَلَيْسَ مَسْجِدٌ مِنْ مَسَاجِدِ المُسْلِمِينَ إِلَّا يُتْلَى فِيهِ عُذْرُكِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ».

فَقَالَتْ: دَعْنِي مِنْ تَزْكِيَتِكَ لِي يَا ابنَ عَبَّاسٍ، فَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا».

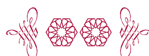
۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا التمامِ،** وأصله في صحيح البخاري بغيرِ هذا السياقِ.

التخريج:

[حم ١٩٠٥ "ليس فيه نزول آية التيمم" / ك ٦٨٩٥ "واللفظ له" / طبر (٧/ ٧٩) " مختصرًا" / لك ٢٧٥٤].

التحقيق

انظر الكلام عليه فيما يأتي.



٢- رِوَايَةُ: «عبد الرحمن بن أبي بكر»:

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «جَاءَ عَائِشَةَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبَّاسٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا. قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي بِهِ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: . . .».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا التمامِ،** وأصله في صحيح البخاري بغيرِ هذا السياقِ.

التخريج:

〚حب ٧١٥٠ "واللفظ له" / حل (٢/ ٤٥) / علو ٨٠〛.

التحقيق

هذا الحديثُ مدارُهُ على عبد الله بن عثمان بن خُثَيْمٍ، وقد اختُلفَ عليه في إسناده، وخولف في متنه:

فأما الاختلاف عليه في الإسناد؛ فقد رُوي عنه على وجهين:

الوجه الأول: عن ابنِ خُثَيْمٍ عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ، قال: جاء ابنُ عباسٍ يستأذنُ على عائشةَ... فذكرَ الحديثَ بلفظِ الروايةِ الثانيةِ.

أخرجه أحمدُ في (المسند ١٩٠٥)، واللالكائي في (أصول الاعتقاد ٢٧٥٤) من طريقِ سفيانَ بنِ عيينةَ عن معمرٍ.

وأخرجه الطبريُّ في (التفسير) عن الحسنِ بنِ شبيبٍ.

وأخرجه الحاكمُ في (المستدرك ٦٨٩٥) من طريقِ الحميديِّ.

وأخرجه أبو نعيمٍ في (الحلية ٢/ ٤٥) - معلقًا - عن الحسينِ بنِ عليٍّ «وهو الجُعْفي».

- ثلاثتهم - عن سفيانَ بنِ عيينةَ.

وأخرجه ابنُ حِبَّانَ (٧١٥٠)، وأبو نعيمٍ في (الحلية ٢/ ٤٥) - ومن طريقه ابنُ قدامةَ في (صفة العلو ٦٥) - من طريقِ يحيى بنِ سُليمٍ الطائفيِّ.

ثلاثتهم (معمر، وسفيان، ويحيى) عن عبد الله[(١)] بن عثمان بن خُثَيْمٍ عنِ ابنِ أبي مليكةَ، به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، عدا ابن خُثَيْمٍ، وهو مختلفٌ فيه، كما سيأتي.

وقد وقعَ وهم في رواية يحيى بنِ سُليمٍ، وذلك في ذكرِ مَن شفع لعائشةَ لدخولِ ابنِ عباسٍ حيثُ قال ابنُ أبي مليكةَ: «... قال عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ...» كما في الروايةِ الثالثةِ.

وهذا بلا شَكٍّ وهم فاحش؛ وذلك أن عبد الرحمن بن أبي بكر أخا عائشة قد مات قبلها، فكيف له أن يحضر وفاتها؟! وهذا من أوهام يحيى بن سليم أو من شيخه ابن خُثَيْمٍ، كما سيأتي.

الوجه الثاني: قد رُوي عنه تارة أخرى بزيادة راوٍ في إسنادِهِ:

فرواه ابنُ خُثَيْمٍ عنِ ابنِ أبي مليكةَ عن ذكوانَ مولى عائشةَ، أنه استأذن لابنِ عباسٍ ... فذكره بلفظ الروايةِ الأُولى.

أخرجه أحمدُ في (المسند ٣٢٦٢)، وفي (فضائل الصحابة ١٦٣٩) - ومن طريقه الواحديُّ في (أسباب النزول ١/ ٣٢٣)، وابنُ حجرٍ في (نتائج

(١) تحرف في مطبوع (الحلية) إلى: «محمد» وذلك في الرواية المعلقة حيث قال أبو نعيم: وَذَكَرَ حُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ ابنُ عَبَّاسٍ... فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

الأفكار ٤/ ٢٣٤ - ٢٣٥) - عن عبد الرزاق عن معمر[١].

وأخرجه أحمدُ في (المسند ٢٤٩٦) - ومن طريقه ابنُ الجوزي في (التبصرة ١/ ٤٧٣) - والطبرانيُّ في (المعجم الكبير ١٠٧٨٣)، وابنُ بشران في (أماليه ٥)، من طريق زائدة بن قدامة.

وأخرجه ابنُ سعدٍ في (الطبقات ١٠/ ٧٤)[٢]، والدارميُّ في (الرد على الجهمية ٨٤)، والطبري في (التفسير ٧/ ٧٧) من طرق عن زهير بن معاوية.

وأخرجه أبو يعلى[٣] في (مسنده ٢٦٤٨)، وابن أبي الدنيا في (المحتضرين ٢١٧) من طريق بشر بن المفضل الرقاشي.

جميعهم (معمر، وزائدة، وزهير، وبشر) عن ابن خثيم عن ابن أبي مليكة عن ذكوان، به.

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات رجال الشيخين، عدا عبد الله بن عثمان بن خُثَيْمٍ، وهو مختلفٌ فيه كما قال الحافظُ في (مقدمة الفتح صـ ٤٥٧).

قلنا: وَثَّقَهُ ابنُ معينٍ، والنسائيُّ، وابنُ سعدٍ، والعجليُّ، وقال البزارُ: «رجلٌ من أهلِ مكةَ مشهورٌ حسنُ الحديثِ لا نعلمُ أحدًا ترك حديثه»، وفي رواية أُخرَى عنِ ابنِ مَعينٍ قال: «أحاديثُه ليستْ بالقويةِ»، وقال النسائيُّ -

(١) جاء في إسناد (فضائل الصحابة لأحمد): «معمر وابن خثيم عن ابن أبي مليكة»، والصحيح ما جاء في (المسند): «معمر عن ابن خثيم»، وكذا ذكره ابن حجر في (الإتحاف ٧/ ٥٥)، وفي (أطراف المسند ٣/ ٥٦، ١٤٩)، وأيضًا رواه في (نتائج الأفكار)، وكذا الواحدي في (أسباب النزول) من طريق أحمد، به.

(٢) تحرَّف عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة في المطبوع- إلى عبد بن عبيد الله.

(٣) تصحَّفَ عبد الله بن أبي مليكة في المطبوع- إلى عبيد الله.

أيضًا في رواية أخرى -: «ليس بالقويِّ» وقال أيضًا: «لينُ الحديثِ»، وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ - فيما حكاه عنه الفسويُّ -: «يحتمل»، وقال أبو حاتم: «ما به بأس، صالح الحديث»، وقال مرة أخرى - فيما حكاه عنه الذهبيُّ -: «لا يُحتجُّ به»، وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: «منكرُ الحديثِ»، وضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ، وقال ابنُ البرقي: «ليس بالقويِّ»، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات) وقال: «يُخطئُ»، وقال الطحاويُّ: «وهو رجلٌ مطعونٌ في روايته، منسوبٌ إلى سوءِ الحفظِ، وإلى قلةِ الضبطِ ورداءة الأخذ»، ولخَّصَ حالَهُ الحافظُ في (التقريب ٣٤٦٦) فقال: «صدوقٌ»، وفي (نتائج الأفكار ٤/ ٢٣٥) قال: «صدوقٌ، في حفظه شيء».

وانظر، (السنن الصغرى للنسائي ٥/ ٢٦٢، ٨/ ٧١)، و(مسند البزار ١١/ ٢٩٤)، و(شرح مشكل الآثار (٧/ ٣٧٠)، و(المعرفة والتاريخ ٢/ ١٧٤)، (الإلزامات والتتبع صـ ٣٥٢)، (تهذيب التهذيب ٥/ ٣١٥)، (ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥٩)، (المغني في الضعفاء ١/ ٣٤٦).

فالراجح فيه: أنه صدوقٌ في حفظه شيء كما قال الحافظ؛ ولذا لا يُقبلُ ما ينفردُ به كما قال الزيلعيُّ (نصب الراية ١/ ٣٥٣).

قلنا: وقد خُولِفَ ابنُ خُثَيْمٍ من عمرَ بنِ سعيدِ بنِ أبي حسينٍ - وهو ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ كما في (التقريب ٤٩٠٥) -؛ فرواه عنِ ابنِ أبي مليكةَ، قال: «استأذنَ ابنُ عباسٍ - قبل موتها - على عائشةَ وهي مغلوبةٌ، قالتْ: أَخْشَى أن يُثْنِي عليَّ! فقيل: ابنُ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ ومن وجوهِ المسلمين. قالت: ائْذَنُوا لَهُ. فقال: كَيْفَ تَجِدِينَكِ؟ قَالَتْ: بِخَيْرٍ إِنِ اتَّقَيْتُ!! قال: «فَأَنْتِ بِخَيْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْكِحْ بِكْرًا غَيْرَكِ، وَنَزَلَ عُذْرُكِ مِنَ السَّمَاءِ». وَدَخَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ خِلَافَهُ، فَقَالَتْ: دَخَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ

فَأَثْنَى عَلَيَّ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نسْيًا مَنْسِيًّا».

أخرجه البخاريُّ (٤٧٥٣)، وأحمدُ في (فضائل الصحابة ١٦٤٤)، وابنُ الحدادِ في (جامع الصحيحين ٣٢١٦) من طرقٍ عن يحيى بنِ سعيدٍ القطانِ.

وأخرجه ابنُ سعدٍ في (الطبقات) كما في (نتائج الأفكار ٤/ ٢٣٤) عن أبي أحمدَ الزبيريِّ.

كلاهما - القطان والزبيري - عن عمرَ بنِ سعيدٍ به.

ففي روايةِ ابنِ خُثَيمٍ المتقدمة أن عائشةَ قالتْ لابنِ عباسٍ: لوددتُ أني كنتُ نسيًا مَنسيًّا!! بخلافِ رواية عمر بن سعيد هذه، فإنها قالتها عقب انصراف ابن عباس.

وهذا يدلُّ على وَهْم ابنِ خُثَيمٍ، كما أنه زاد في إسنادِهِ ذكوان،

وأيضًا زاد في متنه أشياء، منها سقوط القلادة ليلة الأبواء، وأشياء غيرها.

وبذلك أشارَ ابنُ حجرٍ إلى إعلال روايته؛ فقال: «ورواه عبد الله بن عثمان بن خثيم - بمعجمة مثلثة مصغر - عنِ ابنِ أبي مليكةَ، فزادَ في السندِ رجلًا وفي المتنِ أشياء ... وابنُ خُثَيمٍ صدوقٌ، في حفظه شيء، وعمر بن سعيد أثبتُ منه» (نتائج الأفكار ٤/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

تنبيه:

قال أبو نعيمٍ - عقب رواية عبد الله بن عثمان بن خثيم -: «ورواه يحيى ابنُ سعيدٍ القطانُ، عن عمرَ بنِ سعيدٍ، عن ابنِ أبي مليكةَ، قال: استأذنَ ابنُ عباسٍ ... فذكر مثله» (الحلية ٢/ ٤٥).

قلنا: هذا صنيعٌ غيرُ جيدٍ من أبي نعيمٍ لجعله رواية عمر بن سعيد بن أبي حسين - التي أخرجها البخاري كما تقدم - مثل رواية ابن خثيم؛ فبين اللفظين زيادات وفروق كما بينا سابقًا.



[٣٠٢٩ط] حَدِيثُ أبي سلمة مرسلًا:

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ - مُرْسَلًا -: أَنَّ عَائِشَةَ ﵂ أَضَلَّتْ قِلادَةً لَهَا فِي مَسِيرِهَا، وَنَزَلَتْ وَنَزَلُوا يَتْبَعُونَهَا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «**أَهْلِي**»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: أَهْلَكَ. فَوَضَعَ رَأْسَهُ فِي حِجْرِهَا فَنَعَسَ. فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ ﵁ يَضْرِبُهَا وَيَقُولُ بِكِ وَبِكِ حَبَسْتِ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ!! قَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: فَالمَوْتُ لِي مِمَّا يَقُولُ أَبِي وَالمَوْتُ لِي أَنْ أَبْعَثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ!! فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَقَالَ: أَصَلَّيْتُمْ؟ قُلْتُ: لَا. فَأَنَاخَ رَاحِلَتَهُ فَاسْتَبَانَ القِلادَةَ هُنَاكَ، وَأُنْزِلَتِ التَّيَمُّمُ بِالصَّعِيدِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يُصَلُّونَ عَلَى عَائِشَةَ ﵂ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهَا حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ فِي سَبَبِهَا.

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ،** وأصلُ القصةِ ثابتٌ كما تقدَّمَ.

التخريج:

﴿تد (٣/ ٣٥٩)﴾.

السند:

رواه الرافعيُّ في (أخبار قزوين) - معلقًا - عن علي بن الحسين بن علي الرفائي، عن محمد بن نصر بن أحمد بن مُكْرَم المُعَدَّل، عن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا هارون بن عبد الله، ثنا عبد الصمد - يعني ابنَ عبدِ الوارثِ - ثنا حرب - يعني ابنَ شدادٍ - ثنا يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو سلمة أن عائشة... به.

التحقيق

هذا الإسنادُ - فيما أُبرزَ منه - رجاله ثقات، غير علي بن الحسين بن علي

الرفائي القصبري؛ فلم نقفْ على مَن ترجمَ له إلا الرافعي، وقد أثنى عليه فقال: «فاضلٌ مكثرٌ منَ الحديثِ وغيره، وارتحل إلى بغدادَ ومصرَ».

قلنا: ولكنه ضعيفٌ لإرساله؛ أبو سلمة هو ابنُ عبد الرحمن، تابعيٌّ لم يدركِ النبيَّ ﷺ.



[٣٠٣٠ط] حَدِيثُ عروة أو غيره مرسلًا:

عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيه، أَوْ غَيْرِهِ، قَالَ: «سَقَطَ عِقْدٌ لِعَائِشَةَ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَعْشَرًا يَبْتَغُونَهُ، فَأَدْرَكَهُمُ الصُّبْحُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَصَلَّوْا بِغَيْرِ طُهُورٍ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَ التَّيَمُّمُ».

قَالَ مَعْمَرٌ: وَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ، قَالَ: مَرَّ أَبُو بَكْرٍ بِعَائِشَةَ فَقَالَ: «حَبَسْتِ النَّاسَ وَعَنَّيْتِيهِمْ». قَالَ مَعْمَرٌ: وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَهُ أَيُّوبُ أيضًا، قَالَ: فَلَمَّا نَزَلَ التَّيَمُّمُ سُرَّ بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: «مَا عَلِمْتُكِ لَمُبَارَكَةٌ، مَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ تَكْرَهِينَهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا».

۞ **الحكم: متنُه صحيحٌ يشهدُ له ما سبقَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿عب ٨٨٧ "واللفظ له" / طب (٢٣/ ٤٩/ ١٣٠)﴾.

السند:

رواه عبد الرزاق - ومن طريقه الطبراني -، عن معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه أو غيره، به.

وروى معمرٌ بعضَه عن أيوبَ السختيانيِّ - مرسلًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسالُ؛ فعروةُ بنُ الزبيرِ وأيوبُ تابعيان لم يدركا النبي ﷺ.

الثانية: روايةُ معمرٍ عن هشامِ بنِ عروةَ وأيوبَ متكلَّمٌ فيها؛ قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ، إلا أن في روايته عن ثابتٍ، والأعمشِ، وهشامِ ابنِ عروةَ، شيئًا. وكذا فيما حَدَّثَ به بالبصرةِ» (التقريب ٦٨٠٩).

فلعلَّه من أجلِ ذلك شَكَّ في روايته عن هشام: «عن أبيه، أو غيره».

بل خُولِفَ منَ الجماعةِ - حماد بن أسامة، وعبدة بن سليمان، وابن نمير، ومحمد بن بشر، وغيرهم - فرووه عن هشامٍ عن أبيه عن عائشةَ، كما تقدَّمَ.



[٣٠٣١ط] حَدِيثُ عروة وحده:

عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: «سَقَطَتْ قِلَادَةٌ لَهَا لَيْلَةً بِالأَبْوَاءِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلَيْنِ، فَأَدْرَكَتْهُمَا الصَّلَاةُ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَلَمْ يَدْرِيَا كَيْفَ يَصْنَعَانِ، فَأَنْزَلَ اللهُ التَّيَمُّمَ، فَقَالَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ: جَزَاكِ اللهُ خَيْرًا، فَمَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ تَكْرَهِينَهُ إِلَّا جَعَلَ اللهُ لَكِ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا».

۞ الحكم: متنُهُ صحيحٌ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

]طبر (٧/ ٧٩)(١)[.

السند:

قال الطبريُّ: حدثني سعيد بن الربيع الرازي، قال: حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، عدا سعيد بن الربيع الرازي، ولم نقفْ له على ترجمةٍ، وقد خالف الحميدي؛ فرواه عن سفيان، به موصولًا عن عائشة، كما تقدم.

والحميديُّ: ثقةٌ حافظٌ من رجالِ الشيخينِ، كما في (التقريب ٣٣٢٠)، وهو من أثبتِ الناسِ في ابنِ عيينةَ.

(١) سقط هذا الحديث من (ط. ابن تيمية) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

١- رِوَايَةٌ: مطولًا:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عُرْوَةَ: «أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ فِي عُنُقِهَا قِلَادَةٌ لِأَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَعَرَّسُوا فَانْسَلَّتِ القِلَادَةُ مِنْ عُنُقِهَا، فَلَمَّا ارْتَحَلُوا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْسَلَّتْ قِلَادَةُ أَسْمَاءَ مِنْ عُنُقِي!! فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ رَجُلَيْنِ إِلَى المَعَرَّسِ يَلْتَمِسَانِ القِلَادَةَ، فَوَجَدَاهَا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّوْا بِغَيْرِ طَهُورٍ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾؛ فَقَالَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ: يَرْحَمُكِ اللَّهُ يَا عَائِشَةُ، مَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ تَكْرَهِينَهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ لِلْمُسْلِمِينَ فَرَجًا».

۞ الحكم: مرسلٌ صحيحٌ.

التخريج:

[تمهيد (١٩/ ٢٦٩)].

السند:

قال ابنُ عبدِ البرِّ: حدثنا يونس بن عبد الله بن محمد قال: حدثنا محمد ابن معاوية بن عبد الرحمن قال: حدثنا جعفر بن محمد بن المستفاض قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي[(١)] قال: حدثنا حماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجال الصحيح، عدا إبراهيم بن الحجاج فمَن دونه:

(١) تحرَّف في المطبوع إلى: «السلمي»، وتم تصويبه من (تهذيب الكمال ٢/ ٦٩).

فأما إبراهيم، فمن رجال النسائي، قال فيه الحافظ: «ثقةٌ يهمُ قليلًا» (التقريب ١٦٢).

وأما جعفر بن محمد بن المستفاض، فهو أبو بكر الفريابي، وهو إمامٌ ثقةٌ معروفٌ، وانظر (تاريخ الإسلام ٧/ ٣١).

ومحمد بن معاوية بن عبد الرحمن القرطبي، المعروف بابنِ الأحمرِ، وهو أحدُ رواةِ سنن النسائي - أيضًا ثقة إمام. (تاريخ الإسلام ٨/ ١٣٠).

ويونس بن عبد الله بن محمد، وهو ابنُ مغيثٍ المعروف بابنِ الصَّفار، قال فيه الذهبيُّ: «شيخ الأندلس في عصره ومسندها وعالمها» (تاريخ الإسلام ٩/ ٤٦٦).

قلنا: والحديثُ صَحَّ موصولًا عن عائشةَ كما تقدَّمَ.



[٣٠٣٢ط] حَدِيثُ أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لمَّا نَزَلَتْ (أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى) آيَة التَّيَمُّمِ لَمْ أَدْرِ كَيْفَ أصْنَعُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ [فِي مَنْزِلِهِ][١] [أَسْأَلُهُ][٢] فَلَمْ أَجِدْهُ، [وَقِيلَ: قَدْ خَرَجَ الوَقْتَ الدُّرَجَة الَّذِي أَخَذَ فِيهِ][٣] فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهُ فَاسْتَقْبَلْتُهُ، فَلَمَّا رَآنِي عَرَفَ الَّذِي جِئْتُ لَهُ، فَبَالَ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الأَرْضَ فَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ، [لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِك، فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ][٤]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ؛ لانقطاعه، وضَعَّفَهُ بهذه العلةِ** ابنُ حَجرٍ.

التخريج:

﴿ش ١٧٠١ "واللفظ له"، ٣٧٤٤٤ "مختصرًا" / مش (مط ١٥٥، خيرة ٧٢٥) "والزيادة الثانية له" / سحق ٣٣٠ "والرواية الأولى له، والزيادة الأولى والثالثة والرابعة له"﴾.

السند:

قال ابنُ أبي شيبةَ: حدثنا عَبَّادُ بنُ العوامِ، عن بُرْد، عن سليمان بن موسى، عن أبي هريرة به.

ورواه إسحاقُ بنُ راهويه في (مسنده) عن عبد الأعلى، نا بردُ بنُ سِنان به.

ومداره عندهم على برد به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لانقطاعه فسليمان بن موسى لم يدرِكْ أبا هريرة؛ فهو

من صغارِ التابعين، وروايته عن الصحابة منقطعةٌ، قال البخاريُّ: «سليمانُ لم يدركْ أحدًا من أصحابِ النبيِّ ﷺ» (العلل الكبير للترمذي صـ ١٠٢).

وسليمانُ بنُ موسى هذا أثنى عليه جماعة، وضَعَّفَهُ آخرون، ولخَّصَ حاله الحافظُ فقال: «صدوقٌ فقيهٌ، في حديثه بعضِ لينٍ، وخولط قبل موته بقليل» (التقريب ٢٦١٦).

قال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ» (إتحاف الخيرة ٧٢٥).

وقال ابنُ حجرٍ: «هذا منقطعٌ» (المطالب العالية ١٥٥).

قلنا: وفي الحديثِ ما يشكلُ إذْ جعلَ نُزول آية التيمم بعد إسلام أبي هريرة رضي الله عنه، وقد أسلم أبو هريرة في العام السابع من الهجرة عقب رجوع النبي ﷺ من خيبر، وهذا يعارضُ ما أخرجه البخاريُّ في (صحيحه ٣٦٧٢)، ومسلم (٣٦٧/ ١٠٨) من حديث عائشة قالت: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الجَيْشِ انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ ... فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ فَتَيَمَّمُوا».

وقدِ اختلفَ أهلُ العلمِ في تاريخِ الغزوةِ المذكورةِ في قولِ عائشةَ هذا؛ فذَهَبَ جماعةٌ إلى أنَّها غزوةُ بني المصطلقِ بينما رجَّحَ آخرون أنها ذاتُ الرقاعِ. وانظر بحث ذلك في (مرويات غزوة بني المصطلق صـ ٣٣٥ - ٣٤٧ للدكتور إبراهيم بن إبراهيم قريبي).

ولذا قال ابنُ الملقنِ: «وهو مشكلٌ إذ التيمم كان قبل إسلامه» (التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥/ ١٦٠).

وقد استدلَّ الحافظُ ابنُ حَجرٍ بحديثِ أبي هريرةَ هذا على أن الغزوةَ المذكورةَ

في حديثِ عائشةَ المتقدم - متأخرة بعد إسلام أبي هريرة» (فتح الباري ١/ ٤٣٥).

قلنا: يسلمُ له ذلك لو كان الحديثُ صحيحًا إلى أبي هريرةَ، ولكنه منقطعٌ كما سبقَ.



[٣٠٣٣ط] حَدِيثُ الأسلع بن شريك:

عَنِ الرَّبِيعِ بن بَدْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، أَنَّ رجلًا مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: الأَسْلَعُ، قَالَ: كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَرْحَلُ لَهُ. قَالَ: فَقَالَ لِي ذَاتَ لَيْلَةٍ: «**يَا أَسْلَعُ، قُمْ فَارْحَلْ لِي**»، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ. فَسَكَتَ سَاعَةً، وَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عليه السلام بِآيَةِ الصَّعِيدِ. قَالَ: فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَرَانِي كَيْفَ أَمْسَحُ، فَمَسَحْتُ وَرَحَلْتُ لَهُ وَصَلَّيْتُ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى المَاءِ، قَالَ لِي: «**قُمْ يَا أَسْلَعُ فَاغْتَسِلْ**».

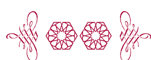
۞ **الحكم: منكرُ المتنِ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** أبو حاتمٍ الرازيُّ، وابنُ المنذرِ، وابنُ حِبَّانَ، وابنُ عَدِيٍّ، والبرديجيُّ، وابنُ السكنِ، وابنُ عبدِ البرِّ، والبيهقيُّ، وابنُ حزمٍ، وابنُ الجوزيِّ، والنوويُّ، وابنُ دَقيقِ العيدِ، والذهبيُّ، وابنُ عبدِ الهادِي، وابنُ كَثيرٍ، والزيلعيُّ، والهيثميُّ، وابنُ حَجرٍ، والعينيُّ، والشوكانيُّ.

التخريج:

﴿سعد (٩/ ٦٤) "واللفظ له" / عد (٤/ ٥١٠) "مختصرًا" / كر (٤/ ٣١٣)﴾.

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



١- رِوَايَةُ: «إلى المرفقين»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأُرَجِّلُ لَهُ [فَقَالَ لِي ذَاتَ ليلةٍ: «يَا أَسْلَعُ قُمْ فَأَرْجِلْ لِي»] فَأَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ «فَنَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِالتَّيَمُّمِ (بِآيَةِ الصَّعِيدِ) فَأَرَانِي كَيْفَ أَتَيَمَّمُ (أَمْسَحُ)، فَضَرَبَ بِيَدِهِ الأَرْضَ فَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ بِهِمَا يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ (ذِرَاعَيْهِ)، [فَمَسَحْتُ وَرَجَّلْتُ لَهُ وَصَلَّيْتُ]».

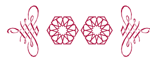
۞ الحكم: منكرٌ.

التخريج:

[قا (١/ ٥٠) "واللفظ له" / مق ٥/ صبغ ٢٤٩ "والزيادتان له، والروايات له" / مجاهد (صـ ٣٠١)/ هق ١٠١٥].

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



٢- رِوَايَةُ: «ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الأَرْضِ فَمَسَحَ بِهِمَا ذِرَاعَيْهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ زَادَ: «... وَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِآيَةِ الصَّعِيدِ، قَالَ: فَتَمَسَّحْتُ وَصَلَّيْتُ، فَلَمَّا انْتَهَيْتُ إلى المَاءِ، قَالَ: «**يَا أَسْلَعُ، قُمْ فَاغْتَسِلْ**» فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ إِلَى الأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهُمَا فَمَسَحَ بِهِمَا ذِرَاعَيْهِ بِاليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى، وَبِاليُسْرَى عَلَى اليُمْنَى، ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا».

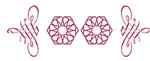
۞ الحكم: منكرٌ.

التخريج:

[صمند (١/ ٢٠٢ - ٢٠٣) / كر (٤/ ٣١٢)].

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



٣- رِوَايَةُ: «صفة التيمم»:

وَفِي رِوَايَةٍ زَادَ: «. . . فَسَارَ حَتَّى مَرَّ بِمَاءٍ، فَقَالَ لِي: «يَا أَسْلَعُ، مِسَّ - أَوْ أَمِسَّ - هَذَا جِلْدَكَ»، قَالَ: وَأَرَانِي أَبِي التَّيَمُّمَ، كَمَا أَرَاهُ أَبُوهُ: «**ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ**».

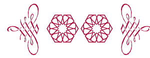
الحكم: منكرٌ.

التخريج:

[طب (١/ ٢٩٨/ ٨٧٥) "واللفظ له" / صحا ١٠٩٢/ طبر (٧/ ٧٦)].

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



٤- رِوَايَةُ: «ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن عَمْرِو بنِ جَرَادٍ التميميِّ عَنِ الأَسْلَعِ - رَجُلٍ مِنْ بَنِي الأَعْرَجِ بنِ كَعْبٍ - قَالَ: كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لِي: «**يَا أَسْلَعُ، قُمْ أَرِنِي كَيْفَ كَذَا وَكذا؟**». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ. فَسَكَتَ عَنِّي سَاعَةً، حَتَّى جَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصَّعِيدِ التَّيَمُّمِ، قَالَ: «**قُمْ يَا أَسْلَعُ فَتَيَمَّمْ**».

قَالَ[1]: ثُمَّ أَرَانِي الأَسْلَعُ كَيْفَ عَلَّمَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ التَّيَمُّمَ.

قَالَ: «**ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَفَّيْهِ الأَرْضَ ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ حَتَّى أَمَرَّ عَلَى لِحْيَتِهِ، ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلَى الأَرْضِ فَمَسَحَ بِكَفَّيْهِ الأَرْضَ، فَدَلَكَ إِحْدَاهُمَا بِالأُخْرَى، ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَضَرَبَ بِكَفَّيْهِ الأَرْضَ ثُمَّ رَفَعَهُمَا لِوَجْهِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ بَاطِنَهُمَا وَظَاهِرَهُمَا حَتَّى مَسَّ بِيَدَيْهِ المِرْفَقَيْنِ».

۞ **الحكم: منكرٌ.**

التخريج:

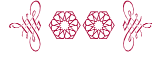
]طب (١/ ٢٩٨/ ٨٧٦) "واللفظ له" / منذ ٥٣٩ / طبر (٧/ ٧٦) / حميد (در ٤/ ٤٥٣، كنز ٩/ ٥٩٨) / قط ٦٨٣ "بسياق الرواية الثانية مقتصرًا على صفة التيمم" / صحا ١٠٩٣ / ثعلب ١١٥٣ / تحقيق ٢٧٩ "مختصرًا على السياقة الثانية" / كر (٤/ ٣١٣) / قاضي (إصا ١/ ١٢٢) / معرفة الصحابة

(١) القائل هو: عَمْرُو بنُ جَرَادٍ التميميِّ، الراوي عن الأَسْلَعِ.

لأبي بكر البرقي[1] (٢/ ٤٣٢) / جص (١/ ٤١٨)].

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



٥- رِوَايَةُ: «فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى المَاءِ، قَالَ: يَا أَسْلَعُ، قُمْ فَاغْتَسِلْ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ لِي: **«يَا أَسْلَعُ قُمْ فَارْحَلْ لَنَا»**. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَصَابَتْنِي - بَعْدَكَ - جَنَابَةٌ! فَسَكَتَ عَنِّي حَتَّى أَتَاهُ جِبْرَائِيلُ بِآيَةِ التَّيَمُّمِ فَقَالَ لِي: **«يَا أَسْلَعُ، قُمْ فَتَيَمَّمْ صَعِيدًا طَيِّبًا، ضَرْبَتَيْنِ: ضَرْبَةً لِوَجْهِكَ وَضَرْبَةً لِذِرَاعَيْكَ، ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا. فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى المَاءِ، قَالَ: يَا أَسْلَعُ، قُمْ فَاغْتَسِلْ»**.

الحكم: منكرٌ.

التخريج:

[طح (١/ ١١٣) / طحق ١١٤].

السند:

أخرجه ابنُ سعدٍ في (الطبقات) فقال: أخبرنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا الربيع بن بدر، قال: حدثني أبي، عن جدي، أن رجلًا منهم، يقال

(١) تصحَّفَ في (معرفة الصحابة) إلى: أبي بكر الرقي، والصواب ما أثبتناه، فإن أبا بكر هذا هو أحمد بن عبد اللَّه بن عبد الرحيم بن سعيد، أبو بكر ابن البرقي، المصري الحافظ، له كتاب في معرفة الصحابة، وانظر (تاريخ الإسلام ٦/ ٢٧٢).

له: الأسلعُ، قال: كنتُ أخدمُ النبيَّ ﷺ... فذكره بالرواية الأولى.

ورواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل): أخبرنا الحسن، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا الربيع بن بدر به مختصرًا.

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ٨٧٥) فقال: حدثنا بشر بن موسى، ثنا يحيى ابن إسحاق السيلحيني، ح وحدثنا أبو الزِّنْباع رَوْح بن الفرج المصري، ثنا عمرو بن خالد الحَرَّاني، قالا: ثنا الربيع بن بدر، حدثني أبي، عن أبيه، عن رجل منا، يقال له: الأسلع... وفيه زيادة.

ورواه - أيضًا - من طريق يحيى الحِمَّاني، ثنا الربيع بن بدر، عن أبيه، عن جده، عن الأسلع بنحوه.

ومداره - عند الجميع - على الربيع بن بدر الأعرجي بسندِهِ، يزيدُ بعضُهم على بعضٍ في المتنِ ويقصر.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ مسلسلٌ بالعللِ:

العلة الأولى: الربيعُ بنُ بدرٍ، متروكٌ كما في (التقريب ١٨٨٣).

وبه أعلَّ الحديثَ أبو حاتم في (العلل رقم ١٣٧/أ) - وأقرَّه مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٣١٨) -، وابنُ المنذرِ في (الأوسط ٢/ ١٧٣)، وابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٣/ ٢٠).

وابنُ حزمٍ في (المحلى ٢/ ١٤٩ - ١٥٠) - وأقرَّه مغلطاي أيضًا في (شرح ابن ماجه ٢/ ٣١٨) -.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا أيضًا ليس يرويه غير الربيع ...، وللربيعِ بنِ بدرٍ

غيرُ ما ذكرتُ منَ الحديثِ، وعامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحدٌ عليه» (الكامل ٤/ ٥١٨).

وضَعَّفَهُ به: ابنُ الجوزي في (التحقيق ١/ ٢٣٧)، وابنُ دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ١٢٣و ٣/ ١٥٤)، والذهبيُّ في (تنقيح التحقيق ١/ ٨١)، وابنُ عبدِ الهادِي في (تعليقه على العلل لابن أبي حاتم صـ ١٧٩)، وقال: «وقد روى هذا الحديثَ الدارقطنيُّ، عن المَحاملي، عن بشر بن موسى، وقال: الربيع بن بدر متروك الحديث».

قلنا: لم نقفْ على كلامِ الدارقطنيِّ هذا في (سننه) عقب الحديث، وكذا لم يذكرْه ابنُ حَجرٍ في (الإتحاف)، والذي يظهرُ أن ابنَ عبدِ الهادِي قَصَدَ بيان حكم الدارقطني على الراوي، فقد ذَكَرَ الدارقطنيُّ حديثًا للربيعِ في (سننه ١/ ١٧٣، ١٧٤)، وقال فيه: «متروك الحديث».

وضَعَّفَهُ - أيضًا -: ابنُ كثيرٍ في (إرشاد الفقيه ١/ ٧٣)، والهيثميُّ في (المجمع ١٤١٢، ١٤١٣)، وابنُ حَجرٍ في (التلخيص ١/ ٢٦٨)، والشوكانيُّ في (النيل ١/ ٣٢٩).

وقد قال البيهقيُّ - عقبه -: «الربيع بن بدر ضعيفٌ، إلا أنه غير منفرد به».

فتعقبه ابنُ دقيقِ العيدِ بقوله: «لا يكفي في الاحتجاج كونه غير منفرد، حتى ينظر مرتبته ومرتبة مشاركه، فليس كلُّ مَن تَوَافَقَ مع غيرِهِ في الروايةِ يكون موجبًا للقوة والاحتجاج» (الإمام ٣/ ١٥٥). وأقرَّه الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٥٣).

وتعقبه - أيضًا - ابنُ التركماني فقال: «لم يذكرْ مَن وافقه على ذلك، ولا يكفي في الاحتجاج أنه غير منفرد حتى ينظر مرتبته ومرتبة مشاركه، فليس

كلُّ مَن وافقه غيره يَقْوَى ويُحتجُّ به» (الجوهر النقي ١/ ٢٠٨).

قلنا: وقد توبع الربيع بن بدر متابعة ناقصة من العلاء بن الفضل بن عبد الملك عن الهيثم بن رُزَيْق عن أبيه عن الأسلع، بنحوه.

فإن كان البيهقيُّ أرادَ بعدمِ انفراد الربيع للحديث هذه المتابعة؛ ففي قوله نظر؛ لأنها متابعةٌ واهيةٌ كما سيأتي، ولا يصلحُ كلا الوجهين للتقوية بالآخر.

العلة الثانية والثالثة: أبو الربيعِ البدرُ بنُ عمرٍو، وجَدُّه عمرو بن جراد - كلاهما مجهول كما قال الحافظُ في (التقريب ٦٤٤، ٤٩٩٩).

وبهما أعلَّ الحديثَ ابنُ المنذرِ فقال: «إسنادٌ مجهولٌ؛ لأن الربيعَ لا يُعرفُ بروايةِ الحديثِ ولا أبوه ولا جده، والأسلعُ غيرُ معروفٍ، والاحتجاجُ بهذا الحديثِ يَسْقُطُ من كلِّ وجهٍ» (الأوسط ٢/ ١٧٣).

وقال ابنُ حزمٍ: «أما حديثُ الأسلعِ ففي غايةِ السُّقوطِ؛ لأننا رويناه من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن عُلَيلَة - هو الربيع - عن أبيه عن جده عن الأسلعِ، وكلُّ مَن ذكرنا فليسوا بشيءٍ، ولا يُحتجُّ بهم» (المحلى ٢/ ١٤٩ - ١٥٠).

وقد ضَعَّفَ الحديثَ - أيضًا - النوويُّ في (خلاصة الأحكام ١/ ٢٢١)، وفي (المجموع ٢/ ٢٢٧). والعينيُّ في (عمدة القاري ٤/ ٦)، وفي (نخب الأفكار ٢/ ٤١٢، ٤٣١).

قلنا: وفي الحديث علة رابعة، وهي الكلام في الأسلع راوي الحديث، فتقدَّم عنِ ابنِ المنذرِ أنه قال: «الأسلع غير معروف».

وقال ابنُ حِبَّانَ: «الأسلع السعدي، رجلٌ مِن بني الأعرج بن كعب، يقال:

إن له صحبة، ولكن في إسنادِ خبرِهِ: الربيعُ بنُ بدرٍ، وهو ضعيفٌ» (الثقات ٣/ ٢٠).

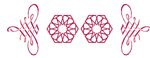
وقال أبو بكر البرديجيُّ في (طبقات الأسماء المفردة من الصحابة ١٠٣): «أسلع وهو من حديث الربيع بن بدر عن أبيه، وفيه نظر».

وبنحوه قال ابنُ السكنِ كما في (الإصابة ١/ ١٢١)، وابنُ عبدِ البرِّ في (الاستيعاب ١/ ١٣٩).

وأشارَ إلى ذلك البغويُّ حيثُ ذكره في (معجم الصحابة ١/ ٣٢٠) وأسنَدَ حديثَه هذا فقال: «لا أعلم روى غيره».

قلنا: وقد أثبت صحبته أبو حاتم في (الجرح والتعديل ٢/ ٣٤١)، وابنُ منده، وأبو نعيم، وابنُ قانع، وغيرهما.

وثَمَّ علة خامسة في المتن، وذلك أن المعروفَ في نزول آية التيمم ما أخرجه الشيخان في (صحيحيهما) من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها في فقدها عقد أسماء رضي الله عنها فقامَ الصحابةُ في التماسه حتى فقدوا الماء. وقد تقدم.



٦- رِوَايَةُ: «وَضَعْتُ أَحْجَارًا فَأَسْخَنْتُ بِهَا مَاءً فَاغْتَسَلْتُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عنِ الأَسْلَعِ بنِ شَرِيكٍ، أَنَّه قَالَ: «كُنْتُ أُرَحِّلُ نَاقَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ، وَأَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الرِّحْلَةَ، وَكَرِهْتُ أَنْ أَرْحَلَ نَاقَتَهُ وَأَنَا جُنُبٌ، وَخَشِيتُ أَنْ أَغْتَسِلَ بِالمَاءِ البَارِدِ فَأَمُوتَ أَوْ أَمْرَضَ، فَأَمَرْتُ رجلًا مِنَ الأَنْصَارِ فَرَحَّلَهَا، وَوَضَعْتُ أَحْجَارًا فَأَسْخَنْتُ بِهَا مَاءً فَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ لَحِقْتُ بَرَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «**يَا أَسْلَعُ، مَا لِي أَرَى رِحْلَتَكَ** (رَاحِلَتَكَ) **تَغَيَّرَتْ** (**تَضْطَرِبُ**)؟!». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَمْ أُرَحِّلْهَا، رَحَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ. قَالَ: «**وَلِمَ؟**». فَقُلْتُ: إِنِّي أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، فَخَشِيتُ القُرَّ عَلَى نَفْسِي، فَأَمَرْتُهُ أَنْ يَرْحَلَهَا، وَوَضَعْتُ أَحْجَارًا فَأَسْخَنْتُ مَاءً وَاغْتَسَلْتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ إِلَى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾».

۞ **الحكم: منكرٌ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، واستغربه:** ابنُ عبدِ الهادِي، **وضَعَّفَهُ:** الذهبيُّ، والهيثميُّ، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجرٍ، وبدرُ الدينِ العينيُّ.

اللغة:

«**القُرُّ**»: - بالضم -: البردُ عامة، أو يُخَصُّ القُر بالشتاءِ، والبردُ في الشتاء والصيف. (تاج العروس ١٣/ ٣٨٧).

التخريج:

[طب (١/ ٢٩٩/ ٨٧٧) "واللفظ له" / صمند (١/ ٢٠٣ - ٢٠٤) / صحا ١٠٩٤ / هق ١٠ "والروايتان له" / ضيا (٤/ ٢١٥ - ٢١٧/ ١٤٣٠، ١٤٣١) / ضيا (سنن ١/ ١٠ - ١١) / مردويه (كثير ٢/ ٣٢٢) / حسن (إمام

١/ ١٢٣)، (حبير ١/ ٢٦)، (در ٤/ ٤٥٢) / باوردي (در ٤/ ٤٥٢) / قاضي (در ٤/ ٤٥٢)].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا سهل بن موسى شيران الرامهرمزي، ثنا محمد بن مرزوق، ثنا العلاء بن الفضل بن أبي سوية عن الهيثم بن رزيق[(١)]، عن أبيه، عن الأسلع، به.

ومداره عندهم على محمد بن مرزوق، به.

التحقيق

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِللٍ:

العلةُ الأُولى: العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سوية المنقري؛ رَمَاه العباسُ بنُ عبدِ العظيمِ العنبريُّ بوضعِ حديثٍ فقال: «وَضَع العلاء بنُ الفضل حديثَ صدقات قومه الذي رواه عن عبيد الله بن عِكْرَاش»، وانظر (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٧).

وأقرَّه الدارقطنيُّ في (التعليقات على المجروحين صـ ١٦١).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «غير محتجٍّ به» (المجروحين ٢/ ١٧٥)، وقال -أيضًا-: «كان ممن ينفرد بأشياء مناكير عن أقوامٍ مشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بأخباره التي انفردَ بها، فأما ما وافقَ فيها الثقات فإنِ اعتبرَ بذلك معتبرٌ لم أرَ بذلك بأسًا» (المجروحين ٢/ ١٧٥).

(١) تحرَّفَ في (المعرفة) لابن مندة إلى: زريق، وكذا (تاريخ دمشق) لابن عساكر حيثُ رواه من طريقه، والصوابُ تقديم الراء على الزاي كما في بقية المصادر. وانظر (الإمام لابن دقيق العيد ١/ ١٢٤).

وقال ابنُ القطانِ: «لا تُعرفُ حاله» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٥٨٤).

ومع كلِّ ذلك قال الذهبيُّ: «صدوقٌ إن شاء الله»! (الميزان ٣/ ١٣)، بينما قال في (الكاشف٤٣٤١): «فيه ضعف»، وفي (المغني في الضعفاء ٤١٨٧) قال: «ليس بالقوي ولا الواهي».

وضَعَّفه الحافظُ في (التقريب ٥٢٥٢).

قلنا: وقد خالفَ الذهبيُّ ما قال في (الميزان) فأعلَّ الحديثَ بالعلاءِ هذا فقال: «تفرَّدَ به العلاءُ، وما هو بحُجةٍ» (المهذب على سنن البيهقي ١/ ٩)، وأقرَّهُ الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٠٣).

وقد تعقب الضياءُ المقدسيُّ على ابنِ الجوزيِّ ذكره للعلاء بن الفضل في (الضعفاء)؛ فقال: «قال شيخنا أبو الفرج بن الجوزي: العلاء بن الفضل المنقري ذكروه في الضعفاء، ولم يذكر من ضَعَّفه، وقد نظرتُ في غير كتاب من تسمية الرجال الضعفاء فلم أره فيهم، والله أعلم» (الأحاديث المختارة ٤/ ٢١٧).

قلنا: قد تقدَّم ذِكرُ ابن حِبَّانَ له في (المجروحين)، فلا يُعترضُ على ابنِ الجوزي ما قال.

العلةُ الثانيةُ: الهيثم بن رزيق المالكي، ترجمَ له ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٨٣)، ولم يذكره بجرحٍ ولا تعديلٍ، ولم يذكرْ عنه إلا راويًا واحدًا، بينما ذكره العقيليُّ في (الضعفاء له ٤/ ١٨٢ ط. التأصيل) وذكر له حديثًا عن الحسن فقال: «لا يتابَع عليه ولا يُعرفُ إلا به».

وقال ابنُ الجوزيِّ: «مجهولٌ» (العلل المتناهية ٢/ ٩١٠).

وذكره الذهبيُّ في (المغني في الضعفاء ٦٨٠٢)، و(ديوان الضعفاء ٤٥٠٦).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ الهيثميُّ فقال: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه الهيثم بن رزيق؛ قال بعضُهم: لا يتابَع على حديثه» (المجمع ١٤١١). وكذا ابنُ حجرٍ في (التلخيص ١/ ٢٦).

العلةُ الثالثةُ: أبو الهيثم، رزيق المالكي، مجهولٌ، لم يترجم له سوى ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٣/ ٥٠٤)، ولم يذكر راويًا عنه سوى ابنه.

ولذا وصفه ابنُ حَجرٍ بالجهالة كما في (التلخيص الحبير ١/ ٢٦).

والحديث ضَعَّفه ابنُ حَجرٍ بالعللِ الثلاثِ فقال: «والهيثم بن رزيق الراوي له عن أبيه، عن الأسلع - هو وأبوه مجهولان، والعلاء بن الفضل المنقري راويه عن الهيثم فيه ضَعْفٌ، وقد قيل: إنه تفرَّدَ به» (التلخيص ١/ ٢٦).

وكذا ضَعَّفَهُ ابنُ الملقنِ في (البدر المنير ١/ ٤٣١)، والعينيُّ في (عمدة القاري ٣/ ٨٣).

وقد استغربَ إسنادَهُ ابنُ عبدِ الهادِي في (تعليقه على العلل لابن أبي حاتم صـ ١٨٠).

قلنا: وفي صحبةِ الأسلعِ هذا نظرٌ، كما سبقَ وبينا مع المخالفة الظاهرة في المتن في ذكر سبب نزول التيمم مع حديث عائشة المتقدم، إلا أن يُحمل على واقعتين، ولا جمعَ مع ضَعْفِ الحديثِ.

تنبيهات:

الأول: وقعَ في المطبوع من (الطبقات الكبرى) لابنِ سعدٍ خطأٌ في تسميةِ صحابي الحديث، فوقعتْ فيه ترجمة الأسلع هكذا: «ميمون بن سنباذ الأسلع».

فعَقَّب الشيخ شاكر فقال: «وهو تخليطٌ منَ الطابعِ. فإن «ميمون بن سنباذ» غير «الأسلع» وإنما هي عنوان مستقل، دون ترجمة، كما يقع في ابن سعد كثيرًا، ثم «الأسلع» عنوان ترجمة أخرى» (تفسير الطبري ت: شاكر ٨/ ٤٠٢ - حاشية رقم ٢).

قلنا: والذي يظهرُ أن هذا الخطأ مِن ابنِ سعدٍ نَفْسِهِ، حيثُ أَورَدَ الحديثَ المخرج في ترجمة ميمون هذا؛ ولذا ترجم ابنُ عساكر للأسلع بن شريك فقال: «الأسلع بن شريك بن عوف الأعرجي، ويقال: اسم الأسلع ميمون ابن سنباذ». ثم قال: «وسمَّى محمد بن سعد كاتب الواقدي الأسلع هذا ميمون بن سنباذ، وساقَ بعضَ هذا الحديث عن مسلم بن إبراهيم عن الربيع ابن بدر عن أبيه عن جده، أن رجلًا منهم يقالُ له الأسلع ولم يسمه».

ورجَّحَ ابنُ عساكر قولَ مَن قالَ: إن اسمه الأسلع بن شريك، وقال: «أولى أن يكون هو المحفوظ» (تاريخ دمشق ٤/ ٣١٣).

وقد ترجمَ ابنُ كثيرٍ في (التكميل في الجرح والتعديل ٤٧٩)، وابنُ حَجرٍ في (تعجيل المنفعة ١٠٨٦ ط. البشائر) لميمون فقالا: ميمون بن سنباذ العقيلي الأسلع، أبو المغيرة اليماني، نزيل البصرة.

ومع ذلك ترجمَ ابنُ حَجرٍ لميمون هذا في (الإصابة ١٠/ ٣٦٣) فقال: ميمون بن سنباذ العقيلي، يكنى أبا المغيرة.

ولم يذكرْ في نسبه أو لقبه الأسلع، كما لم يذكر فيه حديثنا هذا. بينما ترجم لصاحب حديثنا هذا فقال: «الأسلع الأعرجي، بالراء» (الإصابة ١/ ١٢١).

الثاني: اختُلف في نسبة الأسلع - صحابي الحديث -، وذلك لاختلاف

الراوي عنهما في حديث التَّيَمُّمِ وكذا اختلاف لفظيهما:

فقيل: الأسلع بن الأسقع، وقال بعضُهم: الأسلع بن شريك. ففرَّق بينهما ابنُ عبدِ البرِّ في (الاستيعاب ١/ ١٣٩)، وابنُ الأثيرِ في (الأُسْد ١/ ٢١١)؛ فترجما للأول برواية الربيع بن بدر عن أبيه عن جده عنه، وللثاني برواية رزيق المالكي عنه.

وجعلهما واحدًا كثيرٌ من أهلِ العلمِ؛ وهو ظاهر صنيع الطبرانيِّ في (معجمه)، وابنِ منده في (المعرفة)، وأبي نُعيمٍ في (المعرفة)، وغيرهم.

وقد فَصَّلَ في هذه المسألةِ وأجادَ الحافظُ ابنُ حَجرٍ في (الإصابة ١/ ١٢١ - ١٢٤)، وانظر (جامع المسانيد والسنن ١/ ٢٧٠)، و(تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١١٧).

الثالث: عزا السيوطيُّ - في (الدر المنثور ٤/ ٤٥٢) - هذا الحديثَ إلى (مشكل الآثار للطحاوي)، ولم نقفْ عليه فيه، ولعلَّه أراد (شرح معاني الآثار) فقد سبقَ الحديثُ فيه.



[٣٠٣٤ط] حَدِيثُ الأسقع خادم النبي ﷺ:

عَنِ الأَسْقَعِ قَالَ: «كُنْتُ أُرَحِّلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**ارْحَلْ لَنَا يَا أَسْقَعُ**» فَقُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَيْسَ فِي المَنْزِلِ مَاءٌ. فَقَالَ: «**تَعَالَ يَا أَسْقَعُ أُعَلِّمْكَ التَّيَمُّمَ مِثْلَ مَا عَلَّمَنِي جِبْرِيلُ**»، فَأَتَيْتُهُ **فَنَحَّانِي عَنِ الطَّرِيقِ قَلِيلًا فَعَلَّمَنِي التَّيَمُّمَ ... ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الأَرْضَ ثُمَّ مَسَحَ بِهِما وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ الأَرْضَ وَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الأَسْقَعِ - خَادِمِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: «أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَرَانِي التَّيَمُّمَ: ضَرْبَةٌ لِلوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ وَالذِّرَاعَينِ إِلَى المِرْفَقَينِ».

۞ **الحكم: منكرُ المتنِ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿خط (٩/ ٣٥١ - ٣٥٢) "بسياق الرواية الأولى" / جوزي (مسلسل ق٧/ ب) "بسياق الرواية الثانية"﴾.

السند:

قال الخطيبُ: أخبرنا أبو مسلم غالب بن علي بن محمد الرازي بنيسابور، قال: حدثنا الحسين بن أحمد بن محمد الصفار بهراة، قال: حدثنا عبد الملك بن محمد بن عبد الوهاب أبو محمد، قال: حدثنا داود بن أحمد أبو سليمان البغدادي، وكان يسكن دمياط إملاء علينا، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن معمر بن مخلد الشيباني السُّرُوجي، قال: حدثنا الربيع بن بدر، عن أبيه، عن جده عن الأسقع به.

وروواه ابنُ الجوزي في (المسلسلات) من طريق سويد بن سعيد عن الربيع به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه الربيعُ بنُ بدرٍ، متروك، وأبوه وجده مجهولان، كما سبق قريبًا.



٥١٥- بَابُ مَشْرُوعِيَّةِ التَّيَمُّمِ عِنْدَ عَدَمِ المَاءِ

[٣٠٣٥ط] حَدِيثُ عِمران بن حُصين:

عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ الخُزَاعِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رجلًا مُعْتَزِلًا، لَمْ يُصَلِّ فِي القَوْمِ، فَقَالَ: «**يَا فُلانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي القَوْمِ؟**». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلا مَاءَ! قَالَ: «**عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ**».

۞ الحكم: متفق عليه (خ، م).

التخريج:

﴿خ ٣٤٤ "مطولًا"، ٣٤٨ "واللفظ له" / م (٦٨٢/ ٣١٢) / ن ٣٢٥ / كن ٣٨٠ / حم ١٩٨٩٨ / مي ٧٦١ / خز ١٢١، ٢٨٨، ١٠٤٥، ١٠٥٧ / حب ١٢٩٦، ١٢٩٧ / عه ٩٤٢، ٢١٤٣ / ش ١٦٧٢ / بز ٣٥٨٤ / طب (١٨/ ١٣٢ - ١٣٣/ ٢٧٦، ٢٧٧) / جا ١٢٢ / ني ٨٧، ٨٨ / سراج ١٣٧٥ / سرج ١٧٧٩ / منذ ١٧٥، ٥٠٦ / قا (٢/ ٢٥٤) / قط ٧٧٣ / نبص ٣٢٠ / مسن ١٥٣٥ / ثعب ١١٦٠ / هق ٨٦١، ١٠٤٨، ١٠٥٩ / هقل (٤/ ٢٧٧) / هقع (٢/ ٣٠/ ١٦٣٣) / هقخ ٧٨١، ٨١٤ / محلى (٢/ ١٢٣، ١٤٤ - ١٤٥) / متشابه (١/ ٤٦٨) / تمهيد (١٩/ ٢٧٤) / نبق ١٠ / طيل ٣١٩ / تحقيق ٢٨١ / حداد ٣٣٥، ٢٩٩٢﴾.

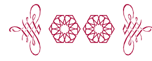
السند:

قال البخاريُّ (٣٤٨): حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا عوف، عن أبي رجاء، قال: حدثنا عمران بن حصين به.

عبد الله هو ابن المبارك، وتابعه غير واحد:

فرواه البخاريُّ (٣٤٤) قال: حدثنا مسدد، قال: حدثني يحيى بن سعيد، قال: حدثنا عوف، قال: حدثنا أبو رجاء، عن عمران به مطولًا.

وقال مسلمٌ: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا النَّضْر بن شُمَيْل، حدثنا عوف بن أبي جميلة الأعرابي بسنده، ولم يَسُقْ متنه.



١- رِوَايَةُ: «زاد: ثُمَّ صَلَّى»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَ: «**يَا فُلَانُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا**» قَالَ: **أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِالصَّعِيدِ، ثُمَّ صَلَّى، ...**».

۞ الحكم: متفق عليه (خ، م).

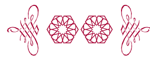
التخريج:

﴿خ ٣٥٧١ / م (٦٨٢/٣١٢) / عه ٩٤٣ "ولم يَسُقْ متنه"، ٢١٤٢، ٢١٤٢ / طب (١٨/ ١٣٧/ ٢٨٩) / قط ٧٧١ / هق ١٠٦٠ / هقل (٦/ ١٣٠ - ١٣١) / مبعث (١/ ١٤٦) / كما (١١/ ٢٢٣ - ٢٢٤)﴾.

السند:

قال البخاريُّ: حدثنا أبو الوليد، حدثنا سَلْم بن زَرِير، سمعت أبا رجاء، قال: حدثنا عمران بن حصين، أنهم كانوا مع النبي ﷺ في مَسير، ... فذكره.

ورواه مسلمٌ فقال: حدثني أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا سلم بن زَرِير العُطاردي به.



٢- رِوَايَةُ: «فَإِذَا أَتَيْتَ المَاءَ فَاغْتَسِلْ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رجلًا كَانَ جُنُبًا أَنْ يَتَيَمَّمَ، ثُمَّ يُصَلِّيَ، فَإِذَا وَجَدَ المَاءَ اغْتَسَلَ».

وَفِي رِوَايَةٍ ثَانِيَةٍ: «... تَيَمَّمْ بِالصَّعِيدِ ثُمَّ صَلِّ، فَإِذَا أَتَيْتَ المَاءَ فَاغْتَسِلْ».

وَفِي رِوَايَةٍ ثَالِثَةٍ: «... فَإِذَا قَدَرْتَ عَلَى المَاءِ فَاغْتَسِلْ».

وَفِي رِوَايَةٍ رَابِعَةٍ: «... فَإِذَا أَدْرَكْتَ المَاءَ فَاغْتَسِلْ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

[طص ٧٣٠ "بالسياقة الثانية" / شف ٩٢ "بالسياقة الأولى" / أم ١٠٠ / طحق ١٢٣ / مض ٢٦ "مطولًا" / عد (٧/ ٢٧٠) / قط ٧٧٢ "بالسياقة الثالثة" / عصم ٢٥ / هق ١٠٦١ "بالسياقة الرابعة" / هقل (٤/ ٢٧٩ - ٢٨١) / هقع (٢/ ٢٨/ ١٦٢٧) / بغ ٣٠٩ / بغت (٢/ ٢٢٨)].

التحقيق

رُوي الحديثُ بهذا اللفظِ على أبي رجاءٍ العُطَارديِّ عن عمران بن حصين، من عدة طرق:

الطريق الأول:

أخرجه الطبرانيُّ في (المعجم الصغير ٧٣٠)، قال: حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زِبْريق الحِمْصي، حدثني جدي إبراهيم بن العلاء، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا شعبة، عن عوف وحميد، عن أبي رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، بلفظ السياقة الثانية.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، عدا بقية بن الوليد، فمَن دونه:

فأما بقية بن الوليد، فهو صدوقٌ يدلسُ ويسوي، كما هو مشهورٌ عنه، ولم يصرحْ بالسماعِ بين شيخه وشيخ شيخه - كما هو معروفٌ من شرطِ قَبول رواية مدلس تدليس التسوية -، وإن صرَّحَ بينه وبين شيخه.

وأما إبراهيم بن العلاء؛ فقال فيه الحافظُ: «مستقيمُ الحديثِ إلا في حديثٍ واحدٍ، يقالُ: إن ابنَه محمدًا أدخله عليه» (التقريب ٢٢٦).

قلنا: يريدُ حديثَ «**اسْتَعْتِبُوا الخَيْلَ فَإِنَّهَا تُعْتِبُ**»، وانظر (تهذيب التهذيب ١/ ١٤٩).

وأما حفيده عمرو بن إسحاق؛ فلم نقفْ له على ترجمةٍ، وكذا قال الألبانيُّ في (الصحيحة ٤/ ٥٧٦)، و(الضعيفة ٩/ ٣٥٨).

الطريق الثاني:

أخرجه الشافعيُّ في (الأم ١٠٠)، وفي (المسند ٩٢) - ومن طريقه البيهقيُّ في (المعرفة ١٦٢٧)، والبغوي في (شرح السنة ٣٠٩)، وفي (التفسير ٢/ ٢٢٨) - عن إبراهيم بن محمد، عن عباد بن منصور الجوني، عن أبي رجاء، عن عمران بن الحصين، بلفظ السياقة الأولى.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

الأولى: عَبَّاد بن منصور الناجي، ضَعَّفَهُ يحيى بنُ معين، وابن سعد، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والنسائيُّ، وابنُ عَدِيٍّ، والدارقطنيُّ، وذكر عليُّ بنُ المدينيِّ أن يحيى بنَ سعيدٍ القطانَ لم يكن يرضاه، وفي روايةٍ أُخْرَى عن يحيى أنه وَثَّقَهُ، وقال العجليُّ: «لا بأس به، يُكتبُ حديثُه»، وقال مرة: «جائزُ الحديثِ»، وقال مهنأ، عن أحمد: «كانتْ أحاديثُه منكرة، وكان

قدريًّا، و كان يدلسُ». و قال ابنُ أبي شيبةَ: «روى أحاديثَ مناكيرَ»، انظر (تهذيب التهذيب ٥/ ١٠٣ - ١٠٥).

وقال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ رُمِيَ بالقدرِ، وكان يدلسُ وتغيَّر بأَخَرَةٍ» (التقريب ٣١٤٢).

وبه ضَعَّفَ الذهبيُّ الحديثَ، فقال: «عباد واهٍ» (المهذب ١/ ٢٣٠).

إلا أنه قد توبع كما سيأتي.

الثانية: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سمعان الأسلمي، وهو «متروك» كما في (التقريب ٢٤١). بل كَذَّبه غيرُ واحدٍ منَ الأئمةِ. انظر (تهذيب التهذيب ١/ ١٥٨ - ١٦١).

وقد توبع من يونس بن بكير، كما أخرجه البيهقيُّ في (السنن الكبرى ١٠٦١) من طرقٍ عن أبي العباسِ الأصمِّ، أنا أبو عمر أحمد بن عبد الجبار العطارديُّ[1]، ثنا يونس - وهو ابنُ بُكيرٍ -، عن عباد بن منصور الناجي، قال: حدثني أبو رجاء العطاردي، بسنَدِهِ، ولكن بلفظ السياقة الرابعة.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه - بالإضافة إلى ما تقدَّمَ من ضَعْفِ عبادِ بنِ منصورٍ - أحمد بن عبد الجبار العطاردي، قال فيه الحافظ: «ضعيفٌ، وسماعُهُ للسيرةِ صحيحٌ» (التقريب ٦٤).

(١) تحرَّفَ في ط. الكتب العلمية إلى: «أبي عمر، وأحمد بن عبد الجبار العطاردي»، وفي ط. الهندية: «أبي عمرو أحمد بن عبد الجبار»، وكذا في ط. هجر، وذكر محققها أنه وجدها هكذا في النسخ، وكذا كنَّاه ابنُ حِبَّان، فيما حكاه عنه مغلطاي في (الإكمال ١/ ٧٢).

والذي جاء في مصادر ترجمته «أبو عُمر» بضم العين.

قلنا: وقد تُوبعَ - أيضًا - متابعةً قاصرةً من مسكين بن بكير، كما أخرجه أبو العباس العصمي في (جزء له ٢٥) من طريق أبي جعفر النُّفَيْلي عن مسكين بن بكير عن شعبة عن عباد بن منصور، به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، عدا عباد بن منصور، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه.

ومسكين بن بكير الحراني، روى له الشيخان، وقال فيه الحافظ: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٦٦١٥).

قلنا: وقد توبع أيضًا، كما أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٧/ ٢٧٠) من طريق الحسن بن شبيب عن أبي يوسف عن عباد بن منصور، به.

وهذ إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأولى: عباد بن منصور، وقد سبقَ الكلامُ عليه.

قال ابنُ القيسراني: «رواه عباد بن منصور الباجي، عن أبي رجاء العطاردي، عن عمران. وعبَّادٌ ضعيفٌ» (ذخيرة الحفاظ ٢/ ٦٤٨).

الثانية: أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم، صاحب أبي حنيفة؛ فيه ضَعْفٌ، قال الفلاسُ: «صدوقٌ كثيرُ الغلطِ»، وقال البخاريُّ: «تركوه».

وقال أبو حاتم: «يُكتبُ حديثُه»، وقال يحيى بنُ معين: «ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثًا، ولا أثبت من أبي يوسف»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «إذا روى عنه ثقة وروى هو عن ثقة، فلا بأس به»، ووَثَّقَهُ النسائيُّ. وانظر (لسان الميزان ٨/ ٥١٨).

الثالثة: الحسن بن شبيب المُكْتب، قال ابنُ عَدِيٍّ: «حَدَّثَ بالبواطيل عن

الثقات»، وقال الدارقطنيُّ: «أخباري، ليس بالقويِّ يُعتبرُ به» (لسان الميزان ٣/٥٦).

قلنا: فمدارُ هذه الطرق على عباد بن منصور، وقد تقدَّمَ أنه ضعيفٌ.

الطريق الثالث:

أخرجه الطحاويُّ في (أحكام القرآن ١٢٣) عن أبي بكرةَ بكار بن قتيبة.

وأخرجه أبو القاسم الحامض في (جزء له ٢٦) عن محمد بن عمرو بن أبي مذعور، ومحمد بن شعبة بن جَوَّان.

ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي عن عباد بن ميسرة المنقري قال: سمعتُ أبا رجاء العطارديَّ، قال: حدثنا عمران بن حصين، به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، رجال الصحيح، عدا عباد بن ميسرة، قال فيه الحافظ: «ليِّنُ الحديثِ، عابدٌ» (التقريب ٣١٤٩).

قلنا: وقد رواه أبو داود الطيالسيُّ - تارةً أُخرى - عن عباد بن راشد عن أبي رجاء عن عمران، كما في:

الطريق الرابع:

أخرجه الدارقطنيُّ في (السنن ٧٧٢)، قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا علي بن مسلم، حدثنا أبو داود، حدثنا عباد بن راشد، سمعتُ أبا رجاء العطارديَّ، قال: سمعتُ عمران بنَ حصين، بلفظ السياقة الثالثة.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا عباد بن راشد، قال فيه الحافظ: «صدوقٌ له أوهام» (التقريب ٣١٢٦).

وقد خُولِفَ علي بن مسلم الطوسي - وهو ثقةٌ من رجال الصحيح - من

ابنِ أبي مذعور، ومحمد بن شعبة، وأبي بكرة؛ فرووه عن الطيالسيِّ عن عباد بن ميسرة - بدلًا من عباد بن راشد - كما في الطريقِ السابقِ.

فلعلَّ ذِكر عباد بن راشد وهم من علي بن مسلم، أو غلط من أبي داود الطيالسي - فهو وإن كان ثقةً إلا أنه غلط في أحاديثَ كما في (التقريب ٢٥٥٠).

قلنا: فالطرقُ الأربعةُ - كما سبقَ - لا تخلو من ضَعْفٍ، فهل تتقوَّى بالمجموع؟

الذي نَراه أنها لا تتقوَّى، وذلك أن ثقتين قد رويا الحديث عن أبي رجاء فلم يذكرا فيه زيادة: «**فَإِذَا قَدَرْتَ عَلَى المَاءِ فَاغْتَسِلْ**»، وهما:

عوف بن أبي جميلة، كما عند البخاري (٣٤٤)، ومسلم (٦٨٢)، وغيرهما.

وسلم بن زرير عند البخاري (٣٥٧١)، ومسلم (٦٨٢)، وغيرهما.

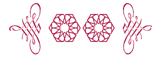
روياه: عن أبي رجاء عن عمران بن حصين قال: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَقَعْنَا وَقْعَةً، وَلَا وَقْعَةَ أَحْلَى عِنْدَ المُسَافِرِ مِنْهَا، فَمَا أَيْقَظَنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنِ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ ... **وَفِيهِ:** فَلَمَّا انْفَتَلَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ القَوْمِ، قَالَ: «**مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ القَوْمِ؟!**» قَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ. قَالَ: «**عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ**» ... **وَفِي آخِرِهِ:** وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ، فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ المَزَادَتَيْنِ - أَوْ سَطِيحَتَيْنِ[1] - وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا وَأَطْلَقَ العَزَالِيَ،

(١) كذا في الطبعة السلطانية، وأشاروا في الحاشية أنه في نسخة: السَّطِيحَتَيْنِ، بالألف واللام.

وَنُودِيَ فِي النَّاسِ: اسْقُوا وَاسْتَقُوا. فَسَقَى مَنْ شَاءَ. وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ. وَكَانَ آخِرُ ذَاكَ أَنْ أَعْطَى الَّذِي أَصَابَتْهُ الجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «**اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ**».

اللفظُ لعوفٍ، ولفظُ سلم بن زرير عند مسلم: «وَغَسَّلْنَا صَاحِبَنَا».

ففي هذا أن النبيَّ ﷺ لم يَأْمُرْ من أصابته الجنابة إذا قدر على الماء أن يغتسل، بل في رواية مسلم أن الصحابةَ أعطوه ما يغتسل به، فليس فيه أمر النبي ﷺ.



٣- رِوَايَةُ: «لم يُعِدِ الصَّلاةَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَجْنَبَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ، فَلَمْ يَجِدْ مَاءً، [فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] فَتَيَمَّمَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى المَاءَ فِي وَقْتِ تِلْكَ الصَّلَاةِ، فَاغْتَسَلَ الرَّجُلُ، **وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَهَا**».

وَفِي رِوَايَةٍ٢: «... فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيُصَلِّيَ، فَلَمَّا وَجَدَ المَاءَ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ، **وَلَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا اللفظِ**، وأصلُ القصة في (الصحيحين»)، بدون تحديد وقت وجود الماء، أو ذكر الأمر بالإعادة.

التخريج:

[طب (١٨/ ١٣٥/ ٢٨٢) "واللفظ له" / محلى (٢/ ١٢٣ - ١٢٤)

"والزيادة له" / ثعلب ١١٦١ "والرواية الثانية له"].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا عبد الرحمن بن سلم الرازي، ثنا سهل بن عثمان، ثنا عبد الرحيم بن سليمان، وأبو معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، عن أبي رجاء، عن عمران بن الحصين، به.

ورواه ابنُ حزمٍ من طريق: محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبي عن إسماعيل بن مسلم، به.

ورواه الثعلبيُّ من طريق: داود بن رُشَيْد عن علي بن هاشم عن إسماعيل به.

ومداره عندهم على إسماعيل بن مسلم.

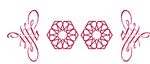
التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: إسماعيل بن مسلم المكيُّ، وهو ضعيفُ الحديثِ، كما في (التقريب ٤٨٤).

وبه أعلَّه الهيثميُّ في (المجمع ١٤٢٩).

الثانية: المخالفة، وذلك أن عوف بن أبي جميلة وسلم بن زرير قد رويا الحديث كما سبق في (الصحيحين)، وليس في روايتهما الأمر بإعادة الصلاة.



٤- رِوَايَةُ: «فتيمموا الصعيد»:

وَفِي رِوَايَةٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَنَزَلَ فَنَامَ، وَقَالَ لِبِلَالٍ: «**أَيْقِظْنَا لِصَلَاتِنَا**»، فَمَا اسْتَيْقَظُوا إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ فِي أَعْجَازِهِمْ أَوْ مُتُونِهِمْ، فَقَالَ: «**ارْتَحِلُوا مِنْ هَذَا الْمَكَانِ**»، فَارْتَحَلُوا ثُمَّ نَزَلُوا، فَقَالَ لِبِلَالٍ: «**مَا مَنَعَكَ أَنْ تُوقِظَنَا؟**»، قَالَ: أَنَامَنِي الَّذِي أَنَامَكُمْ. قَالَ: فَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ وَصَلَّوُا الرَّكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّوُا الصُّبْحَ.

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ**، والصحيحُ أنهم تَوَضَّئُوا، وإنما كان التيمم للرجلِ الذي أصابته الجنابة كما سبق.

التخريج:

[طي ٨٩٧].

السند:

قال الطيالسيُّ: حدثنا عقبة بن خالد أو خالد بن عقبة - الشك من أبي داود -، قال: حدثنا أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: شيخ أبي داود عقبة بن خالد أو خالد بن عقبة، لم نستطعْ تعيينة، وخاصة مع شَكِّ الطيالسي فيه.

فإن كان الأول؛ **فهناك اثنان ممن يُسمَّى بعقبة بن خالد، كما ذَكَرَ الخطيبُ** في (المتفق والمفترق ٣/ ١٧٢١)؛ فقال: «**عقبة بن خالد اثنان:**

أحدهما: الشني من أهل البصرة، حَدَّثَ عن أبي عمرو بشر بن حرب

الندبي، وعن أُمِّ شبيب امرأة حدَّثتْ عن أُمِّ سلمةَ.

روى عنه: مسلم بن إبراهيم».

قلنا: ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٦/ ٤٤٤)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٦/ ٣١٠)، برواية مسلم بن إبراهيم وحده عنه، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٢٤٧)، وذكرَ له حديثًا عن الحسنِ البصريِّ عن عمرانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ووَثَّقَهُ الحاكمُ في (المستدرك ٣٧٦).

قال الخطيبُ: «والآخرُ: عقبة بن خالد بن عقبة أبو مسعود السَّكوني الكوفي، حَدَّثَ عن: إسماعيل بن أبي خالد، وعبيد الله العمري، وهشام ابن عروة، والأعمش، ومِسْعر، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. روى عنه: أحمد بن حنبل، ونعيم بن حماد، وأبو سعيد الأشج».

قلنا: وعقبة بن خالد السكوني صدوقٌ روى له الشيخان (التقريب ٤٦٣٦)، إلا أنه لم يسمعْ من أبي رجاء العطارديِّ، فقد تُوفي أبو رجاء في السنة الخامسة بعد المائة من الهجرة كما في (التقريب ٥١٧١)، وأما عقبة فتُوفي سنة ثمان وثمانين ومائة؛ فبين وفاتيهما أكثر من ثمانين عامًا، وهذا ظاهر في الانقطاع.

قلنا: فالظاهرُ أن أبا داود يقصدُ عقبةَ الشني؛ وذلك لاتِّفاق بلديتهما حيثُ إن كليهما بصري، وتقدمه في الوفاة والطبقة عن السكوني، وقد صرَّحَ بالسماعِ في الحديث من أبي رجاء، فيبعد أن يكون السكوني لتأخر وفاته كما تقدَّم.

وإن كان الراوي الثاني الذي شَكَّ فيه الطيالسيُّ، وهو خالد بن عقبة؛ فلم

نقفْ إلا على ثلاثة ممن يسمون بذلك، اثنان منهم ذكرهما الحافظُ ابنُ حَجرٍ في (الصحابة ٣/ ١٦١ - ١٦٢)، والثالث هو خالد بن عقبة بن خالد السكوني، وهو صدوقٌ إلا أنه متأخر جدًّا، من الطبقة الحادية عشرة الآخذين عن تبع الأتباع، كما في (التقريب ١٦٥٨)، وهذا بعيدُ الإدراكِ جدًّا لأبي رجاءٍ العطارديِّ.

العلة الثانية: أن يونس بن حبيب قد خُولِفَ في أبي داود، خالفها ابنُ أبي مذعور، ومحمد بن شعبة، وأبو بكرة؛ فرووه عن الطيالسيِّ عن عباد بن ميسرة - بدلًا من عقبة هذا - كما سبقتْ روايتهم قريبًا.

والظاهر أن هذا الخطأ من أبي داود نفسه، وذلك أن العلماءَ قد ذكروا في ترجمته أن له أغلاطًا، قال الحافظُ في (التقريب ٢٥٥٠): «ثقةٌ حافظٌ غَلِطَ في أحاديثَ»، وانظر (تهذيب التهذيب ٤/ ١٨٥).

العلة الثالثة: المخالفة في المتن، وذلك أن المحفوظَ فيه كما في (الصحيحين) أن النبيَّ ﷺ دَعَا بوَضُوءٍ وتَوَضَّأَ وصلَّى بمَنْ مَعَهُ، ليس فيه أنَّهم تَيَمَّمُوا، بل قد جاءَ الحديثُ عن غيرِ واحدٍ من الصحابةِ ﷺ، ذكروا فيه أنهم تَوَضَّؤُوا كما سيأتي قريبًا، وقد تبيَّنَ في روايةِ عوفِ بنِ أبي جميلةَ، وسلم بن زرير، كما في (الصحيحين) أن النبيَّ ﷺ قال لرجلٍ مُنْعَزِلٍ لم يُصَلِّ «**عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ**»، وقد تقدَّم.



[٣٠٣٦ط] حَدِيثُ أبي موسى وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

عَنْ شَقِيقِ بنِ سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ جالسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رجلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ المَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي، فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الآيَةِ فِي سُورَةِ المَائِدَةِ: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ المَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ. قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِذَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ المَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا**»، **فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا ظَهْرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ أَوْ ظَهْرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ (ثُمَّ مَسَحَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبَتِهَا،) ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ.** فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟

۞ الحكم: صحيح (خ).

التخريج:

[خ ٣٤٧ "واللفظ له" / د ٣٢١/ حم ١٨٣٢٨ "والرواية له"، ١٩٥٤٢/ ...].

السند:

قال البخاريُّ: حدثنا محمد بن سَلَام، قال: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق به.

وسيأتي تخريجه وتحقيقه بمروياته تحت باب: (التَّيَمُّمُ ضربةٌ للوجهِ والكفَّينِ).

[٣٠٣٧ط] حَدِيثُ عمار:

عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: أَجْنَبْتُ وَأَنَا فِي الإِبِلِ، فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، فَتَمَعَّكْتُ فِي التُّرَابِ تَمَعُّكَ الدَّابَّةِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِك، فَقَالَ: «**إِنَّمَا كَانَ يَجْزِيكَ (يَكْفِيكَ) مِنْ ذَلِكَ التَّيَمُّمُ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ، فقد صَحَّ حديث عمَّارٍ من وجوهٍ أُخرَ كما في (الصحيحين)، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

اللغة:

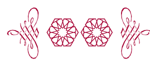
«**فَتَمَعَّكْتُ**»: تَمَعَّكَ؛ أي: تَقَلَّبَ عليه وتمرَّغ. (الفائق في غريب الحديث والأثر ٣/ ٣٧٥).

التخريج:

﴿ن ٣١٨ "واللفظ له" / كن ٣٧٩ / طي ٦٧٥ "والرواية له ولغيرِهِ" / عل ١٦٤٠ / عب ٩١٤ / ش ١٦٧١ / مش ٤٣٢ / صلاة ١٤٤ / مشب ٧٥ / طحق ٩٢ / معكر ٦٤٧ / كما (٢٩/ ٢٥٨)﴾.

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



١- رِوَايَةُ: «أن عمارًا قال لعمر»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ نَاجِيَةَ بنِ كَعْبٍ، أَنَّ عَمَّارًا قَالَ لِعُمَرَ: تَذْكُرُ حَيْثُ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي الإِبِلِ، فَأَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ فَتَمَعَّكْتُ تَمَعُّكَ الدَّابَّةِ. فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ التَّيَمُّمُ**»؟

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ،** فقد صَحَّ حديث عمار من وجوهٍ أُخر كما في (الصحيحين)، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

التخريج:

〚عل ١٦٠٥ / حمد ١٤٤ / هقع (٢/٢٨/١٦٢٥) / حرملة (هقع ٢/ ٢٨/١٦٢٦) / الكنى للنسائي (مغلطاي ٢/٣١١) / عساكر (مساواة ص ٤٦) / مشب ٧٦〛.

التحقيق

هذا الحديثُ رواه أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ، واختُلِفَ عليه في تعيين اسم شيخه، على خمسة أوجه:

الوجه الأول: عن أبي إسحاق عن ناجية بن خفاف عن عمار:

رواه النسائيُّ في (الصغرى ٣١٨)، و(الكبرى ٣٧٩) عن محمد بن عبيد ابن محمد عن أبي الأحوص سَلَّام بن سليم عن أبي إسحاق به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير ناجية، وسيأتي الكلامُ عليه في نهايةِ التحقيقِ.

وأبو الأحوص من متقدمي أصحاب أبي إسحاقَ الذين رووا عنه قبل الاختلاط، غير أنه قد اختُلِفَ عليه كما سيأتي في الوجوهِ الآتيةِ.

الوجه الثاني: عن أبي إسحاق عن ناجية أبي خفاف عن عمار:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١٦٧١)، و(المسند ٤٣٢) عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق به.

وهذا أحد أوجه الخلاف على أبي الأحوصِ.

وقد توبع أبو إسحاق على هذا الوجه من ابنه يونس: غير أنه أخطأ في متنه، فقال: تَمَارَى عمَّارُ بنُ ياسرٍ وعبدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ في التَّيَمُّمِ، فقال عمَّارٌ: أَمَا تَذْكُرُ إِذْ كُنَّا نَتَنَاوَبُ رَعِيَّةَ الإِبِلِ فَأَجْنَبْتُ، فَتَمَعَّكْتُ كَمَا يَتَمَعَّكُ البَعِيرُ وَالدَّابَّةُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وقال: «**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ التَّيَمُّمُ**».

أخرجه أبو نعيمٍ في (الصلاة ١٤١) - ومن طريقه ابنُ قانعٍ في (معجمه ٢/ ٢٥٠)، وابنُ البخاريِّ في (مشيخته ٧٧) -، عن يونسَ به.

ورواه ابنُ أبي خيثمةَ في (تاريخه - السفر الثالث ٤٧٣٥) عن أبي نعيمٍ به مختصرًا.

ورواه أحمدُ في (العلل ٢٣٦٦)، و(الأسامي والكنى ٢٩٨) عن إسماعيلَ ابنِ عمرَ عن يونسَ به مختصرًا.

قال يونسُ عند ابنِ أبي خيثمةَ: «ناجية العنزي أبي خفاف»، وكذا عند أحمد في (العلل)، و(الأسامي والكنى).

ويونسُ بنُ أبي إسحاقَ متكلَّمٌ فيه، وقد أخطأَ في متنه حيثُ قال فيه: «إن عمَّارَ تَمَارَى مع ابنِ مَسْعُودٍ»، وهو مخالفٌ لما في (الصحيحين) من أن أبا موسى الأشعريَّ هو الذي تَمَارَى مع ابنِ مَسْعُودٍ، وليس عمارًا، كما في الحديثِ السابقِ.

وقد تابع يونس على متنه هذا أبو بكر بن عياش كما في الوجه الآتي.

قال ابن عساكر: «هكذا جاء في هذه الرواية، والمحفوظ: أن ذلك جرى بين عمَّارٍ وعمرَ رضي الله عنهما» (الأربعون حديثًا من المساواة صـ ٤٥).

وقال جمال الدين الظاهريُّ: «هكذا جاء في هذه الرواية، والمحفوظُ أن ذلك جرى بين عمَّارٍ وعمرَ رضي الله عنهما كما تقدَّمَ في الروايةِ التي قبل هذه، فأما قصة عبد اللَّه فإنما كانت مع أبي موسى، وفيها ذكرُ حديث عمَّار كما نذكره» (تخريج مشيخة ابن البخاري صـ ٣٠٧).

الوجه الثالث: عن أبي إسحاق عن ناجية العنزي عن عمار:

رواه أحمدُ في (المسند ١٨٣١٥) - ومن طريقه ابنُ البخاريِّ في (مشيخته ٧٤) - عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق به. ولفظه بنحو حديث يونس ابن أبي إسحاق المتقدم.

ورواه - أيضًا - أبو يعلى في (مسنده ١٦١٩) - ومن طريقه ابن عساكر في (الأربعون حديثًا في المساواة ١) -، وغيرهما.

وإسنادُ هذا فيه: أبو بكر بن عياش، قال أحمد: «ثقةٌ ربما غَلِطَ» (العلل رواية عبد الله ٣١٥٥)، وقد غَلِطَ في قوله: «تدارأ ابن مسعود وعمار»، كما بينا آنفًا.

الوجه الرابع: عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب عن عمار:

رواه أبو نعيم الفضل بن دكين في (الصلاة ١٤٤)[1].

(١) سقط من المطبوع بقية السند فيمن فوق أبي الأحوص، ولكن اعتمدنا هذه الرواية لنقل الخطيب، حيث قال: «وكذا قال أبو نعيم، وخلف بن هشام، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب» (الإصابة ١١/ ١٧٢)

قلنا: أبو نعيم وخلف يرويانه عن أبي الأحوص.

ورواه ابنُ البخاريِّ في (مشيخته ٧٥)، وابنُ عساكرَ في (معجم شيوخه ٦٤٧)، وغيرهما من طريق خلف بن هشام.

كلاهما (أبو نعيم، وخلف بن هشام) عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق به.

قال خلف في حديثه عند ابن عساكر: «عن ناجية بن كعب أبي خفاف».

وتابع أبا الأحوص على هذا الوجه جماعة، وهم:

سفيان بن عيينة كما عند الحميدي في (مسنده ١٤٤) - ومن طريقه البيهقيُّ في (معرفة السنن ١٦٢٥) -، والشافعيُّ في (سنن حرملة كما في معرفة السنن ١٦٢٦)، وأبو يعلى في (مسنده ١٦٠٥) - ومن طريقه ابنُ عساكر في (الأربعون حديثًا في المساواة صـ ٤٦)، وغيرهم.

قال الحميديُّ في حديثه: أبي خفاف ناجية بن كعب.

ومعمرٌ كما عند عبد الرزاق في (المصنف ٩٢٣)، وقرَنَه بابن عيينة - ورواه من طريقه البيهقيُّ في (السنن الكبير ١٠٥٠) - عن معمرٍ وحده.

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق كما عند ابن المنذر في (الأوسط ٥٠٥)، والطحاوي في (أحكام القرآن ٩٢)، والبيهقي في (السنن الكبير ١٠٦٢).

ورَقَبة بن مَصْقَلة عند الطبراني في (المعجم الكبير) كما عند (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٣١١).

المعلَّى بن هلال عند يحيى بن سلام في تفسيره (تفسير بن أبي زمنين ١/ ٣٧٥).

فرواه خمستهم: «ابن عيينة، ومعمر، وإسرائيل، ورقبة، والمعلى» عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب عن عمار - وفي بعضها: «عن ناجية أن عمارًا» - به.

ويضاف إليهم أبو الأحوص من رواية أبي نعيم، وخلف بن هشام عنه.

الوجه الخامس: عن أبي إسحاق عن ناجية غير منسوب عن عمار:

رواه أبو داود الطيالسيُّ في (مسنده ٦٧٥) عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق به.

وتابع أبا الأحوص على هذا الوجه زائدة بن قدامة، ذكره يعقوب بن شيبة كما في (تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٥٥)، ولم نقفْ عليه فيما بين أيدينا من مصادر مسندًا.

قلنا: يتلخص مما سبقَ أربعةُ أسماء:

الأول: ناجية بن كعب، كنَّاه الحميديُّ عن ابن عيينة، وخلف بن هشام عن أبي الأحوص: «أبا خفاف».

الثاني: ناجية بن خفاف.

الثالث: ناجية العنزي، كنَّاه ابنُ أبي شيبة عن أبي الأحوص، ويونس بن أبي إسحاق: «أبا خفاف».

الرابع: ناجية غير منسوب.

قلنا: وثَمَّ رَاوٍ آخر يروي عنه أبو إسحاقَ يُسمَّى ناجية بن كعب الأسدي، يروي عن علي بن أبي طالب، أخرج حديثَه أبو داود في (سننه ٣٢١٤)، والنسائيُّ في (الصغرى ١٩٥، ٢٠٢٤)، و(الكبرى ٢٤٤، ٢٤٥)، وغيرهما

من طريق سفيان وشعبة عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب، عن عليٍّ عليه السلام، قال: قلتُ للنبيِّ ﷺ: إنَّ عَمَّكَ الشيخَ الضَّالَ قَدْ مَاتَ. قال: «**اذْهَبْ فَوَارِ أَبَاكَ، ثم لا تُحْدِثَنَّ شَيْئًا، حتَّى تَأْتِيَنِي**» فذهبتُ فواريتُه وجئتُه فأمرني فاغتسلتُ ودَعَا لي. واللفظ لأبي داود.

وقد سبقَ حديثُ عليٍّ هذا بتوسعٍ في كتابِ الغُسلِ.

فاختلفَ أهلُ العلمِ، هل ناجية بن كعب الأسدي هو ناجية العنزي أم هما اثنان؟

فَذَهبَ أحمدُ رحمه الله إلى التفرقةِ بينهما، فقال: «ناجية بن كعب الأسدي الذي روى عن عليٍّ، ناجية العنزي روى حديثَ عمَّارٍ في التيممِ روى عن هذين أبو إسحاق» (الأسامي والكنى ٢٩٨، ٢٩٩).

وكذا فَرَّقَ بينهما البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ١٠٧).

وزاد عليهما ابنُ حَجرٍ: مسلمًا، وابن أبي حاتم (الإصابة ١١/ ١٧١).

قلنا: والذي في (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم عن أبيه أنه جمعهما في ترجمة واحدة فقال: «ناجية بن كعب العنزي أخو سلْمَى بنت كعب أبو خفاف، روى عن عليٍّ، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، روى عنه أبو إسحاق، وأبو حسان الأعرج، ويونس بن أبي إسحاق، سمعتُ أبي يقول ذلك».

ثم عَقَّبَ بترجمةٍ أُخرى فقال: «ناجية بن خفاف روى عن ... روى عنه وائل بن داود» (الجرح والتعديل ٨/ ٤٨٧).

وكذا ترجمَ لهما المزيُّ ترجمةً واحدةً فقال: «ناجية بن كعب الأسدي، ويقال: ناجية بن خفاف العنزي، أبو خفاف الكوفي. ويقال: إنهما

اثنان . . . ثم أورد حديثَ عليٍّ وعمَّارٍ في ترجمتهما» (تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٥٥)، وكذا صنعَ في (تحفة الأشراف ٧/ ٤٤٩، ٤٨٣).

وقد خَطَّأ عليُّ بنُ المدينيِّ مَن جَمَع بينهما؛ فقال يعقوبُ بنُ شيبةَ: «ذكر عليُّ بنُ المدينيِّ هذا الحديثَ عنِ ابنِ عيينةَ، غلط في قول سفيان: ناجية بن كعب. إنما هو ناجية بن خفاف العنزي. قال عليٌّ: وناجية بن كعب أسدي. قال عليٌّ: وقد روى غير سفيان من حديث أبي إسحاق، عن ناجية بن خفاف أبي خفاف. ورواه يونس بن أَبي إسحاق عن ناجية بن خفاف، عن عمار.

قال عليٌّ: وناجية بن خفاف أبو خفاف العنزي لم يسمعْه عندي من عمَّارٍ؛ لأن ناجيةَ هذا لقيه يونس بن أبي إسحاق، وليس هذا بالقديم. وقال الحافظُ أبو بكرٍ الخطيبُ في هذا الحديث: وقال إسرائيل بن يونس، وسفيان بن عيينة، والمعلَّى بن هلال: عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب، وهو وهم. قال: وأحسب أبا إسحاق رواه لهم عن ناجية غير منسوب، فظنوه ناجية بن كعب» (تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٥٦).

وتابع يعقوب شيخه عليًّا في ذلك فقال في هذا الحديث: «حديثٌ كوفيٌّ، رواه أبو إسحاقَ عن ناجية عن عمَّارٍ عن النبيِّ ﷺ، وهو حديثٌ صالحُ الإسنادِ، ولا أحسبه متصلًا؛ لأن بعضَهم ذَكَرَ أن ناجيةَ ليس بالقديم، رواه جماعةٌ عن أبي إسحاقَ ثقات، منهم: زائدة بن قدامة، وأبو الأحوص سلام ابن سليم، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، وإسرائيل بن يونس، فقال زائدة: ناجية لم يَنْسِبْه. وقال أبو الأحوص: عن ناجية أبي خفاف. وقال أبو بكر بن عياش: ناجية العنزي، وقال ابنُ عيينةَ، وإسرائيل: ناجية ابن كعب» (تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٥٥).

وقال الحافظُ أبو بكر الخطيبُ في هذا الحديث: «وقال إسرائيل بن يونس،

وسفيان بن عيينة، والمعلَّى بن هلال: عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب. وهو وهم. قال: وأحسب أبا إسحاق رواه لهم عن ناجية غير منسوب، فظَنُّوه ناجية بن كعب» (تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٥٦).

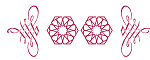
وقال ابنُ الجوزيِّ: «وقد يَروي عن الرجلِ الواحدِ اثنان متشاركان في الاسمِ فيقع الاشتباه في اسمهما، على نحو وقوعه في القسم الأول وهذه نبذة فيها أحاديث، منها على هذا القسم ومنها على القسم الأول ... الحديث الثاني: روى أبو إسحاق السبيعي عن ناجية عن عمار قال: كنتُ في الإبلِ، فاحتلمتُ فَتَمَرَّغْتُ كتَمَرُّغِ الدَّابةِ ثم صَلَّيْتُ، فأتيتُ النبيَّ ﷺ فقال: «**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ التَّيَمُّمُ**» وناجية هذا هو ابن خفاف العنزي، ويكنى أبا خفاف، وقد روى أبو إسحاق عن ناجية بن كعب فيشتبه الإسنادان» (تلقيح فهوم أهل الأثر صـ ٤١٨).

قال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «فيلخص من أقوال هؤلاء الأئمة: أن الراوي عن عمَّارٍ حديثَ التَّيَمُّمِ هو ناجية بن خفاف أبو خفاف العنزي، وهو الذي روى عنِ ابنِ مسعودٍ، وعنه أبو إسحاق، وابنُه يونس بن أبي إسحاق، وغيرهما. وأما ناجية بن كعب الأسدي فهو الراوي عن علي بن أبي طالب» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠٠).

وقال في (التقريب ٧٠٦٤): «ناجية بن خُفاف - بضم المعجمة وبفاءين - العَنَزِي - بفتح المهملة والنون ثم زاي - الكوفي، عن عمَّارٍ، مقبولٌ، من الثالثة، وقعَ في الروايةِ غير منسوب، وصَحَّحَ ابنُ المدينيِّ وغيرُهُ أنه ابن خُفاف، ووَهَّمَ من زعم أنه ابن كعب».

قلنا: فيتلخص من أقوالهم ضعف الحديث لجهالة ابن خفاف، والانقطاع بينه وبَيْنَ عمَّارٍ كما بَيَّنَ ابنُ المدينيِّ، وتابعه يعقوب بن شيبة».

ولكن الحديث صَحَّ عن عمَّارٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في (الصحيحين)، كما سبق، وسيأتي من حديث ابنِ أبْزَى برواياته تحت «باب جامع في صفة التيمم».



٢- رِوَايَةُ: «زاد: أَجْنَبْتُ فِي الرَّمْلِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: زَادَ: «أَجْنَبْتُ فِي الرَّمْلِ فَتَمَعَّكْتُ تَمَعُّكَ الدَّابَّةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: **كَانَ يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ التَّيَمُّمُ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون قوله: «فِي الرَّمْلِ» فَشَاذٌّ.**

التخريج:

﴿هق ١٠٥٠﴾.

السند:

قال البيهقيُّ: أخبرنا أبو علي الحسين بن محمد بن محمد بن علي الروذباري، أخبرنا أبو طاهر المحمدآباذي، أخبرنا أحمد بن يوسف السُّلَمي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن عمار، به.

التحقيق

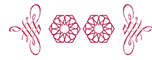
هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين ناجية وعمار، كما سبق في الرواية السابقة.

الثانية: روايةُ معمرٍ عن الكوفيين فيها مقال، وأبو إسحاقَ السَّبيعيُّ كوفيٌّ.

قال يحيى بنُ معين: «إذا حدَّثك معمرٌ عن العراقيين فخفه؛ إلا عن الزهري، وابن طاوس؛ فإن حديثَه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا» (التاريخ الكبير - السفر الثالث ١/ ٣٢٥ و ٢/ ٢٥٦).

قلنا: وقد خالفَ معمرًا جماعةٌ، فرووا الحديثَ عن أبي إسحاق بدون زيادة: «فِي الرَّمْلِ»، وهم: إسرائيل، وزائدة، وأبو الأحوص، وابن عيينة، وأبو بكر بن عياش، ورقبة بن مصقلة، وغيرهم. وقد تقدَّمتْ روايتهم آنفًا.



٣- رِوَايَةُ: «تمارى عمار وابن مسعود»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ نَاجِيَةَ العَنَزِيِّ قَالَ: «تَدَارَأَ (تَمَارَى) عَمَّارٌ وَعَبْدُ اللَّهِ ابنُ مَسْعُودٍ فِي التَّيَمُّمِ (فِي الرَّجُلِ تُصِيبُهُ الجَنَابَةُ، وَلَا يَجِدُ المَاءَ)، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ مَكَثْتُ شَهْرًا لَا أَجِدُ فِيهِ المَاءَ لَمَا صَلَّيْتُ. فَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ: أَمَا تَذْكُرُ إِذْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي الإِبِلِ، فَأَجْنَبْتُ فَتَمَعَّكْتُ تَمَعُّكَ الدَّابَّةِ، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَقَالَ: «**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ التَّيَمُّمُ** [بِالصَّعِيدِ، **فَإِذَا قَدَرْتَ عَلَى المَاءِ اغْتَسَلْتَ**]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ،** فذِكْرُ ابن مسعود في هذا المتن هكذا خطأ، والصوابُ أن هذه الحادثةَ كانت بين عمَّارٍ وعمرَ رضي الله عنهما، قاله ابنُ عساكر، وجمالُ الدينِ الظاهريُّ.

التخريج:

[حم ١٨٣١٥ "واللفظ له" / عل ١٦١٩ / منذ ٥٠٥ "والروايات

والزيادة له ولغيرِهِ" / طحق ٩٣ / قا (٢/ ٢٥٠) / قانع (حديث ٦٣) / هق ١٠٦٢ / صلاة ١٤١ / عساكر (مساواة ١) / علحم ٢٣٦٦ "مختصرًا" / كحم ٢٩٨ "مختصرًا" / مشب ٧٤، ٧٧ / باطرقاني (ق ٢٦٦ / أ) / كما (٢٩/ ٢٥٩)].

السند:

قال الإمامُ أحمدُ - ومن طريقه ابنُ البخاري في (مشيخته ٧٤) -: حدثنا أبو بكر بن عياش، حدثنا أبو إسحاق، عن ناجية العنزي به.

ورواه أبو نعيم في (الصلاة) - ومن طريقه ابن قانع في (معجمه)، وابن البخاري في (مشيخته ٧٧)، وابن عساكر في (الأربعون حديثًا في المساواة)، وغيرهما - قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، قال: حَدَّثَ ناجية أبا إسحاق، وأنا معه، قال: تمارى عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود في التيمم... فذكره.

التحقيق

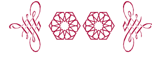
للكلام على سندِهِ انظر الرواية السابقة.

وأما كون ابن مسعود هو الذي كان مع عمَّارٍ في هذه القصة، فهذا خطأٌ محض، والصوابُ أن القصةَ دارتْ بين عمار وعمر، أما ابن مسعود فإنما حاوره أبو موسى الأشعري وذَكَر له قصة عمر وعمار، كما سبق في (الصحيحين).

قال ابنُ عساكر: «هكذا جاء في هذه الرواية، والمحفوظُ: أن ذلك جرى بين عمَّارٍ وعمرَ رضي الله عنهما» (الأربعون حديثًا من المساواة صـ ٤٥).

وقال جمالُ الدينِ الظاهريُّ: «هكذا جاء في هذه الرواية، والمحفوظُ أن

ذلك جرَى بين عمَّارٍ وعمرَ رضي الله عنهما كما تقدَّم في الرواية التي قبل هذه، فأما قصة عبد الله فإنما كانتْ مع أبي موسى وفيها ذكر حديث عمار كما نذكره» (تخريج مشيخة ابن البخاري صـ ٣٠٧).



٤- رِوَايَةُ: «فَأَمَرَنِي أَنْ أَتَيَمَّمَ»:

وَفِي لَفْظٍ عَنْ عَمَّارٍ: «عَزَبْتُ فِي الإِبِلِ، فَأَجْنَبْتُ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَتَيَمَّمَ، وَكُنْتُ تَمَعَّكْتُ فِي التُّرَابِ حِينَ أَجْنَبْتُ».

۞ الحكم: **صحيحُ المتنِ**، صَحَّ حديثُ عمَّارٍ من وجوهٍ أُخر كما في (الصحيحين)، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿طب (مغلطاي ٢/ ٣١١)﴾.

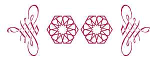
السند:

رواه الطبرانيُّ: عن أحمد بن الخضر المروزي، ثنا محمد بن عبدة المروزي، ثنا أبو معاذ النحوي الفضل بن خالد، ثنا أبو حمزة السُّكرى، عن رقبة، عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير ناجية بن كعب، خَطَّأ علي بن المديني من سمَّاه هكذا كما سبق وبَيَّنَّا ذلك، ورجَّحَ في اسمه ناجية بن خفاف، وقال: «وناجية بن خفاف أبو خفاف العنزي لم يسمعْه عندي من عمَّارٍ لأن ناجيةَ

هذا لقيه يونس بن أبي إسحاق، وليس هذا بالقديم»، وأقرَّه يعقوبُ بنُ شيبةَ وجماعةٌ كما سبقَ وبَيَّنَّا في أولِ التحقيقِ.



٥- رِوَايَةُ: «وَقَدْ دَخَلَ الرَّمْلُ فِي رَأْسِي وَلِحْيَتِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «أَجْنَبْتُ وَأَنَا فِي الإِبِلِ فَتَمَعَّكْتُ فِي الرَّمْلِ كَمَا تَتَمَعَّكُ الدَّابَّةُ، ثمَّ أَتَيْتُ النَّبِي ﷺ وَقَدْ دَخَلَ الرَّمْلُ فِي رَأْسِي وَلِحْيَتِي، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: **إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ التَّيَمُّمُ**. ثُمَّ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفَّيْهِ جَمِيعًا التُّرَابَ، ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِوَجْهِهِ وَكَفَّيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. ثُمَّ قَالَ: **كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ**، دون قوله: «وَقَدْ دَخَلَ الرَّمْلُ فِي رَأْسِي وَلِحْيَتِي ... إلى آخره» **فمنكرٌ، وهذا إسنادٌ تالفٌ**.

التخريج:

﴿يحيى (زمنين - تفسير ١/ ٣٧٥)﴾.

السند:

رواه يحيى بن سلام، عن المعلَّى، عن أبي إسحاق الهمداني، عن ناجية ابن كعب، عن عمار بن ياسر به.

التحقيق

هذا إسنادٌ تالفٌ؛ فيه المعلَّى بن هلال «اتَّفقَ النقادُ على تكذيبه» كما في (التقريب ٦٨٠٧)، وقد انفردَ المعلَّى بن هلال بقوله: «وَقَدْ دَخَلَ الرَّمْلُ فِي

رَأْسِي وَلِحْيَتِي»، وصفة التَّيَمُّمِ من حديثِ ناجيةَ.

فقد رواه جماعةٌ غيره عن أبي إسحاقَ ولم يذكروا شيئًا من ذلك، منهم:

أبو الأحوص كما عند النسائي (سننه ٣١٨)، و(الكبرى ٣٧٩)، وابن أبي شيبة في (مصنفه ١٦٧١)، وغيرهما.

إسرائيل بن يونس كما عند ابن المنذر في (الأوسط ٥٠٥)، والبيهقي في (السنن الكبير ١٠٦٢)، وغيرهما.

ابن عيينة، ومعمر، كما عند عبد الرزاق في (المصنف ٩٢٣)، وغيره.

ورواه غيرُهُم؛ أبو بكرِ بنُ عياشٍ، ورقبة بن مصقلة، وزائدة، وليس في حديثهم هذه الزيادة.

وكذا تابع أبا إسحاقَ يونس ابنه كما عند أبي نعيمٍ الفضل بن دكين في (الصلاة ١٤١)، وغيره، فلم يذكرْها.

وعليه فهي روايةٌ منكرةٌ بل تكادُ تكون من وَضْعِ المعلَّى هذا، وقد رُمِيَ بالكذبِ كما قال ابنُ حَجرٍ في (التقريب).



[٣٠٣٨ط] حَدِيثُ أبي هريرة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَكُونُ فِي هَذَا الرَّمْلِ الأَشْهُرَ الثَّلَاثَةَ وَالأَرْبَعَةَ، وَفِينَا النُّفَسَاءُ وَالحَائِضُ وَالجُنُبُ، وَلَسْنَا نَجِدُ المَاءَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالأَرْضِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٢: أَنَّ أَقْوَامًا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: إِنَّا نَعْزُبُ عَنِ المَاءِ الثَّلَاثَةَ الأَشْهُرِ وَالخَمْسَةَ، فَلَا نَجِدُ المَاءَ، وَفِينَا الحَائِضُ وَالجُنُبُ وَالنُّفَسَاءُ؟ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالأَرْضِ**».

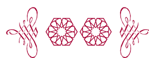
۞ **الحكم: ضعيفٌ؛ وضَعَّفَهُ:** الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، والجويني، وابنُ الجوزيِّ - **وأقرَّه** ابنُ عبدِ الهادِي -، وابنُ قدامةَ، والنوويُّ، وابنُ دَقيق العيدِ، وابنُ تيميةَ، والذهبيُّ، والزيلعيُّ، والهيثميُّ، وابنُ حَجرٍ، والعينيُّ، وابنُ الهمام، وابنُ أمير حاج.

التخريج:

﴿حق ٣٣١ "واللفظ له" / طس ٢٠١١ "والرواية الثانية له" / عد (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣) / حرب (طهارة - ٣٨٢) / هق ١٠٥٣ / خلع ٥٨٧﴾.

التحقيق

انظر الكلام عليه فيما يأتي.



١- رِوَايَةُ: «فتصيبنا الجنابة»:

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ رِجَالًا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا أُنَاسٌ نَكُونُ بِالرَّمْلِ فَتُصِيبُنَا الجَنَابَةُ - وَفِينَا الحَائِضُ وَالنُّفَسَاءُ - وَلَا نَجِدُ المَاءَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالأَرْضِ**».

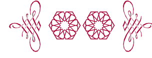
۞ الحكم: ضعيفٌ.

التخريج:

﴿عل ٥٨٧٠ / خلع ٤٠٩﴾.

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



٢- رِوَايَةُ: «عليكم بالصعيد»:

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَكُونُ فِي الرِّمَالِ [أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ]، وَيَكُونُ فِينَا الحَيْضُ وَالجَنَابَةُ وَالنِّفَاسِ؟ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالصَّعِيدِ**».

۞ الحكم: ضعيفٌ.

التخريج:

﴿طس ٦٣٣٦ "واللفظ له" / هق ١٥٠١ "والزيادة له"﴾.

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.

٣- رِوَايَةُ: «عليك بالتراب»:

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: جاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَكُونُ فِي الرَّمْلِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ، فَيَكُونُ فِينَا النُّفَسَاءُ وَالحَائِضُ وَالجُنُبُ، فَمَا تَرَى؟ قَالَ: «**عَلَيْكَ بِالتُّرَابِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٢: جَاءَ الأَعْرَابُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا نَكُونُ بِالرَّمْلِ، وَإِنَّا نَعْزُبُ عَنِ المَاءِ الشَّهْرَينِ وَالثَّلَاثَةَ، فِينَا الجُنُبُ وَالحَائِضُ؟ فَقَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالتُّرَابِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ ٣: أَنَّ رجلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ بِالبَادِيَةِ، وَتَكُونُ المَرْأَةُ حَائِضًا أَوْ نُفَسَاءَ، أَوْ تُصِيبُنَا الجَنَابَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كَفَى بِالتُّرَابِ طهورًا**»، أَوْ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِالتَّيَمُّمِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿حم ٧٧٤٧ "واللفظ له"، ٨٦٢٦ / عب ٩٢٠ / عد (٦/٥٣٨) "بالرواية الثانية" / علقط ١٤٢٤ / فقط (أطراف ٥١٦٢) / محد (٣/ ٦٢٥ - ٦٢٦) "بالرواية الثالثة" / تحقيق ٢٧٠ / مخلصيات ٧٩٩ / هق ١٠٥٢، ١٠٥٤ / تد (٤/١٥٧)﴾.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ من طريقين عن أبي هريرة:

الطريق الأول: رواه ابنُ المسيبِ عن أبي هريرةَ به.

وقد رُوي من عدةِ أوجهٍ عنِ ابنِ المسيبِ:

الوجه الأول: رواه عمرو بن شعيب عن ابن المسيب، به.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) - وعنه أحمد (٧٧٤٧) -.

وأخرجه أحمد أيضًا (٨٦٢٦) من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه ابنُ راهويه (٣٣١) من طريق عيسى بن يونس.

وأخرجه الدارقطني في (العلل ٤/ ٧١) - معلقًا - عن عبد الله بن المبارك ومحمد بن سلمة.

جميعهم - عبد الرزاق، وسفيان، وعيسى بن يونس، وابن المبارك، ومحمد بن سلمة - عن المثنى بن الصَبَّاح عن عمرو بن شعيب، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه المثنى بن الصباح اليماني المكي، وهو ضعيفٌ، اختلطَ بأَخَرَةٍ، كما في (التقريب ٦٤٧١).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ جماعةٌ من أهلِ العلمِ:

فقال البيهقيُّ: «هذا حديثٌ يُعرفُ بالمثنى بن الصباح، عن عمرو، والمثنى غير قوي» (السنن الكبرى ١٠٥٢).

وقال أبو المعالي الجوينيٌّ: «رواه المثنى بنُ الصباح، وهو ضعيفٌ صاحبُ مناكيرَ» (نهاية المطلب في دراية المذهب (المقدمة / ٣٢٩).

وقال ابنُ الجوزيِّ: «هذا الحديثُ لا يصحُّ، قال أحمدُ والرازيُّ: المثنى بن الصباح لا يساوي شيئًا، وقال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث»، **وأقرَّه ابنُ عبد الهادي.** وانظر (التحقيق ١/ ٢٣٢)، و(تنقيحه ١/ ٣٦٨ - ٣٦٩)، وقال الذهبيُّ: «المثنى واهٍ» (تنقيح التحقيق ١/ ٧٨).

وقال ابنُ قُدَامَةَ: «خبرُ أبي هريرةَ يرويه المثنى بن الصباح، وهو ضعيفٌ»

(المغني لابن قدامة ١/ ٣٢٥).

وكذا ضَعَّفَهُ به ابنُ دقيق العيد؛ فنقل فيه تضعيف أحمد، والرازي، والنسائي، في (الإمام ٣/ ١٢٦ - ١٢٧)، **وابنُ سيدِ النَّاسِ** في (النفح الشذى ٣/ ٧١).

وقال ابنُ تيمية: «حديثُ الرملِ ضعيفٌ؛ لأن فيه المثنى بن الصباح» (شرح عمدة الفقه صـ ٤٤٨).

وقال الزيلعيُّ (عقب الحديث): «والمثنى بن الصباح ضعيف» (نصب الراية ١/ ١٥٤، ١٥٦).

وقال الهيثميُّ: «فيه المثنى بن الصباح، والأكثر على تضعيفه» (المجمع ١٤٠٧).

وقال ابنُ حَجرٍ: «وفي إسنادِهِ المثنى بن الصباح، وهو ضعيفٌ جدًّا» (الدراية ١/ ٦٩).

وقال العينيُّ: «وفي سندِهِ المثنى بن الصباح؛ قال الإمامُ أحمدُ، والدارميُّ: لا يساوي شيئًا، وقال النسائيُّ: متروكُ الحديثِ» (البناية شرح الهداية ١/ ٥٣٠ - ٥٣١).

وقال ابنُ الهُمَامِ: «هو حديثٌ يُعْرَفُ بالمثنى بن الصباح، وقد ضَعَّفه أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، في آخرين» (فتح القدير ١/ ١٢٧).

وقال ابنُ أمير حاج: «في إسنادِهِ: المثنى بن صباح ضعيفٌ» (التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام ٢/ ٣٠٣).

وكذا ضَعَّفه الدميري (النجم الوهاج في شرح المنهاج ١/ ٤٥٩)، والروياني (بحر المذهب ١/ ١٨٢).

قلنا: وقدِ اختُلِفَ على المثنى في إسنادِهِ؛ فرواه عنه الجماعةُ على الوجهِ المتقدمِ.

وخالفهم حفصُ بنُ غِياثٍ، واختُلِفَ عليه:

فروى الطبرانيُّ في (الأوسط ٦٣٣٦) من طريقِ إبراهيم بن محمد الشافعي عن حفصٍ عن المثنى عن الزهريِّ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

فأبدل عَمْرًا بالزهريِّ.

وهذا الوجهُ ضعيفٌ، لمخالفةِ الجماعةِ (سفيان وغيره) لحفصٍ كما تقدَّمَ، ولعلَّ الخطأَ فيه من المثنى لضَعْفِهِ.

قال الطبرانيُّ: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن الزهري إلا المثنى بن الصباح، ولا رواه عن المثنى إلا حفص، تفرَّدَ به: إبراهيمُ الشافعيُّ، ورواه الثوريُّ، وعبدُ الرزاقِ وغيرُهما، عن المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب».

وقال الدارقطنيُّ: «رواه حفص بن غياث عن المثنى بن الصباح عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، قاله إبراهيمُ بنُ محمدٍ الشافعيُّ عن حفصٍ، ووهم في قوله، عن الزهري» (العلل ٤/ ٧١).

قلنا: ورواه أبو السائِبِ سَلْمُ بنُ جُنَادَةَ، عن حفصٍ عن المثنى فقال: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن أبي هريرة به. ذكره الدارقطنيُّ في (العلل ٤/ ٧١).

وهذا أيضًا خطأ؛ وذلك لمخالفة الثوري وغيره لحفص بن غياث، حيث جعلوه عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

قال الدارقطنيُّ: «فرواه أبو السائبِ، عن حفصٍ، عن المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، ووهم في قوله عن أَبيه» (العلل ٤/ ٧١).

قلنا: وثَمَّ وجهٌ آخرُ رواه ابنُ عيينةَ عن المثنى فقال: عن عمرو بن شعيب عن النبيِّ ﷺ، به فأرْسلَه. ذكره الدارقطنيُّ في (العلل ٤/ ٧١).

وهذا أيضًا خطأ، إنما يرجع الوهم فيه للمثنى، كما تقدَّمَ.

قلنا: وقد توبع المثنى على رواية الجماعة من عبد الله بن لهيعة، وعمرو ابن دينار:

فأما متابعة عبد الله بن لهيعة؛ فأخرجها أبو يعلى (٥٨٧٠) عن كامل بن طلحة الجحدري.

وأخرجها الخلعيُّ في (الخلعيات ٥٨٧) عن عمرِو بنِ خالدٍ الحرانيِّ.

كلاهما - كامل وعمرو - عن ابنِ لهيعةَ عن عمرٍو به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضَعْفِ ابنِ لهيعةَ، كما تقدَّمَ مِرارًا، والانقطاع بينه وبين عمرو بن شعيب؛ فإنه لم يسمعْ منه، قال ابنُ أبي حاتمٍ: «سمعتُ أبي يقولُ: لم يسمعِ ابن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئًا» (المراسيل ٤١٧).

قلنا: ومَرَّد روايته هذه إلى الطريق الأول؛ لأن أحاديثَه عن عمرِو بنِ شُعيبٍ إنما أخذها من المثنى بن الصباح.

قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ - وذكرَ ابنَ لهيعةَ - فقال: «كان كَتَبَ عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، وكان بعد يُحَدِّثُ بها عن عمرِو بنِ شُعيبٍ نَفْسِهِ» (الضعفاء للعقيلي ٢/ ٣٩٧).

فهذه المتابعةُ إنما هي في الظاهرِ فقط، ومردها إلى رواية المثنى.

قلنا: وقد ضَعَّفَ أهلُ العلمِ هذا الطريق بابنِ لهيعةَ.

فقال الزيلعيُّ: «رواه أبو يعلى الموصليُّ في (مسنده) من حديثِ ابنِ لهيعةَ عن عمرِو بنِ شُعيبٍ به. وابنُ لهيعةَ - أيضًا - ضعيفٌ» (نصب الراية ١/ ١٥٦).

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضَعْفِ ابنِ لهيعةَ» (إتحاف الخيرة ١/ ٤٠١).

وقال ابنُ حَجرٍ - بعد ذكر حديث أبي يعلى -: «فيه ضعف» (المطالب العالية ٢/ ٤٣١).

وقال ابنُ الهمام: «هو حديثٌ يُعرفُ بالمثنى بن الصباح، وقد ضَعَّفَهُ أحمدُ، وابنُ معينٍ في آخرين، ورواه أبو يعلى من حديثِ ابنِ لهيعةَ، وهو أيضًا مُضَعَّفٌ» (فتح القدير ١/ ١٢٧).

وقال العينيُّ: «وفي سندِهِ المثنى بن الصباح؛ قال الإمامُ أحمدُ والدارميُّ: لا يُسَاوِي شيئًا، وقال النسائيُّ: متروكُ الحديثِ، وفي إسنادِ أبي يعلى: ابنُ لهيعةَ، وهو ضعيفٌ» (البناية شرح الهداية ١/ ٥٣٠ - ٥٣١).

وأما متابعةُ عمرِو بنِ دينارٍ: فأخرجها أبو الشيخ في (طبقات المحدثين ٣/ ٦٥٢)، والدارقطنيُّ - معلقًا - في (العلل ٤/ ٧١) من طريق أبي داودَ الطيالسيِّ عن أشعث بن سعيد عن عمرو[1] بن دينار عن عمرو بن شعيب،

---

(١) تحرَّف عند الدارقطنيِّ إلى «حجاج بن دينار»، وقد اطلعنا على «مخطوطة العلل» فوجدناه كما أثبته محققه - يعني: حجاج - فيُحتمل أنه خطأٌ منَ النُّسَّاخِ.

والصحيحُ ما أثبتناه، وذلك لأمور:

الأول: لم يذكرِ المزيُّ في شيوخ أبي الربيع السَّمان أو في الرواة عن عمرو =

به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: أبو الربيع أشعث بن سعيد السمان، وهو متروكٌ كما قال الحافظُ في (التقريب ٥٢٣).

ومع ضَعْفِهِ قدِ اضطربَ فيه؛ فرواه تارة أخرى بإسقاط عمرو بن شعيب، أخرجَ ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٢/ ٢٦٢) من طريق سعيد بن سليمان، والبيهقيُّ في (الكبير ١٠٥٣) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٢/ ٢٦٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

ثلاثتهم (سعيد، وعبد الوهاب، وابن أبي عروبة) رووه عن أشعث أبي الربيع السمان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا من أجلِ أبي الربيعِ كما تقدَّمَ.

وبه ضَعَّفَ أهلُ العلمِ هذا الطريقَ:

فقال ابنُ عَدِيٍّ - بعد ذكره عدة أحاديث في ترجمته -: «وأبو الربيع السمان له من الحديث غير ما ذكرتُ، فِي أحاديثِهِ ما ليس بمحفوظٍ، وهو

= ابن شعيب- مَن اسمه حجاج بن دينار، وذكر عمرو بن دينار، وانظر (تهذيب الكمال ٣/ ٢٦١ و٢٢/ ٦٤).

الثاني: لم نقفْ على راوٍ يُسمَّى حجاج بن دينار غير الأشجعي، ولم يذكر في شيوخه عمرو بن شعيب، ولا في الرواة عنه أبو الربيع السمان، وهو أنزل في الطبقة من أبي الربيع. وانظر (تهذيب الكمال ٥/ ٤٣٥).

الثالث: أخرجَ أبو الشيخ الحديثَ من طريقِ الطيالسيِّ عن أبي الربيع به -وهو الطريقُ الذي ذكره الدارقطنيُّ-، وذكر فيه: عمرَو بنَ دينارٍ، وليس حجاج بن دينار.

مع ضَعْفِهِ يُكتبُ حديثُه، وأنكر ما حُدِّثَ عنه ما ذكرتُه».

وبه أيضًا ضَعَّفَهُ البيهقيُّ - عقب الحديث -، ووافقه مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٣١٧).

وقال ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ: «رواه أبو الربيع السمان، أشعث بن سعيد: عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. وأبو الربيع متروك الحديث» (ذخيرة الحفاظ ١/ ٢٠٦).

قلنا: وقد تُوبِعَ أبو الربيع متابعةً واهيةً، ذكرها الدارقطنيُّ في (العلل ٤/ ٧٢) فقال: ورواه بقية، عن قيس بن الربيع، عن عمرو بن دينار، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، قال الدارقطنيُّ - عقبه -: «قيس لم يسمع من عمرو بن دينار شيئًا».

قلنا: وقيس بن الربيع قال فيه الحافظُ: «صدوقٌ تغيَّرَ لما كَبِر، وأدخلَ عليه ابنه ما ليس من حديثه فحَدَّثَ به» (التقريب ٥٥٧٣).

وفيه - أيضًا - بقية بن الوليد، وهو صدوقٌ كثيرُ التدليسِ عن الضعفاءِ، كما في (التقريب ٧٣٤)، وهذا التدليسُ بَيَّنه أبو زرعةَ العراقيُّ فقال: «يعني تدليس التسوية، وهو أفحشُ أنواعِ التدليسِ» (المدلسين صـ ٣٧)، فيُحتمل أنه أسقط أبا الربيع السمان من بين قيس وعمرو بن دينار.

قلنا: وكذا تابع أبا الربيع سعيدُ بنُ أبي عَروبةَ من وجهٍ آخرَ، ذكره البيهقيُّ في (السنن الكبير ١٠٥٦ تعليقًا) فقال: «وقد رُوي، عن ابنِ أبي عَروبةَ، عن عمرِو بنِ دِينارٍ، عنِ ابنِ المسَيِّبِ، عن أبي هريرة، به

ولم نقفْ على هذا الوجهِ عند أحدٍ من المخرجين، وما ظهرَ من إسنادِهِ

فهو ضعيفٌ، فإن سعيدَ بنَ أبي عَروبةَ، كان ثقةً، إلا أنه كثير التدليس، كما قال الحافظُ في (التقريب ٢٣٦٥)؛ فالظاهرُ أنه أسقطَ أبا الربيع السمانَ؛ ولذا قال البيهقيُّ - عقبه -: «وابنُ أبي عَروبةَ إنما سمعه من أبي الربيع، عن عمرو».

قلنا: والمحفوظُ عن عمرو بن دينار ما ذكره ابنُ المدينيِّ فقال: «قلتُ لسفيانَ: إن أبا الربيع روى عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ في الرجلِ يعزبُ في إبله؟ فقال سفيانُ: إنما حدَّثنا بهذا المثنى ابنُ صباح، عن عمرِو بنِ شُعيبٍ، وإنما قال عمرو بن دينار: سمعتُ جابرَ ابنَ زيدٍ يقوله. قال عليٌّ: قلتُ لسفيانَ: إن شعبةَ رواه هكذا، عن جابرِ بنِ زيدٍ. فقال: إن شعبةَ كان من أهلِ الحفظِ والصدقِ، ولم يكن ممن يريدُ الباطلَ» (الكامل ٢/ ٢٦٢)، ومن طريقه: البيهقيُّ في (السنن الكبير ١٠٥٣).

وروايةُ جابرِ بنِ زيدٍ المذكورة أخرجها ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١٠٤٣) فقال: حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن جابر بن زيد، سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَعْزُبُ وَمَعَهُ أَهْلُهُ؟ قَالَ: يَأْتِي أَهْلَهُ وَيَتَيَمَّمُ.

فبيَّنَتْ روايةُ ابنِ عيينةَ هذه مرد حديث أبي الربيع إلى المثنى عن عمرو بن شعيب، كما في الوجهِ الأولِ.

الوجه الثاني: رواه الزهريُّ عنِ ابنِ المسيبِ، به.

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٦٣٣٦) من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي عن حفص بن غياث عن المثنى بن الصباح عن الزهري، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ معلولٌ، تقدَّمَ الكلامُ عليه في الوجهِ الأولِ.

الوجه الثالث: رواه عمرُو بنُ دينارٍ عن ابنِ المسيبِ، به.

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٢/ ٢٦٢) من طريقي سعيد بن سليمان الواسطي، وأخرجه ابنُ عَدِيٍّ - أيضًا - في (الكامل ٢/ ٢٦٣)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه البيهقيُّ في (الكبرى ١٠٥٣) من طريق عبد الوهاب بن عطاء.

ثلاثتهم - سعيد الواسطي، وابن أبي عروبة، وعبد الوهاب- عن أبي الربيع السمان عن عمرو بن دينار، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه في الوجهِ الأولِ.

الوجه الرابع: رواه عمرو بن مُرَّة عن ابنِ المسيبِ، به.

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٦/ ٥٣٨) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الكبرى ١٠٥٤) -، والدارقطنيُّ في (العلل ٤/ ٧٢)، والمخلصُ في (المخلصيات ٧٩٩)، من طرقٍ عن عمر بن شبة عن عبد الله بن سلمة الأفطس عن الأعمش عن عمرو بن مُرَّة، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: عبد الله بن سلمة الأفطس، وهو متروكُ الحديثِ، كما قال أبو حاتم، والنسائيُّ، والفلاسُ، وغيرُهُم، وقال يحيى ابنُ سعيد: «ليس بثقة»، وقال ابنُ المدينيِّ: «ذهبَ حديثُه»، وقال أحمدُ: «ترك النَّاسُ حديثَه، كان يجلسُ إلى أزهر فيُحَدِّثُ أزهر فيكتبُ على الأرضِ: كذب كذب، وكان خبيثَ اللسانِ»، وقال الساجيُّ: «كان يحيى ينسبه إلى الكذب»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «سكتوا عنه»، وقال أبو زرعة: «كان صدوقًا ولكنه كان يقعُ في يحيى بن سعيد القطان وعبد الواحد بن زياد»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «مع ضَعْفِهِ يُكتبُ حديثُه» وانظر (لسان الميزان ٤/ ٤٨٨).

وقد ضَعَّفَ العلماءُ هذا الطريقَ به.

فأنكره عليه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٦/ ٥٣٨).

وقال الدارقطنيُّ: «غريبٌ من حديثِ الأعمشِ عن عَمْرٍو عنه - ولم يَنْسِبْ عَمْرًا -، وتفرَّدَ به: عبد الله بن سلمة الأفطس، وهذا الحديثُ يُروى عن عمرو بن شعيب، وعمرو بن دينار عن سعيد، وقد روى عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب حديثًا غير هذا فهو غريبٌ عنه» (أطراف الغرائب والأفراد ٥١٦٢).

وقال البيهقيُّ (عقب الحديث): «عبد الله بنُ سلمة الأفطسُ ضعيفٌ»، فقال الذهبيُّ معلقًا: «تركوه» (المهذب ١/ ٢٢٦).

وقال ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ: «رواه عبد الله بن سلمة الأفطسُ عن الأعمشِ، عن عمرِو بنِ مرَّةَ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ وعبد الله هذا متروك الحديث، كذابٌ» (ذخيرة الحفاظ ٢/ ١١٩٥).

قلنا: فلا يصلحُ هذا الطريق لتقوية طريق المثنى المتقدم.

الوجه الخامس: رواه سليمانُ الأحولُ عن ابنِ المسيّبِ، به.

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٢٠١١) من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن سليمان الأحول، به.

قال الطبرانيُّ (عقب الحديث): «لا نعلمُ لسليمانَ الأحولِ عن سعيد بن المسيب غير هذا، ولم يروه إلا وكيع، عن إبراهيم بن يزيد. وقد رُوي عن سعيد بن المسيب من وجهٍ آخرَ، ورواه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد».

قلنا: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا أيضًا؛ فيه: إبراهيمُ بنُ يزيدَ الخُوزي، وهو متروكُ الحديثِ، كما قال الحافظُ في (التقريب ٢٧٢).

وبه ضَعَّفَهُ ابنُ حجرٍ في (الدراية ١/ ٦٩)، وابن أمير حاج في (التقرير والتحبير علي تحرير الكمال ابن الهمام ٢/ ٣٠٣).

الطريق الثاني:

رواه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي هريرة، به.

أخرجه الدارقطنيُّ في (العلل ٤/ ٧١) - معلقًا - عن أبي السائبِ عن حفص بن غياث عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن أبي هريرة، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ معلولٌ؛ تقدَّمَ الكلامُ عليه في الوجهِ الأولِ.

قلنا: يتبيَّن مما تقدَّم أن جميعَ طرقِ الحديثِ ضعيفةٌ، ولا تصلحُ في المتابعاتِ؛ لذلك قال الدارقطنيُّ - بعد ذكره للطرقِ المتقدمةِ -: «وليس منها شيءٌ ثابتٌ» (العلل ٤/ ٧٢).

وقال النوويُّ: «حديثُ أبي هريرةَ هذا ضعيفٌ، رواه أحمدُ في (مسنده)، ورواه البيهقيُّ من طرقٍ ضعيفةٍ وبيَّنَ ضَعْفَهُ» (المجموع ٢/ ٢١٥).

وضَعَّفَهُ أيضًا في (الخلاصة ١/ ٢٢٢).



[٣٠٣٩ط] حَدِيثُ عمرِو بنِ شُعيبٍ مرسلًا:

عَنْ عَمرِو بنِ شُعَيبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، سُئِلَ عَن بَعْضِ ذَلِك فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ».

۞ الحكم: ضعيفٌ لإرسالِهِ.

التخريج:

﴿عب ٩٣٥﴾.

السند:

رواه عبد الرزاق في (المصنف) عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، به.

والمرادُ بما سُئِلَ عنه ما رواه عبد الرزاق في (المصنف ٩٣٤) عن ابن جريج، عن عطاء، قال في الحَائِضَ تَطْهُرُ وليسَ عندها ماءٌ، قال: تَتيَمَّمُ وَيُصِيبُهَا زَوْجُهَا.

فذَكَرَ عبدُ الرزاقِ روايةَ عمرٍو المرسلة عقبه وأحالَ المتنَ عليه بقوله: «سُئِلَ عن ذلك».

وقد تقدَّم نحو ذلك من حديث عمرو بن شعيب عن ابن المسيب عن أبي هريرة في الرواية المتقدمة.

ولذا ذكره الدارقطنيُّ في (العلل ٤/ ٧١) عند سؤاله عن حديث أبي هريرة المتقدم؛ حيث قال: «ورواه ابن عيينة، عن المثنى، عن عمرو بن شعيب مرسلًا».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ، فعمرُو بنُ شُعيبٍ معدودٌ في صغارِ التابعين.

قلنا: وفي سندِ الدارقطنيِّ: المثنى بن الصباح، وهو ضعيفٌ كما تقدَّمَ.

وأيضًا قد خُولِفَ ابنُ عيينةَ على إرسالِهِ؛ فرواه الثوريُّ، وعبدُ الرزاقِ، وابنُ المباركِ، وعيسى بنُ يونس، ومحمدُ بنُ سلمةَ، كلُّهم عن المثنى عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب عن أبي هريرة. وانظر (علل الدارقطني ٤/ ٧١).



[٣٠٤٠ط] حَدِيثُ قتادة مرسلًا:

عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: . . . ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾، «**فَرَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانَ مُسَافِرًا وَهُوَ جُنُبٌ لَا يَجِدُ مَاءً - أَنْ يَتَيَمَّمَ، وَيُصَلِّيَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ لإرسالِهِ، وأعلَّه بذلك** الهيثميُّ.

التخريج:

[طب (١٢/ ٢٠٦/ ١٢٩٠٧)].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا محمد بن الحسن التسنيمي، ثنا روح بن عبادة، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِهِ؛ فقتادة - وهو ابنُ دعامةَ السدوسيُّ - تابعيٌّ لم يدركِ النبيَّ ﷺ.

وبذلك أعلَّه الهيثميُّ فقال: «رواه الطبرانيُّ. . . وهو مرسلٌ، وبقية رجاله ثقات» (مجمع الزوائد ١٠٩٦٧).

قلنا: وبقية رجاله ثقات، عدا محمد بن الحسن التسنيمي، قال فيه الحافظ: «صدوقٌ يغربُ» (التقريب ٥٨١٢).

تنبيه:

روى الطبرانيُّ (عقب حديث قتادة هذا)، قال: حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا محمد بن الحسن التسنيمي، ثنا روح، ثنا شعبة، عن قتادة، عن لاحق بن

حُميد، عن ابن عباس، بهذا الحديث.

فأَحَالَ على حديثِ قتادةَ المرفوع، إلا أنه لم ينص في إسناد ابن عباس على رفْعِهِ، وقد رُوي حديث ابن عباس موقوفًا من طرقٍ:

فأخرجه إسماعيلُ القاضي في (أحكام القرآن ١٥٤) عن مُسَدَّدٍ عن يزيدَ ابنِ زُرَيْعٍ عن شعبةَ عن قتادةَ عن أبي مِجْلَز لاحق بنِ حُميدٍ، قال: كان ابنُ عباسٍ يتأوَّلُ هذه الآية: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾، قال: «يقولُ: لا يَقْرَبُ الصَّلاةَ وَهُوَ جُنُبٌ، إِلَّا وَهُوَ مُسَافِرٌ، لا يَجِدُ مَاءً يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي».

وأخرجه ابنُ المنذرِ (٥٠٨) عن محمدِ بنِ عليٍّ الصائغِ، عن أحمدَ بنِ شبيبٍ، عن يزيدَ، عن سعيدٍ، عن قتادةَ، به.

وأخرجه الطبريُّ في (التفسير ٧/ ٥٠)، قال: حدثني محمد بن سعد (وهو العَوْفي)، قال: ثني أبي قال: ثني عمي قال: ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس، به.

وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١٦٧٧) - مختصرًا -: عن وكيع، عنِ ابنِ أبي عَروبةَ، عن قتادةَ، عن أبي مجلز، عن ابنِ عباسٍ؛ ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ قال: هو المسافرُ.

وأخرجه الدارميُّ (١١٩٢) عن مسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن قتادة، به.



٥١٦- بَابٌ: التَّيَمُّمُ
فَضْلٌ لِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً

[٣٠٤١ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ** [مِنَ الأَنْبِيَاءِ] **قَبْلِي: نُصِرْتُ بالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وجُعِلَتْ لي الأَرْضُ مَسْجِدًا وطهورًا؛ فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِيَ المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَومِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**».

۞ الحكم: **متفق عليه** (خ، م)، والزيادة للبخاري.

التخريج:

خ ٣٣٥ "واللفظ له"، ٤٣٨ "والزيادة له"، ٣١٢٢ "مقتصرًا على الغنائم" / م (٣/٥٢١) "لم يَسُقْ متنه" / ن ٤٣٧، ٧٤٨ "مقتصرًا على الشاهد" / كن ٩٠٣ "مقتصرًا على الشاهد" / حم ١٤٢٦٤ / حب ٦٣٩٨ / عه ١٢١٨ / ش ٧٨٣٢ "مقتصرًا على الشاهد"، ٣٢٢٩٩، ٣٣٩٩٥ "مقتصرًا على الغنائم" / حميد ١١٥٤ / سرج ٣٠٠ / سراج ٥٠٣ / مسن ١١٥٠، ١١٥١ / لك ١٤٣٨، ١٤٣٩ / حل (٣١٦/٨) / نبص "المجلد الأول ١٤٤ ط. أم القرى" / نعيم (صواف ١٠) / محلى (٦٥/١) / حزم (١٧٩/٥ - ١٨٠) / هق ١٠٣١، ٤٣٢١، ١٧٧٧٤ / هقع ٥٠٧٩ / شعب

٣٠٠ / تمهيد (٥/ ٢٢١ - ٢٢٢) / بغ ٣٦١٦ / نبغ ٧ / بغت (١/ ٣٠٩) / حداد ٢٩٨٢ / معكر ٩١٩ / جوزي (تبصرة ص٣٩٣) / تحقيق ١ / طبش (٥/ ١٤١) / قند ٨٧٦].

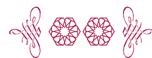
السند:

قال البخاري (٣٣٥): حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا هشيم، (ح)

قال: وحدثني سعيد بن النضر، قال: أخبرنا هُشَيم، قال: أخبرنا سَيَّار، قال: وحدثنا يزيد - هو ابنُ صُهيبٍ الفقيرُ -، قال: أخبرنا جابر بن عبد الله، به.

ورواه (٤٣٨) فقال: حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا هشيم بسنده، وفيه الزيادة.

وقال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا هشيم، أخبرنا سيار، حدثنا يزيد الفقير، أخبرنا جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال... فذكر نحوه. وأحالَ على متنِ الروايةِ الآتيةِ.



١- رِوَايَةُ: «طَيِّبَةً طَهُورًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «... كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَلَمْ تُحَلَّ[1] لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَيِّبَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ، ...».

۞ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

﴿م (٥٢١/ ٣)/ مي ١٤١٣/ هق ١٠٣٢، ١٢٨٣٥﴾.

السند:

قال مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا هشيم، عن سيار، عن يزيد الفقير، عن جابر بن عبد الله به.

تنبيه:

روى مسلمٌ هذا الحديثَ بزيادة «طَيِّبَة» عن شيخه يحيى بن يحيى عن هشيم به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ، ويحيى بن يحيى هو النيسابوريُّ وكان ثقةً ثبتًا إمامًا، وتابعه على هذا الوجه يحيى بن حسان - وهو ثقة - عند الدارمي (١٣٨٩).

غير أنهما قد خُولِفا، فرواه جمعٌ عن هشيمٍ فلم يذكروها، وهم:

(١) أشار محققوا طبعة التأصيل في الحاشية (٨) أن هذه الكلمة ضُبطتْ هكذا في بعض النسخ، وفي نسخة ضُبطتْ: تَحِلَّ.

١، ٢ - محمد بن سنان، وسعيد بن النضر كما عند البخاري (٣٣٥، ٤٣٨، ٣١٢٢)، وغيره.

٣ - أبو بكر بن أبي شيبة كما عند مسلم (٥٢١/ ٣)، وغيره.

٤ - الإمام أحمد كما في (مسنده ١٤٢٦٤)، ومن طريقه: أبو نعيم في (الحلية ٨/ ٣١٦).

٥ - الحسن بن إسماعيل كما عند النسائي في (الصغرى ٤٣٧، ٧٤٨)، و(الكبرى ٩٠٣).

٦ - عليّ بن معبد عند ابنِ حِبَّانَ في (صحيحه ٦٤٣٨).

٧، ٨ - سريج بن النعمان، والعلاء بن هلال الرقي، كما عند أبي عوانة في (المستخرج ١٢١٨).

٩ - أحمد بن منيع كما عند السراج في (حديثه ٣٠٠، ومسنده ٥٠٣)، وغيره.

١٠ - أبو الربيع الزهراني كما عند أبي نعيم في (المستخرج ١١٥١)، والبيهقي في (الكبير ٤٣٢١).

١١ - شريح بن يونس كما عند أبي نعيم في (المستخرج ١١٥١)، والحلية (٨/ ٣١٦).

١٢، ١٣ - عليّ بن مسلم الطوسي، وزكريا بن يحيى بن زحمويه، كما عند أبي نعيم في (الحلية ٨/ ٣١٦).

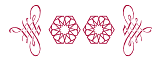
كلهم: عن هشيمٍ به، ولم يذكرْ أحدٌ منهم في حديثه زيادة: «طيبة».

إلا ما جاء عند البيهقيِّ في (الشعب ١٤٠٣) قال: أخبرنا أبو عبد الله

الحافظ، أخبرنا أحمد بن جعفر، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا هشيم به فقال: «... **وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَيِّبَةً وَطَهُورًا وَمَسْجِدًا**»، وستأتي.

وهذه الرواية نراها وهمًا، والذي في (المسند) يخالفها، وكذا رواها أبو نعيم في (الحلية ٨/ ٣١٦) عن أحمد بن جعفر القَطيعي به بدون هذه الزيادة.

قلنا: فالراجحُ أنها زيادةٌ شاذَّةٌ في حديثِ جابرٍ هذا؛ وذلك لرواية الجمع الغفير عن هشيم بدونها، وكذا إعراض البخاري عن إيرادها، وقد روى الحديثَ - أيضًا - يحيى بن يحيى النيسابوري بدونها كما عند البيهقيِّ في (الكبير ١٠٣١)، وإسناده صحيح إلى يحيى.



٢- رِوَايَةُ: «طَيِّبَةً وَطَهُورًا» بالعطف:

وَفِي رِوَايَةٍ بِالعَطْفِ قَالَ: «... وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَيِّبَةً وَطَهُورًا وَمَسْجِدًا ...».

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ دون زيادة: «طَيِّبة» فشَاذَّةٌ.

التخريج:

﴿هق ٣٨٥٠ "واللفظ له" / شعب ١٤٠٣ / هقل (٥/ ٤٧٢ - ٤٧٣) / سمعانش (٢/ ٦٨٣) / طبش (٥/ ١٤١)﴾.

السند:

قال البيهقيُّ في (الكبير ٣٨٥٠): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا محمد بن يعقوب، حدثنا جعفر بن محمد بن الحسين (ح) وأخبرنا أبو الحسن العلاء بن محمد بن أبي سعيد المُهرجاني بها، أخبرنا أبو سهل ابن بشر بن أحمد بن بشر، حدثنا إبراهيم بن علي الذُّهْلي، قالا: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا هشيم، عن سيار، عن يزيد الفقير، عن جابر بن عبد الله.

ورواه السمعانيُّ في (المنتخب ٢/ ٦٨٣)، والسبكيُّ في (طبقاته ٥/ ١٤١) من طريقِ إبراهيمَ بنِ عليٍّ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ، غير أن يحيى بنَ يحيى قد خُولِفَ فيه:

فرواه ثلاثةُ عَشَرَ راويًا عن هُشيمٍ به، فلم يذكروها، كما قدَّمْنَا في الرواية

السابقةِ.

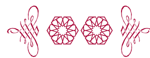
نعم، قد توبع يحيى كما عند البيهقيِّ في (الشعب ١٤٠٣) فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أحمد بن جعفر، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا هشيم، به، وفيه الزيادة.

ولكنها متابعةٌ لا تصحُّ، فقد روى الحديثَ أحمدُ في (المسند) وليس فيه هذه الزيادة، وكذا رواه أبو نعيم في (الحلية ٨/ ٣١٦) عن القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه بنحو رواية (المسند)، وليستْ فيه الزيادةُ، فلعلَّ ذكرها وهم من أوهامِ الحاكمِ رَحِمَهُ اللهُ.

تنبيه:

وقع سقطٌ من المطبوعِ من المنتخب للسمعاني، حيثُ جاء فيه السند هكذا: ثنا أبو عبد الله الحسن بن أبي أسعد الخطيب من لفظه بنيسابور، أبنا أبو بكر عبد الغفار بن محمد الجَنَابذي، أبنا الأستاذ الإمام عبد القاهر بن طاهر التميمي، أبنا هشيم بن بشير، عن سيار، عن يزيد الفقير، عن جابر بن عبد الله، . . . به.

فوقعَ سقطٌ بين عبد القاهر بن طاهر وهشيم، قال المحقق في (الحاشية ١): وهنالك سقطٌ منَ الإسنادِ، إذ لا يمكنُ أن يكون عبد القاهر بن طاهر المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) قد سمع من هشيم بن بشير المولود سنة (١٠٤ هـ) وقيل: سنة (١٠٥ هـ). . . قال: وجاء في الحاشية في الأصل: «سقط ما بين التميمي وهشيم غير واحد».



٣- رِوَايَةُ: «وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**فُضِّلْتُ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلِي بِخَمْسِ خِصَالٍ: أُرْسِلْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ، فَأَخَّرْتُ شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ، فَأَخَّرْتُ شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ»** فلا تثبتُ في حديثِ جابرٍ، وقد صحَّتْ من وجوهٍ أُخر، **وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

]طس ٤٥٨٦[.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا عبدان بن أحمد، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن محمد بن المنكدر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر به.

قال الطبرانيُّ - عقبه -: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن أبي سلمة إلا محمد بن المنكدر، ولا عن ابن المنكدر إلا عبد العزيز بن عبيد الله، تفرَّدَ به: إسماعيل بن عياش».

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا، عِلَّتُهُ: عبد العزيز بن عبيد الله، وهو ابنُ حمزة بن صهيب الشامي الحمصي؛ قال أبو حاتم: «يَروى عن أهل الكوفة وأهل المدينة، ولم يَرْوِ عنه غير إسماعيل بن عياش، وهو عندي عجيبٌ ضعيفُ

الحديثِ منكرُ الحديثِ، يُكتبُ حديثُه، يَروى أحاديثَ مناكيرَ، ويَروى أحاديثَ حِسانًا». وقال أبو زرعةَ: «مضطربُ الحديثِ واهي الحديث» (الجرح والتعديل ٥/ ٣٨٨). وقال الذهبيُّ: «واهٍ، ضَعَّفه أبو حاتم، وابنُ معينٍ، وابنُ المدينيِّ، وما روى عنه سوى إسماعيل بن عياش» (الميزان ٢/ ٦٣٢). وقال الحافظ: «ضعيفٌ، لم يَرْوِ عنه غير إسماعيل» (التقريب ٤١١١).

قلنا: ومع ضَعْفِهِ، فقدِ انفردَ بزيادةٍ في آخره، وهي قوله: «**وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ، فَأَخَّرْتُ شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**».

وهذه الزيادةُ قد ثبتتْ من وجهٍ آخرَ كما في (الصحيحين)[1] أن أبا هريرة قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ، فَأُرِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَخْتَبِيَ**[2] **دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**».



(١) البخاري رقم (٧٤٧٤)، ومسلم رقم (١٩٨).

(٢) قال محققوا الطبعة السلطانية في الحاشية (١): أَخْتَبِيَ. كذا هو في (اليونينية) من غير همز.

[٣٠٤٢ط] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**فُضِّلْتُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ**».

۞ **الحكم:** صحيح (م).

الفوائد:

١ - **قال البغويُّ:** «قوله: «**أُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ**» قيل: يعني: القرآنَ، جَمَعَ اللهُ ﷻ بلطفه معاني كثيرة في ألفاظٍ يسيرةٍ. وقيل: معناه: إيجاز الكلام في إشباع من المعنى، فالكلمةُ القليلةُ الحروفِ منها يتضمن كثيرًا من المعاني، وأنواعًا منَ الأحكامِ» (شرح السنة ١٣/ ١٩٨).

٢ - جاء هنا في حديث أبي هريرة: «**فُضِّلْتُ عَلَى الأَنبياءِ بِسِتٍّ**»، وسبق في حديث جابر: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا**»، وسيأتي في حديث حذيفة عند مسلم: «**فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ**»، وفي حديث أنس - وسندُهُ صحيحٌ -: «**أُعْطِيتُ أَرْبَعًا**».

قال العراقيُّ: «فجعلها في حديث (ستًّا) وفي آخر (خمسًا) وفي آخر (ثلاثًا) وأطلق في آخر وسمَّى فيه ما ليس مُسمّى فيما ذكر أعداده.

وأجابَ عن ذلك القرطبيُّ بأنَّ ذِكرَ الأعدادِ لا يدلُّ على الحصرِ. قال: ويجوزُ أن يكونَ أُعْلِمَ في وقتٍ بالثلاثِ، وفي وقتٍ بالخمسِ، وفي وقتٍ بالستِّ، والله أعلم» (طرح التثريب ٢/ ١١١).

وقال ابنُ حجرٍ: «ففي رواية «أُوتِيتُ خَمْسًا» وقد رُوِي (سِتًّا) وروى فيه (ثَلاثًا) و(أَرْبعًا) وهي تنتهي إلى أكثر من سبعٍ» (فتح الباري ١/ ٤٣٦).

«وقد ذَكَرَ أبو سعيدٍ النيسابوريُّ في كتاب (شرف المصطفى) أن عددَ الذي اختصَّ به نبينا ﷺ عن الأنبياءِ ستون خصلة» (فتح الباري ١/ ٤٣٩).

قال ابنُ حجرٍ: «**وطريقُ الجمعِ أن يقالَ:** لعلَّه اطلعَ أولًا على بعضِ ما اختُص به، ثم اطلعَ على الباقي. ومَن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الإشكال من أصله، وظاهر الحديث يقتضي أن كلَّ واحدة من الخمس المذكورات لم تكن لأحدٍ قبله، وهو كذلك، ولا يُعترضُ بأن نوحًا عليه السلام كان مبعوثًا إلى أهلِ الأرضِ بعد الطوفان؛ لأنه لم يَبْقَ إلا من كان مُؤمنًا معه وقد كان مرسلًا إليهم؛ لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتَّفَقَ بالحادثِ الذي وقعَ وهو انحصارُ الخلقِ في الموجودين بعد هلاكِ سائرِ الناسِ. وأما نبينا ﷺ فعموم رسالته من أصلِ البعثةِ، فثبت اختصاصه بذلك» (فتح الباري ١/ ٤٣٦).

التخريج:

م (٥/ ٥٢٣) "واللفظ له" / ت (تحت رقم ١٦٣٧) / جه ٥٦٧ (دار إحياء الكتب العربية[١] مقتصرًا على الطهور) / حم ٩٣٣٧ / حب ٢٣١٢، ٦٤٤١، ٦٤٤٣ / عل ٦٤٩١ / جع ٢٤٩ / منذ ٥٠٣ / سراج ٥٠٦ / سرج ٣٠٣ / عه ١٢١٤ / مسن ١١٥٣ / مشكل ١٠٢٥ / جر ١٠٤٧ / حزم (٥/ ١٨٠) / محلى (١/ ٩٧) "مختصرًا"، (٢/ ١١٧) / هق ٤٣٢٢، ١٧٧٧٧ / هقل (٥/ ٤٧٢) / هقع (٣/ ٤٠١/ ٥٠٨٠) / بغ ٣٦١٧ / بغت (١/ ٣٠٩) / نبغ ٨ / نبق ٢٥٦، ٢٨٩ / لك ١٤٤٠، ١٤٤١ / حديث أبي محمد

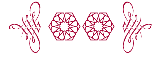
(١) سقط هذا الحديثُ من ط. التأصيل، وهو مثبتٌ في غيرها، كطبعة الصديق (٥٦٧)، ودار الجيل (٥٦٧)، والرسالة (٥٦٧)، وغيرهما.

عبد الله بن أحمد بن إسحاق المصري (تد ١/١٧٨) / مصطفى ١٥١٢ / جرجاني (ق١٣٨ / ب) / مردويه (در ٧/٢٠٦)﴾.

السند:

قال مسلم: حدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وعليّ بن حُجْر، قالوا: حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، به.

والعلاء هو ابن عبد الرحمن بن يعقوب.



١- رِوَايَةُ: «غُفِرَ لِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِي وَمَا تَأَخَّرَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: **«فُضِّلْتُ بِخِصَالٍ سِتٍّ [لَا أَقُولُهُنَّ فَخْرًا] لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: غُفِرَ لِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِي وَمَا تَأَخَّرَ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُعْطِيتُ الكَوْثَرَ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَالذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ صَاحِبَكُمْ لَصَاحِبُ لِوَاءِ الحَمْدِ يَوْمَ القِيَامَةِ، تَحْتَهُ آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ»**.

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ،** وقد صَحَّتْ بعضُ فقراتِهِ كما تقدَّم.

التخريج:

﴿بز ٨١٣٣ "واللفظ له" / سراج ٤٩٠، ٥١٤ "والرواية والزيادة له" / سرج ٢٨٩ / لك ١٤٤٢، ١٤٤٣ / بقي (إمتاع الأسماع ٣/ ٢٢٤) / نبص (المجلد الأول ١١٨ ط. أم القرى) "مقتصرًا على لواء الحمد"﴾.

السند:

قال البزارُ: كَتَبَ إليَّ حمزةُ بنُ مالكٍ يخبرُ أنَّ عمَّه سفيان بن حمزة حدَّثَه عن كَثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة به.

ورواه أبو نعيم في (الدلائل)، واللالكائي في (أصول الاعتقاد ١٤٤٢) من طريق عبد الله بن محمد البغوي، قال: ثنا حمزة بن مالك الأسلمي، قال: ثنا عمي سفيان بن حمزة به.

ورواه اللالكائي (١٤٤٣) - أيضًا - من طريق الحسين بن إسماعيل، قال: ثنا حمزة بن مالك، به.

ورواه السراج في (حديثه، ومسنده) قال: ثنا محمد بن إسماعيل البخاري، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان، عن كثير ابن زيد، به.

ومداره عندهم على كثير بن زيد... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ فيه لينٌ؛ لأجلِ كثيرِ بنِ زيدٍ الأسلميِّ، سبقَ الكلامُ عليه من قبل، ولخَّصَ الحُكْمَ فيه ابنُ حجرٍ فقال: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٥٦١١).

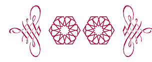
وعليه فالإسنادُ فيه لين لأجله، والحديثُ أصله في (الصحيحين)، ولكن بغيرِ هذا اللفظِ.

ولذا قال الهيثميُّ: «أصله في الصحيح، ولم أره بتمامه» (كشف الأستار ٣/ ١٤٧).

ومع ذلك قال في (المجمع): «رواه البزارُ، وإسنادُهُ جيدٌ» (المجمع

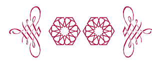
١٤٠٠٥)، وكذا قال السيوطيُّ في (الخصائص ٢/ ٣٣٦).

وهذا منهما ليس بجيدٍ لما بَيَّنَّاهُ من حالِ كثيرٍ وحمزةَ بنِ مالِكٍ. والله أعلم.



٢- رِوَايَةُ: بالشَّكِّ:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**أُعْطِيتُ سِتًّا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ كَانَ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُحِلَتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَبُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ، وَأُرَاهُ: جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**».



٣- رِوَايَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ ثَانِيَةٍ قَالَ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ - أَحْسَبُهُ قَالَ - وَأُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ**».

۞ الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ.

التخريج:

[نبص (المجلد الأول ١٥٦ ط. جامعة أم القرى) "بلفظ الرواية الأولى" / بز ٩٣٥٦ "بلفظ الرواية الثانية"].

السند:

قال أبو نعيم: حدثنا إبراهيم بن السندي، حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا أبي، حدثنا المسعودي، عن مزاحم بن زُفَر، عن مجاهد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

ورواه البزار في (مسنده) قال: حدثنا عمرو بن علي حدثنا أبو داود حدثنا المسعودي، بسنده بلفظ الرواية الثانية.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علتان:

الأولى: المسعودي، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة، قال ابنُ حجرٍ: «صدوقٌ اختلطَ قبل موته، وضابطه أن مَن سَمِعَ منه ببغدادَ فبعدَ الاختلاطِ» (التقريب ٣٩١٩).

بل شَدَّدَ ابنُ حِبَّانَ في حديثه فقال: «كان المسعوديُّ صدوقًا إلا أنه اختلطَ في آخرِ عمره اختلاطًا شديدًا حتَّى ذَهَبَ عَقْلُهُ، وكان يحدثُ بما يجيئه فحمل، فاختلطَ حديثُه القديمُ بحديثِهِ الأخيرِ ولم يتميزْ، فاستحق الترك» (المجروحين ٢/ ١٢).

قلنا: هذا القول من ابنِ حِبَّانَ فيه تشدد، والصحيح أن مَن روى عنه قبل الاختلاط فحديثه صحيح، بخلافِ مَن رَوى عنه بعد الاختلاطِ، وأبو داود الطيالسيُّ سَمِعَ منه بعد الاختلاطِ، قال ابنُ حِبَّانَ: «سماعُ أبي داود من المسعوديِّ كان بعد أن اختلطَ» (الثقات ٧/ ٥٦٨)، ولذا لا تُقبلُ روايتُه عنه.

وأما عبد الله بن يزيد المقرئ، فلا يُدرى هل سَمِعَ منه قبل الاختلاط أم بعده، غير أن الظَّاهرَ أن سماعه منه قبل الاختلاط، وذلك أن أحمدَ نصَّ على

أن المسعوديَّ اختلطَ ببغدادَ. ومَن سمع منه بالكوفةِ والبصرةِ، فسماعُهُ جيدٌ (العلل رواية ابنه عبد الله ٥٧٥)، وعبد الله بن يزيد المقرئ بصري، وأقرأ فيها ستًّا وثلاثين سنة، بل قال أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدثنا أبو عبد الرحمن قال: سمعتُ من المسعوديِّ إما ثماني وإما سبعًا وأربعين، ولا أعلم أني رأيته بعد سنة ثنتين وخمسين» (العلل ٦٠٢٤)، وهذا نصٌّ قاطعٌ في سماع المقرئ من المسعودي قبل الاختلاطِ، فقد نصَّ أبو حاتم أنه تغيَّرَ بأَخَرَةٍ قبل موته بسنة أو سنتين (الجرح والتعديل ٥/ ٢٥١ - ٢٥٢).

قلنا: وثَمَّ شيءٌ آخر يُعَلُّ به حديث المسعودي، وذلك أنه كان يغلطُ فيما يَروي عن عاصمٍ، وسلمة، والأعمش، والصغار، يُخطئُ في ذلك. ويصحح له ما روى عن القاسم، ومعن، وشيوخه الكبار. قاله ابنُ معينٍ، وغيرُهُ. انظر (تهذيب الكمال ١٧/ ٢٢٣ - ٢٢٥).

العلة الثانية: أن الحديثَ قد اختُلِفَ فيه على مجاهدٍ اختلافًا كبيرًا. انظر (العلل للدارقطني ١١١٥، ١٥٤١).

والمحفوظُ هو ما رواه الأعمشُ عن مجاهدٍ عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذر، كما أخرجه أحمدُ في (مسنده ٢١٣١٤) -وعنه الخلالُ في (السنة ١١٧٨)-، وابنُ أبي شيبةَ في (مسنده) كما في (إتحاف الخيرة المهرة ٦٣٥٦/ ٥)، والدارميُّ في (مسنده ٢٥١٠)، والسراجُ في (حديثه ومسنده)، وابنُ حِبَّانَ في (صحيحه ٦٤٦٢)، وابنُ عبدِ البرِّ في (تمهيده)، وغيرهم، من طريق أبي عوانة.

ورواه أبو داود في (سننه ٤٨٩)، وإسحاقُ بنُ راهويه في (مسنده ٨٦٨) - ومن طريقه: أبو نعيم في (الحلية ٣/ ٢٧٧) -، ويحيى بنُ صاعدٍ في (زوائده على الزهد لابن المبارك ١٠٦٩)، وغيرهم، من طريق جرير بن

عبد الحميد.

ورواه أحمدُ في (المسند ٢١٢٩٩) من طريق محمد بن إسحاق.

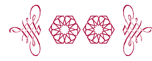
ورواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنَّفه ٧٨٣٩، ٣٢٣٠٧) من طريقِ مِنْدَل بن علي.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك ٣٦٣٣) من طريقِ أبي أسامةَ.

وكذا محمد بن أبي عبيدة عن أبيه عبد الملك بن معن، كما ذكر اللالكائيُّ في (أصول الاعتقاد ١٤٥٠).

ستتهم: (أبو عوانة، وجرير، وابن إسحاق، ومندل، وأبو أسامة، وأبو عبيدة عبد الملك بن معن) عن الأعمشِ عن مجاهدِ بنِ جبرٍ عن عُبيدِ بنِ عميرٍ عن أبي ذر به.

وسيأتي تخريجه وتحقيقه بتوسعٍ قريبًا، قال الدارقطنيُّ رحمه الله: «والمحفوظُ قولُ مَن قالَ: عن مجاهدٍ، عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذَرٍّ (العلل ٣/ ١٨٥).



٤- رِوَايَةُ: «فيها أوتيت خزائن الأرض»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ فَتُلَّتْ فِي يَدِي**».

۞ **الحكم:** **صحيحُ المتنِ**، وأصله في (الصحيحين)، **وصَحَّحَهُ:** البغويُّ، وابنُ كَثيرٍ.

الفوائد:

قال البغويُّ: «قوله: «**أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ فَتُلَّتْ فِي يَدَيَّ**»: يحتمل أن يكون هذا إشارةٌ إلى ما فُتِحَ لأُمَّتِهِ وجنودِهِ من الخزائنِ، كخزائن كسرى وقيصر. ويحتمل أن يكون المراد منه معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة وأنواع الفلز، أي: ستُفتح البلدان التي فيها هذه المعادن والخزائن، فتكون لأُمَّتِهِ. قال أبو هريرة: «ذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا» أي: تستخرجونها.

وقوله: «**تُلَّتْ فِي يَدِي**» أي: أُلقيتْ في يَدِي» (شرح السنة ١٣/ ١٩٩).

التخريج:

﴿حم ٧٤٠٣، ٩٧٠٥، ١٠٥١٧ "واللفظ له" / جا ١٢٣ "مقتصرًا على الطهور" / سراج ٤٩١ / سرج ٢٩٠، ٢٩١، ١٩٠١ / بغ ٣٦١٨ / مشكل ٤٤٨٦ / تمهيد (٥/ ٢٢٢) "مقتصرًا على الطهور" / خطك (١/ ١٧٩) / نبغ ٩ / آجر (فوائد / مخطوط ق١٠٥أ)﴾.

السند:

قال أحمدُ: حدثنا يزيد، أخبرنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن

أبي هريرة به.

ورواه السراجُ في (حديثه، ومسنده)، وابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد) من طريقِ يزيدَ بنِ هارونَ به.

ومداره عند الجميع على محمد بن عمرو... به.

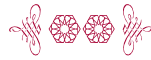
التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ غير محمد بن عمرو بن علقمة؛ فهو: «صدوقٌ له أوهامٌ» كما في (التقريب ٦١٨٨).

قال البغويُّ: «هذا حديثٌ صحيحٌ» (شرح السنة ١٣/ ١٩٨).

وقال ابنُ كَثيرٍ: «وهذا إسنادٌ جيدٌ قويٌّ على شرطِ مسلم ولم يخرجوه» (البداية والنهاية ٦/ ٣٣).

وقال في موضعٍ آخرَ: «تفَرَّدَ به: أحمدُ من هذا الوجه، وهو على شرط مسلم» (البداية والنهاية ٨/ ٤٧٥).



٥- رِوَايَةُ: «وَإِنْ لَمْ أَجِدِ المَاءَ تَيَمَّمْتُ بِالصَّعِيدِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا أَيْنَمَا كُنْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدِ المَاءَ تَيَمَّمْتُ بِالصَّعِيدِ ثُمَّ صَلَّيْتُ وَكَانَتْ لِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَلَمْ يُفْعَلْ ذَلِكَ بِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «وَإِنْ لَمْ أَجِدِ المَاءَ تَيَمَّمْتُ بِالصَّعِيدِ»، فإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿بشران ٥٧٤ "واللفظ له" / إمام (١/ ٩٤)/ نبلا (٦/ ٣٨٩ - ٣٩٠)﴾.

السند:

رواه ابنُ بِشْرَانَ - ومن طريقه: ابنُ دقيق العيد، والذهبيُّ -، قال: أخبرنا علي بن محمد بن أحمد المصري، حدثنا سليمان بن شعيب، حدثنا خالد بن عبد الرحمن، حدثنا عمر بن ذر، أخبرني مجاهد، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علتان:

الأولى: خالد بن عبد الرحمن، هو المخزوميُّ، وقد جاءَ مصرحًا به كما عند ابن المظفر (جزئه الأول والثاني ق ٢٦٠/ ب) قال: أخبرنا حاجب، ثنا سليمان بن شعيب، ثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني، ثنا عمر بن ذر، قال: أخبرني مجاهد، أن أبا هريرة كَانَ إِذَا حَدَّثَ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَعَلَ خَلِيْلِي، وقَالَ خَلِيْلِي، وقال: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَيرًا، فقال: «**إِنَّ اللَّهَ أَعْطَانِي خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ كَانَ قَبْلِي: أَرْسَلَ كَلَّ نَبِيٍّ إِلَى أُمَّتِهِ بِلِسَانِهَا، وَأَرْسَلَنِي إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ مِنْ خَلْقِهِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، ولم يُنْصَرْ بِهِ أَحَدٌ كَانَ**

قَبْلِي، وَجَعَلَ لِي الأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، ولم يَفْعَلْ ذَلك بأَحَدٍ قَبْلِي، وَأَرْسَلَ كُلَّ نَبِيٍّ يَعْرِضُ عليه المسْأَلَةَ يسألها إيَّاهُ، فيُعجل لكُلِّ نَبِيٍّ مسألته فأعطيها فِي الدُّنْيَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُؤَخِّرَ مَسْأَلَتِي إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ فَفَعَلَ ذَلِكَ، وَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَهُوَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا».

ومع تعيينة فقد قال الذهبيُّ: «خالد بن عبد الرحمن المخزومي: وَاهٍ» (سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠). فعَيَّن خالدًا هذا بالمخزومي «المتروك»، والذي في (التهذيب) في تلاميذ عمر بن ذر هو خالد بن عبد الرحمن الخراساني، ووجدنا في تلاميذه سليمان بن شعيب الكيساني، مما يرجح أنه الخراساني لا المخزومي. والله أعلم.

وخالد بن عبد الرحمن الخراساني وَثَّقَهُ يحيى بنُ مَعينٍ وغيرُهُ، ولكن قال العقيليُّ: «في حفظه شيء»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ليس بذاك» (تهذيب التهذيب ١٩١). ولذا قال الحافظُ: «صدوقٌ له أوهام» (التقريب١٦٥١).

وقد خَالَفَهُ مَن هو أوثقُ منه، **وهي العلة الثانية:**

فقد رواه وكيع بن الجراح، كما عند ابن أبي شيبة في (مصنفه ٧٨٣٦) عن عمر بن ذر عن مجاهد عن أبي ذر به.

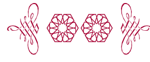
فجعله من مسند أبي ذر.

وقد توبع عليه وكيع متابعتين: تامة، وقاصرة:

فأما المتابعة التامة فمن أبي نعيم النخعي كما عند الشهاب في (مسنده ١١١٢).

وأما المتابعة القاصرة فمن واصل الأحدب عن مجاهد به، كما عند أحمد في (مسنده ٢١٤٣٥)، وغيره.

قلنا: ورواية وكيع ومَن تابعه أولى بالصواب، وقدِ اختُلِفَ على حديثِ مجاهدٍ اختلافات غير هذه. انظر (الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٢٦، ٤/ ١٢٤)، و(علل الدارقطني ٤/ ١٨٢).



٦- رِوَايَةُ: «أُعطيت خمسًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى العَدُوِّ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ وَلَمْ تُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَبُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ وَلَمْ يُبْعَثْ نَبِيٌّ إِلَّا إِلَى قَوْمِهِ، وَلَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً فَتَنَجَّزَهَا، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي».

وَفِي رِوَايَةٍ ثَانِيَة: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَبْيَضِ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ».

۞ **الحكم: الحديثُ في الصحيحِ بغيرِ هذا السياقِ، وهذا إسنادٌ ضَعيفٌ.**

التخريج:

[حم ٧٢٦٦ "مقتصرًا على الطهور" / بز ٧٦٩٣م "مقتصرًا على الطهور"، ٩٣٠٩ "بلفظ السياقة الأولى" / ثو ١٨٥ "بلفظ السياقة الثانية" / سرج ٣٠٤، ٣٠٦ "مقتصرًا على الطهور" / سراج ٥٠٧، ٥٠٨ "مقتصرًا على الطهور" / مشكل ١٠٢٣، ٣٥٣٢، ٣٩٦٩ / حرملة (هقع ٢/ ٢٦/

١٦٢١) / هقع (٢/٢٦/١٦٢٠) "مقتصرًا على الطهور"، (٣/٣٩٩/ ٥٠٧٥) / مخلص ٤٧٤ / شاهين (جزء / رواية المحلي ٤٤) / غافل ٨٠٦].

التحقيق

له ثلاثٌ طرقٍ:

الأول: رواه الشافعيُّ في (سنن حرملة) كما (معرفة السنن والآثار ١٦٢١) - ومن طريقه: الطحاويُّ في أكثر من موضع من (مشكل الآثار) - عن سفيان، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، به، ثم قال الشافعيُّ: ثم جلستُ إلى سفيانَ فذكرَ هذا الحديثَ، فقال الزهريُّ: عن أبي سلمةَ، أو عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ، نحوه.

وتابع الشافعي على رواية الجزم بسعيد بن المسيب، عليّ بن الفضل الكرابيسي كما عند البزار (٧٦٩٣م)، وسَوَّار بن عبد الله كما عند السراج في (حديثه ٣٠٦، ومسنده ٥٠٨) ومحمد بن يعقوب بن عبد الوهاب عند ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٦/ ٢٧٢).

بينما رواه على الشَّك الإمامُ أحمدُ في (مسنده ٧٢٦٦) حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي هريرة، يبلغُ به النبيَّ ﷺ: «**جُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**».

قال سفيانُ: أُراه عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ.

وكذا رواه الحميديُّ في (مسنده ٩٧٥) عن سفيانَ فقال: إما سعيد وإما أبو سلمة.

ورواه عن سفيانَ جماعةٌ، فرووه على الشَّك كما رواه أحمدُ والحميديُّ،

وهم:

عَتيق بن محمد كما عند البيهقيِّ في (معرفة السنن ١٦٢٠) وقال فيه: «لا أعلمه إلا عن سعيد».

وعبد الجبار بن العلاء عند السراج في (حديثه ٣٠٤، ومسنده ٥٠٧) وقال فيه: «لعلَّه يُذكر عن سعيد».

ومحمد بن عباد المكي كما عند ابن شاهين في (جزئه رواية ابن المهتدي ٤٤)، وقال فيه: «عمَّن سمع أبا هريرة أو أبا سلمة».

قلنا: ومدارُ الطرقِ - كما سبقَ - على سفيانَ بنِ عُيينةَ، وهو إمامٌ حافظٌ، غير أنه كان يشكُّ فيمن حَدَّثَ الزهري بالحديثِ، وهذا الشَّكُّ قد يكون غير مؤثر، فقد رواه جماعةٌ عن الزهريِّ، فمنهم مَن قال عن سعيد بن المسيب، ومنهم من كان يجمع بين سعيد وأبي سلمة؛ ولذا كان سفيانُ أولًا يُحدِّثُ به على الجزم عن سعيد بن المسيب كما رواه الشافعيُّ ومَن تابعه، ثم سمعه مرة ثانية من الزهري عن سعيد وأبي سلمة، فشكَّ سفيانُ فيمن حَدَّثَ الزهري بعد، وعليه تحمل رواية أحمد، والحميدي، ومَن تابعه، وقد بَيَّنَتْ روايةُ الشافعيِّ كلَّ ذلك.

ومن تابع سفيان على سعيد بن المسيب منفردًا:

يونس بن يزيد كما عند مسلم في (صحيحه ٦/٥٢٣)، وغيره.

إبراهيم بن سعد كما عند البخاري في (صحيحه ٧٢٧٣)، وغيره.

عقيل كما عند البخاري (٧٠١٣، ٢٩٧٧)، وغيره.

ابن أخي الزهري كما عند أبي عوانة في (المستخرج ١٢١٥).

ورواه معمرٌ مرة عن سعيد وحده كما عند النسائي في (الصغرى ٣١١٠)، و(الكبرى ٤٤٨٩)، وغيره.

بينما رواه - أيضًا - كما عند مسلم (٥٢٣)، وغيره، فقَرَنَ بين سعيدٍ وأبي سلمةَ.

وتابعه على الوجهِ الأخيرِ الزبيدي كما عند مسلم (٥٢٣/٦)، وغيره.

ففي رواية هؤلاء أن الزهريَّ كان يرويه عن أبي سعيد وأبي سلمة، وذلك يزيلُ الشَّكَّ الذي في روايةِ ابن عيينة المتقدمة.

وقد ذَكَرَ الدارقطنيُّ الخلافَ المتقدم هل عن سعيد أم عنه وأبي سلمة، ثم قال: «والقولان محفوظان عن الزهري» (العلل ١٤٢٥).

فإذا تبين أن الحديثَ عند الزهريِّ عن سعيد وأبي سلمة، زالَ الشَّكُّ الذي في روايةِ ابنِ عُيينةَ، وصَحَّ السندَ، ولكن يعكر عليه شيء آخر في المتن، أنه ليس في رواية أحد ممن تقدم بعض الألفاظ الموجودة في حديث سفيان، بل اجتمعوا على لفظ واحد وهو: «**بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدِي**» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَقَدْ ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا».

وهذا لفظُ البخاري (٢٩٧٧) من طريق عقيل. فليس فيه: «**جُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»، ولا أغلب الفقرات التي أَتَى بها سفيانُ منَ الشفاعةِ وغيرِها.

والظاهرُ أن ذِكْرَها وهمٌ من سفيانَ، أو لعلَّه أدخل عليه حديث في حديثًا، والله أعلم.

الطريق الثاني: أخرجه البزارُ في (مسنده ٩٣٠٩) فقال: حدثنا يوسف بن

موسى حدثنا سلمة بن الفضل حدثنا الحجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ السياقة الأولى.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، علته: الحجاجُ بنُ أرطاةَ، قال الحافظُ: «صدوقٌ كثير الخطأ والتدليس» (التقريب ١١١٩)، وقد عنعنَ عن عطاءٍ.

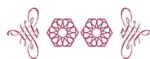
والراوي عنه سلمة بن الفضل الأبرش، «صدوق كثير الخطأ» (التقريب ٢٥٠٥).

الطريق الثالث: رواه أبو الليث السمرقنديُّ في (تنبيه الغافلين) قال: حدثنا الحاكم أبو الحسن السردري، حدثنا بكر بن منير، حدثنا هانئ بن النضر، حدثنا أحمد بن خالد، عن المسعودي، عن مزاحم بن زفر، عن مجاهد، عن أبي هريرة به.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، فيه علتان:

الأولى: المسعوديُّ، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة، تقدَّمَ أنه اختلطَ في آخرِ عمره، ولا يُدري متى سمعَ منه أحمد بن خالد الوَهْبي، والظاهرُ أنه لم يسمعْ منه إلا في آخره، فليس من أصحاب المسعودي القُدَامَى، والله أعلم.

العلة الثانية: الاختلاف على مجاهدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الحديثِ، والمحفوظُ عنه ما رواه الأعمشُ عن مجاهدٍ عن عبيد بن عمير عن أبي ذر كما سيأتي. وانظر (الضعفاء ١/٥٩٨ - ٦٠٠) للعقيلي، و(العلل ١١١٥، ١٥٤١) للدارقطني.



٧- رِوَايَةُ: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ كُلُّهَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحُلِّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ** (وَالأَبْيَضِ)، **وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ** [فَادَّخَرْتُهَا لِأُمَّتِي]».

۞ **الحكم: صحيحٌ.**

التخريج:

〚حمد ٩٧٥ "واللفظ له" / مشكل ٤٤٨٧ "والرواية له" / طحق ١٠٠ / كر (٦/ ٢٧٢) "مقتصرًا على الشاهد"〛.

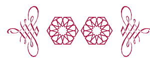
السند:

قال الحميديُّ: حدثنا سفيانُ قال: حدثنا الزهريُّ عمَّن سمع أبا هريرة - إما سعيد وإما أبو سلمة -، وأكثر ذلك يقوله عن سعيد عن أبي هريرة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين. وأما شَكُّ الزهريِّ فيمن رواه عن أبي هريرة، هل هو سعيد بن المسيب، أم أبو سلمة بن عبد الرحمن؟

فلا يضرُّ فكلاهما ثقة، بل قال الدارقطنيُّ - بعد أن ذكرَ الخلافَ على الزهريِّ -: «والقولان محفوظان عن الزهري» (العلل ١٤٢٥).



٨- رِوَايَةُ: «سل تعطه»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: أُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِنَبِيٍّ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، [فَأَيْنَمَا تَوَجَّهْتُ مِنَ الأَرْضِ فَهُوَ لِي مَسْجِدٌ]، وَكَانَ مَنْ قَبْلَنَا يُصَلُّونَ فِي المَحَارِيبِ، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَسْوَدَ وَأَحْمَرَ، وَكَانَ الرَّجُلُ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ بَيْنَ يَدَيَّ، يَسْمَعُ بِي القَوْمُ - بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةُ شَهْرٍ - فَيُرْعَبُونَ مِنِّي، وَجُعِلَ لِي الرُّعْبُ نَصْرًا، وَقِيلَ لِي: سَلْ تَعْطَهْ. فَجَعَلْتُهَا شَفَاعَةً لِأُمَّتِي، وَهِيَ نَائِلَةٌ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَه إِلَّا اللَّهُ، لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا».

۞ الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[طس ٧٤٧١ "واللفظ له" / نبص (المجلد الأول ١٥٩ جامعة أم القرى "والزيادة له")].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمد بن شعيب، ثنا عبد الرحمن بن سلمة، ثنا حماد بن قيراط، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة به.

وقال - عقبه -: «لم يَرْوِ هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا حماد بن قيراط».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: حماد بن قيراط، وهو ضعيفٌ، قال أبو حاتم:

«مضطربُ الحديثِ، يُكتبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به» وقال أبو زرعة: «صدوقٌ» (الجرح والتعديل ٣/ ١٤٥)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٨/ ٢٠٦) وقال: «يُخطئُ»، ثم ذكره في (المجروحين ١/ ٣٠٩) وقال: «يقلبُ الأخبارَ على الثقاتِ، ويجيءُ عن الأثباتِ بالطاماتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، وكان أبو زرعة الرازيُّ يُمَرِّضُ القول فيه». وقال ابنُ عَدِيٍّ: «عامة ما يرويه فيه نظر» (الكامل في الضعفاء ٤٥٤٠).

والراوي عنه عبد الرحمن بن سلمة الرازي، كاتب سلمة بن الفضل، ذكره ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٥/ ٢٤١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

والظاهرُ أنه مجهولٌ، فقد قال الذهبيُّ - في ترجمة محمد بن شعيب -: «روى عن عبد الرحمن بن سلمة، وعبّاس بن إسماعيل، وأحمد بن إبراهيم الزمعي، والثلاثة لا أعرفهم» (تاريخ الإسلام ٦/ ١٠٢٩).

ومحمد بن شعيب هو التاجرُ الأصبهانيُّ، قال أبو الشيخِ: «حَدَّثَ عن الرازيين بما لم نجدْهُ بالريِّ ولم نكتبْه إلا عنه» (طبقات المحدثين ٤/ ٤٣).

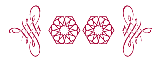
وقال أبو نعيم: «يروي عن الرازيين بغرائبَ[(١)]» (تاريخ أصبهان ٢/ ٢٢٢).

قلنا: وقد روى الحديث أبو نعيم في (الدلائل) عن شيخه أبي الشيخ عبد الله بن جعفر عن محمد بن شعيب هذا، ولكن سمَّى شيخَ شيخه: بشار ابن قيراط، فلعلَّه من غرائبه، أو يكون ما في (الأوسط) للطبرانيِّ مصحفًا، والله أعلم.

(١) كذا في المطبوع من (تاريخ أصبهان).

وبشارُ بنُ قيراطٍ هو أخو حماد بن قيراط المذكور، وحاله قريب من حال أخيه بل أسوأ منه، قال أبو حاتم: «هو نيسابوريٌّ، قَدِمَ الريَّ، مضطربُ الحديثِ، يُكتبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به» (الجرح والتعديل ٢/ ٢١٨). وقال أبو زرعة الرازيُّ: «بشار يكذب» (المجروحين ١/ ٢١٨).

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وبشار بن قيراط هذا الذي روى أحاديثَ غيرَ محفوظةٍ، وله أحاديثُ مناكيرُ عمَّن يحدثُ عنه، وهو إلى الضعفِ أقربُ منه إلى الصدقِ، وبشارُ بنُ الحكمِ خيرٌ منه» (الكامل ٢/ ٤٢٨). وقال الحاكمُ: «صاحب مناكير» (سؤالات السجزي ٢٠٩). وقال الدارقطنيُّ: «لا شيء» (سؤالات السلمي ٧٤).



٩- رِوَايَةُ: «نُصِرْتُ عَلَى عَدُوِّي بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ أَمَامِي وَشَهْرٍ خَلْفِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ مُجَاهِدٍ المَكِّيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَحْرُسُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ . . . فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنِّي أُعْطِيتُ فِيهَا خَمْسًا لَمْ يُعْطَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي: إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً أَحْمَرِهِمْ وَأَسْوَدِهِمْ، وَكَانَ النَّبِيُّ قَبْلِي يُبْعَثُ إِلَى أَهْلِ بَيْتِهِ أَوْ إِلَى أَهْلِ قَرْيَتِهِ، وَنُصِرْتُ عَلَى عَدُوِّي بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ أَمَامِي وَشَهْرٍ خَلْفِي، وَأُحِلَّتْ لِي الغَنَائِمُ وَالأَخْمَاسُ وَلَمْ تَحِلَّ لِنَبِيٍّ قَبْلِي، إِنَّمَا تُؤْخَذُ فَتُوضَعُ فَتَنْزِلُ عَلَيْهَا نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ بَيْضَاءُ فَتَحْرِقُهَا، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا أُصَلِّي فِيهَا حَيْثُ أَدْرَكَتْنِي الصَّلَاةُ، وَأُعْطِيتُ حِينَئِذٍ دَعْوَةً فَذَخَرْتُهَا (أَخَّرْتُهَا) شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ»**.

قَالَ مُجَاهِدٌ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَقَالَ لِي صَاحِبِي، وَكَانَ أَفْضَلَ مِنِّي: نَسِيتَ أَفْضَلَهَا أَوْ أَخْيَرَهَا قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: **«وَأَنَا أَرْجُو أَنْ تَنَالَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شيئًا»**، وَذَكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ صَاحِبَهُ ذَلِكَ كَانَ أَبَا ذَرٍّ الغِفَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ:** العُقيليُّ، والألبانيُّ.

ولفظةُ: «**نُصِرْتُ عَلَى عَدُوِّي بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ أَمَامِي وَشَهْرٍ خَلْفِي**» **منكرةٌ**، وقال الشيخُ الألبانيُّ: «زيادةٌ منكرةٌ بل باطلةٌ».

التخريج:

〚مشكل ١٦٦٢ "واللفظ له"، ٤٤٨٨ / عق (١/٥٩٨ - ٥٩٩) "والرواية له" / تصحيف (٢/٥٤٧ - ٥٤٨) / نبص (المجلد الأول ١٥٥ ط. جامعة أم القرى) / مظفر (حاجب ق ٢٦٠ / ب) "مختصرًا" / متفق

(٢/ ٨٥٩ - ٨٦٠)].

التحقيق

له طريقان:

الأول: أخرجه الطحاويُّ في (مشكل الآثار ١٦٦٢، ٤٤٨٨) قال: حدثنا صالح بن عبد الرحمن الأنصاري.

والعقيليُّ في (الضعفاء ١/ ٥٩٩) من طريق محمد بن عبد اللَّه بن يزيد المقرئ.

وأبو نعيمٍ في (الدلائل ١٥٥) من طريق سلمة بن شبيب.

والعسكريُّ في (التصحيفات) من طريق أحمد بن الوليد الكرخي.

أربعتهم: (صالح، ومحمد بن عبد الله، وسلمة، والكرخي) رووه عن عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر عن خازم بن خزيمة البصري من تيم الرباب عن مجاهدٍ المكيِّ عن أبي هريرةَ به.

وخالفهم: محمد بن إسماعيل الصائغ كما عند العقيلي في (الضعفاء) - ومن طريقه: الخطيبُ في (المتفق) - فقال: حدثنا المقرئ قال: حدثنا عبد الجبار بن عمر الأيلي قال: حدثنا خازم بن خزيمة البصري، من تيم الرباب، عن مجاهد، عن أبي هريرة به.

فجعل شيخ المقرئ عبد الجبار، وهذا وهم بلا شَكٍّ، فإن روايةَ الجماعةِ أَوْلى، والصائغُ وإن كان صدوقًا فرواية الثقات عن أبي عبد الرحمن المقرئ أولى منه، وفيهم ابنه محمد، وهو أعلم بأبيه؛ **ولذا قال العقيليُّ:** «هكذا أخبرنا به الصائغ، عن المقرئ، عن أبي عمر عبد الجبار بن عمر الأيلي،

عن خازم بن خزيمة، في وسط أحاديث عبد الجبار بن عمر، وحدثنيه محمد ابن زكريا البلخي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ قال: حدثنا أبي، حدثنا يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: حدثني خازم بن خزيمة البصري من تيم الرباب، عن مجاهد المكي، عن أبي هريرة... فذكر مثله سواء إلى آخره».

قلنا: كأنَّه يُشيرُ إلى وهمِ الصائغِ فيه.

وقال الخطيبُ: «ورواه محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ عن أبيه عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن خازم بن خزيمة رحمه الله، وذكر أبو الحسن الدارقطني أن أبا عبد الرحمن كذا حَدَّثَ به عن يحيى عن خازم بن خزيمة».

قلنا: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ من أجل خازم بن خزيمة؛ قال العقيليُّ: «يُخالِفُ في حديثِهِ» (الضعفاء ١/٥٩٨)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٨/ ٢٣٢) وقال: «ربما أخطأ».

وقد أشارَ الذهبيُّ إلى تضعيف روايته هذه، فقال - بعد أن نقلَ كلامَ العقيليِّ -: «قلتُ: له حديث في الشفاعة عند أبي عبد الرحمن المقري، عن عبد الجبار» (ميزان الاعتدال ١/ ٦٢٦).

قلنا: وقد توبع خازم بن خزيمة، ولكنها متابعة ضعيفة، وهي الطريق الثاني:

أخرجها ابنُ المظفرِ في (جزئه الأول والثاني) فقال: أخبرنا حاجب، ثنا سليمان بن شعيب، ثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني، ثنا عمر بن ذر، قال: أخبرني مجاهد، أن أبا هريرة... فذكره بلفظٍ قريبٍ منه، وليس فيه: «**مَسِيرَةَ شَهْرٍ أَمَامِي وَشَهْرٍ خَلْفِي**».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ من أجل خالد بن عبد الرحمن الخراساني، وهو ضعيفٌ،

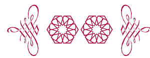
وقد خُولِفَ، وتقدَّمَ الكلامُ عليه قريبًا.

قلنا: وفي الحديثِ علةٌ أُخْرَى، وهي الخلافُ الكبيرُ على مجاهدٍ في سندِ هذا الحديثِ؛ ولذا بدأ العقيليُّ ترجمةَ خازمٍ بقوله: «يخالف في حديثه»، ثم ذكرَ خِلافًا طويلًا على مجاهدٍ ثم قال: «هذه الأحاديثُ مضطربةٌ كلُّها، والحديثُ ثابتٌ من غيرِ هذا الوجهِ في قوله: «**جُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»» (الضعفاء ١/٥٩٨ - ٦٠٠).

وذَكَرَ الدارقطنيُّ الحديثَ في موضعين من (العلل)، ورجَّحَ في أحدهما ما رواه الأعمشُ عن مجاهدٍ فقال: «والمحفوظُ قولُ مَن قالَ: عن مجاهدٍ، عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذَرٍّ» انظر (العلل ١١١٥، ١٥٤١).

وقد رَوى الثقاتُ متنَ هذا الحديثِ، وليس فيه هذا السياق الطويل، وقد سبقَ الحديثُ عن غيرِ واحدٍ منَ الثقاتِ عن أبي هريرة، بدونه.

وفي حديثِ خازمِ بنِ خزيمةَ زيادةٌ منكرةٌ، وليستْ في حديثِ عمرَ بنِ ذَرٍّ، وهي قوله: «**نُصِرْتُ عَلَى عَدُوِّي بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ أَمَامِي وَشَهْرٍ خَلْفِي**». والثابتُ المتواترُ أنه شهرٌ واحدٌ. ولذا استنكرها الألبانيُّ لمخالفتها الثابت عن أبي هريرة من خمسةِ طرقٍ عنه، والمتواترُ عن غيره من الصحابة، بأنها شهرٌ واحدٌ، فقال: «زيادةٌ منكرةٌ بل باطلةٌ» (الضعيفة ١٢/٨٩١ - ٨٩٣).



١٠- رِوَايَةُ: «مطولة في الإسراء»:

وَفِي رِوَايَةٍ: . . . «فَضَّلَنِي رَبِّي بِستٍّ: أَعْطَانِي فَوَاتِحَ الكَلِمِ وَخَوَاتِيمَهُ، وَجَوَامِعَ الحَدِيثِ، وَأَرْسَلَنِي إِلَى النَّاسِ كَافَّةً بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَقَذَفَ فِي قُلُوبِ عَدُوِّي الرُّعْبَ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ كُلُّهَا طَهُورًا وَمَسْجِدًا» قَالَ: «وَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً...».

۞ الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وأَنْكَرَهُ: ابنُ كَثيرٍ، والذهبيُّ، والمقريزيُّ، وَضَعَّفَهُ: الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طبر (١٠/ ٣١٤) "مختصرًا جدًّا"، (١٤/ ٤٢٤ - ٤٣٥) "واللفظ له"، (١٥/ ٥٦٤)، (٢٢/ ٣٥، ٣٧، ٤٣)، (٢٣/ ٥٧٠) / تطبر (مسند ابن عباس ٧٢٧) / بز ٩٥١٨ / حا (كثير ٥/ ٣٨) / إبا (جهم ١٧٧) / نبص (المجلد الثاني ١٧ ط. أم القرى) "مختصرًا، ليس فيه موضع الشاهد" / هقل (٢/ ٣٩٧ - ٤٠٣) / كر (مختصر تاريخ دمشق ٢/ ١٢٤ - ١٢٩)﴾.

التحقيق

رَوى هذا الحديثَ أبو جعفر الرازيُّ عيسي بن ماهان، واضطربَ في سندِهِ على النحوِ التالي:

فرواه الطبريُّ في (تفسيره ١٠/ ٣١٤) قال: حدثنا علي بن سهل، قال: ثنا حجاج، قال: ثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي هريرة أو غيره، به.

قال الطبريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «شَكَّ أبو جعفرٍ الرازيُّ».

ورواه البيهقيُّ في (الدلائل) من طريق علي بن سهل فذكر مثل ما رواه ابنُ جريرٍ عنه. وفيه الشك على الصحابي.

بينما رواه الطبريُّ في موضع آخر (١٤/ ٤٣٥) فقال: حدثني محمد بن عبيد الله، قال: أخبرنا أبو النضر هاشم بن القاسم، قال: ثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية أو غيره - شَكَّ أبو جعفرٍ - عن أبي هريرة بنحو الطريق الأول.

فجعل الشَّك فيمن دون الصحابي وليس في الصحابي.

وأخرجه من طريقِ أبي النضرِ، البزارُ في (مسنده ٩٥١٨)، وقال: «وهذا لا نعلمه يُروى إلا بهذا الإسناد من هذا الوجه».

وكذا رواه ابنُ بطةَ في (الإبانة كتاب الجهمية ١٧٧).

وتابع أبا النضر على هذا الوجه: يونسُ بنُ بُكَيْر، واختُلفَ عليه: فرواه ابنُ أبي حاتمٍ في (التفسير) قال: ذكر أبو زرعة، حدثنا محمد بن عبد الله ابن نمير، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا عيسى بن عبد الله التميمي - يعني: أبا جعفر الرازيَّ - عن الربيع بن أنس البكري، عن أبي العالية أو غيره - شَكَّ عيسى -، عن أبي هريرة به.

وخالفَ ابن نُميرٍ يحيى بن سليمان كما عند أبي نعيم في (الدلائل) فرواه عن يونس عن أبي جعفر بسنده، ولم يشك فيه.

وتابع يونس على الوجه الثاني حاتم بن إسماعيل كما عند البيهقيِّ في (الدلائل) فرواه عن أبي جعفر الرازي بنحو رواية يونس المتقدمة بغيرِ شَكٍّ.

وقد خالفَ الجميعَ أحمد بنُ بشير القرشيُّ كما عند أبي نعيم في (الدلائل

١٧) فرواه عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عمَّن ذكر عن أبي هريرة بنحوه.

فأبهم الواسطة عن أبي هريرة.

قلنا: فمدارُ الطرقِ - كما سبقَ - على أبي جعفرٍ الرازيِّ، وقدِ اضطربَ فيه على أكثر من وجهٍ، وكان يَشكُّ فيه، أحيانًا كان يشكُّ في صحابي الحديث، وأحيانًا في تابعيه، بل جاءتْ عنه روايةٌ في إبهامِ التابعيِّ كما عند أبي نعيم في (الدلائل ١٧).

وكلٌّ هذا مما يُعَلُّ به حديثه هذا فضلًا عن حاله، فقد تكلَّمَ العلماءُ فيه:

فقال أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ: «مضطربُ الحديثِ» (المجروحين ٢/ ١٠١)، وقال - أيضًا - «ليس بقويٍّ في الحديثِ» (العلل لابنه عبد الله ٤٥٧٨).

وقال أَحمدُ بنُ سعدِ بنِ أَبي مريم: «سألتُ يحيى بنَ معين، عن أبي جعفرٍ الرازيِّ، فقال: يُكتبُ حديثُه، إلا أنه يُخطئُ» (تاريخ بغداد ١٢/ ٤٦٥).

وقال أبو زرعةَ: «شيخٌ يهمُ كثيرًا» (سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢٦٨).

وقال النسائيُّ: «ليس بالقويِّ في الحديثِ» (المجتبى ٣/ ٥٠١).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممن ينفردُ بالمناكيرِ عن المشاهيرِ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات، ولا يجوزُ الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات» (المجروحين ٢/ ١٠١).

وقال الحافظُ: «صدوقٌ سيئُ الحفظِ خُصوصًا عن مُغيرةَ» (التقريب ٨٠١٩).

قلنا: وقد أَعلَّ الحديثَ به: غيرُ واحدٍ منَ العلماءِ، بل منهم مَنْ أنكره إنكارًا شديدًا:

فقال ابنُ كثيرٍ: «روايةُ أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وهي مطولةٌ جدًّا وفيها غرابة، . . .

إلى أن قال: أبو جعفر الرازي، قال فيه الحافظُ أبو زرعةَ: «الرازيُّ يهمُ في الحديثِ كثيرًا»، وقد ضَعَّفَهُ غيرُهُ أيضًا، ووَثَّقَهُ بعضُهم، والأظهرُ أنه سيئُ الحفظِ ففيما تفرَّدَ به نظر. **وهذا الحديثُ في بعضِ ألفاظِهِ غرابةٌ ونكارةٌ شديدةٌ،** وفيه شيءٌ من حديثِ المنامِ من روايةِ سمرةَ بنِ جُندبٍ في المنامِ الطويلِ عند البخاريِّ، ويشبه أن يكونَ مجموعًا من أحاديثَ شَتَّى، أو منام أو قصة أخرى غير الإسراء، والله أعلم» (تفسير ابن كثير ٥/ ٣٢ - ٣٨).

وقال الذهبيُّ - وذَكَرَ حديثًا طويلًا في ثلاثِ ورقاتٍ كِبارٍ -: «تفرَّدَ به: أبو جعفرٍ الرازيُّ، وليس هو بالقويِّ، **والحديثُ منكرٌ يُشْبِهُ كلامَ القُصاصِ،** إنما أوردتُه للمعرفةِ لا للحجةِ» (تاريخ الإسلام ١/ ٦٤٢).

وقال المقريزيُّ: «هكذا ساقَ البيهقيُّ هذا الحديثَ كما أوردتُه، **وإنَّ الوضعَ لائحٌ عليه،** ولولا أنَّ الأئمةَ رَوتْهُ لما ذكرتُهُ» (إمتاع الأسماع ٨/ ٢٧٥).

والعجبُ لا ينقضي حيثُ ضَعَّفه الهيثميُّ بعلةٍ أُخرى فقال: «رواه البزارُ، ورجالُهُ مُوَثَّقُونَ إلا أن الربيعَ بنَ أنسٍ قال: عن أبي العالية أو غيره، فتابعيه مجهول» (المجمع ١/ ٤٣٦).

تنبيه:

عزا السيوطيُّ الحديثَ في (الدر المنثور ٩/ ١٧١) لأبي يعلى، ومحمد ابن نصر المروزي في (كتاب الصلاة)، وابن عَدِيٍّ، وابن مردويه، ولم نقفْ عليه.



[٣٠٤٣ط] حَدِيثُ حُذَيفَةَ:

عَنْ حُذَيفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ المَلَائِكَةِ، وجُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ المَاءَ**» وَذَكَرَ خَصْلَةً أُخْرَى.

۞ **الحكم:** صحيح (م).

فائدة:

قال القرطبيُّ: «قوله: «وَذَكَرَ خَصْلَةً أُخْرَى»؛ ظاهره أنه ذكرَ ثلاثَ خصالٍ، وإنما هما ثنتان كما ذكر؛ لأن قضيةَ الأرضِ كلها خَصْلةٌ واحدةٌ، والثالثة التي لم يذكرها بَيَّنَها النسائيُّ من رواية أبي مالكٍ بسندِهِ، فقال: «وأُوتِيتُ هذه الآيات: خَوَاتِمَ سُورَةِ البَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي، ولا يعطاهن أحدٌ بَعْدِي»» (المفهم ٢/ ١١٩).

التخريج:

ﱡم (٥٢٢/ ٤) "واللفظ له" / ش ١٦٧٤، ٧٨٣١ "مقتصرًا على الشاهد" / منذ ٧٥٠ / بز ٢٨٣٦ "مقتصرًا على الشاهد" / قط ٦٦٩، ٦٧٠ "مقتصرًا على الشاهد" / ثعلب ١١٣٦ / هق ١٠٣٦ / هقغ ٢٤٦، ٢٤٧ / محلى (١/ ١٠٥)، (٢/ ١١٧) / إيصال (بدر ٢/ ٦٢٢) / خطابي (١/ ١٤٦) / تمهيد (٥/ ٢٢١)، (١٩/ ٢٩٠) / خطك (١/ ٤٢٨) / فق ٣٠٦ / تحقيق ٢ﱠ.

السند:

قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن فضيل عن

أبي مالك الأشجعي عن رِبْعِيٍّ عن حذيفةَ به.

تنبيه:

ذَكَرَ الخطيبُ البغداديُّ، وابنُ الصَّلاحِ حديثَ أبي مالكٍ الأشجعيِّ هذا في باب: (زيادة الثقة)، فقال الخطيبُ: «ومنَ الأحاديثِ التي تفرَّدَ بعضُ رواتها بزيادةٍ فيها توجبُ زيادةَ حُكمٍ . . . ، ثم أسندَ الحديثَ وقال: «قوله: «**وجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا**» زيادةٌ لم يروها - فيما أعلم - غير سعدِ بنِ طارقٍ عن رِبْعيٍّ بنِ حِرَاشٍ، فكُلُّ الأحاديثِ لفظها: «**جُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»» (الكفاية صـ ٤٢٨).

وقال ابنُ الصَّلاحِ - تحت باب (معرفة زيادات الثقات وحكمها) -: «ومِن أمثلةِ ذلك حديث: «**جُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا**».

فهذه الزيادةُ تفرَّدَ بها: أبو مالك سعدُ بنُ طارقٍ الأشجعيُّ، وسائرُ الروايات لفظها: «**وَجُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**».

فهذا، وما أشبهه يشبه القِسم الأول من حيث إن ما رواه الجماعةُ عامٌّ، وما رواه المنفردُ بالزيادةِ مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع منَ المخالفةِ يختلفُ به الحُكْمُ. ويشبه أيضًا القسم الثاني من حيث إنه لا منافاةَ بينهما» (مقدمة ابن الصلاح صـ ٨٧).

وقد تَبِعَ ابنَ الصَّلاحَ على ذلك جماعةٌ ممن أَلَّفُوا في علمِ المصطلحِ تقليدًا بغيرِ تحقيقٍ، انظر على سبيلِ المثالِ (اختصار علوم الحديث، مع شرحه: الباعث الحثيث صـ ٦٢)، و(فتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٦٥)، و(تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٨٨)، وغيرهما.

وكذا قال الأصيليُّ: «انْفَرَدَ أبو مالكٍ الأشجعيُّ بذكرِ التُّرَابِ في هذا الحديثِ،

ولا اعتداد بمن خالفه الناس» (شرح صحيح البخارى لابن بطال ١/ ٤٦٧).

فتعقب جماعةٌ من أهلِ العلمِ التمثيلَ بذلك لعدم استقامته، فقال الزركشيُّ: «روايةُ أبي مالكٍ أخرجها مسلم في (صحيحه) عنه عن رِبْعيٍّ عن حُذيفةَ فإن أرادَ المصنِّفُ تفرد سعدِ بنِ طارقٍ من جهةِ حذيفةَ، فليس كذلك؛ فقد رَوى أحمدُ في (مسنده) من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عَقيلٍ عن محمدِ بنِ عليٍّ، أنه سمعَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله تعالى عنه يقولُ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**جُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا**»، وعبدُ اللهِ مختلفٌ فِيه في تعارض الإرسالِ والوصلِ أن الزيادةَ مع مَن وَصَلَ غير مُسَلَّمٍ لما سبقَ قريبًا» (النكت على ابن الصلاح للزركشي ٢/ ١٩٥).

وقال الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا التمثيلُ ليس بمستقيمٍ - أيضًا -؛ لأن أبا مالكٍ قد تفرَّدَ بجملةِ الحديثِ عن رِبْعيِّ بنِ حِراشٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كما تفرَّدَ برواية جملته ربعي عن حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فإن أرادَ أن لفظةَ «تُرْبَتُهَا» زائدةٌ في هذا الحديثِ على باقي الأحاديثِ في الجملةِ، فإنه يردُ عليه أنها في حديثِ عليٍّ رضي الله تعالى عنه - أيضًا - كما نبَّه عليه شيخُنَا. وإن أرادَ أنَّ أبا مالكٍ تفرَّدَ بها، وأن رفقته، عن ربعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يذكروها كما هو ظاهر كلامه، فليس بصحيحٍ» (النكت ٢/ ٧٠٠ - ٧٠١).

قلنا: قد أحسنَ الحافظُ في الرد، غير أنه رَحِمَهُ اللهُ عليه مؤاخذتان:

الأولى: قوله: «لأنَّ أبا مالكٍ قد تفرَّدَ بجملةِ الحديثِ عن ربعيٍّ» فهذا غيرُ صحيحٍ، فقد رَوى الحديثَ عن ربعيٍّ - غير أبي مالك - اثنان:

الأول: نُعيمُ بنُ أبي هندٍ كما عند البخاري في (التاريخ الكبير ٣/ ٣٩٩) ولكن

معلقًا، وقد وصله: الطبرانيُّ في (الأوسط ٧٤٩٣)، وأبو بكرٍ النيسابوريُّ في (فوائده ق ١٤٩/ ب) من طريقين عن الحسن بن سالم بن أبي الجعد عن نعيم ابن أبي هند عن ربعي عن حذيفة به مرفوعًا، ولفظه: «**أُعْطِيتُ آيَاتٍ مِنْ بَيْتِ كَنْزٍ تَحْتَ العَرْشِ، لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي، وَلَا يُعْطَاهَا أَحَدٌ بَعْدِي، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَجُعِلَتْ صُفُوفُنَا عَلَى مِثْلِ صُفُوفِ المَلَائِكَةِ، وأُيِّدْتُ بِالرُّعْبِ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ**»، ثُمَّ قَرَأَ الآيَاتِ مِنْ آخِرِ البَقَرَةِ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ.

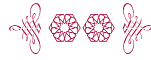
وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير الحسن بن سالم هذا، قال ابنُ مَعينٍ: «صالح» (الجرح والتعديل ٣/ ١٥)، وترجم له البخاري في (التاريخ الكبير ٢/ ٢٥٩) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ١٦٤)، وقال الحاكمُ: «لم يسند تمام العشرة» (سؤالات السجزي ٩٩)، وقد ذكره في (معرفة علوم الحديث صـ ٣٢٨) ضمن باب معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين.

فهذه رواية نعيم بن أبي هند ليس فيها زيادة: «وتربتها» ولكن الطريق إليه فيها الحسن بن سالم، ولا يتحمل مخالفة أبي مالك الأشجعي في إثباتها، كما أن في روايته بعض الزيادات التي تختلف عن رواية أبي مالك المتقدمة.

والثاني: سعيدُ بنُ أبي بردةَ كما عند الطبرانيِّ في (الكبير ٣/ ١٦٩/ ٣٠٢٥)، و(الأوسط ٤١٤٥)، وابن الأعرابي (١٣٠٠) فرواه عن رِبْعيٍّ بسندِهِ ولكن مقتصرًا على آخره فيما يتعلق بسورة البقرة، كما أن السندَ ضعيفٌ، فيه أبو خالد الدالاني، قال الحافظ: «اسمه يزيد بن عبد الرحمن، صدوقٌ يُخطئُ كثيرًا، وكان يدلسُ» (التقريب ٨٠٧٢).

أما المؤاخذة الثانية، وهي قوله: «فإنْ أرادَ أن لفظةَ «تربتها» زائدةٌ في هذا

الحديثِ على باقي الأحاديث في الجملة، فإنه يرد عليه أنها في حديثِ عليٍّ رضي الله عنه أيضًا كما نبَّه عليه شيخُنا». فحديثُ عليٍّ رضي الله عنه المستشهدُ به ضعيفٌ كما سيأتي.



١- رِوَايَةُ: «آخِرَ سُورَةِ البَقَرَةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ بَدَلَ «خَصْلَةً أُخْرَى»: **«وَأُوتِيتُ هَؤُلَاءِ الآيَاتِ آخِرَ سُورَةِ البَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ العَرْشِ، لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنْهُ قَبْلِي، وَلَا يُعْطَى مِنْهُ أَحَدٌ بَعْدِي»**.

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ، وصَحَّحَهُ:** ابنُ حِبَّانَ، والذهبيُّ، والسيوطيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿كن ٨١٦٥ "واللفظ له" / حم ٢٣٢٥١ / حب ١٦٩٣ / ش ٣٢٣٠٦ / بز ٢٨٤٥ / طب (٣/ ١٦٩/ ٣٠٢٥) "مقتصرًا على آخره" / طس ٤١٤٥ "مقتصرًا على آخره" / سراج ٥٠٤، ٥٠٥ / سرج ٣٠١، ٣٠٢ / مسن ١١٥٢ / منذ ٥٠٢ / مشكل ٤٤٩٠ / معر ١٣٠٠ "مقتصرًا على آخره" / هقل (٥/ ٤٧٤ - ٤٧٥) / شعب ٢١٧٨ / طيل ٣٦٦ / جر ١٠٤٤ / لك ١٤٤٤ / فضلق ٥٣، ٥٤، ٥٥ "مقتصرًا على آخره" / علوم (١/ ٢١٦) / حداد ٦١٥ / فضائل القرآن لأبي الحسن بن صخر الأزدي (لمحات الأنوار للغافقي ٨٤٦)﴾.

السند:

قال ابنُ أبي شيبةَ: حدثنا محمد بن فضيل، عن أبي مالك الأشجعي، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفة به، مقتصرًا على آخره.

وقال النسائيُّ: أخبرنا عمرو بن منصور قال: حدثنا آدم بن أبي إياس قال: حدثنا أبو عوانة قال: حدثنا أبو مالك الأشجعي، به.

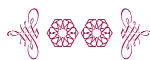
ورواه الإمام أحمد عن أبي معاوية عن أبي مالك بنحوه.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُهُ كلُّهم ثقات.

ولذا صَحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ١/ ٨٠٥).

ورمز لصحته السيوطيُّ في (الجامع الصغير ١١٧٢). وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح الجامع ٤٢٢٣).



٢- رِوَايَةُ: «ترابها»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «... **وَجُعِلَ تُرَابُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ المَاءَ ...**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «تُرَابُهَا»** مُختلفٌ فيها، والمحفوظُ «**تُرْبَتُهَا**» كما في صحيح مسلم.

التخريج:

﴿خز ٢٨١ "واللفظ له" / حب ٦٤٤٠ / طي ٤١٨ / مشكل ١٠٢٤ / عه ٩٣١ / هق ١٠٣٧، ١٠٧٤ / هقع (٢/ ٢٧/ ١٦٢٢، ١٦٢٣) / هقخ ٨١٣ / مخلدي (ق ٢٢٦ / ب - ٢٢٧ / أ) / تحقيق ٢٦٧ / جر ١٠٤٥ / لك ١٤٤٥﴾.

التحقيق

رُويتْ هذه اللفظةُ من طرقٍ عن أبي مالكٍ الأشجعيِّ عن رِبْعِيٍّ عن حذيفةَ:

الطريق الأول: رواه محمد بن فضيل، واختُلِفَ عليه،

فرواه ابنُ خزيمةَ في (صحيحة ٢٨١) - وعنه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه ٦٤٤٠)، ومن طريقه البيهقيُّ في (الكبير ١٠٧٤) - فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، قال: حدثنا ابن فضيل، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ؛ ولذا أورده ابنُ خزيمةَ وابنُ حِبَّانَ في (صَحِيحَيْهِمَا).

وتابع ابن الشهيد عليه محمد بن سعيد الأصبهاني كما عند الطحاوي في (شرح مشكل الآثار ٣٠١)، **وسندُهُ صحيحٌ.**

وكذا تابعهما هارون بن إسحاق كما عند الآجري في (الشريعة ١٠٤٥) غير أن يحيى بن صاعد قد جمع بين ابن الشهيد وهارون بن إسحاق في ذِكْرها، والظاهرُ أنَّ هذا لفظُ ابنِ الشهيدِ.

وخالفهم جماعةٌ، وهم:

١- أبو بكر بنُ أبي شيبةَ كما في (مصنفه ٧٨٣١) - وعنه الإمام مسلم في (صحيحه ٥٢٢)، وغيره -.

٢- عبد الله بن عمر بن أبان وكان ثقةً كما عند السراج في (حديثه ٣٠١، ومسنده ٥٠٤)، وغيره.

٣- علي بن المنذر كما عند اللالكائي في (شرح أصول الاعتقاد ١٤٤٤).

٤- الهيثم بن سهل عند ابن الحداد في (جامع الصحيحين ٦١٥).

٥- يحيى بن عبد الحميد كما عند أبي نعيم في (المسند المستخرج ١١٥٢).

الثاني: أبو عوانة، واختُلِفَ عليه:

فرواه أبو داود الطيالسيُّ كما في (مسنده ٤١٨) - ومن طريقه: أبو عوانة في (المستخرج ٨٧٤)، ولكن قَرَنَ بينه وبين حجاج بن المنهال، والذي نَرَاهُ أنها لفظ أبي داود كما هو في السنن، وكذا البيهقي في (الخلافيات ٨١٣) -.

وتابعه عفان وأبو كامل كما عند البيهقيِّ في (الكبير ١٠٣٧).

وكذا تابعهم محمد بن موسى بن أبي نعيم[١] كما عند اللالكائي في

(١) تصحَّفَ في المطبوع من (شرح أصول الاعتقاد) إلى: محمد أبي نعيم، قال المحقق في (الحاشية ٢): في (ز) ابن أبي نعيم. =

(شرح أصول الاعتقاد ١٤٤٥).

فرواه خمستُهم: «أبو داود، وعفان، وأبو كامل، وحجاج، وابن أبي نعيم» عن أبي عوانة عن أبي مالك بسنده، وفيه هذه اللفظة.

بينما خالفهم جماعةٌ، وهم:

١ - مسدد كما عند ابنِ حِبَّانَ في (صحيحه ١٦٩٧)، والبيهقي في (الشعب ٢١٧٨)، وغيرهما.

٢ - آدم بن أبي إياس كما عند النسائي في (الكبرى ٨١٦٥).

٣ - سهل بن بكار كما عند السراج في (حديثه ٣٠٢).

٤ - يعقوب بن إسحاق كما عند الطحاوي في (شرح مشكل الآثار ٤٤٩٠).

٥ - خلف بن هشام كما عند الدارقطني في (السنن ٦٦٩)، وغيره.

الطريق الثالث: سعيد بن مسلمة، كما عند ابن الجوزي في (التحقيق ٢٦٧) فرواه من طريق الدارقطني عن محمد بن عبد الله بن غيلان، نا الحسين بن الجنيد، نا سعيد بن مسلمة، حدثني أبو مالك الأشجعي بسنده، وفيه: «وتُرَابُهَا» ولكن المثبت من (السنن للدارقطني ٦٧٠): «وتُرْبَتُهَا» فلا نَدْرِي أين الخطأ، بيد أن ابنَ دقيق العيد في (الإمام ٣/ ١٢٩)، وابنَ الملقنِ في (البدر المنير ٢/ ٦٢١)، والذهبيَّ في (تنقيح التحقيق ١/ ٧٨)، وابنَ حَجرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ٢٦٣)، وغيرَهم - قد عزوا جميعًا الحديثَ للدارقطنيِّ في (السنن) بلفظ: «وتُرَابُهَا»، فلعلَّ ما في المطبوع من (السنن)

= **قلنا:** وهو الصوابُ فلا يُعرفُ في التراجم من اسمه: محمد أبي نعيم.

تصحيف، والله أعلم.

وقد رواه - أيضًا - المَخْلَديُّ كما في (الفوائد المنتخبة) من طريق محمد ابن غالب الأنطاكي ثنا سعيد بن مسلمة، عن أبي مالك سعد بن طارق به.

وهذا يُرَجِّحُ أن ما بـ(السنن) تصحيف، والله أعلم.

وعمومًا هذا الطريق ضعيفٌ، مدارُهُ على سعيد بن مسلمة، وهو ضعيفٌ (التقريب ٢٣٩٥).

قلنا: الرَّاجحُ مما ذُكر أن المحفوظَ عن محمد بن فضيل بلفظ: «وتُرْبَتُهَا» وقد تابعه على هذا اللفظ: ابنُ أبي زائدةَ كما في (صحيح مسلم ٥٢٢).

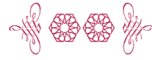
أما الخلافُ على أبي عوانة فهو **خلافٌ قويٌّ**، إلا أن يرجحه الوجه الأقوى عن ابن فضيل ومتابعة ابن أبي زائدة، و الله أعلم.

وقد أشارَ فريقٌ من أهلِ العلمِ لهذا الخلافِ:

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: «وفي لفظٍ للدارقطنيِّ من رواية سعيد بن مسلمة، عن أبي مالك: «**جُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَتُرَابُهَا طَهُورًا**» . . . وهذه اللفظةُ معروفةٌ بروايةِ أبي مالكٍ الأشجعيِّ، وقدِ اختُلِفَ فيها، فقيل: «تُرْبَتُهَا»، وهو الذي ذكره مسلم كما قدمناه. وقيل: «تُرَابُهَا»، قاله أبو عوانة عن أبي مالك، ولفظه: «**وَجُعِلَ تُرَابُهَا طَهُورًا**». وزاد: «**وَأُعْطِيتُ هَذِهِ [الْآيَاتِ] مِنْ آخِرِ الْبَقَرَةِ مِنْ بَيْتِ كَنْزٍ تَحْتَ العَرْشِ، لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنْهُ قَبْلِي، ولا يُعْطَى مِنْهُ أَحَدٌ بَعْدِي**». أخرجه البيهقيُّ.

وكذلك رواية إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، عن محمد بن فضيل: «تُرَابُهَا»، وهو خِلافُ ما رواه مسلمٌ من حديثِ ابنِ فُضيلٍ، عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه، فإن فيه: «تُرْبَتُهَا» (الإمام ٣/ ١٢٩ - ١٣٠).

وقال ابنُ عبدِ الهادِي: «. . . حديثُ حذيفةَ هذا قد تقدَّمَ أن مسلمًا رواه، لكن لفظه: «**وَجَعَلَ تُرْبَتَهَا لنا طَهُورًا**» (تنقيح التحقيق ١/ ٣٦٨)، وانظر (البدر المنير لابن الملقن ٢/ ٦٢٠ - ٦٢١)، وقال في (خلاصته ١/ ٦٨): «رواه بهذا اللفظِ: الدارقطنيُّ، وأبو عوانةَ في (صحيحه)، ورواه مسلمٌ - أيضًا - لكن لفظه: «**وجُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا**». وانظر كذلك (التلخيص الحبير ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣).



٣- رِوَايَةُ: «زاد: وأُيِّدْتُ بِالرُّعْبِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**أُعْطِيتُ آيَاتٍ مِنْ بَيْتِ كَنْزٍ تَحْتَ العَرْشِ، لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي، وَلَا يُعْطَاهَا أَحَدٌ بَعْدِي، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَجُعِلَتْ صُفُوفُنَا عَلَى مِثْلِ صُفُوفِ المَلَائِكَةِ، وأُيِّدْتُ بِالرُّعْبِ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ**»، ثُمَّ قَرَأَ الآيَاتِ مِنْ آخِرِ البَقَرَةِ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ».

۞ **الحكم:** **صحيحُ المتنِ بغيرِ هذا السياقِ** كما عند مسلم، وهذا إسنادٌ حسنٌ.

التخريج:

﴿تخ "معلقًا" (٣/ ٣٩٩) / طس ٧٤٩٣ / زياد (ق ١٤٩ / ب)﴾.

السند:

علَّقه البخاريُّ عن شيخه إبراهيم بن موسى الفراء قال: أخبرنا عيسى بن يونس سمع الحسن بن سالم بن أبي الجعد، سمع نعيم بن أبي هند عن رِبْعي

عن حذيفة[١] سمع النبي ﷺ.

ووصله أبو بكر النيسابوريُّ في (فوائده) قال: حدثنا أبو زرعة، ثنا إبراهيم بن موسى، ثنا عيسى - يعني ابنَ يونس -، ثنا الحسن بن سالم به.

ورواه الطبرانيُّ من طريق الحسن بن سالم بن أبي الجعد به.

ومداره على الحسن بن سالم به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ من أجل الحسن بن سالم بن أبي الجعد، قد تقدَّم قولُ ابنِ مَعينٍ فيه أنه: «صالح» (الجرح والتعديل ٣/ ١٥)، غير أنه قد خُولِفَ من أبي مالكٍ الأشجعيِّ بغيرِ هذا السياقِ كما عند الإمام مسلم في (صحيحه) كما بَيَّنَّا مِن قبل.



(١) سقطُ لفظُ: حذيفة رضي الله عنه من المطبوع ولا يستقيم السياق، فإن رِبْعيًا لم يسمعْ من النبيِّ ﷺ بالاتفاقِ، وقد جاء السندُ على الصوابِ عند أبي بكر النيسابوريِّ في (فوائده) كما هو مذكور.

[٣٠٤٤ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أُعْطِيتُ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَهَا مَنْ قَبْلِي: أُرْسِلْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ بَيْنَ يَدَيْ شَهْرٍ، وَأُطْعِمَتْ (أُعْطِيَتْ) أُمَّتِي الغَنَائِمَ، وَلَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ كُلُّ أَرْضٍ طَيِّبَةٍ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**».

۞ **الحكم: صحيحٌ، وصَحَّحَهُ:** ابنُ المنذرِ، والجورقانيُّ، والضياءُ، وابنُ تيميةَ، وابنُ حَجرٍ، والسيوطيُّ، والمُناويُّ، والزرقانيُّ، والألبانيُّ.

الفوائد:

قال ابنُ المنذرِ: «في هذا الحديثِ دليلٌ على أن الذي يجوزُ أن يُتيمم به منَ الأرضِ الطيب، دون ما هو منها نجس» (الأوسط ٢/ ١٢).

التخريج:

﴿جا ١٢٤ "مقتصرًا على فقرة الأرض" / سرج ٣١٢، ٣١٣ "واللفظ له" / سراج ٥١٣ "والرواية له" / منذ ٥٠٤، ٧٥١ / نبص (١٦٠ - ١٦٢ المجلد الأول ط. جامعة أم القرى) / خطابي (١/١٤٧) / ضيا ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥ / شيو ٧١ / طيل ٣٨٢ / السنن لأبي بكر بن أبي زكريا الهمذاني (طيل ٢/ ١٠)﴾.

السند:

قال ابنُ الجارودِ: حدثنا محمد، قال: ثنا حجاج الأنماطي، قال: ثنا حماد، عن ثابت وحميد، عن أنس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به مقتصرًا على فقرة الأرض.

ومحمد هو ابنُ يحيى الذهليُّ.

ورواه قاضي المارستان في (مشيخته) - ومن طريقه الضياء في (المختارة ١٦٥٣) - من طريق محمد بن يحيى به.

ورواه الجورقانيُّ في (الأباطيل) من طريق يوسف بن المثنى، وإبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني.

وابنُ المنذر في (الأوسط) عن علي بن عبد العزيز.

ثلاثتُهم عن حجاج بن منهال الأنماطي به.

ورواه مطولًا: السراج في (حديثه ومسنده) - ومن طريقه: الضياءُ في (المختارة) - فقال: حدثنا أحمد بن الحسن بن خراش ثنا حجاج بن منهال.

وأخبرني أبو يحيى أنا حجاج بن منهال ثنا حماد بن سلمة عن ثابت، وحميد، عن أنس، به.

ورواه أبو نعيم في (الدلائل) من طريقين عن محمد بن يحيى بن المنذر وعبيد الله بن الحجاج بن المنهال عن الحجاج بن المنهال بنحوه.

فمداره عند الجميع - خلا أبا نعيم في (الدلائل ١٦٢) - على حجاج بن المنهال الأنماطي عن حماد عن ثابت وحميد عن أنس به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة فمن رجال مسلم، وأخرج له البخاري تعليقًا.

ولذا قال ابنُ المنذرِ: «ثَبَتَ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**جُعِلَتْ لِي كُلُّ أَرْضٍ طَيِّبَةٍ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»» نقلناه عنه بواسطة: (شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١/ ٣٥٢)، و(شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الصلاة صـ ٤٠٣).

وقال الجورقانيُّ: «هذا حديثٌ صحيحٌ» (الأباطيل ٢/ ١٠).

وصَحَّحَهُ الضياءُ، بإخراجه في (المختارة)، وشرطه فيها معروف.

وصَحَّحَ إسنادَهُ ابنُ تيميةَ في (شرح عمدة الفقه - كتاب الصلاة صـ ٤٠٣).

وقال الحافظُ: «روى ابنُ المنذرِ وابنُ الجارودِ بإسنادٍ صحيحٍ عن أنسٍ»، وذكره. (الفتح١/ ٤٣٨).

ورمز لصحته السيوطيُّ في (الجامع الصغير ٣٥٩٥). **وتبعه المُناويُّ** في (التيسير ١/ ٩٨٨). **وكذا صَحَّحَ إسنادَهُ: الزرقانيُّ** في (شرح المواهب اللدنية ٧/ ١٠٥)، **والألبانيُّ** في (صحيح الجامع ٣١٠٠)، وقال في (الثمر المستطاب ص ٣٥٥): «زيادة ثابتة». يعني زيادة: «كُلُّ أَرضٍ طَيِّبَةٍ».

قلنا: وقد رُوي الحديثُ من طريقٍ أُخرَى واهية، وهي ما رواه أبو نعيم في (دلائل النبوة ١٦٢) فقال: حدثنا محمد بن حميد، وأبو محمد بن حيان، قالا: حدثنا إبراهيم بن محمد بن سعيد الدَّسْتُوائي، حدثنا إبراهيم بن سليمان، حدثنا الهيثم بن عبيد[1] الله الفقيه، حدثنا يزيد بن إبراهيم التستري، عن يونس بن عبيد، عن أنس بن مالك، بنحوه، وليس في روايته لفظة: «طيبة».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

---

(١) تصحَّف في المطبوع إلى: عبد الله، والمثبت هو الصواب، كذا ترجم له ابنُ أبي حاتم فقال: «الهيثم بن عبيد الله القرشي، كوفي، روى عن: الحسن بن صالح، وحماد بن زيد، وشريك، وقيس بن الربيع، ويزيد بن إبراهيم التُّسْتَري، ومبارك بن فَضَالة. روى عنه: محمد بن إسماعيل الأحمسي، وأبي. ثنا عبد الرحمن، قال: سُئِلَ أبي عنه، فقال: صدوق» (الجرح والتعديل ٩/ ٨٥).

الأولى: الانقطاع بين يونسَ بنِ عبيدٍ وأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيونسُ لم يسمعْ من أنسٍ شيئًا (الثقات لابنِ حِبَّانَ ٧/ ٦٤٧).

الثانية: إبراهيم بن سليمان وهو النَّهْميُّ، ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٨/ ٨٦)، ولكن قال الدارقطنيُّ: «متروك» (سؤالات الحاكم ٤٠)، واتَّهمه الذهبيُّ بالوضعِ، انظر (لسان الميزان ١٥٦).

تنبيه:

عزا الحافظُ ابنُ حجرٍ الحديثَ في (إتحاف المهرة ٤٨٢) إلى أحمدَ، وكذا السيوطيُّ في (الجامع الصغير ٣٥٩٥)، و(جمع الجوامع ٤/ ٥٦٣)، وتبعه المتقي الهندي في (كنز العمال ٣١٩٠٢)، والمُناويُّ في (التيسير بشرح الجامع الصغير ١/ ٤٨٦)، وفيض القدير (٣/ ٣٤٩).

ولم نجدْهُ في (المسند)، ولا في (أطرافه) لابنِ حَجرٍ، ولا في (زوائده) للهيثميِّ، فلعلَّه سبقُ قلمٍ منَ الحافظِ رَحِمَهُ اللَّهُ، أو لعلَّ نظرَ الناسخِ انتقلَ منَ الحديثِ الذي قبله إلى هذا، أو لعلَّه من الحافظِ نَفْسِهِ كما قال محققو كتاب (إتحاف المهرة ١/ ٤٧١)، والله أعلم.



[٣٠٤٥ط] حديث عبد الله بن عمرو:

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ غَزْوَةِ تَبُوكَ - قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي، فَاجْتَمَعَ وَرَاءَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَحْرُسُونَهُ، حَتَّى إِذَا صَلَّى وَانْصَرَفَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «**لَقَدْ أُعْطِيتُ اللَّيْلَةَ خَمْسًا مَا أُعْطِيَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: أَمَّا أَنَا فَأُرْسِلْتُ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ عَامَّةً، وَكَانَ مَنْ قَبْلِي إِنَّمَا يُرْسَلُ إِلَى قَوْمِهِ، وَنُصِرْتُ عَلَى العَدُوِّ بِالرُّعْبِ، وَلَوْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةُ شَهْرٍ لَمُلِئَ مِنْهُ رُعْبًا، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ آكُلُهَا، وَكَانَ مَنْ قَبْلِي يُعَظِّمُونَ أَكْلَهَا، كَانُوا يُحْرِقُونَهَا، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسَاجِدَ وَطَهُورًا، أَيْنَمَا أَدْرَكَتْنِي الصَّلَاةُ تَمَسَّحْتُ وَصَلَّيْتُ، وَكَانَ مَنْ قَبْلِي يُعَظِّمُونَ ذَلِكَ، إِنَّمَا كَانُوا يُصَلُّونَ فِي كَنَائِسِهِمْ وَبِيَعِهِمْ، وَالخَامِسَةُ هِيَ مَا هِيَ! قِيلَ لِي: سَلْ؛ فَإِنَّ كُلَّ نَبِيٍّ قَدْ سَأَلَ. فَأَخَّرْتُ مَسْأَلَتِي إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، فَهِيَ لَكُمْ وَلِمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**».

۞ **الحكم:** صحيحٌ لغيرِهِ، وإسنادُهُ حسنٌ.

وصَحَّحَ إسنادَهُ: المنذريُّ، والبوصيريُّ، وابنُ حَجرٍ الهيتميُّ.

وجَوَّدَهُ: ابنُ تيميةَ، وابنُ كثيرٍ، **وحَسَّنَهُ:** ابنُ حَجرٍ، والألبانيُّ، وقال الهيثميُّ: «رجالُهُ ثقاتٌ».

التخريج:

﴿حم ٧٠٦٨ "واللفظ له" / عدني - (خيرة ٧٢٢) / مشكل ٤٤٨٩ / حكيم ١٢٣٩ / هق ١٠٧٣ / شجر ٩٩٤ / لك ١٤٥١ / أثر (١/ ١٦٥) / نجار (جمع الجوامع ٢١/ ٣٢٥)﴾.

السند:

قال أحمدُ في (مسنده)، والحكيمُ الترمذيُّ في (النوادر): حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مُضَر عن ابن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به.

ورواه ابنُ أبي عمرَ العدنيُّ كما في (الإتحاف) قال: ثنا الدراورديُّ.

ورواه الطحاويُّ في (المشكل)، والبيهقيُّ في (السنن الكبير) من طريقين عن الليث.

كلاهما (الدراوردي، والليث بن سعد) عن ابن الهاد به.

ومداره عند الجميع على يزيد بن الهاد، عن عمرو بن شعيب ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، هو وأبوه: «صدوقان» كما في (التقريب ٥٠٥٠، ٢٨٠٦). وجَدُّهم هو عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهذه سلسلةٌ مشهورةٌ حسنةُ الإسنادِ، بل منهم مَن صَحَّحَهَا إذا صَحَّ الحديثُ إلى عمرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو الحالُ معنا فبقية رواته ثقات من رجال الشيخين.

ولذا قال المنذريُّ والبوصيريُّ، وابنُ حجرٍ الهيتميُّ: «رواه أحمدُ بإسنادٍ صحيحٍ» (الترغيب والترهيب٤/ ٤٣٣)، و(إتحاف الخيرة ١/ ٣٩٨)، و(الزواجر عن اقتراف الكبائر).

وجوَّدَهُ ابنُ تيميةَ في (شرح عمدة الفقه - كتاب الصلاة ١/ ٤٢٥).

وقال ابنُ كَثيرٍ: «إسنادُهُ جيدٌ قويٌّ» (التفسير ٣/ ٤٩٠)،

وحسَّنَهُ الحافظُ في (الفتح ١/ ٤٣٦)، **والألبانيُّ** (صحيح الترغيب والترهيب ٣٦٤٣).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، ورجاله ثقات» (المجمع ١٨٤٨٦).

والحديثُ سبقَ نحوه في (الصحاح) من غيرِ هذا الوجهِ؛ ولذا قال الشوكانيُّ: «أصله في الصحيحين» (نيل الاوطار ٢/ ٤٢١).

وعليه فالحديثُ صحيحٌ لغيرِهِ لهذه الشواهد.



[٣٠٤٦ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**فَضَّلَنِي رَبِّي عَلَى الأَنْبِيَاءِ - أَوْ قَالَ: عَلَى الأُمَمِ- بِأَرْبَعٍ**» قَالَ: «**أُرْسِلْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَجُعِلَتِ الأَرْضُ كُلُّهَا لِي وَلِأُمَّتِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيْنَمَا أَدْرَكَتْ رجلًا مِنْ أُمَّتِي الصَّلَاةُ فَعِنْدَهُ مَسْجِدُهُ وَعِنْدَهُ طَهُورُهُ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ يَقْذِفُهُ فِي قُلُوبِ أَعْدَائِي، وَأَحَلَّ لَنَا الغَنَائِمَ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ لغيرِهِ، وإسنادُهُ حسنٌ،** وقال الترمذيُّ: «حسنٌ صحيحٌ».

وصَحَّحَهُ: ابنُ العربي، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجرٍ، والسيوطيُّ، والألبانيُّ.

وحَسَّنَهُ: الذهبيُّ. **وأشارَ إلى تحسينه:** ابنُ دقيقِ العيدِ، والهيثميُّ، والشوكانيُّ.

التخريج:

﴿ت ١٦٣٦ "مقتصرًا على الغنائم" / حم ٢٢١٣٧ "واللفظ له"، ٢٢٢٠٩ / مسد (خيرة ١/٧٢٠) / مع (خيرة ٣/٧٢٠) / علت ٤٦٢ / سراج ٤٩٨ - ٥٠٠ / ني ١٢٦٠ / طوسي ١٣٠٦ / تمنذ (در ٤/ ٥٩ - ٦٠) / طب (٨/ ٢٥٧/ ٨٠٠١، ٨٠٠٢) / نبص (المجلد الأول ١٧٥ ط. أم القرى) / هق ١٠٣٣، ١٠٧٢ / هقغ ٢٤٥ / تمهيد (٥/ ٢٢٢) / شيو ٤١٠ / معكر ٥٤٧ / كر (٧٣/ ٩٧ - ٩٨) / مردويه (در ٤/ ٥٩ - ٦٠) / حفار ٥٥ / صمد ٧٣ / دبيثي (٣/ ٤٣) / حسيني (ذيل ٥/ ٣٩ - ٤٠) / مغلطاي (٢/ ٣٢١) / (كما ١٢/ ١٨٣) / ثقفي (الإلمام ١٣٣)، (بدر ٢/ ٦٢٤)، (حبير١/ ٢٦٤) / طراد (ق ٨٦ / أ)﴾.

السند:

رواه أحمدُ في (المسند ٢٢١٣٧) عن محمد بن أبي عدي.

وبرقم (٢٢٢٠٩) عن يزيد. كلاهما (يزيد بن هارون، وابن أبي عدي) عن سليمانَ - يعني التيميَّ -، عن سَيَّارٍ، عن أبي أمامةَ به.

ورواه الترمذيُّ عن محمد بن عبيد المحاربي عن أسباط بن محمد عن التيمي بسنده مختصرًا.

ومداره عند الجميع على سليمان التيمي، عن سَيَّارٍ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ، إلا سَيَّارًا، وهو القرشيُّ الأمويُّ الشاميُّ، قال الترمذيُّ: «سألتُ محمدًا - أي البخاري - عن هذا الحديثِ وقلتُ له: مَن سَيَّار هذا الذي روى عن أبي أمامة؟ قال: هو سيَّار مولى بني معاوية، أدرك أبا أمامة وروى عنه، وروى عن أبي إدريس الخولاني، وروى عن سيَّارٍ سليمانُ التيميُّ وعبدُ اللهِ بنُ بجير» (العلل الكبير ص ٢٧٥).

وقال ابنُ مَعينٍ: سليمانُ التيميُّ يُحَدِّثُ عن سَيَّارٍ، قال: سُئِلَ ابنُ عباسٍ عن أُمِّ الكتابِ، فقال: علم الله ما هو خالق». فسمعتُ أبا بكرٍ يقولُ: سيَّار هذا، مولى معاوية» (تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ٤١١).

قلنا: وسيَّارٌ هذا روى عنه جماعةٌ مِنَ الثقاتِ، وترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٤/ ١٦٠)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٤/ ٢٥٤)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٤/ ٣٣٥) على عادتِهِ، وذكره - أيضًا - ابنُ خلفونَ في كتاب (الثقات)، كما في (إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٩٠).

ولذا قال الذهبيُّ: «وُثق» (الكاشف ٢٢٢٠)، بينما قال - عقب هذا الحديث -: «صدوقٌ»، وحَسَّنَ حديثَه، كما سيأتي، وكذا قال ابنُ حجرٍ:

«صدوقٌ» (التقريب ٢٧٢٠).

قلنا: وقد تابعه القاسم بن عبد الرحمن الشامي كما عند الفزاري في (السير)، ومسدد، والطبراني في (الكبير) ولكنها متابعةٌ لا تساوي شيئًا، فمدارُ سندها عندهم على بشر بن نُمير عن القاسم . . . به.

وبشرٌ هذا قال عنه ابنُ حَجرٍ: «متروكٌ متهمٌ» (التقريب ٧٠٦).

والحديثُ ثابتٌ صحيحٌ كما سبقَ عن جابرٍ في (الصحيحين)، وعن أبي هريرة عند مسلم، وعن غيرهم بأسانيدَ صحيحةٍ كما سبقَ.

ولذا قال الترمذيُّ: «حديثُ أبي أمامةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وصَحَّحَهُ ابنُ العربي (عارضة الأحوذي ٧/ ٤٢).

وقال ابنُ دقيق العيد: «أخرجه أبو عبد الله الثقفي في (الفوائد) عن قومٍ موثقين» (الإلمام ١/ ١٠٧).

وقال الذهبيُّ: «إسنادُهُ حسنٌ، سيَّارٌ صدوقٌ، أخرجه أحمدُ» (تاريخ الإسلام ١/ ٨٠٨).

وقال ابنُ الملقنِ: «وفي (فوائد أبي عبد الله الثقفي) بإسنادٍ صحيحٍ عن أبي أمامة» ثم ساقه، (البدر المنير ٢/ ٦٢٤).

وقال الهيثميُّ: «رجالُ أحمدَ ثقاتٌ» (المجمع ١٣٩٥٢).

وقال ابنُ حَجرٍ: «وفي (الثقفيات) عن أبي أمامة نحو الأربع المذكورة، وإسنادُهُ صحيحٌ» (التلخيص الحبير ١/ ٣٩٩).

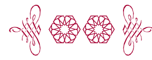
ورمز لصحته السيوطيُّ في (الجامع الصغير ٥٨٨٢).

وقال الشوكانيُّ: «إسنادُهُ ثقاتٌ إلا سيَّارًا، وهو صدوقٌ» (نيل الأوطار ٢/ ٤٢١).

وصَحَّحَهُ **الألبانيُّ** في (الإرواء ١٥٢، ٢٨٥).

تنبيه:

تقدَّمَ حديث هشيم عن سيَّارٍ عن يزيدَ الفقيرِ عن جابرٍ، فجاء سيَّارٌ غير منسوب، وليس هو سيَّارًا صاحب حديثنا هذا، وإنما هو سيَّار أبو الحكم كما سبقَ؛ ولذا قال الحافظُ: «ولهم شيخٌ آخرُ يُقالُ له: سيَّارٌ لكنه تابعيٌّ شاميٌّ أخرجَ له الترمذيُّ وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وإنما ذكرتُه لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم يُنْسَبْ في الروايةِ كما لم يُنْسَبْ سيَّارٌ في حديثِ البابِ، فربما ظنهما بعضُ من لا تمييزَ له واحدًا، فيظن أن في الإسنادِ اختلافًا، وليس كذلك» (فتح الباري ١/ ٤٣٦).



١- رِوَايَةُ: «وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «أُعْطِيتُ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مِنْ مَسِيرِ شَهْرٍ، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُورًا».

وَفِي رِوَايَةٍ: «أُعْطِيتُ أَرْبَعًا - أَوْ قَالَ: خَمْسًا - لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي، أُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَبُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَأُعِنْتُ بِالرُّعْبِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ كُلُّهَا طَهُورًا وَمَسْجِدًا»، وَلَا أَدْرِي ذَكَرَ الشَّفَاعَةَ أَمْ لَا.

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿طب (٨/ ٢٣٩/ ٧٩٣١) "بلفظ الرواية الأولى" / مسد (خيرة ٢/ ٧٢٠) / سير ٣٨١ "بلفظ الرواية الثانية"﴾.

السند:

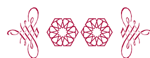
رواه مسددٌ كما في (الإتحاف) - ومن طريقه: الطبرانيُّ -، ثنا عبد الوارث، عن بِشر بن نُمير، عن القاسم، عن أبي أمامة به.

ورواه الفزَاريُّ عن بِشرٍ بسندِهِ بلفظِ الروايةِ الثانيةِ.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ آفته بشر بن نُمير، «متروكٌ متَّهم» (التقريب ٧٠٦).

وقد تقدَّم بسندٍ أحسن حالًا من هذا، كما في الروايةِ السابقةِ.



٢- رِوَايَةُ: «وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرَيْنِ يَسِيرُ بَيْنَ يَدَيَّ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «... **جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَتَى الصَّلَاةَ، فَلَمْ يَجِدْ مَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَجَدَ الأَرْضَ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرَيْنِ، يَسِيرُ بَيْنَ يَدَيَّ** ...».

۞ **الحكم:** شاذٌّ بهذا اللفظِ.

التخريج:

[هق ٤٣٢٤].

السند:

قال البيهقيُّ: أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، أخبرنا أبو نصر محمد بن حمدويه بن سهل المروزي، حدثنا أبو داود سليمان بن معبد السِّنْجي، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا سليمان التيمي عن سيَّارٍ عن أبي أمامة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، ظاهرُهُ الصحةُ؛ ولذا رمز لصحته السيوطيُّ في (جامعه ٥٨٨٢). وتبعه الألبانيُّ فقال: «صحيح» (صحيح الجامع ٤٢٢٠).

وليس كذلك، بل قوله: «شهرين» شَاذٌّ، فقدِ انفردَ بهذه اللفظةِ: سليمانُ بنُ معبدٍ السَّنْجيُّ عن يزيد بن هارون.

وهو وإن كان ثقةً، إلا أنه خَالَفَ الثقات الحفاظ.

فقد رواه أحمدُ بنُ حنبلٍ كما في (مسنده ٢٢٢٠٩).

وأبو بكر بنُ أبي شيبةَ كما عند الطبراني في (المعجم الكبير ٨٠٠٢).

وأحمدُ بنُ مَنيعٍ كما عند البوصيري في (إتحاف الخيرة المهرة ٧٢٠/ ٣).

ومحمدُ بنُ عبد الملكِ كما عند البيهقي في (السنن الكبير ١٠٣٣).

وزيادُ بنُ أيوبَ، وعبدُ اللهِ بنُ رَوْحٍ كما عند السراج في (مسنده ٥٠٠).

فرواه سِتَّتُهم: (أحمد، وابن أبي شيبة، وابن منيع، ومحمد، وزياد، وابن روح) عن يزيدَ بنِ هارونَ به بلفظ: «شهر».

وهكذا رواه يزيدُ بنُ زُريعٍ كما عند مسدد في (مسنده) كما في (الإتحاف ٧٢٠)، وغيره.

ومحمدُ بنُ أبي عَدِيٍّ كما عند أحمدَ في (مسنده ٢٢١٣٧)، وغيره.

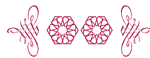
وأسباطُ بنُ محمدٍ كما عند الترمذي في (جامعه ١٥٥٣)، وغيره.

والمعتمرُ بنُ سليمانَ كما عند الطوسي في (مستخرجه ١٣٠٦)، وغيره.

وإسماعيلُ بنُ إبراهيمَ بنِ عُلَيَّةَ كما عند الروياني في (مسنده ١٢٦٠)، وغيره.

فرواه خمستُهم عن سليمانَ التيميِّ عن سيَّارٍ به بلفظ: «شهر».

وهو المحفوظُ في سائرِ طرقِ الحديثِ، كما في (الصحيحين) من حديثِ جابرٍ، وعند مسلم من حديثِ أبي هريرةَ.



٣- رِوَايَةُ: «أَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أُعْطِيتُ ثَلَاثًا لَمْ يُعْطَهُنَّ مَن قَبْلِي وَلَا فَخْرٌ: أُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِمَنْ قَبْلِي، كَانُوا قَبْلِي يَجْمَعُونَ غَنَائِمَهُمْ فَيَحْرُقُونَهَا. وبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَكَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، أَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ، وَأُصَلِّي حَيْثُ أَدْرَكَتْنِي الصَّلَاةُ، قَالَ اللَّهُ: ﴿أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾، وَأُعِنْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ بَيْنَ يَدَيَّ».

۞ الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ ابنُ كَثيرٍ.

التخريج:

〚حا (كثير ٦/ ٥٢٦، در ١٢/ ٢٣٠)〛.

السند:

أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ - كما في (تفسير ابن كثير) - قال: حدثنا أبي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علي بن زيد الألهاني، وعثمان بن أبي عاتكة كلاهما، ضعيفٌ، وخاصة رواية ابن أبي عاتكة عن الألهاني، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليهما مِرارًا.

ولذا قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: «حديثٌ ضعيفُ الإسنادِ، وتفسيرُ الآيةِ بالقيامِ في الصلاةِ في جماعةٍ وفُرَادَى بعيدٌ، ولعلَّه مقحمٌ في الحديثِ مِن بعضِ الرواةِ، فإن أصلَه ثابتٌ في (الصحاح) وغيرها، والله أعلم» (التفسير ٦/ ٥٢٦).

[٣٠٤٧ط] حَدِيثُ أَبِي مُوسَى:

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا: بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُحِلَّتْ لِي الغَنَائِمُ وَلَمْ تُحَلَّ لِمَنْ كَانَ قَبْلِي، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ شَهْرًا، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَلَيْسَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ سَأَلَ شَفَاعَةً، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ شَفَاعَتِي ثُمَّ جَعَلْتُهَا لِمَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شيئًا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وصَحَّحَ إسنادَهُ:** ابنُ كَثيرٍ، والهيثميُّ.

وَحَسَّنَهُ: ابنُ حَجرٍ، **وَجَوَّدَهُ:** الشوكانيُّ.

التخريج:

﴿حم ١٩٧٣٥ "واللفظ له" / ش ٧٨٣٤ "مقتصرًا على الطهور"، ٣٢٣٠٢، ٣٣٩٩٨ "مقتصرًا على الغنائم" / مش (خيرة ٧٢٤/١) / حميد (شبيل ٣٢٥/٤) / ني ٤٨٥ / طب - كما في (المجمع ١٣٩٤٤) / فقط (أطراف ٥٠٠٨)﴾.

السند:

قال أحمدُ: حدثنا حسين بن محمد، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى به.

ورواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه)، وعبدُ بنُ حُميدٍ - كما في (الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي) - عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، به.

ومداره عند الجميعِ على إسرائيلَ . . . به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، ولكن قدِ اختُلِفَ في وصله وإرساله:
فرواه جماعةٌ على الوصلِ، وهم:

الحسين بن محمد المروزي - ثقة من رجال الشيخين - كما عند أحمد في (مسنده).

وعبيد اللَّه بن موسى - ثقة من رجال الشيخين أيضًا - كما عند ابن أبي شيبة في (المصنف)، والروياني في (مصنفه)، وعبد بن حميد كما عند عبدِ الحقِّ في (الأحكام الكبرى).

وموسى بن عقبة ومحمد بن عجلان، كما في (أطراف الغرائب والأفراد ٥٠٠٨).

فرواه أربعتُهُم: (الحسين، وعبيد الله، وموسى، وابن عجلان) عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السَّبيعي عن أبي بردة عن أبي موسى به. هكذا موصولًا.

وخالفهم أبو أحمد الزبيري - ثقة من رجال الشيخين - كما عند أحمد (١٩٧٣٦)، فرواه عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة مرسلًا.

قلنا: ورواية الجماعة بلا شك أقوى، إلا أن يكون الاختلافُ هذا من أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، فقد قال أحمدُ: «في حديثِ إسرائيلَ اختلافٌ عن أبي إسحاقَ، أحسبُ ذاك مِن أبي إسحاقَ» (العلل ومعرفة الرجال - رواية ابنه عبد الله - ١٣٣٥).

وقد صَحَّحَ الحديثَ جماعةٌ، فقال ابنُ كَثيرٍ: «وهذا أيضًا إسنادٌ صحيحٌ، ولم أرهم خرَّجُوه» (التفسير ٣/ ٤٩١)، **وحَسَّنَهُ ابنُ حَجرٍ** في (الفتح ١/ ٤٣٦).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ متصلًا ومرسلًا. والطبرانيُّ، ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ» (المجمع ١٣٩٤٤).

وقال الشوكانيُّ: «عن أبي موسى عند أحمدَ والطبرانيِّ بإسنادٍ جيدٍ» (نيل الأوطار ٢/ ٤٢٢).



[٣٠٤٨ط] حَدِيثُ أَبِي بُرْدَةَ مرسلًا:

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ . . . فَذَكَرَ مَعْنَاهُ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ.

۞ الحكم: **صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِهِ.**

التخريج:

[حم ١٩٧٣٦].

قال أحمدُ: حدثنا أبو أحمد - يعني الزبيريَّ - قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة. مرسلًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير أنه مرسلٌ، وقد وصله جماعةٌ عن إسرائيلَ، غير أبي أحمد الزبيري، فرواه عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه به كما سبقَ في الروايةِ السابقةِ.



[٣٠٤٩ط] حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: [طَلَبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَيْلًا، فَوَجَدْتُهُ قَائِمًا يُصَلِّي فَأَطَالَ الصَّلَاةَ. ثُمَّ قَالَ]: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ** (نَبِيٌّ) **قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُحِلَّتْ لِي الغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَيُرْعَبُ العَدُوُّ وَهُوَ مِنِّي مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ، وَاخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي، فَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللهِ شيئًا**».

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ كما سبقَ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

الفوائد:

قال ابنُ الملقنِ: «نَقَلَ أحمدُ في (مسنده) - عقب روايته لهذا الحديث عن مجاهد - أنه كان يرى أن الأحمرَ: الإنس، والأسود: الجن. قال ابنُ الجوزيِّ في (جامع المسانيد): (والذي عليه المفسرون) أن الأحمر العجم، والأسود العرب، والغالب على ألوان العرب السمرة، وعلى ألوان العجم البياض. قال أبو عمر: المراد بالأحمر: الأبيض، ومنه قوله لعائشة: «**يا حميراء**»» (البدر المنير ٢/ ٦٢٥).

التخريج:

[د ٤٨٩ "مقتصرًا على قوله: وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ" / حم ٢١٢٩٩ "والرواية له"، ٢١٣١٤ "واللفظ له"، ٢١٤٣٥ / حق (مسند ابن عباس ٨٦٨) / مي ٢٤٩٧ / حب ٦٥٠٢ / ك ٣٦٣٣ / بز ٤٠٧٧ / طي ٤٧٤ / ش ٧٨٣٦، ٧٨٣٩، ٣٢٣٠٧ / مش - (خيرة ٦٣٥٦/ ٥) / عد (٣/ ١٤٠) / خلا ١١٧٨ / تمهيد (١٩/ ٦٨) / زمب (زوائد ابن صاعد ١٠٦٩،

١٦٢٠) / حل (٣/ ٢٧٧) "والزيادة له ولغيرِهِ" / نبص (المجلد الأول ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩ ط. أم القرى) / سرج ٢٩٣ / سراج ٤٩٣ / سير ٣٧٥ / شهب ١١١٢ / هقل (٥/ ٤٧٣) / مخلص ٢٢٥٨ / خيثم (رواية ابن أبي نصر ٣٨) / مخلدي (ق ٢٦١ / أ) / دبيثي (١/ ٣٩٦) / خبر (١/ ٥٢٥ - ٥٢٦)].

التحقيق

مدارُ هذا الحديثِ على مجاهدِ بنِ جبرٍ، واختُلِفَ عليه، على وجهين:

الوجه الأول:

رواه أحمدُ في (مسنده ٢١٣١٤) - وعنه الخلالُ في (السنة ١١٧٨) -، وابنُ أبي شيبةَ في (مسنده) كما في (إتحاف الخيرة المهرة ٦٣٥٦/ ٥)، والدارميُّ في (مسنده ٢٤٩٧)، والسراجُ في (حديثه ومسنده)، وابنُ حِبَّانَ في (صحيحه ٦٥٠٢)، وابنُ عبدِ البرِّ في (تمهيده)، وغيرهم، من طريقِ أبي عَوانةَ.

ورواه أبو داود في (سننه ٤٨٩)، وإسحاقُ بنُ راهويه في (مسنده ٨٦٨) - ومن طريقه: أبو نعيم في (الحلية ٣/ ٢٧٧) -، ويحيى بنُ صَاعد في (زوائده على الزهد لابن المبارك ١٠٦٩)، وغيرهم، من طريقِ جريرِ بنِ عبدِ الحميدِ.

ورواه أحمدُ في (المسند ٢١٢٩٩) من طريقِ محمدِ بنِ إسحاقَ.

ورواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ٧٨٣٩، ٣٢٣٠٧) من طريق مِنْدَل بن علي.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك ٣٦٣٣) من طريقِ أبي أسامةَ.

وكذا محمدُ بنُ أبي عبيدةَ عن أبيه عبد الملك بن معن، كما ذكر اللالكائيُّ

في (أصول الاعتقاد ١٤٥٠).

سِتَّتُهم: (أبو عوانة، وجرير، وابن إسحاق، ومندل، وأبو أسامة، وأبو عبيدة عبد الملك بن معن) عن الأعمشِ عن مجاهدِ بنِ جبرٍ عن عبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذَرٍّ به.

ورواه الفَزاريُّ عن الأعمشِ عن رجلٍ عن عبيد بن عمير. وهذا المبهمُ هو مجاهدٌ كما بَيَّنَتْهُ باقي الروايات.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، ولهذا قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ، ولم يخرجاه بهذه السياقة، إنما أخرجا ألفاظًا مِنَ الحديثِ متفرقة». ووافقه الذهبيُّ.

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ» (المجمع ١٣٩٥٠).

وذكره ابنُ حَجرٍ مع غيرِهِ من شواهد هذا الباب، وقال: «رواها كلها أحمدُ بأسانيدَ حِسَان» (فتح الباري ١/ ٤٣٦).

وقال الألبانيُّ: «أخرجه الدارميُّ، وأحمدُ، والسراجُ، بإسنادٍ صحيحٍ» (الإرواء ١/ ٣١٧).

وقال - عن سندِ أبي داود -: «هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ». ثُمَّ ذكرَ روايةَ أحمدَ، وقال: «وهذا على شرطهما أيضًا» (صحيح أبي داود ٥٠٦).

قلنا: هذا الطريق مع ثقة رجاله قد أُعلَّ بثلاثِ عِللٍ:

العلة الأولى: أن الأعمشَ قد رواه على وجهٍ آخرَ مرسلًا، فرواه وكيع، والفضل بن موسى السِّيناني، كما عند المروزي في (زوائده على الزهد

لابن المبارك)، عن الأعمشِ عن مجاهدٍ به مرسلًا.

قلنا: وهذا الطريقُ رجالُهُ ثقاتٌ، ورواية وكيع عن الأعمش مِن أصحِّ الرواياتِ، حتَّى «قِيلَ لعبدِ الرحمنِ بنِ مهديٍّ: مَن أثبت في الأعمش بعد الثوري؟ قال: ما أَعْدِل بوكيعٍ أحدًا، وقِيلَ لعيسى بنِ يونس: إن وكيعًا سَمِعَ من الأعمشِ وهو صغير. قال: لا تقولوا ذاك، إنه كان ينتقيها ويعرفها» (شرح علل الترمذي ٢/٧١٨، ٧١٩).

وتابع وكيعًا الفضلُ بنُ موسى السينانيُّ، وكان ثقةً ثبتًا ربما أَغْرَبَ كما في (التقريب ٥٤١٩).

قلنا: والراجحُ أن روايةَ الجماعةِ هي الأشبهُ، وقد توبع الأعمش عليها متابعة ضعيفة جدًّا، رواها المَخْلَديُّ في (فوائده المنتخبة ق٢٦١أ) قال: أخبرنا أبو بكر الإسفراييني، ثنا عبد الله بن محمد بن عيشون، ثنا محمد بن سليمان، ثنا أبي، عن عبد الكريم عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر، قال: كُنَّا فِي مَسِيرٍ فلم أدرِ أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فخرجتُ أطلبه فوجدتُه في غيضة يُصَلِّي، فأَطَالَ الصَّلاةَ، فلمَّا فَرَغَ قلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ لقد أطلتَ الصَّلاةَ!! قال: «**إِنَّهَا صَلَاةُ رَغبٍ وَرَهَبٍ، أُوتِيتُ خَمْسًا لم يُؤتهنَّ أَحدٌ قَبْلِي: بُعثتُ إلى الأَحْمَرِ والأسوَدِ، وأُحلَّتْ لي الغَنَائمُ ولم تَحِلَّ لأَحدٍ قَبْلِي، وجُعلتْ لي الأَرْضُ مَسْجِدًا وطَهُورًا، ونُصرتُ بالرُّعْبِ مَسِيرةَ شَهْرٍ، وقِيلَ لي: سَلْ تُعْطَهْ. فاختبأتْها شفاعةً لأُمَّتي**».

وإسنادُها ضعيفٌ جدًّا، فيها: سليمانُ بنُ أبي داودَ الحرانيُّ، ضَعَّفَهُ أبو حاتم، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ». وقال ابنُ حِبَّانَ: «لا يحتجُّ به». وقال أحمدُ: «ليسَ بشيءٍ». وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «في حديثه بعض المناكير». وقال أبو زرعة: «لينُ الحديثِ». وذكره الساجيُّ في (الضعفاء). وذكره

الأزديُّ وقال: «منكرُ الحديثِ» (لسان الميزان ٤/ ١٥٠).

وابنُه محمدٌ المعروفُ ببومة - ضعيفٌ، قال أبو حاتم: «منكرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٧/ ٢٦٧).

وقال البرقانيُّ: «سمعتُ الدارقطنيَّ يقولُ: سليمانُ بنُ أبي داودَ، حرانيٌّ، ضعيفٌ، وابنُه محمدٌ ضعيفٌ أيضًا، يلقب بالبومة» (سؤالات البرقاني ١٩١).

وقال - أيضًا - في (العلل ٧/ ٢٥٥): «هو حرانيٌّ. قِيل: ثقة؟ قال لا».

العلة الثانية: أنَّ الأعمشَ وإن كان ثقةً حافظًا، فإنه يدلسُ، وقد عنعنَ، قال الحافظُ في (التقريب ٢٦١٥): «ثقةٌ حافظٌ عارفٌ بالقراءاتِ ورعٌ، لكنه يدلسُ».

وقد قال الدارقطنيُّ في حديثنا هذا: «قيل: إن الأعمشَ لم يسمعْ من مجاهدٍ، وقال قطبة: عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ بنِ مهاجرٍ، عن مجاهدٍ.

وقال روحُ بنُ مسافرٍ، عن الأعمشِ، عن مجاهدٍ.

وقال بحرُ السقاءُ، عن الأعمشِ، عن المنهالِ بنِ عمرٍو، عن مجاهدٍ، وقِيل: عن الأعمشِ، عن عمرِو بنِ مُرَّةَ، عن مجاهِدٍ، كلهم عن عُبيدِ بنِ عميرٍ، عن أبي ذَرٍّ» (العلل ٤/ ١٨٢).

وقال في موضعٍ آخرَ: «ورواه قطبةُ بنُ عبدِ العزيزِ، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ بنِ مهاجرٍ، عن مجاهدٍ، عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ، عن أبي ذَرٍّ.

وخالفَ بحرُ السَّقاءُ، فرواه عن الأعمشِ، عن المنهالِ بنِ عمرٍو، عن مجاهدٍ.

واختلف عن بحرٍ السَّقَاءِ، فقيلَ: عنه. وقيل: عن بحرٍ السَّقاءِ، عن الأعمشِ، عن عمرِو بنِ مرةَ، عن مجاهدٍ ففي هاتين الروايتين بيان أن الأعمشَ لم يسمعْهُ مِن مجاهدٍ» (العلل ٣/ ١٨٤).

قلنا: ولم نقفْ - منَ الطرق التي ذكرها الدارقطنيُّ - إلَّا على طريقِ روحِ ابنِ مُسَافرٍ، فقد رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٤/ ٥٣٩) من طريقِ حسان بن حسان عن روح بن مسافر عن الأعمش عن أبي يحيى القتات عن مجاهد ... به. فزاد رجلًا بين الأعمشِ ومجاهدٍ.

ولكن السند لا يصحُّ إلى الأعمشِ، فروحُ بنُ مسافرٍ «متروكُ الحديثِ». انظر (لسان الميزان ١٨٨٥).

أما طريقُ بحرٍ السَّقَا، فإن بحرًا هذا «واهٍ». قال الذهبيُّ: «وَهَّوْهُ، قال الدارقطنيُّ: متروكٌ» (الكاشف ٥٣٧). فلا يُعتمدُ عليه.

أما طريقُ قُطبةَ بنِ عبدِ العزيزِ، فإسنادُها حسنٌ، فإن قُطبةَ «صدوقٌ». ولكنه معلقٌ لم يُظهرْ لنا الدارقطنيُّ إسنادَهُ إليه، غير أنه لو لم يكن السند إلى قطبة صحيحًا لأبرزَ لنا الدارقطنيُّ عِلَّةَ ضَعْفِهِ كما مرَّ في طريقي بحرٍ وروحٍ.

وطريقُ قُطْبَةَ هذا يؤيده كلام العلماء في سماعِ الأعمشِ من مجاهدٍ:

قال ابنُ المباركِ: «قلتُ لهشيمٍ: ما لك تدلسُ وقد سمعتَ؟ قال: كان كبيراك يدلسان. وذكر الأعمش والثوري. وذكر أن الأعمشَ لم يسمعْ من مجاهدٍ إلا أربعة أحاديث» (العلل الكبير للترمذي صـ ٣٨٨).

وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «نا عليُّ بنُ الحسنِ الهِسِنْجانيُّ قال: سمعتُ محمدَ بنَ بشارٍ يقولُ: سمعتُ وكيعًا يقولُ: لم يسمعِ الأعمشَ من مجاهدٍ إلا أربعة أحاديث» (الجرح والتعديل ١/ ٢٢٤).

وقال عمرُو بنُ عليٍّ: «سمعتُ وكيعًا يقولُ: كنَّا نتتبعُ ما سمعَ الأعمشُ من مجاهدٍ، فإذا هي سبعة أو ثمانية، ثم حدَّثنا بها» (الجرح والتعديل ١/ ٢٢٧).

وقال أبو حاتم: «إن الأعمشَ قليلُ السماعِ من مجاهدٍ، وعامةُ ما يروي عن مجاهدٍ مدلَّسٌ» (العلل لابن أبي حاتم ٥/ ٤٧١).

وقال عمرُو بنُ عليٍّ الصيرفيُّ: «سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ القطانَ يقولُ: كتبتُ عنِ الأعمشِ أحاديثَ عن مجاهدٍ، كلها ملزقةٌ، لم يسمعْها» (الجرح والتعديل ١/ ٢٤١).

وقال عباسٌ الدوريُّ: «سمعتُ يحيى يقولُ: إنما سمعَ الأعمشُ من مجاهدٍ أربعةَ أحاديث أو خمسة، وسمع من سعيد بن جبير خمسة فقط» (تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٥٧٠).

وقال ابنُ طهمان: «سمعتُ يحيى يقولُ: الأعمشُ سمعَ من مجاهدٍ، وكلُّ شيءٍ يروي عنه لم يسمعْ، إنما مرسلةٌ مدلَّسةٌ» (من كلام يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان ٥٩).

وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ في (مسنده): «ليس يصحُّ للأعمشِ عن مجاهدٍ إلا أحاديث يسيرة، قلتُ لعليِّ بنِ المدينيِّ: كم سمعَ الأعمشُ من مجاهدٍ؟ قال: لا يثبتُ منها إلا ما قال: سمعتُ. هي نحوٌ من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات، وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهدٍ، قال أبو بكر بنُ عياشٍ عنه: حدثنيه ليثٌ عن مجاهدٍ» (تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٥).

وقد سبقَ قولُ الدارقطنيِّ: «قِيلَ: إن الأعمشَ لم يسمعْ من مجاهدٍ»

(العلل ٤/ ١٨٤).

العلة الثالثة: أن الأعمشَ - مع جلالته - قد خُولِفَ فيه: خالفه واصل بن الأحدب، وعمر بن ذَرٍّ، فروياه عن مجاهدٍ عن أبي ذَرٍ، ليس بينهما واسطة.

وهذا هو الوجهُ الثاني على مجاهدٍ:

فرواه أحمدُ (٢١٤٣٥)، والطيالسيُّ (٤٧٤)، والبزارُ (٤٠٧٧)، وغيرهم، من طرقٍ عن شعبةَ عن واصلٍ الأحدبِ.

ورواه ابنُ أبي شيبةَ (٧٨٣٦) عن وكيعٍ.

والقضاعيُّ في (مسند الشهاب ١١١٢) من طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ هانئ أبي نُعيمٍ.

كلاهما (وكيع، وابن هانئ) عن عمرَ بنِ ذَرٍّ.

فروياه (عمر بن ذر، وواصل) عن مجاهدٍ عن أبي ذَرٍّ به. أسقطا منه: عُبيدَ بنَ عُميرٍ.

وهذا الإسنادُ فيه انقطاعٌ؛ لأن مجاهدًا لم يسمعْ من أبي ذَرٍّ، قال الدارقطنيُّ: «ورواه واصلُ الأحدبُ، وعمرُ بنُ ذَرٍّ، عن مجاهدٍ، عن أبي ذر مرسلًا» (العلل٣/ ١٨٥).

وقال المنذريُّ: «رواه البزارُ، وإسنادُهُ جيدٌ إلَّا أنَّ فيه انقطاعًا، والأحاديثُ من هذا النوعِ كثيرةٌ جدًّا في الصحاحِ وغيرِها» (الترغيب والترهيب ٤/ ٢٣٤).

معنى كلامه أن لهذا الحديث شواهد كثيرة صحيحة.

وقال الهيثميُّ: «رواه البزارُ، ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ، إلا أن مجاهدًا لم

يسمعْ من أبي ذَرٍّ» (المجمع ١٨٤٩٩).

قلنا: واصل بن الأحدب وعمر بن ذر وإن كانا ثقتين إلا أن **الدارقطنيَّ رجَّحَ عليهما روايةَ الأعمشِ** فقال: «والمحفوظُ قولُ مَن قالَ: عن مجاهدٍ، عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذَرٍّ» (العلل ١١١٥).

وقال ابنُ ناصرِ الدينِ الدمشقيُّ: «وروايةُ جريرٍ ومَن تابعه أولى؛ لأن روايةَ مجاهدٍ عن أبي ذَرٍّ مرسلةٌ» (جامع الآثار في السير ومولد المختار ١/ ٤٢٦).

وقال الحافظُ بنُ حَجرٍ: «هذا حديثٌ صحيحٌ، جوَّدَ الأعمشُ إسنادَهُ، ورواه واصل الأحدب عن مجاهدٍ فأرسله . . .، والحُكْمُ للوَاصِلِ؛ لأنه حافظٌ عارفٌ بشيخِهِ» (موافقة الخبر الخبر ١/ ٥٢٥ - ٥٢٦).

قلنا: فهذه العللُ الثلاثُ هي غايةُ ما يُعلُّ به حديث أبي ذر، وأقواها العلة الثانية وهي تدليس الأعمش والكلام في سماعه من مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمتنُ قد ثبتَ من أحاديثَ أُخرَ يصحُّ بها كما سبقَ من حديثِ جابرٍ، وأبي هريرةَ، وحذيفةَ، وغيرهم.

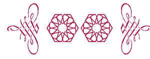
تنبيه:

قال أبو نعيم: «وحديثُ عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذَرٍّ مختلفٌ في سندِهِ: فمنهم مَن يرويه عن الأعمش، عن مجاهد، عن أبي ذر، مِن دون عُبيدٍ. وتفرَّدَ جريرٌ بإدخالِ عُبيدٍ بين مجاهدٍ وأبي ذَرٍّ عن الأعمشِ» (الحلية ٣/ ٢٧٧).

فتعقبه ابن ناصر الدين الدمشقي فقال: «كذا قال في (الحلية)، وخالفه في كتابه (دلائل النبوة) فذكرَ أن معاويةَ ومندل بن علي وغيرهما، تابع[١]

(١) كذا في المطبوع! ولعلَّ الصواب: تابعوا.

جريرًا على روايته» (جامع الآثار في السير ومولد المختار ١/ ٤٢٦).



١- رِوَايَةُ: «وَأُطْعِمَتْ أُمَّتِي الفَيْءَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُؤْتَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا - أَوْ قَالَ: جُعِلَتْ لِيَ كُلُّ أَرْضٍ طَيِّبَةٍ طَهُورًا وَمَسْجِدًا - فَقِيلَ لِأَبِي عَامِرٍ: أَنْتَ تَشُكُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى عَدُوِّي مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَبُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَأُطْعِمَتْ أُمَّتِي الفَيْءَ، وَلَمْ يُطْعِمْهُ أُمَّةً قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَهِيَ نَايِلَةٌ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شيئًا**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

[لك ١٤٤٩].

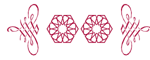
السند:

قال اللالكائيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أخبرنا محمد بن عبد الرحمن قال: ثنا يحيى بن محمد بن صاعد قال: حدثنا محمد بن عبد الله المُخَرِّمي قال: ثنا أبو عامر العَقَدي قال: ثنا شعبة عن واصل الأحدب عن مجاهد عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مرفوعًا به).

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ. غير أنه منقطعٌ بينَ مجاهدٍ وأبي ذَرٍّ؛ قال أبو حاتم

الرازيُّ: «مجاهدٌ ... وعن أبي ذَرٍّ، مرسلٌ» (المراسيل لابن أبي حاتم ٧٥٨). وقال البزارُ: «لا نعلمُ سَمِعَ مجاهدٌ من أبي ذَرٍّ» (المسند ٤٠٧٦). وقال أبو بكر بنُ خزيمةَ: «أنا أَشُكُّ في سماعِ مجاهدٍ من أبي ذَرٍّ» (الصحيح ٢٧٤٨).



٢- رِوَايَةُ: «نائم»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: طَلَبْتُ خَلِيلِي ﷺ فَقِيلَ: بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا. فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ عِنْدَ شَجَرَةٍ يُصَلِّي. قَالَ: فَصَلَّى صَلَاةً طَوِيلَةً ثُمَّ سَجَدَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ نَائِمٌ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ لِي: «**أَبُو ذَرٍّ؟**» قُلْتُ: ظَنَنْتُ أَنَّكَ نَائِمٌ مِنْ طُولِ مَا سَجَدْتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: أُحِلَّ لِي الغَنَائِمُ، وَبُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ وَالأَبْيَضِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا؛ وَأُعْطِيتُ مَسْأَلَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ تَنَالُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

﴿كر (٦٠/ ٤١٦)﴾.

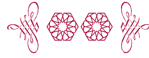
السند:

قال ابن عساكر: أخبرنا أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل، أنا أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى، أنا محمد بن أحمد بن عبد الرحمن

الذَّكْواني، أنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم، نا عبدان بن أحمد بن موسى، نا دُحَيْم نا سُوَيْد بن عبد العزيز، نا موسى بن أبي كثير أبو الصباح عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال: طلبتُ خليلي... الحديث.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، آفته سويد بن عبد العزيز، قال فيه أحمد: «متروك الحديث»، وقال ابن معين والنسائي: «ليس بثقة»، وقال البخاري: «في حديثه نظر لا يحتمل» (التهذيب ١٢/ ٢٥٨ - ٢٦٠)، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف» (التقريب ٢٦٩٢).



٣- رِوَايَةُ: «فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ مَسْأَلَتَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن مجاهدٍ قال: كَانَ أَبُو ذَرٍّ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ يقولُ: حدَّثني خَلِيلِي ولَا يُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ.

قال: سِرْنَا مَعَ خَلِيلِي ﷺ فَآوَانَا اللَّيْلُ إِلَى مَنْزِلٍ بِتْنَا فِيهِ إِلَى بَعْضِ الليلِ، فَلَمْ أَرَ خَلِيلِي عَلَى فِرَاشِهِ، فَأَفْزَعَنِي ذَلِكَ فَقُمْتُ أَطْلُبُ أَثَرَهُ، فَوَافَقْتُ رَجُلًا مِنَ القَوْمِ أَفْزَعَهُ الذِي أَفْزَعَنِي، نَطْلُبُ أَثَرَهُ، فَدَفَعْنَا إِلَيْهِ سَاجِدًا إلى سَمُرَةٍ، فَقَعَدْنَا نَنْتَظِرُ انْصِرَافَهُ حَتَّى تَحَدَّثْنَا بَيْنَنَا أَنَّ عَيْنَهُ قَدْ غَلَبَتْهُ، وَائْتَمَرْنَا أَنْ نُوقِظَهُ، وَذَلِكَ يسْمَعُهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «**مَاذَا قُلْتُمَا؟**»، قَالَا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَدْنَاكَ عَنْ فِرَاشِكَ، فَأَفْزَعَنَا ذَلِكَ، فَطَلَبْنَا أَثَرَكَ، فَدَفَعْنَا إِلَيْكَ سَاجِدًا، فَقَعَدْنَا نَنْتَظِرُ انْصِرَافَكَ، فَطَالَ عَلَيْنَا سُجُودُكَ، حَتَّى تَحَدَّثْنَا أَنْ عَيْنَكَ قَدْ غَلَبَتْكَ وَائْتَمَرْنَا أَنْ نُوقِظَكَ. قَالَ: «**لَا، وَلَكِنَّ اللهَ أَعْطَانِي خَمْسَ خِصَالٍ لَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلِي ...**» وَذَكَرَ الحَدِيثَ، وَفِيهِ: «**وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ نَبِيٍّ يَعْرِضُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةً يَسْأَلُهَا رَبَّهُ، فَتَعَجَّلَ كُلٌّ مِنْ مَسْأَلَتِهِ، وَأُعْطِيَهَا فِي الدُّنْيَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُؤَخِّرَ لِي مَسْأَلَتِي إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِي، وَجَعَلَهَا فِي أُمَّتِي، وَهِيَ بَالِغَةٌ - إِنْ شَاءَ اللهُ - مَنْ مَاتَ، وَهُوَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ.**

التخريج:

〖نبص (المجلد الأول ١٤٨ ط. أم القرى)〗.

السند:

قال أبو نعيم: أخبرناه محمد بن علي بن إسماعيل الفقيه في كتابه، حدثنا

إسحاق بن محمد بن إسحاق بن زريق، حدثنا جدي إسحاق بن زريق، حدثنا المغيرة بن سِقْلاب عن عمر بن ذر عن مجاهد به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

الأولى: الانقطاعُ، فمجاهدٌ لم يسمعْ من أبي ذَرٍّ كما سبقَ.

الثانية: المغيرةُ بنُ سقلاب؛ قال أبو جعفر النفيليُّ: «لم يكن مُؤْتَمَنًا».

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «حرانيٌّ، منكرُ الحديثِ». وقال: «عامةُ ما يرويه لا يُتابَع عليه».

وضَعَّفه الدارقطنيُّ، وقال الأَبَّارُ: «سألتُ عليَّ بنَ ميمون الرقيَّ عن المغيرةِ بنِ سقلاب فقال: كان لا يسوى بعرة».

ومع ذلك قال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال أبو زرعة: «لا بأس به». انظر (لسان الميزان ٨/ ١٣٣).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممن يخطئُ ويَروي عن الضعفاءِ والمجاهيلِ، فغَلَبَ على حديثِهِ المناكيرُ والأوهامُ فاستحق التركَ» (المجروحين ٢/ ٣٤٠).



[٣٠٥٠ط] حَدِيثُ علي بن أبي طالب:

عَنْ عَلَيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ (النَّاسِ)**» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هُوَ؟ قَالَ: «**نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الأَرْضِ، وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ (مُحَمَّدًا)، وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ ٢: «**أُعْطِيتُ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ: أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الأَرْضِ، وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ، وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ ٣: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُعْطِيتُ جَوامِعَ الكَلِمِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ**» - وذَكَر خَصْلَتَيْنِ ذَهَبَتَا عَنِّي - قالَ... ثُمَّ ذَكَرَ الحَدِيثَ.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون قوله: «وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ» فإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

تخريج السياق الأول: [حم ٧٦٣ "واللفظ له" / ش ٣٢٣٠٤/ مش (خيرة ٦٣٥٧)/ مسند يعقوب بن شيبة (جامع الآثار في السير ١/ ٤٣٠)/ تمام ١٢٧٦/ هق ١٠٣٨/ هقل (٥/ ٤٧٢)/ ضيا ٧٢٩/ فيل ٧ "والروايتان له" / تحقيق ٢٦٨/ تمهيد (١٩/ ٢٩١)/ جر ١٠٤٣/ لك ١٤٤٦، ١٤٤٧].

تخريج السياق الثاني: [حم ١٣٦١ "واللفظ له" / سعد (١/ ١٠٤)/ ضيا ٧٢٨/ شاهين (جزء/ رواية المجلي ٤٥)].

تخريج السياق الثالث: [بز ٦٥٦].

التحقيق

مدارُ هذا الحديثِ على عبد الله بن محمد بن عَقيل، واضطربَ في متنه على النحو التالي:

فرواه الإمامُ أحمدُ في (مسنده ١٣٦١) - ومن طريقه الضياءُ في (المختارة ٧٢٨) - فقال: حدثنا أبو سعيد، حدثنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، حدثنا عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي الأكبر، أنه سمع أباه علي بن أبي طالب، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ... بلفظ الرواية الأولى.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، عبد الله بن محمد بن عقيل ضعيفٌ لسوءِ حفظِهِ كما تَقَدَّمَ مِرارًا.

والراوي عنه سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، صدوقٌ صحيحُ الكتابِ، يُخطئُ مِن حفظه (التقريب ٢٣٢٦).

وقد أخطأَ في سندِ هذا الحديثِ، فرواه على وجهٍ آخرَ؛ **قال ابنُ أبي حاتمٍ:** «وسألتُ أبي عن حديثٍ اختُلِفَ في الروايةِ على عبد الله بن محمد بن عقيل: فروى سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن عقيل بن أبي طالب، عن عليٍّ به.

ورواه زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي؛ أنه سمع عليَّ[١] ...؟

(١) قال محققوا كتاب (العلل): كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروفٌ، وحُذِفَتْ منه ألفُ تنوين النصبِ، على لغةِ ربيعةَ.

فقال أبو زرعة: «حديثُ سعيد بن سلمة عندي خطأ، وهذا عندِي الصحيحُ» (العلل لابن أبي حاتم ٢٧٠٥).

قلنا: وروايةُ سعيدٍ الأُخْرَى هذه لم نقفْ عليها.

وخالف سعيدًا، زهير بن محمد، واختُلِفَ عليه:

فرواه أحمدُ في (المسند ٧٦٣) -ومن طريقه الضياءُ في (المختارة ٧٢٩)- عن عبد الرحمن بن مهدي،

ورواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه)، والبيهقيُّ في (السنن الكبير ١٠٣٨)، وغيرهما، عن يحيى بن أبي بُكَيْر.

وتمامٌ في (فوائده) من طريقِ صدقةَ بنِ عبدِ اللهِ.

ويعقوبُ بنُ شيبةَ في (مسنده) كما في (جامع الآثار ١/ ٤٣٠) من طريقِ أبي حذيفةَ موسى بن مسعود،

أربعتهم: (عبد الرحمن، ويحيى، وصدقة، وأبو حذيفة) عن زهير بن محمد عن ابن عقيل به، ولكن بلفظ الرواية الثانية.

وقد جاء عند ابن فيل في (جزئه ٧) من طريق أبي حذيفة عن زهير بلفظ مغاير حيثُ قال فيه: «**وَسُمِّيتُ مُحَمَّدًا**».

ولكن أبو حذيفة موسى بن مسعود «صدوقٌ سيئُ الحفظِ، وكان يصحف» (التقريب ٧٠١٠)، فلعلَّها من أخطائِهِ.

وخالف أربعتهم أبو عامرٍ العَقَديُّ، كما عندَ البزارِ في (مسنده ٦٥٦) فرواه عن زهيرٍ بسندِهِ ولكن بلفظ الرواية الثالثة، وذكر فيه (جوامع الكلم) بدل «مفاتيح الأرض».

وروايةُ العقديِّ هذه رواها ابنُ سعدٍ في (الطبقات ١/ ٨٤)، ولكن مقتصرًا على: «**سُمِّيتُ أَحْمَدَ**».

قلنا: وروايةُ الجماعةِ على زهيرٍ أَوْلى؛ وذلك أن زهيرًا متكلَّمٌ فيه، ولكن رواية عبد الرحمن بن مهدي عنه مستقيمة، كما قال الإمام أحمد.

وقد توبع زهير على هذا الوجه، ولكنها متابعةٌ ضعيفةٌ لا تثبتُ، رواها ابنُ شاهينَ في (حديثه ٤٥) عن أحمد بن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد، حدثنا أبي عن عبد الله بن محمد بن عقيل... بنحوه.

وأحمد الهمداني هو ابنُ عقدةَ، ضَعَّفه غيرُ واحدٍ، وقوَّاه آخرون (ميزان الاعتدال ١/ ١٢٦).

وعبد الرحمن بن يزيد وأبوه لم يتبينا لنا.

قلنا: ومدارُ هذه المتونِ - كما سبقَ - على عبد الله بن محمد بن عقيل، وقد ضُعِّفَ لسوءِ حفظه، وقد انفردَ بقوله: «**وسُمِّيتُ أَحْمَدَ**»، فلم يَأْتِ إلا في حديثه هذا، وحديث آخر من طريقه - أيضًا - عن الطفيل بن أُبي بن كعب عن أبيه أُبيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو معلولٌ لا يصحُّ كما سيأتي.

نعم، ثبتتْ تسميةُ النبيِّ ﷺ بهذا الاسم في (الصحيحين)[1] من حديث جبير بن مطعم قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الكُفْرَ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا العَاقِبُ**».

(١) البخاري (٣٥٣٢)، ومسلم (٢٣٥٤).

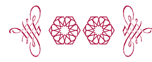
وقد أشارَ إلى ضَعْفِ حديثِهِ هذا ابنُ دقيقِ العيدِ فقال: «وعبد الله بن محمد بن عقيل تقدَّم الاختلافُ في الاحتجاج بحديثه» (الإمام ٣/ ١٣٠)، وبنحوه قال ابنُ عبدِ الهادِي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٦٨)، والزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٥٩)، والزركشيُّ في (النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢/ ١٩٦).

وَتَعَقَّبَ المُناويُّ السيوطيَّ إذ رمز لصحته فقال: «رمز المؤلفُ لصحتِهِ، وفيه نظرٌ» (التيسير بشرح الجامع الصغير ١/ ١٧١).

قلنا: وليس مراده تضعيف الحديث، وإنما مراده أنه لا يبلغ الدرجة العليا من الصحة؛ ولذا قال في (فيض القدير ١/ ٥٦٤): «رمزَ المصنِّفُ لصحته، وهو غير صواب، كيف وقد أعلَّه الهيثميُّ وغيرُهُ بأن فيه عبد الله بن محمد ابن عقيل سيئ الحفظ، وإن كان صدوقًا فالحديثُ حسنٌ لا صحيح».

قلنا: وقد حَسَّنَ إسنادَهُ كلّ مِن: ابنِ كثيرٍ في (تفسيره ٢/ ٩٤)، والعراقيِّ في (التقريب مع شرحه طرح التثريب ٢/ ١١٠)، و(التقييد والإيضاح صـ ١١٤)، والهيثميِّ في (مجمع الزوائد ١/ ٢٦٠)، وابنِ حجرٍ في (فتح الباري ٩/ ٩٣)، والسيوطيِّ في (الدر المنثور ٣/ ٧٢٦)، والألبانيِّ في (الصحيحة ٧/ ١٦٤٣)، وكان الشيخُ قبل قد ضَعَّفه فقال: «أخرجه البيهقيُّ (١/ ٢١٣ - ٢١٤) بسندٍ فيه ضَعْفٌ، وفيه اضطرابٌ بَيَّنَهُ ابنُ أبي حاتمٍ (٢/ ٣٩٩)»، ثم رَجَعَ عن ذلك في (السلسلة الصحيحة) في الموضعِ المشارِ إليه فقال: «من الملاحظ أنه لا اختلاف بين رواية زهير ورواية سعيد بن سلمة، وقد ذكر ابنُ أبي حاتم في (العلل ٢/ ٣٩٩/ ٢٧٠٥) فرقًا نَقْلًا عن أبي زرعةَ؛ وما أظنُّ ذلك صحيحًا، فلعلَّه وقعَ له خطأ في الرواية. وقد كنتُ أشرتُ في (الإرواء ١/ ٣١٧) إلى هذا الفرق أو الاضطراب معزوًا لابن أبي حاتم قبل أن يتيسر لي هذا التحقيق؛ فاقتضى التنبيه».

قلنا: قد تقدَّمَ الفرقُ بين كلتا الروايتين بل على زهيرٍ نَفْسِهِ، وكذا الخلافُ في المتونِ، وليس ذلك إلا من سوءِ حفظِ ابنِ عَقيلٍ كما تقدَّمَ.



١- رِوَايَةُ: «أُرْسِلْتُ إِلَى الأَبْيَضِ وَالأَسْوَدِ وَالأَحْمَرِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُؤْتَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: أُرْسِلْتُ إِلَى الأَبْيَضِ وَالأَسْوَدِ وَالأَحْمَرِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ**» يَعْنِي القُرْآنَ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

[نبص (المجلد الأول ١٩٦ ط. أم القرى) / جر ١٠٤٢ / شاهين (جزء / رواية المجلي ٤٢) / لك ١٤٤٨ / خلع ٢٠٩].

السند:

قال الآجريُّ - ومن طريقه اللالكائي في (أصول الاعتقاد) -: حدثنا أبو شعيب عبد الله بن الحسن الحراني قال: حدثني جدي قال: حدثنا موسى بن أعين، عن عطاء بن السائب، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن علي ابن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ به.

ورواه ابنُ شاهينَ في (حديثه ٤٢)، وأبو نعيم في (الدلائل) من طريق موسى بن أعين... به.

ومداره عندهم على موسى بن أعين عن عطاء بن السائب به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

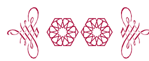
العلة الأولى: الانقطاعُ؛ علي بن الحسين بن علي لم يدركْ جدَّهُ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال ابنُ أبي حاتم: «سمعتُ أبا زرعة يقول: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لم يدركْ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا» (المراسيل ٥٠٣)، ولذا قال المزيُّ: «روى عن... ، وجده علي بن أبي طالب، مرسل» (تهذيب الكمال ٢٠/ ٣٨٣).

العلة الثانية: فيه عطاء بن السائب: ثقةٌ اختلطَ بأَخَرَةٍ، فمن سمعَ منه قديمًا فهو صحيحٌ، وموسى بن أعين لا نَدْرِي أسمع منه قبل اختلاطه أو بعده، لكن الحافظ ابن حَجرٍ ذَكَرَ جماعةً سمعوا منه قبلَ الاختلاطِ، ومَن عداهم يُتوقف فيهم، وليس فيهم موسى بن أعين فيُتوقف في روايته. انظر (تهذيب التهذيب ٣٨٦).

والحديثُ أصلُه في (الصحيحين) وغيرهما - كما سبقَ - عن جابرٍ، وأبي هريرةَ، وحذيفةَ، وأنسٍ، وغيرِهِم.

تنبيه:

قوله: «يعني القرآن»: لعلَّها جملةٌ تفسيريةٌ مدرجةٌ من كلامِ أحدِ الرواةِ.



٢- رِوَايَةُ: «زاد: وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ لِلْمُذْنِبِينَ مِنْ أُمَّتِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأَحَلَّ لِي المَغْنَمَ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ لِلْمُذْنِبِينَ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿روذباري (ق٢١١/ أ - ب) "واللفظ له" / كر (١٤/ ٢٩٦)﴾.

السند:

رواه الروذباريُّ في (أماليه) - ومن طريقه ابنُ عساكر - قال: حدثنا أحمد، ثنا محمد بن الحسين القنطري، ثنا علي بن أحمد بن علي بن محمد ابن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن أبيه علي بن أبي طالب، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه أربعُ عِللٍ:

الأولى: الانقطاعُ بين محمد بن علي بن الحسين وجده الحسين، **قال الذهبيُّ:** «روى عن جديه: النبي ﷺ وعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - مرسلًا.

وعن جديه: الحسن والحسين مرسلًا أيضًا» (سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠١)، **وقال العلائيُّ:** «أرسل عن جديه الحسن والحسين» (جامع التحصيل ٧٠٠).

الثانية: عليّ بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، «مقبولٌ» (التقريب ٤٦٩٩).

الثالثة: أحمد بن علي بن جعفر، ومحمد بن الحسين القنطري، لم أقِفْ لهما على ترجمةٍ.

الرابعة: أحمد بن عطاء الرُّوْذَباري، صاحب الأمالي، ذكره الذهبيُّ في (ديوان الضعفاء ٨٣)، وقال: «روى عن الصغار، عن ابن عرفة أحاديث لم يروها ابن عرفة، قال الصوري: كأنه شبه عليه».



[٣٠٥١ط] حَدِيثُ أبي جعفر الباقر مرسلًا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلَيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ المَغَانِمُ، وَلَمْ تُحْلَلْ لِنَبِيٍّ كَانَ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، خَمسٌ لَمْ يُؤْتَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بما تقدَّمَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ لإرسالِهِ.**

التخريج:

〖هشام (١/ ٦٧٦)/ طبر (١١/ ٢٨٢)〗.

السند:

رواه ابنُ إسحاقَ كما في (السيرة لابن هشام) - ومن طريقه الطبريُّ في (تفسيره) - فقال: حدثني محمد أبو جعفر بن علي بن الحسين، قال: قال رسول الله ﷺ: . . . فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِهِ، بل قد يكون معضلًا، فإن محمدَ بنَ عليِّ بنِ الحسينِ تابعيٌّ من الوسطى، وكان يرسل عن جَدَّيهِ الحسن والحسين، وجدِّه الأعلى عليٍّ رضي الله عنهم، وعن عائشةَ وأبي هريرةَ أيضًا وجماعة كما في (جامع التحصيل ٧٠٠). فحديثُه عنِ النبيِّ ﷺ، يحتمل الإعضال.

ومحمد هو ابنُ إسحاقَ، صدوقٌ يدلسُ، غير أنه صرَّحَ بالتحديثِ، وقد توبع فرواه أبو إسحاقَ الفَزَاريُّ في (السير ٣٧٨) عن أسلم المنقري، عن أبي جعفرٍ، قال: قال رسول الله عليه السلام: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلِي،**

بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا، وَكَانَ النَّبِيُّ إِذَا خَرَجَ مِنَ المِحْرَابِ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّ لِيَ المَغْنَمُ، وَالشَّفَاعَةُ ذَخَرْتُهَا لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ».

وإسنادُهُ رجالُهُ ثقاتٌ، غير أنه مرسلٌ، كما سبقَ، وليس فيه موضع الشاهد.



[٣٠٥٢ط] حَدِيثُ ابن عباس:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي، وَلَا أَقُولُهُنَّ فَخْرًا: بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ [فَلَيْسَ مِنْ أَحْمَرَ وَلا أَسْوَدَ يَدْخُلُ فِي أُمَّتِي إِلَّا كَانَ مِنْهُمْ]، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ (فَهُوَ يَسِيرُ أَمَامِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ)، وَأُحِلَّتْ لِي الغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، فَأَخَّرْتُهَا لِأُمَّتِي [إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ]، فَهِيَ [نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ] لِمَنْ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شيئًا».

۞ الحكم: صَحَّ المتنُ من وجوهٍ أخرَ كما تقدَّمَ؛ ولذا حَسَّنَ إسنادَهُ الهيثميُّ، وابنُ حَجرٍ، وَجَوَّدَهُ ابنُ كثيرٍ، وصَحَّحَهُ البوصيريُّ، وقال الألبانيُّ: «حسنٌ في الشواهدِ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، أشارَ لإعلالِهِ البزارُ، وأعلَّه بالاضطرابِ العقيليُّ، وكذا أعلَّهُ الدارقطنيُّ.

التخريج:

﴿حم ٢٢٥٦ "مختصرًا، والزيادة الأولى له"، ٢٧٤٢ "واللفظ له" / حق (مسند ابن عباس ٨٦٧)/ بز ٤٩٠٢/ ش ٧٨٣٣ "مختصرًا"، ٣٢٣٠٠ "والرواية، والزيادتان الثانية والثالثة له ولغيرِهِ" / مش (خيرة ٧٢٣/ ١)/ مسد (خيرة ٤٤٨٧) / حميد ٦٤٣/ طب (١١/ ٧٣/ ١١٠٨٥)/ نبص (المجلد الأول ١٥١، ١٥٣، ١٥٤ ط. أم القرى)/ عيينة (حرب/ الثاني ق ٩٩/ أ)/ حكيم ١٢٠١، ١٢٣٨ "مختصرًا" / ثعلب ٢٣٢٦/ جر ١٠٤٦/ تخ (٥/ ٤٥٥)/ مردويه (١٢/ ٢١٨)﴾.

التحقيق

مدارُ هذا الحديثِ - عدا الطبراني في (١١٠٨٥)، وعنه أبو نعيم في (الدلائل ١٥١) - **على يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، واختُلِفَ عليه فيه على أربعةِ وجوهٍ:**

الوجه الأول: رواه أحمدُ في (المسند ٢٧٤٢)، والبخاريُّ في (التاريخ الكبير ٥/ ٤٥٥) من طريق عبد العزيز بن مسلم قال: حدثنا يزيد، عن مِقْسَم، عن ابن عباس به.

الوجه الثاني: رواه أبو عوانة وعَبْثَرُ بنُ القاسمِ، كما عند العقيليِّ في (الضعفاء ٢/ ٢٨ معلقًا) فقالا: عن يزيدَ عن مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ به.

وتابعهما، جريرٌ كما عند إسحاقَ بنِ راهويه في (مسنده ٨٦٧)، والحكيمُ الترمذيُّ في (نوادر الأصول ١٢٠١، ١٢٣٨).

وكذا عبدةُ بنُ سليمانَ كما عند أبي نُعيمٍ في (الدلائل ١٥٣).

الوجه الثالث: رواه خالدُ بنُ عبدِ اللهِ الواسطيُّ، كما عند مسدد في (مسنده) كما في (إتحاف الخيرة ٤٤٨٧) فرواه عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ قال: عن مجاهدٍ - أو مِقْسَم - عن ابنِ عباسٍ به.

فشَكَّ يزيدُ فيمَنْ حدَّثَه هل هو مجاهد أم مقسم.

الوجه الرابع: رواه عليُّ بنُ عاصمٍ، كما عند أحمدَ في (مسنده ٢٢٥٦)، عن يزيدَ عن مِقْسمٍ ومجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ به.

وتابعه محمدُ بنُ فُضيلٍ وجريرٌ، كما عند ابنِ أبي شيبةَ في (مصنفه ٧٨٣٣، ٣٢٣٠٠) - وعنه عبدُ بنُ حُميدٍ في (مسنده ٦٤٣)، وغيره -.

وكذا رواه البزارُ في (مسنده ٤٩٠٢) عن يوسفَ بنِ موسى عن جريرٍ وابنِ فُضيلٍ به.

ومدارُ هذه الطرقِ على يزيدَ بنِ أبي زيادٍ الهاشميِّ، وهو «ضعيفٌ كبر فتغيَّرَ وصَارَ يتلقنُ» كما في (التقريب ٧٧١٧).

قلنا: ومع ضَعْفِهِ قد خُولِفَ فيه: خالفه الأعمشُ كما عند:

أحمدَ في (مسنده ٢١٣١٤) - وعنه الخلَّالُ في (السنة ١١٧٨) -، وابنِ أبي شيبةَ في (مسنده) كما في (إتحاف الخيرة ٦٣٥٦/ ٥)، والدارميِّ في (مسنده ٢٥١٠)، وغيرِهِم، فرواه عن مجاهدٍ عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذَرٍّ به، وقد تَقَدَّمَ.

ولذا قال الدارقطنيُّ: «واختُلِفَ عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ فيه، رواه عبيدة بن حميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس.

ورواه ابن فضيل، عن يزيد، عن مجاهد ومقسم، عن ابن عباس.

ورواه عبد العزيز بن مسلم القسملي، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم وحده، عن ابن عباس.

والمحفوظُ قولُ مَن قالَ: عن مجاهد، عن عبيد بن عمير أبي ذر» (العلل ٣/ ١٨٥).

ونحا العقيليُّ إلى الاضطرابِ - بعد ذكرِ الخلافِ على مجاهدٍ - **فقال:** «...، وقال عمر بن ذر: عن مجاهد، عن أبي ذر، نحوه. وقال شعبة: عن واصل الأحدب، عن مجاهد، عن أبي ذر، نحوه. وقال أبو عوانة: عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر. وقال أبو عوانة، وعبثر بن القاسم، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ نحوه. وقال ابن فضيل: عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، ومقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ نحوه.

قال: هذه الأحاديثُ مضطربةٌ كلُّها، والحديثُ ثابتٌ مِن غيرِ هذا الوجهِ في قوله: «**جُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»» (الضعفاء ١/ ٥٩٩ - ٦٠٠).

وقال البزارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمه يُروى عن ابنِ عباسٍ إلَّا من هذين الوجهين، وعن مجاهد، عن ابن عباس، وقد زاد بعضُ مَن حدثنا عنِ ابنِ فُضيلٍ، عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، عن مجاهدٍ ومِقْسمٍ، عن ابنِ عباسٍ.

وحديثُ الحكمِ لا نعلمُ رواه إلَّا ابن أبي ليلى عنه.

وهذا الحديُث عن الحكمِ عن مجاهدٍ قد خُولِفَ فيه، فرواه الأعمشُ، عن مجاهدٍ عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ، عن أبي ذَرٍّ؛ ورواه واصلٌ الأحدبُ، عن مجاهدٍ، عن أبي ذَرٍّ؛ ورواه سلمةُ بنُ كُهيلٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عُمرَ» (المسند ١١/ ١٦٦).

ومع هذا حَسَّنَ هذا الإسنادَ ابنُ حَجرٍ في (الفتح ١/ ٤٣٦).

وقال ابنُ كَثيرٍ: «إسنادُهُ جيدٌ» (التفسير ٣/ ٤٩٠).

وقال الهيثميُّ: «رواه البزارُ بإسنادين حسنين» (المجمع ١٨٥٠٠).

وقال - أيضًا -: «رجالُ أحمدَ رجالُ الصحيحِ غير يزيد بن أبي زيادٍ، وهو حسنُ الحديثِ» (٨/ ٢٥٨).

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٩٩).

بل قال في موضعٍ آخرَ: «رواه أبو بكر بنُ أبي شيبةَ، وعنه عبد بن حميد، بسندٍ صحيحٍ» (إتحاف الخيرة ٨/ ١٩٢).

وأَحْكَمَ الألبانيُّ الحُكْمَ فقال: «أخرجه أحمد بسندٍ حسنٍ في الشواهدِ» (الإرواء ١/ ٣١٧).

قلنا: وللحديثِ طريقٌ أُخرَى أشد ضعفًا.

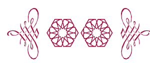
أخرجها الطبرانيُّ في (المعجم الكبير ١١٠٨٥) - وعنه أبو نعيم في (الدلائل ١٥١) - فقال: حدثنا سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن سلمة بن كُهَيْل، عن مجاهد، عن ابن عباس، بنحوه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، مسلسل بالضعفاء والمتروكين؛ إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة، قال ابنُ أبي حاتم: «كَتَبَ أبي حديثَه ولم يأتْهِ ولم يَذْهَبْ بي إليه ولم يسمعْ منه زَهادةً فيه»، وسألتُ أبا زرعة عنه فقال: «يُذكرُ عنه أنه كان يحدِّثُ بأحاديثَ عن أبيه، ثم تركَ أَبَاه فجعلها عن عمِّه لأن عمَّه أَحْلَى عند الناسِ».

وقال العقيليُّ عن مطين: «كان ابنُ نُميرٍ لا يرضاه ويضَعِّفَهُ»، وقال: «روى أحاديثَ مناكيرَ»، وقال العقيليُّ: «ولم يكن إبراهيم هذا يقيم الحديث»، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات) وقال: «في روايتِهِ عن أبيه بعضُ المناكيرِ» (تهذيب التهذيب ١/ ١٠٦).

وأبوه إسماعيل بن يحيى، وكذا جده يحيى، متروكان كما في (التقريب ٤٩٣، ٧٥٦١).

ثم المحفوظُ على مجاهدٍ ما رواه الأعمشُ عنه عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذَرٍّ كما تقدَّمَ.



١- رِوَايَةُ: «غُفِرَ لِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِي وَمَا تَأَخَّرَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أُوتِيتُ خِصَالًا لَا آلُوهُنَّ فَخْرًا**» قِيلَ: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**غُفِرَ لِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِي وَمَا تَأَخَّرَ، وَجَعَلَ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ، وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُوتِيتُ الكَوْثَرَ، آنِيَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

﴿نبص (المجلد الأول ١٧٣ ط. أم القرى) "واللفظ له" / مجاهد (صـ ٧٥٦) / مردويه (در ١٥/ ٧٠٠)﴾.

السند:

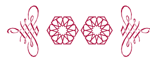
قال أبو نعيم: حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا عيسى بن ميمون، حدثنا محمد بن كعب، قال: سمعتُ ابنَ عباسٍ، به.

ورواه عبدُ الرحمنِ الهمذانيُّ في (تفسير مجاهد) قال: ثنا إبراهيم - وهو ابن ديزيل -، قال: ثنا آدم - وهو ابن أبي إياس -، قال: ثنا عيسى بن ميمون، به مقتصرًا على الكوثر.

التحقيق

هذا إسنادٌ منكرٌ، تفرَّد به: عيسى بن ميمون، وهو المدني، قال البخاري: «عيسى بن ميمون المديني، عن محمد بن كعب، منكرُ الحديثِ» (الضعفاء الصغير ٢٧٨ ط. ابن عباس).

وقال عمرُو بنُ عليٍّ، وأبو حاتم: «متروكُ الحديثِ»، وقال أبو زرعة: «ضعيفُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٦/ ٢٨٧).



٢- رِوَايَةُ: «وَكَانَتِ الأَنْبِيَاءُ يَعْزِلُونَ الخُمُسَ، فتَجِيءُ النَّارُ فتَأْكُلُهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلِي مِنَ الأَنْبِيَاءِ: جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، ولَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ يُصَلِّي حَتَّى يَبْلُغَ مِحْرَابَهُ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، يَكُونُ بَيْنَ يَدَيَّ إِلَى المُشْرِكِينَ، فَيَقْذِفُ اللَّهُ الرُّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى خَاصَّةِ قَوْمِهِ، وَبُعِثْتُ أَنَا إِلَى الجِنِّ وَالإِنْسِ، وَكَانَتِ الأَنْبِيَاءُ يَعْزِلُونَ الخُمُسَ، فتَجِيءُ النَّارُ فتَأْكُلُهُ، وَأُمِرْتُ [أَنَا] أَنْ أَقْسِمَهَا فِي فُقَرَاءِ أُمَّتِي، وَلَمْ يَبْقَ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ شَفَاعَةً، وَأَخَّرتُ أَنَا شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، أشارَ لإعلالِهِ** البزارُ، **وأنكره** الذهبيُّ، **وضَعَّفَهُ** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿بز ٤٧٧٦ "واللفظ له" / نبص (المجلد الأول ١٧٤ ط. أم القرى) / تخ (٤/ ١١٤) / هق ٤٣٢٣ / هقل (٥/ ٤٧٣ - ٤٧٤) / سلفي (خمسة ٤٢) "مختصرًا على الخمس" / ميز (٢/ ١١١)﴾.

السند:

قال البزارُ: حدثنا محمد - بن عثمان بن كرامة -، قال: حدثنا عبيد الله

- بن موسى -، عن سالم أبي حماد عن السُّدِّي، عن عكرمة، عن ابن عباس، رضي الله عنهما به.

ورواه البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٤/ ١١٤)، وأبو نُعيمٍ في (الدلائل ١٧٤)، وغيرهما، من طريق عبيد الله بن موسى به.

ومداره عند الجميع على عبيد الله بن موسى عن سالم أبي حماد... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: جهالة سالم أبي حماد، وقيل: سالم بن عبد الله أبي حماد كما في (الكنى لأبي أحمد الحاكم ١٨١٧).

قال فيه أبو حاتم: «شيخٌ مجهولٌ» (الجرح والتعديل ٤/ ١٩٢/ ت ٨٢٧).

وقال الذهبيُّ: «سالمٌ مجهولٌ، قاله أبو حاتم» (المهذب ٢/ ٤٣٣).

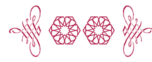
وقال الهيثميُّ: «رواه البزارُ، وفيه من لم أعرفْهم» (المجمع ١٣٩٤٧).

ومع جهالته هذه، فقد ذَكَرَ في متنه أشياء منكره، فقال البزارُ: «لا نعلمُ قوله: «**بُعِثْتُ إِلَى الجِنِّ وَالإِنْسِ**» إلَّا في هذا الحديثِ، بهذا الإسنادِ».

قلنا: وكذا قوله: «**وكانَتِ الأنبياءُ يَعْزِلونَ الخُمُسَ، فتَجيءُ النَّارُ فتَأكُلُهُ، وأُمرتُ أَنا أَنْ أَقْسِمَها في فُقراءِ أُمَّتي**» فالصوابُ أن النَّارَ كانتْ تأْكُلُ كلَّ الغنائمِ، وأن النبيَّ ﷺ كان يقسمها على المجاهدين - لا على الفقراء فقط - والله أعلم.

ولذا أَنْكَرَ حديثَه جملةً الذهبيُّ فقال في ترجمته من (الميزان): «لم يغمزه أحدٌ، وله حديثٌ منكرٌ» وذكر بإسناده هذا الحديث في (ميزان الاعتدال ٣٠٤٧).

العلة الثانية: إسماعيل السُّدِّي، قال ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ يهمُ» (التقريب ٤٦٣).



٣- رِوَايَةُ: «مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِالشَكِّ: «... **وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ حَتَّى إِنَّ العَدُوَّ لَيَخَافُونِي مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ ...**».

۞ **الحكم:** **منكرٌ بهذا اللفظِ**، والصواب: «مسيرة شهر»، كما في الأحاديث الأخرى، وهذا إسنادٌ منكرٌ، أعلَّه البزارُ، **وضَعَّفَهُ** الهيثميُّ والألبانيُّ.

التخريج:

[طب (١١/٦٦/١١٠٤٧) / بز ٤٩٠١ "ولم يسقْ متنَه" / نبص (المجلد الأول ١٥٢ ط. أم القرى) "ولم يسقْ متنَه"].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا عبدان بن أحمد، حدثنا عبد الله بن حماد بن نمير، حدثنا حصين بن نمير، حدثنا ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس به.

ورواه البزارُ في (مسنده ٤٩٠١)، وأبو نعيم في (الدلائل ١٥٢) من طريق حصين به ولم يسوقا متنَه، وإنما أحالا على روايةٍ أُخْرَى.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: «سيئُ الحفظِ جدًّا» كما في (التقريب).

وقد انفردَ بقوله: «شهرين»، ولعلَّها من أوهامه؛ ولذا قال الألبانيُّ: «والظاهرُ أن قولَهُ: «شهرًا أو شهرين» هو مِن سُوءِ حفظه» (السلسلة الضعيفة ١٢/ ٨٩١).

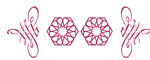
العلة الثانية: أن المحفوظَ - في رواية هذا الحديث - عن مجاهدٍ، ما رواه الأعمشُ عنه عن عبيد بن عمير عن أبي ذر. انظر (العلل للدارقطني ١١١٥).

وقال البزارُ: «وحديثُ الحكم فلا نعلمُ رواه إلا ابن أبي ليلى عنه.

وهذا الحديثُ عن الحكم عن مجاهدٍ قد خُولِفَ فيه، فرواه الأعمشُ، عن مجاهدٍ عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ، عن أبي ذَرٍّ؛ ورواه واصلٌ الأحدبُ، عن مجاهدٍ، عن أبي ذَرٍّ؛ ورواه سلمةُ بنُ كُهيلٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عُمرَ» (المسند ١١/ ١٦٦).

قلنا: وفي السندِ - أيضًا - عبد الله بن حماد بن نمير: لم نجدْ له ترجمةً، وسَبَقَنا في البحثِ عنه الحافظُ الهيثميُّ وقال: «لم أقفْ عليه» (المجمع ١٠٠١٩، ١٣٢٩٤).

ولذا حَكَمَ على الحديثِ الألبانيُّ بالنكارةِ، وقال: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ عبد الله بن حمَّاد هذا لم أعرفْه، وابنُ أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن، وهو سيئ الحفظ. والظاهر أن قوله: «شهرًا أو شهرين» هو من سوء حفظه» (السلسلة الضعيفة ١٢/ ٨٩١).



٤- رِوَايَةٌ مطوَّلةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ - مُطَوَّلًا -: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُرْسِلْتُ إِلَى الجِنِّ وَالإِنْسِ، وَإِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ دُونَ الأَنْبِيَاءِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ كُلُّهَا طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ أَمَامِي شَهْرًا، وَأُعْطِيتُ خَوَاتِيمَ سُورَةِ البَقَرَةِ، وَكَانَتْ مِنْ كُنُوزِ العَرْشِ، وَخُصِصْتُ بِهَا دُونَ الأَنْبِيَاءِ، فَأُعْطِيتُ المَثَانِيَ مَكَانَ التَّوْرَاةِ، وَالمَائِدَةَ مَكَانَ الإِنْجِيلِ، وَالحَوَامِيمَ مَكَانَ الزَّبُورِ، وَفُضِّلْتُ بِالمُفَصَّلِ، وَأَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ فِي الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الأَرْضُ عَنِّي وَعَنْ أُمَّتِي وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الحَمْدِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَآدَمُ وَجَمِيعُ الأَنْبِيَاءِ مِنْ وَلَدِ آدَمَ تَحْتَهُ، وَإِلَيَّ مَفَاتِيحُ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَبِي تُفْتَحُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا سَائِقُ[(١)] الخَلْقِ إِلَى الجَنَّةِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا إِمَامُهُمْ وَأُمَّتِي بِالأَثَرِ».

۞ **الحكم:** موضوعٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ ابنُ ناصرِ الدينِ الدمشقيُّ.

التخريج:

[نبص ٢٥].

السند:

قال أبو نعيم: حدثنا أحمد بن السندي قال: ثنا الحسن بن علوية قال: ثنا إسماعيل بن عيسى قال: ثنا إسحاق بن بشر عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس به.

(١) كذا في المطبوع، وأشار المحقق أنه في (الخصائص الكبرى): سابق، وقال: ولعله الصواب.

التحقيق

هذا إسنادٌ واهٍ بمرةٍ: وآفته إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري: كَذَّبه علي ابن المديني، وقال ابن حِبَّانَ: «لا يحلُّ كتبُ حديثِهِ إلا على جهةِ التعجبِ»، وقال الدارقطنيُّ: «كذَّابٌ متروكٌ»، وقال مسلم بنُ الحجاج: «أبو حذيفة تركَ الناسُ حديثَهُ»، وقال أبو بكر بُن أبي شيبة: «كذَّابٌ»، وقال النَّقاشُ: «يضعُ الحديثَ»، وقال الخليليُّ: «اتُّهم بوضعِ الحديثِ» وقال ابنُ عَدِيٍّ: «أحاديثُه منكرةٌ»، وقال ابنُ الجوزي في (الموضوعات): «أجمعوا على أنه كذَّابٌ». انظر (لسان الميزان ١٠٩٦).

ولذا قال ابنُ ناصرِ الدينِ الدمشقيُّ: «ومن أجمعها ما رواه إسحاق بن بشر، وقد تركوه، عن عثمان بن عطاء . . .» (جامع الآثار في السير ومولد المختار ١/ ٤٢٣).

وفي الإسنادِ - أيضًا -: عثمانُ بنُ عطاءٍ الخراسانيُّ، قال ابنُ حجرٍ: «ضعيف» (التقريب ٤٥٠٢).



[٣٠٥٣ط] حَدِيثُ أُبَيٍّ بنِ كَعْبٍ:

عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ**». فَقُلْنَا: مَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ ﷺ: «**نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الأَرْضِ، وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ، وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ**، دون قوله: «**وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ**» **فإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿مكة ١٨٧٢ "واللفظ له" / حكيم ١٢٥٦/ مردويه (در ١٤/ ٤٤٨)﴾.

السند:

قال الفاكهيُّ: حدثنا محمد بن إسحاق الصيني، قال: ثنا عاصم بن علي، عن قيس بن الربيع، قال: قال عبد الله بن محمد بن عَقيل، عن الطُّفيلِ بنِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، عن أبيه به.

ورواه الحكيمُ الترمذيُّ عن الفضلِ بنِ محمدٍ، عن إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ يوسفَ الفريابيِّ، عن عاصمِ بنِ عليِّ بنِ عاصمٍ، به.

ومداره عندهم على عاصم بن علي، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِللٍ:

العلة الأولى: عبد الله بن محمد بن عقيل؛ الجمهورُ على تليينه، وقد تقدَّمَ مِرارًا.

العلة الثانية: قيس بن الربيع؛ قال فيه الحافظ: «صدوق، إلا أنه كان له ابنٌ يُدخلُ في كتابه ما ليس من حديثه فيُحَدِّثُ به» (التقريب ٥٥٧٣).

قلنا: ومع ضعفِ قَيْسٍ، فقد خُولِفَ، وهي:

العلة الثالثة: المخالفة، فقد رواه زهير بن محمد، كما عند أحمد في (المسند ٧٦٣)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٣٢٣٠٤)، والبزار في (المسند ٦٥٦)، وغيرهم.

وحسام بن سلمة بن أبي الحسام كما عند أحمد في (المسند ١٣٦١).

فروياه: عن ابن عقيل عن محمد بن علي الأكبر عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، به وقد تقدم.

وروايتهما أرجحُ، فإن حالهما أحسن حالًا من قيس هذا، ويحتمل أن يكون هذا من سوء حفظ ابن عَقيل، كما تقدَّم بيانُه.



[٣٠٥٤ط] حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أُعْطِيتُ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ كَانَ قَبْلَنَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي الخَامِسَةَ فأَعْطَانِيهَا: كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَرْيَتِهِ، وَلَا يَعْدُوهَا، وَبُعِثْتُ كَافَةً إِلَى النَّاسِ، وَأُرْهِبَ مِنَّا عَدُوُّنَا مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسَاجِدَ، وَأُحِلَّ لَنَا الخُمُسُ، وَلَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلَنَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي الخَامِسَةَ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَلْقَاهُ عَبْدٌ مِنْ أُمَّتِي يُوحِّدُهُ إِلَّا أَدْخَلَهُ الجَنَّةَ، فَأَعْطَانِيهَا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «وَأُحِلَّ لَنَا الخُمُسُ»**، فالمحفوظُ فيه: «**وَأُحِلَّتْ لَنَا الغَنَائِمُ**»، كما سبقَ، **وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿حب ٦٤٣٩ "واللفظ له" / عل (خيرة ٦٣٩٢/ ١) / كر (مختصر تاريخ دمشق ٢/ ١٣٤)﴾.

السند:

قال أبو يعلى - وعنه ابنُ حِبَّانَ -: حدثنا هارون بن عبد الله الحمال، حدثنا ابن أبي فُدَيْك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهَب عن عباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي عن عوف بن مالك به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: عباس بن عبد الرحمن بن ميناء: ذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٧/ ٥)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٦/ ٢١١)، ولم يذكرا فيه

جرحًا ولا تعديلًا، ومع ذلك ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٢٩) على عادته، وقال ابنُ حَجرٍ: «مقبول» (التقريب ٣١٧٤).

قلنا: ومع جهالته هذه فروايته عن عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الظاهرُ أنها منقطعةٌ، فقد ذكر الحافظُ ابنُ حَجرٍ ابنَ ميناء هذا في الطبقة السادسة من (التقريب)، وقد نصَّ في المقدمة أن أصحابها لم يَثبتْ لهم سماعُ أحدٍ منَ الصحابةِ.

الثانية: عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن مَوْهب، قالَ عنه الحافظ ابنُ حَجرٍ: «ليسَ بالقويِّ» (التقريب ٤٣١٤).

وللحديثِ شواهدُ عدة يرتفعُ بها إلى الصحة؛ ولذا قال ابنُ الملقنِ: «أودعه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه) وهو حديثٌ عظيمٌ» (البدر المنير ٢/ ٦٢٤).

وصَحَّحَهُ لغيرِهِ الألبانيُّ في (صحيح موارد الظمآن ١٧٨١).

قلنا: غير أن قولَهُ: «وَأُحِلَّ لَنَا الخُمُسُ» زيادةٌ منكرةٌ، فالصحيحُ أن اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحَلَّ الغَنَائِمَ جملةً لأمةِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما سبقَ في الأحاديثِ المتقدمةِ.



[٣٠٥٥ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ (النَّاس كَافَّةً)، وَإِنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُطْعِمْتُ المَغْنَمَ، وَلَمْ يَطْعَمْهُ أَحَدٌ كَانَ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَلَيْسَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُعْطِيَ دَعْوَةً فَتَعَجَّلَهَا، وَإِنِّي أَخَّرْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي، وَهِيَ بَالِغَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شيئًا».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** العقيليُّ، والهيثميُّ.

التخريج:

[طس ٧٤٣٩ "واللفظ له" / عق (٤/١٢٤) "مقتصرًا على قوله: وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ ..." / نبص (المجلد الأول ١٥٧ ط. أم القرى) / غيب ٨٧ "والرواية له"].

التحقيق

له طريقان:

الطريق الأول:

رواه العقيليُّ في (الضعفاء) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا محمد بن فليح عن عبيد الله بن عمر عن مزاحم ابن زُفَر عن مجاهد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاث عِللٍ:

الأولى: الانقطاعُ بينَ مجاهدٍ وأبي سعيدٍ، فقد نَفَى البرديجيُّ سماعَ مجاهدٍ

من أبي سعيدٍ، قال البرديجيُّ: «لم يسمعْ من أبي سعيد .. وروى عن أبي سعيد من وجهٍ غير صحيح» كذا في (تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤)، ونقلَ العلائيُّ عن البرديجيِّ أنه قال: «مجاهدٌ يَرْوِي عن أبي سعيد الخدري وليس بصحيح» (جامع التحصيل صـ ٢٧٣).

وقال أبو الوليد الباجيُّ: «ويروي مجاهد عن أبي سعيد الخدري، ولا يصحُّ ذلك» (التعديل والتجريح، لمن خَرَّج له البخاري في الجامع الصحيح ١/ ٣٠٦)

الثانية: فيه محمد بن فليح فيه كلام؛ قال الحافظ: «صدوق يهم» (التقريب ٦٢٢٨).

وقد توبع ابن فليح، متابعتين: تامة وناقصة:

أما المتابعةُ التامةُ، فقد أخرجها أبو نعيم في (الدلائل) فقال: حدثنا أبو محمد بن حيان من أصله، ثنا محمد بن عبيدة الضبي، ثنا عبد الله بن محمد الأسدي، قال: قرئ على الحنيني، عن العمري به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، الحُنَيْني هو إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب: «ضعيف» (التقريب ٣٣٧).

وأما المتابعةُ الناقصةُ، فرواها قوام السنة في (الترغيب والترهيب) فقال: أخبرنا عبد الملك بن عبد الله بنيسابور؛ أنا أحمد بن الحسن الحيري، أنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد القطان؛ أنا أبو الفضل صالح بن مقاتل، حدثني أبي، ثنا سليمان بن داود القرشي، ثنا خُصَيْف؛ عن مجاهد عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه أكثر من راوٍ ضعيف:

الأول: خصيف بن عبد الرحمن الجزرى، «صدوقٌ سيئُ الحفظِ خلط بأَخَرَةٍ ورُمي بالإرجاء» (التقريب ١٧١٨).

الثاني: سليمان بن داود القرشي، قال العقيلي: «مجهولٌ» (الضعفاء ٣/ ٥٣٨)، وكذا قال ابنُ عبدِ الهادِي في (تنقيح التحقيق١/ ٢٩١)، وترجمَ له الحافظُ في (لسان الميزان ٤/ ١٤٨) وذكرَ كلامَ العقيليِّ.

وفي ترجمة صالح بن مقاتل من اللسان، قال: «وروى البيهقيُّ من طريق صالح بن مقاتل، عن أبيه، عن سليمان بن داود القرشي، عن حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه - حديثًا. وقال: في إسناده ضعفاء. وعنى بذلك صالحًا وأباه وسليمان» (لسان الميزان ٤/ ٢٩٨).

وكلامُ البيهقيِّ هذا ذكره في (السنن الكبير ١/ ٤١٠) فقال: «ورويناه فيه عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، إلا أن في إسنادِهِ ضَعْفًا، أخبرناه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه، أخبرنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو سهل بن زياد، حدثنا صالح بن مقاتل، حدثنا أبي، حدثنا سليمان بن داود، حدثنا أبو أيوب القرشي بالرقة، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك... الحديث».

الثالث والرابع: صالح بن مقاتل وأبوه، كلاهما ضعيفٌ:

فأما أبوه فقد تقدَّم في نقل الحافظ المتقدم (اللسان ٤/ ٢٩٨)، وقال ابنُ عبدِ الهادِي: «غير معروف» (التنقيح ١/ ٢٩١).

وأما صالح، فقال الدارقطنيُّ: «ليس بالقوي» (سؤالات الحاكم ١١٢)، وقال البيهقيُّ: «صالح بن مقاتل بن صالح يَروي المناكير» (السنن الكبير ٢/ ٣٩٦).

قلنا: وفي الحديث علةٌ أُخْرَى، وهي المخالفةُ، وذلك أن المحفوظَ في الحديثِ ما رواه الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدَّم.

ولذا أشارَ إلى ذلك العقيليُّ فقال: «محمد بن فليح يخالف في حديثه . . . وقال: المسعودي، عن مزاحم بن زفر، عن مجاهد، عن أبي هريرة.

وقال خازم بن خزيمة البصري التيمي: عن مجاهد، عن أبي هريرة.

وقال أبو عوانة ومِندل: عن الأعمش، عن مجاهد، عن عُبيد بن عُمير، عن أبي ذر.

وقال شعبة: عن واصل الأحدب، عن مجاهد، عن أبي ذر.

وقال ابن فضيل وأبو عوانة وعبثر، عن يزيد بن أبي زياد - قال عبثر: عن مجاهد، عن ابن عباس، وقال ابن فضيل، وأبو عوانة: عن مجاهد ومقسم، عن ابن عباس» (الضعفاء ٣/ ٥٣٨).

الطريق الثاني:

رواه الطبرانيُّ في (الأوسط) قال: حدثنا محمد بن أبان، نا إبراهيم بن سويد الجذوعي، ثنا عامر بن مدرك، ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِللٍ:

الأولى: عطية، وهو ابنُ سعدٍ العوفيُّ؛ قال الذهبيُّ: «ضعَّفوه» (الكاشف ٣٨٢٠).

قلنا: ومع ضَعْفِ عطية فهو مشهورٌ بالتدليسِ القبيحِ (طبقات المدلسين

صـ ٥٠)، وقد عنعن.

الثانية: عامر بن مدرك؛ قال ابنُ حَجرٍ: «لينُ الحديثِ» (التقريب ٣١٠٨).

الثالثة: إبراهيم بن سويد الجذوعي؛ لم نقفْ له على ترجمةٍ، إلا في (المتفق والمفترق للخطيب ٧١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعدلًا.

وضَعَّف الهيثميُّ هذا الطريق فقال: «فيه عطية وهو ضعيف» (المجمع)، ثم تساهل فيه في موضع آخر فقال: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، وإسنادُهُ حسنٌ» (المجمع ١٤٠٠٦). وليس كما قال.

ولكن الحديث ثابتٌ كما سبَق في البابِ من حديثِ جابرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وغيره.



[٣٠٥٦ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ** [وَإِنَّمَا كَانَ يُبْعَثُ كُلُّ نَبِيٍّ إِلَى قَرْيَتِهِ]، **وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ؛ يُرْعَبُ مِنِّي عَدُوِّي عَلَى مَسِيرَةِ شَهْرٍ، وَأُطْعِمْتُ** (وَأُعْطِيتُ) **المَغْنَمَ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، فَأَخَّرْتُهَا** (فَادَّخَرْتُهَا) **لأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**».

۞ **الحكم:** **صحيحُ المتنِ؛ وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، أشارَ لِعِلَّتِهِ** البزارُ، **وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ، وابنُ حَجرٍ، والشوكانيُّ.

التخريج:

﴿بز (كشف ٣١١) "واللفظ له" / طب (١٢/ ٤١٣/ ١٣٥٢٢) "والزيادة والرواية له" / نبص (المجلد الأول ١٥٠ ط. أم القرى) / حكيم ١٢٠٢، ١٢٣٧ "والرواية الثانية له"﴾.

السند:

أخرجه البزارُ، والحكيمُ الترمذيُّ فقالا: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن سلمة بن كهيل، ثنا أبي، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عمر، به.

ورواه أبو نعيم في (الدلائل) من طريق محمد بن أحمد بن سليمان، عن إبراهيم بن إسماعيل به.

وقال الطبرانيُّ: حدثنا سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة ابن كهيل، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن سلمة بن كهيل، عن

مجاهد، عن ابن عمر به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسلٌ بالضعفاءِ والمتروكينَ.

الأول: إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة، قال ابنُ أبي حاتمٍ: «كَتَبَ أبي حديثَه ولم يأْتِهِ ولم يذهبْ بي إليه ولم يسمعْ منه زهادة فيه. وسألتُ أبا زرعة عنه فقال: يُذكرُ عنه أنه كان يُحَدَّثُ بأحاديثَ عن أبيه، ثم ترك أَبَاه فجعلها عن عمِّه لأن عمَّه أحلى عند الناسِ».

وقال العقيليُّ عن مطين: كان ابنُ نُميرٍ لا يرضاه ويضَعَّفه وقال: روى أحاديثَ مناكير. قال العقيليُّ ولم يكن إبراهيم هذا يقيم الحديث. وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، فقال: في روايته عن أبيه بعض المناكير» (تهذيب التهذيب ١/ ١٠٦).

الثاني والثالث: أبوه إسماعيل بن يحيى، وكذا جده يحيى، كلاهما متروك (التقريب ٤٩٣، ٧٥٦١).

قلنا: في الحديث علة أخرى، وهي: أن المحفوظَ عن مجاهدٍ هو ما رواه الأعمشُ عنه عن عبيد بن عمير عن أبي ذَرٍّ كما تقدَّمَ.

والحديثُ أشارَ لعلته البزارُ فقال: «لا نعلمه يُروى عن ابنِ عمرَ إلا بهذا الإسنادِ، وقد رواه يزيد بن أبي زياد عن مجاهد ومقسم عن ابن عباس» (كشف الأستار عن زوائد البزار ١/ ١٥٨).

وقال الهيثميُّ: «وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن كهيل، وهو ضعيفٌ، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وقال: في روايته عن أبيه بعض المناكير» (مجمع الزوائد ١/ ٢٦١).

وقال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «إبراهيمُ ضعيفٌ» (مختصر زوائد مسند البزار ١/ ١٧٦) وضَعَّفه الشوكانيُّ في (نيل الاوطار ٢/ ٤٢١).



[٣٠٥٧ط] حَدِيثُ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ:

عَنِ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فُضِّلْتُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِخَمْسٍ: بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَادَّخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ شَهْرًا أَمَامِي وَشَهْرًا خَلْفِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون قوله: «ونُصرتُ بالرُّعبِ شهرًا أمامي وشهرًا خلفي» فمنكرٌ، وهذا الإسنادُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ رجبٍ، والعراقيُّ، والهيثميُّ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿طب (٧/ ١٥٤/ ٦٦٧٤)﴾.

السند:

قال الطبراني: حدثنا الحسين بن إسحاق التُّسْتَري، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا يحيى بن حمزة، حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن يزيد بن خُصَيْفَة، أنه أخبره عن السائب بن يزيد به.

التحقيق

هذا إسناد ضعيف جدًّا، وعلته: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة؛ قال ابن حجر: «متروك» (التقريب ٣٦٨).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك» (المجمع ٨/ ٤٦٥).

وقال الحافظ ابن رجب: «إسنادُهُ فيه ضَعْفٌ» (فتح الباري ٢/ ١٧).

وقال العراقيُّ: «وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو ضعيفٌ جدًّا» (طرح التثريب ٧/ ٢١٣).

وقال المُناويُّ: «عن السائب بن يزيد بإسنادٍ ضعيفٍ» (التيسير بشرح الجامع الصغير ٢/ ١٧٢).

وقال الألبانيُّ: «إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ ابنُ أبي فروة هذا متروك» (سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٩٥٣)

وقوله: «**ونُصرتُ بالرُّعبِ شهرًا أمامي وشهرًا خلفي**» منكرٌ؛ لمخالفته الصحيح الثابت، بل المتواتر في هذا الحديث بلفظ: «**مَسِيرَةَ شَهْرٍ**»، قال الشيخُ الألبانيُّ: «فإن الحديثَ متواترٌ عن أبي هريرة، رواه مسلم (٢/ ٦٤) وحده من خمسة طرق عنه بلفظ: «... شهر...». ثم هو متواترٌ كذلك عن جمعٍ آخر من الصحابة، منهم جابر: عند الشيخين، وأبو ذر وابن عمر: عند أحمد. وأحاديثهم مخرجة في (الإرواء ١/ ٣١٥ - ٣١٧)، و(سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/ ٨٩٢).



[٣٠٥٨ط] حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنِّي فُضِّلْتُ بِأَرْبَعٍ: جُعِلْتُ أَنَا وَأُمَّتِي فِي الصَّلَاةِ كَمَا تَصُفُّ المَلَائِكَةُ، وَجُعِلَ الصَّعِيدُ لِي وَضُوءًا، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وطَهُورًا، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون قوله: «وَجُعِلَ الصَّعِيدُ لِي وَضُوءًا» فزيادةٌ منكرةٌ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

[طب (مجمع ٢٤٩٦، جمع الجوامع ١٥٩٤٨) / كر (٥٨/٢٠٦ - ٢٠٧) "واللفظ له"].

السند:

رواه ابنُ عساكر بسندِهِ عن الطبرانيِّ قال: نا هارون بن مَلُول المصري، نا أبو عبد الرحمن المقرئ، نا سعيد بن أبي أيوب، حدثني عبد الله[١] بن الوليد، عن مُشْكان أبي عمرو الدمشقي، عن أبي الدرداء، به.

وعزاه للطبرانيِّ في (الكبير) الهيثميُّ في (مجمع الزائد)، والسيوطيُّ في (جمع الجوامع).

ورواه ابنُ عساكر - أيضًا - من طريق عن رشدين بن سعد، عن الوليد بن سليمان التُّجِيبي، عن عبد الله بن الوليد، به.

---

(١) تصحَّفَ في المطبوع إلى: عبيد الله، والمثبتُ هو الصوابُ؛ فإن سعيدَ بنَ أبي أيوبَ معروفٌ بالروايةِ عن عبد الله بن الوليد وهو التجيبي.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علتان:

الأولى: عبد الله بن الوليد بن قيس التجيبي، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٥/ ٢١٧)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٥/ ١٨٧)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ١١)[١]، بينما قال الدارقطنيُّ: «مصريٌّ لا يُعتبرُ به» (سؤالات البرقاني ٢٧٠)، ولذا قال الحافظُ في (التقريب ٣٦٩١): «لَيِّنُ الحديثِ».

العلة الثانية: مشكان أبو عمرو، وقيل: أبو عمر الدمشقي، ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٥٢٠)، وقال: يَروي المقاطيعَ، ولكن نَسَبَهُ فقال: الزياديُّ، روى عنه خالد بن عبد الرحمن، فلا ندري هو صاحبنا هذا أم لا؟

وقد ترجمَ لمشكان الدمشقي ابنُ ماكولا في (الإكمال ٧/ ١٩٧) فقال: «في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام، ذكره ابنُ سميع، وكان جليسًا لأبي الدرداء».

وكذا ترجم له ابن عساكر، وأسند قول ابن سميع المتقدم (تاريخ دمشق ٥٨/ ٢٠٨).

قلنا: وقد أثنى عليه خيرًا عبد الله بن أبي زكريا الدمشقي وغيره، كما عند الفسوي في (المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٧٨) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخه ٥٨/ ٢٠٧) - قال: حدثني سعيد قال: حدثنا ضمرة عن علي بن أبي حَمَلَة قال: كنتُ في مجلسِ ابنِ أبي زكريا الدمشقيِّ فذَكَرَ مشكان الدمشقيَّ وكان جليسا لأبي الدرداء، فقالوا: إنه لرجلٌ صالحٌ من رجل

(١) نَسَبَهُ ابنُ حِبَّانَ: «مزنيًّا»، فتعقبه المحقق، فلينظر.

يحب السلطان.

فقال: اللهم عذرًا لقد رأيتنا معه في القوارس في البحر واشتدَّ علينا، فنقلد مصحفه، ثم جاءني فضرب فخذي فقال: يا ابن أبي زكريا، أي شيء تخاف؟! وددت أنها تجلجل بي وبك إلى يوم القيامة.

وروى هذه القصة - أيضًا - أبو نعيم في (الحلية ٥/ ١٥١)، ومن طريقه ابنُ عساكر في (تاريخه ٥٨/ ٢٠٨).

وفي هذا الأثر إثبات مجالسة مشكان لأبي الدرداء، وكذا أثبتَ سماعه من أبي الدرداء ابنُ عساكر، فقد دبج ترجمته بقوله: «سمع أبا الدرداء» (تاريخ دمشق ٥٨/ ٢٠٦)، فلا ندري ما مراد الهيثمي حيث ضَعَّفَ الحديثَ بقوله: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وإسنادُهُ منقطعٌ».

وعلى كلٍّ فالسندُ ضعيفٌ؛ لضعفِ عبدِ اللهِ بنِ الوليدِ، وجهالة مشكان هذا، وقد انفردا فيه بلفظ: «**وَجُعِلَ الصَّعِيدُ لِي وَضُوءًا**» فهي منكرةٌ، وباقي الحديث قد صَحَّ من وجوهٍ أُخرَ كما تقدَّمَ.



[٣٠٥٩ط] حَدِيثُ عَبْدَ اللهِ بنَ الزُّبَيْرِ:

عَنِ القَاسِمِ بنِ أَبِي بَزَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ اللهِ بنَ الزُّبَيْرِ عَنْ طِينِ المَطَرِ فَقَالَ: تَسْأَلُنِي عَنْ طَهُورَينِ جَمِيعًا؟! قَالَ اللهُ: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا﴾، وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**».

❁ **الحكم: قوله: «جُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» صحيحٌ كما سبقَ، وهذا إسنادٌ واهٍ جدًّا.**

التخريج:

﴿عب ٩٨﴾.

السند:

أخرجه عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن الحسن بن عمارة عن القاسم ابن أبي بزة... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ واهٍ بمرة؛ فيه علتان:

الأولى: الحسنُ بنُ عمارةَ الكوفيُّ؛ «متروك» كما في (التقريب١٢٦٤).

الثانية: يحيى بنُ العلاء البَجَليُّ؛ «رُميَ بالوضعِ» كما في (التقريب ٧٦١٨).



[٣٠٦٠ط] حَدِيثُ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ:

عَنِ الوَاقِدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُثْمَانَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ، وَعَبْدُ المَلِكِ ابنُ عِيسَى الثَّقَفِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْلَى بنِ كَعْبٍ الثَّقَفِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ بنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَغَيْرِهِمْ، كُلٌّ قَدْ حَدَّثَنِي مِنْ هَذَا الحَدِيثِ بِطَائِفَةٍ.

قَالَ: قَالَ المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ فِي خُرُوجِهِ إِلَى المُقَوْقِسِ مَعَ بَنِي مَالِكٍ، وَأَنَّهُمْ لَمَّا دَخَلُوا عَلَى المُقَوْقِسِ قَالَ لَهُمْ: كَيْفَ خَلَصْتُمْ إِلَيَّ مِنْ طَلَبَتِكُمْ، وَمُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ؟! قَالُوا: لَصِقْنَا بِالبَحْرِ، وَقَدْ خِفْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ. قَالَ: كَيْفَ صَنَعْتُمْ فِيمَا دَعَاكُمْ إِلَيْهِ؟ قَالُوا: مَا تَبِعَهُ مِنَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ. قَالَ: لِمَ؟ قَالُوا: جَاءَنَا بِدِينٍ مُحْدَثٍ لَا تَدِينُ بِهِ الآبَاءُ، وَلَا يَدِينُ بِهِ المَلِكُ، وَنَحْنُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ آبَاؤُنَا. قَالَ: كَيْفَ صَنَعَ قَوْمُهُ؟ قَالَ: اتَّبَعَهُ أَحْدَاثُهُمْ، وَقَدْ لَاقَاهُ مَنْ خَالَفَهُ مِنْ قَوْمِهِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ العَرَبِ فِي مَوَاطِنَ، مَرَّةً تَكُونُ عَلَيْهِمُ الدَّبْرَةُ، وَمَرَّةً تَكُونُ لَهُ.

قَالَ: أَلَا تُخْبِرُونَنِي، وَتَصْدُقُونَنِي؟ إِلَى مَاذَا يَدْعُو؟ قَالُوا: يَدْعُو إِلَى أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَنَخْلَعَ مَا كَانَ يَعْبُدُ الآبَاءُ، وَيَدْعُو إِلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، قَالَ: وَمَا الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ، أَلَهُمَا وَقْتٌ يُعْرَفُ، وَعَدَدٌ يَنْتَهِي؟ قَالُوا: يُصَلُّونَ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، كُلُّهَا لِمَوَاقِيتَ، وَعَدَدٍ سَمَّوْهُ لَهُ، وَيُؤَدُّونَ مِنْ كُلِّ مَالٍ بَلَغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا: مِثْقَالًا، وَكُلِّ إِبِلٍ بَلَغَتْ خَمْسًا: شَاةً، وَأَخْبَرُوهُ بِصَدَقَةِ الأَمْوَالِ كُلِّهَا. قَالَ: أَفَرَأَيْتُمْ إِذَا أَخَذَهَا، أَيْنَ يَضَعُهَا؟ قَالُوا: يَرُدُّهَا عَلَى فُقَرَائِهِمْ.

وَيَأْمُرُ بِصِلَةِ الرَّحِمِ، وَوَفَاءِ العَهْدِ، وَتَحْرِيمِ الرِّبَا، وَالزِّنَا، وَالخَمْرِ، وَلَا يَأْكُلُ مَا ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ: هُوَ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَلَوْ أَصَابَ القِبْطَ وَالرُّومَ تَبِعُوهُ، وَقَدْ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ، وَهَذَا الَّذِي تَصِفُونَ مِنْهُ بُعِثَ بِهِ الأَنْبِيَاءُ مِنْ قَبْلِهِ، وَسَتَكُونُ لَهُ العَاقِبَةُ حَتَّى لَا يُنَازِعَهُ أَحَدٌ، وَيَظْهَرُ دِينُهُ إِلَى مُنْتَهَى الخُفِّ وَالحَافِرِ وَمُنْقَطَعِ البُحُورِ، وَيُوشِكُ قَوْمُهُ يُدَافِعُونَهُ بِالرِّمَاحِ. قَالَ: قُلْنَا: لَوْ دَخَلَ النَّاسُ كُلُّهُمْ مَعَهُ مَا دَخَلْنَا، قَالَ: فَأَنْغَضَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: أَنْتُمْ فِي اللَّعِبِ.

ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِي قَوْمِهِ؟ قُلْنَا: هُوَ أَوْسَطُهُمْ نَسَبًا. قَالَ: كَذَلِكَ المَسِيحُ، وَالأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا. قَالَ: كَيْفَ صِدْقُهُ فِي حَدِيثِهِ؟ قَالَ: قُلْنَا: مَا يُسَمَّى إِلَّا الأَمِينَ مِنْ صِدْقِهِ. قَالَ: انْظُرُوا فِي أَمْرِكُمْ، أَتَرَوْنَهُ يَصْدُقُ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ، وَيَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ؟! قَالَ: فَمَنْ تَبِعَهُ؟ قُلْنَا: الأَحْدَاثُ. قَالَ: هُمْ - وَالمَسِيحِ - أَتْبَاعُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ.

قَالَ: فَمَا فَعَلَتْ يَهُودُ يَثْرِبَ فَهُمْ أَهْلُ التَّوْرَاةِ؟ قُلْنَا: خَالَفُوهُ، فَأَوْقَعَ بِهِمْ، فَقَتَلَهُمْ، وَسَبَاهُمْ، وَتَفَرَّقُوا فِي كُلِّ وَجْهٍ. قَالَ: هُمْ حَسَدَةٌ، حَسَدُوهُ، أَمَا إِنَّهُمْ يَعْرِفُونَ مِنْ أَمْرِهِ مِثْلَ مَا نَعْرِفُ.

قَالَ المُغِيرَةُ: فَقُمْنَا مِنْ عِنْدِهِ، وَقَدْ سَمِعْنَا كَلَامًا ذَلَّلَنَا لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَخَضَّعَنَا، وَقُلْنَا: مُلُوكُ العَجَمِ يُصَدِّقُونَهُ، وَيُخَافُونَهُ فِي بُعْدِ أَرْحَامِهِمْ مِنْهُ، وَنَحْنُ أَقْرِبَاؤُهُ وَجِيرَانُهُ لَمْ نَدْخُلْ مَعَهُ قَدْ جَاءَنَا دَاعِيًا إِلَى مَنَازِلِنَا.

قَالَ المُغِيرَةُ: فَرَجَعْنَا إِلَى مَنَازِلِنَا، فَأَقَمْتُ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ، لَا أَدَعُ كَنِيسَةً إِلَّا دَخَلْتُهَا، وَسَأَلْتُ أَسَاقِفَهَا مِنْ قِبْطِهَا وَرُومِهَا - عَمَّا يَجِدُونَ مِنْ صِفَةِ

مُحَمَّدٍ ﷺ، وَكَانَ أُسْقُفٌ مِنَ القِبْطِ هُوَ رَأْسُ كَنِيسَةِ أَبِي غَنِيٍّ، كَانُوا يَأْتُونَهُ بِمَرْضَاهِمْ، فَيَدْعُو لَهُمْ، لَمْ أَرَ أَحَدًا قَطُّ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنْهُ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي: هَلْ بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَهُوَ آخِرُ الأَنْبِيَاءِ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِيسَى ابنِ مَرْيَمَ أَحَدٌ، وَهُوَ نَبِيٌّ قَدْ أَمَرَنَا عِيسَى بِاتِّبَاعِهِ، وَهُوَ النَّبِيُّ الأُمِّيُّ العَرَبِيُّ، اسْمُهُ أَحْمَدُ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ، وَلَا بِالقَصِيرِ، فِي عَيْنَيْهِ حُمْرَةٌ، لَيْسَ بِالأَبْيَضِ وَلَا بِالآدَمِ، يُعْفِي شَعْرَهُ، وَيَلْبَسُ مَا غَلُظَ مِنَ الثِّيَابِ، وَيَجْتَزِئُ بِمَا لَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ، سَيْفُهُ عَلَى عَاتِقِهِ، وَلَا يُبَالِي مَنْ لَاقَى، يُبَاشِرُ القِتَالَ بِنَفْسِهِ وَمَعَ أَصْحَابِهِ، يُفْدُونَهُ بِأَنْفُسِهِمْ، هُمْ لَهُ أَشَدُّ حُبًّا مِنْ أَوْلَادِهِمْ وَآبَائِهِمْ، يَخْرُجُ مِنْ أَرْضِ القَرَظِ، وَمِنْ حَرَمٍ يَأْتِي إِلَى حَرَمٍ، يُهَاجِرُ إِلَى أَرْضٍ سِبَاخٍ وَنَخْلٍ، يَدِينُ بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالَ المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ: زِدْنِي فِي صِفَتِهِ. قَالَ: يَأْتَزِرُ عَلَى وَسَطِهِ، وَيَغْسِلُ أَطْرَافَهُ، وَيُخَصُّ بِمَا لَمْ يُخَصَّ بِهِ الأَنْبِيَاءُ قَبْلَهُ، كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ، وَبُعِثَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، **وَجُعِلَتْ لَهُ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، أَيْنَمَا أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ تَيَمَّمَ وَصَلَّى**، وَمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مُشَدَّدًا عَلَيْهِمْ، لَا يُصَلُّونَ إِلَّا فِي الكَنَائِسِ وَالْبِيَعِ.

قَالَ المُغِيرَةُ: فَوَعَيْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ قَوْلِهِ وَقَوْلِ غَيْرِهِ، فَرَجَعْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْلَمْتُ، وَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ المَلِكُ وَقَالَتِ الأَسَاقِفَةُ الَّذِينَ كُنْتُ أُسَائِلُهُمْ، وَأَسْمَعُ مِنْهُمْ مِنْ رُؤَسَاءِ القِبْطِ وَالرُّومِ، وَأَعْجَبَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَهُ أَصْحَابُهُ، فَكُنْتُ أُحَدِّثُهُمْ ذَلِكَ فِي اليَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ.

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ.**

التخريج:

﴿نبص ٤٥﴾.

السند:

قال أبو نعيم: أخبرنا محمد بن أحمد بن الحسن، قال: ثنا الحسن بن الجهم، قال: ثنا الحسين بن الفرج، قال: ثنا محمد بن عمر الواقدي، قال: حدثني محمد بن سعيد الثقفي، وعبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان بن سهل بن حنيف، وعبد الملك بن عيسى الثقفي، وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الثقفي، ومحمد بن يعقوب بن عتبة، عن أبيه، وغيرهم، كلٌّ قد حدثني من هذا الحديث بطائفة، قال: قال المغيرة بن شعبة... فذكره.

وقال أبو نعيم - عقبه - (المجلد الثاني ح رقم ٤٤ ط. أم القرى): «ومثله ذكره إبراهيم بن محمد بن عبد الله البغدادي، ثنا ابن شُقَيْر النحوي، ثنا أحمد بن عبيد بن ناصح، ثنا محمد بن عمر الواقدي».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاعُ، فشيوخ الواقدي المذكورون لم يدركْ أحدٌ منهم المغيرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الثانية: محمد بن عمر الواقديُّ، متروكٌ، وكَذَّبه غيرُ واحدٍ من الأئمةِ ونسبوه إلى الوضع. انظر (التاريخ الكبير ١/ ١٧٨)، و(الجرح والتعديل ٨/ ٢١)، و(ميزان الاعتدال ٦/ ٢٧٣) و(تهذيب التهذيب ٩/ ٣٦٤).

[٣٠٦١ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَبَّادِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ الزّبَيْرِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: حَدّثِينَا يَا أُمّهُ حَدِيثَك فِي غَزْوَةِ المُرَيْسِيعِ.

قَالَتْ: يَا ابنَ أَخِي، إنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إذَا خَرَجَ فِي سَفَرٍ، أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا، وَكَانَ يُحِبُّ أَلَّا أُفَارِقَهُ فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ.

فَلَمَّا أَرَادَ غَزْوَةَ المُرَيْسِيعِ أَقْرَعَ بَيْنَنَا فَخَرَجَ سَهْمِي وَسَهْمُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، فَغَنَّمَهُ اللهُ أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ.

ثُمَّ انْصَرَفْنَا رَاجِعِينَ. فَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْزِلًا لَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ وَلَمْ يَنْزِلْ عَلَى مَاءٍ. وَقَدْ سَقَطَ عِقْدٌ لِي مِنْ عُنُقِي، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَقَامَ بِالنَّاسِ حَتّى أَصْبَحُوا، وَضَجَّ النّاسُ وَتَكَلَّمُوا وَقَالُوا: احْتَبَسَتْنَا عَائِشَةُ!!

وَأَتَى النّاسُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى إلَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟! حَبَسَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَالنّاسُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ!!

فَضَاقَ بِذَلِك أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَجَاءَنِي مُغَيَّظًا فَقَالَ: أَلَا تَرَيْنَ مَا صَنَعَتِ بِالنَّاسِ؟! حَبَسْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي عِتَابًا شَدِيدًا، وَجَعَلَ يَطْعَنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنْ التَّحَرُّكِ إلّا مَكَانُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، رَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي وَهُوَ نَائِمٌ.

فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: وَاللهِ، إنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَنْزِلَ لَنَا رُخْصَةٌ! وَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ لَا يُصَلُّونَ إلّا فِي**

بِيَعِهِمْ وَكَنَائِسِهِمْ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ طَهُورًا حَيْثُمَا أَدْرَكَتْنِي الصَّلَاةُ».

فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ.

قَالَتْ: وَكَانَ أُسَيْدٌ رجلًا صَالِحًا فِي بَيْتٍ مِنَ الأَوْسِ عَظِيمٍ.

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وإسنادُهُ تالفٌ، وقصةُ ضياعِ العِقدِ ونزول آية التيمم صحيحةٌ كما تقدَّمَ.**

التخريج:

﴿واقدي (٢/ ٤٢٦ - ٤٢٧)﴾.

سبق تحقيقه في باب ابتداء التيمم ، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٣٠٦٢ط] حَدِيثُ مجاهدٍ مرسلًا:

عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ مِنْ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَيُرْعَبُ القَوْمُ مِنِّي عَلَى مَسِيرَةِ شَهْرٍ، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الأَبْيَضِ وَالأَسْوَدِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِي، وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ، فَاخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي، فَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْهُمْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شيئًا**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ لإرسالِهِ.**

التخريج:

﴿زمب زوائد المروزي ١٠٦٨ "واللفظ له"، ١٦١٨، ١٦١٩ "مقتصرًا على الشفاعة"﴾.

السند:

رواه حسينٌ المروزيُّ في (زوائده على الزهد لابن المبارك) فقال: قال: أخبرنا وكيع، قال: حدثنا الأعمش، عن مجاهد، به.

ورواه - أيضًا - في (الزوائد ١٦١٩) عن الفضل بن موسى السيناني، أخبرنا الأعمش، عن مجاهد، به، مقتصرًا على فقرة الشفاعة.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ، مجاهدُ بنُ جَبرٍ من الطبقة الوسطى من التابعين.

وقد وصله جماعةٌ عن الأعمشِ عن مجاهدٍ عن عُبيدِ بنِ عُميرٍ عن أبي ذَرٍّ كما سبقَ.

١- رِوَايَةُ: «فيهربون مني»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: «**أُعْطِيتُ خَمْسَ خِصَالٍ لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ كَانَ قَبْلِي: أُرْسِلَ كُلُّ نَبِيٍّ إِلَى أُمَّتِهِ بِلِسَانِهَا وَأُرْسِلْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ مِنْ خَلْقِهِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَلَمْ يُنْصَرْ بِهِ أَحَدٌ قَبْلِي، يَسْمَعُ بِي القَوْمُ وَبَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةُ شَهْرٍ فَيَهْرَبُونَ مِنِّي، وَأُحِلَّتْ لِي الغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا أَيْنَمَا كُنْتُ مِنْهَا، وَإِنْ لَمْ أَجِدِ المَاءَ تَيَمَّمْتُ بِالصَّعِيدِ وَصَلَّيْتُ، فَكَانَ لِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَلَمْ يُفْعَلْ ذَلِكَ بِنَبِيٍّ كَانَ قَبْلِي**».

۞ الحكم: ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ.

التخريج:

[حث ٩٤٢/ حل (٥/ ١١٧) / نبص (المجلد الأول ١٤٧ ط. أم القرى)].

السند:

رواه الحارثُ بنُ أبي أسامةَ في (مسنده) - ومن طريقه أبو نعيم في (الحلية) - فقال: حدثنا عبد العزيز بن أبان، ثنا عمرو بن ذر، ثنا مجاهد قال: قال رسول الله ﷺ لأبي ذر... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيف جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسال: فمجاهد لم يسمعْ من أبي ذَرٍّ كما سبقَ، فضلًا عن أن يكون حضرَ قولَ النبيِّ ﷺ لأبي ذَرٍّ.

الثانية: عبد العزيز بن أبان، «متروكٌ، وكَذَّبه ابنُ مَعينٍ وغيرُهُ» كما في (التقريب ٤٠٨٣).





أبواب

الأسباب المبيحة للتيمم

٥١٧- بَابُ التَّيَمُّمِ لِفَقْدِ المَاءِ

[٣٠٦٣ط] حَدِيثُ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ:

عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ الخُزَاعِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رجلًا مُعْتَزِلًا، لَمْ يُصَلِّ فِي القَوْمِ، فَقَالَ: «**يَا فُلانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي القَوْمِ؟!**». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلا مَاءَ!! قَالَ: «**عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ**».

۞ **الحكم:** متفق عليه (خ، م).

الفوائد:

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «وأجمعَ العلماءُ بالأمصارِ بالمشرقِ والمغربِ - فيما علمتُ - أن التَّيَمُّمَ بالصعيدِ **عند عدمِ الماءِ** طهور كل مسلم مريض أو مسافر. وسواء كان جُنبًا أو على غَيرِ وضوءٍ، ولا يختلفون في ذلك»

(الاستذكار ٣/ ١٤٦)، و(التمهيد ١٩/ ٢٧٠).

وقال ابنُ تيميةَ: «**وقد اتَّفقَ المسلمون على أنه إذا لم يجدِ الماءَ في السَّفرِ** تَيمَّمَ وصلَّى إلى أن يجدَ الماءِ فإذا وجدَ الماءَ فعليه استعماله. وكذلك تيمم الجنبِ، ذهبَ الأئمةُ الأربعةُ وجماهيرُ السَّلِفِ والخلفِ إلى أنه يتيممُ **إذا عدم الماء في السَّفرِ** إلى أن يجدَ الماءَ، فإذا وجده كان عليه استعماله» (مجموع الفتاوى ٢١/ ٣٥٠ - ٣٥١).

التخريج:

[خ ٣٤٤ "مطولًا"، ٣٤٨ "واللفظ له" / م (٣١٢/٦٨٢) / ن ٣٢٥ / كن ٣٨٠ / حم ١٩٨٩٨ / مي ٧٦١ / خز ١٢١، ٢٨٨، ١٠٤٥، ١٠٥٧ / حب ١٢٩٦، ١٢٩٧ / ....].

وسبق تخريجه وتحقيقه برواياته تحت باب «مشروعية التيمم».



٥١٨- بَابُ التَّيَمُّمِ لِلمَرِيضِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى اسْتِعْمَالِ المَاءِ

[٣٠٦٤ط] حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ - يَرْفَعُهُ - فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ الآيَةَ. قَالَ: «**إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوِ القُرُوحُ أَوِ الجُدَرِيُّ، فَيُجْنِبُ فَيَخَافُ إِنِ اغْتَسَلَ أَنْ يَمُوتَ فَلْيَتَيَمَّمْ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٢ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ قَال: «**إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ جِرَاحَةٌ يَخَافُ إِذَا اغْتَسَلَ أَنْ يَمُوتَ فَلْيَتَيَمَّمْ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ مرفوعًا، وأُعِلَّ بالوقفِ، وهو الصوابُ، كما قال** أبو زرعة، - **وأقرّه** ابنُ حَجرٍ -، والدارقطنيُّ - **ووافقه** الألبانيُّ -، وابنُ سيدِ الناسِ، وكمالُ الدينِ الدميريُّ، والخطيبُ الشربينيُّ، والصنعانيُّ، **وأشارَ لذلك** ابنُ خزيمةَ، والبزارُ، **وضَعَّفَهُ** عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، وابنُ دقيقِ العيدِ، وابنُ التركماني، وابنُ الملقنِ.

التخريج:

]خز ٢٨٩ "واللفظ له" / ك ٥٩٦ / بز ٥٠٥٧ / جا ١٢٩ / منذ ٥١٩ / علحا (٤٥٩/١) / عد (٥١٠/٨) "والرواية الثانية له ولغيرِه" / قط ٦٧٨ /

هقخ ٨٢٨، ٨٢٩ / هق ١٠٧٩ / هقع (٢/٣٨) / هقغ ٢٣٨ / ضيا (١٠/ ٢٧٦/ ٣١٤، ٢١٥)].

السند:

أخرجه ابنُ خزيمةَ - وعنه ابنُ الجارودِ - فقال: نا يوسف بن موسى، نا جرير، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به مرفوعًا.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك) - وعنه البيهقيُّ في (الخلافيات)، و(الصغرى) - من طريق إسحاق بن إبراهيم.

ورواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الخلافيات) - من طريق محمد بن عيسى الطباع.

كلاهما (إسحاق، والطباع) عن جرير به.

ومداره عندهم على جرير عن عطاء به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه عطاء بن السائب: «صدوقٌ اختلطَ» (التقريب ٤٥٩٢)، فإنما يُقبلُ من حديثه ما كان قبل اختلاطه، ورواية جرير بن عبد الحميد عنه بعد الاختلاط.

قال أبو طالب: «سألتُ أحمدَ - يعني ابنَ حنبلٍ - عن عطاءِ بنِ السائبِ، قال: مَن سمعَ منه قديمًا كان صحيحًا، ومَن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء، سمع منه قديمًا: شعبة، وسفيان، وسمع منه حديثًا: جرير، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل - يعني ابنَ عليةَ -، وعلي بن عاصم؛ فكان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يعرفها».

وقال يحيى بنُ معينٍ: «عطاء بنُ السائب اختلطَ، فمَن سمعَ منه قديمًا فهو

صحيحٌ، وما سمع منه **جرير وذووه** ليس من صحيح حديث عطاء».

وقال أبو حاتم: «كان عطاء بن السائب محله الصدق قديمًا، قبل أن يختلطَ، صالح مستقيم، الحديث ثم بأَخرة تغيَّر حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفيان، وشعبة، **وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة،** لأنه قدم عليهم في آخر عمره» (الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٣، ٣٣٤).

قلنا: وقد خُولف جريرٌ، فرواه جماعةٌ عن عطاءٍ عن سعيدٍ عن ابنِ عباسٍ قوله، لم يرفعوه إلى النبيِّ ﷺ، وهم:

١ - أبو الأحوص كما عند ابن أبي شيبة في (المصنف ١٠٧٦).

٢ - زائدة بن قدامة كما عند الطحاوي في (أحكام القرآن ٧٠).

٣ - شجاع بن الوليد كما عند ابن أبي حاتم في (التفسير ٥٣٦٢)، وابن المنذر في (تفسيره ١٨١٣).

٤ - عمار بن زُرَيق كما عند الأزهري في (الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي صـ ٣٥).

٥ - علي بن عاصم كما عند البيهقيِّ في (السنن الكبير ١٠٨٠).

٦، ٧ - ورقاء وأبو عوانة كما ذكره الدارقطنيُّ في (السنن ١/ ٣٢٧).

٨ - إبراهيم بن طهمان كما ذكره البيهقيُّ في (السنن الكبير ٢/ ١٨٤).

٩ - عاصم الأحول - على اختلافٍ عليه - كما عند الدارقطنيِّ في (السنن ٦٧٩، ٦٨٠).

فرووه - تسعتُهم - عن عطاء بن السائب عن سعيد عن ابنِ عباسٍ قولَهُ،

ولا شَكَّ أن روايتَهم أرجحُ، فكيف وقد تُوبع عطاءٌ على الوقفِ، كما سيأتي؟! وكذا رواه جريرٌ على الصوابِ كما عند الدارقطنيِّ في (السنن ٦٧٨) فقال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا يوسف بن موسى، نا جرير، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾... الحديث.

والحسين شيخ الدارقطني هو المحاملي، من الثقات، غير أن ابنَ خزيمةَ والبزارَ قد خالفاه فروياه عن يوسف بن موسى عن جريرٍ به مرفوعًا، كما سبقَ، وكذا تابعهما عباس بن حمدان على الرفع كما عند الضياء في (المختارة ١٠/ ٢٦٧)، وجعفر الشاماتي كما ذكر البيهقيُّ (السنن الكبير ٢/ ١٨٤).

قلنا: وقد رجَّحَ جماعةٌ من أهلِ العلمِ الوقفَ.

فقال ابنُ خُزيمةَ: «هذا خبرٌ لم يرفعه غير عطاء بن السائب» (الصحيح ١/ ٢٥٥).

وقال البزارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمه يُروى بهذا اللفظِ إلا عن ابن عباس بهذا الإسناد، ولا نعلمُ أسند هذا الحديث رجل ثقة عن عطاء بن السائب غير جرير» (المسند ١١/ ٢٦٨).

وقال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه علي بن عاصم، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ[1] في المجدور والمريض إذا خاف على نفسه، تيمم، قال

(١) ولم نقف عليه مرفوعًا من رواية علي بن عاصم، وقد رواه البيهقي من طريقه موقوفًا كما هو مبينٌ في التحقيق.

أبو زرعة: ورواه جريرٌ أيضًا، فقال: عن عطاء، عن سعيد، عن ابن عباس - رفعه - في المجدور. قال: إن هذا خطأ؛ أخطأ فيه علي بن عاصم.

ورواه أبو عوانة، وورقاء، وغيرهما، عن عطاء بن السائب، عن سعيد، عن ابن عباس، موقوفًا، وهو الصحيح» (العلل ١/ ٤٥٩)، وأقرَّهُ ابنُ حَجرٍ في (إتحاف المهرة ٧/ ٧٠).

وصوَّبَ الوقفَ أيضًا: الدارقطنيُّ في (السنن ١/ ٣٢٧)، **والبيهقيُّ** في (السنن الكبير ٢/ ١٨٤).

وقال ابنُ سيدِ الناسِ: «عطاء بن السائب من المختلطين بأَخَرَةٍ، وجريرٌ عندهم ممن رَوى عنه بعد الاختلاطِ، وغيره من أصحاب عطاء يروونه عن[1] موقوفًا، وهو الصوابُ عند الرَّازيين فيما حكاه عنهما عبد الرحمن بنُ أبي حاتم» (النفح الشذي ٣/ ٧٧).

وقال كمالُ الدينِ الدميريُّ: «إسنادُهُ حسنٌ، لكن الأصح وقفه عليه» (النجم الوهاج في شرح المنهاج ١/ ٤٤٩)، وبنحوه **الخطيب الشربيني** في (مغني المحتاج ١/ ٩٢).

وقال الصنعانيُّ: «لا يتم رفعه» (سبل السلام ١/ ١٤٥).

وقال الألبانيُّ: «قال ابنُ خزيمةَ: (لم يرفعه غير عطاء بن السائب)، وذكرَ البيهقيُّ أنه رواه عنه جمعٌ موقوفًا. قلتُ: وقال الدارقطنيُّ: «وهو الصوابُ». ولكنَّه في حكمِ المرفوعِ؛ لأنه في التفسير، ولا سيما أنه من ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما» (صحيح أبي داود ٢/ ١٦٤).

(١) كذا في المطبوع، والصواب: عنه.

قلنا: تفسير ابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾ اجتهادٌ منه في تفسيرِ المرضِ الذي يُباحُ له التيممُ، فلا يستقيمُ أن يكون له حكم الرفع، وقدِ اشترطَ العلماءُ فيما كان فيه تفسير الصحابي له حكم الرفع أن يكون فيه تصريح بسبب النزول.

قال السخاويُّ: «وإنما كان كذلك لأن من التفسير ما ينشأ عن معرفة طرق البلاغة واللغة كتفسير مفرد بمفرد، أو يكون متعلقًا بحكمٍ شرعيٍّ، ونحو ذلك مما للرأي فيه مجال، فلا يُحكم لما يكون من نحو هذا القبيل بالرفع؛ لعدم تحتم إضافته إلى الشارع.

أما اللغة والبلاغة: فلكونهم في الفصاحة والبلاغة بالمحل الرفيع.

وأما الأحكام: فلاحتمال أن يكون مستفادًا من القواعد، بل هو معدود في الموقوفات» (فتح المغيث ١/ ١٥٦ وما بعدها).

وقال ابنُ القصار: «وأما تفسيرُ ابنِ عباسٍ فلا يلزمُ؛ لأنه لم يذكره عن الله تعالى ولا عن رسوله» (عيون الأدلة ٣/ ١١٨٢).

كما أن ابنَ عباسٍ قد خالفه صحابيٌّ آخرُ في المجروحِ، هل يتيمم أو يغسل؟ فذهبَ ابنُ عمرَ إلى أن المجروحَ يمسحُ موضعَ الجرحِ ويغسل الباقي، فقال: «مَنْ كَانَ بِهِ جُرْحٌ مَعْصُوبٌ فَخَشِيَ عَلَيْهِ العَنَتَ، فَلْيَمْسَحْ مَا حَوْلَهُ وَلا يَغْسِلْهُ». أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١٤٥٨) قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا هشام بن الغاز، عن نافع، عن ابن عمر به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ.

ورواه ابنُ المنذرِ في (الأوسط ٥٢٢)، والبيهقيُّ في (السنن الكبير ١٠٩٢، ١٠٩٣) من طريق هشام بن الغاز، به. ولفظه عند البيهقيِّ: «مَنْ كَانَ لَهُ جُرْحٌ

مَعْصُوبٌ عَلَيْهِ، تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى العِصَابِ وَيَغْسِلُ مَا حَوْلَ العِصَابِ».

فهذا ابنُ عمرَ يرى أن المجروحَ يمسحُ على موضعِ الجرحِ فقط ثم يغسلُ الباقي، فليس اجتهاد ابن عباس في تفسير الآية بأولى من اجتهاد ابن عمر في المجروح، والله أعلم.

قلنا: ويجابُ بنحوه على مغلطاي حيث قال: «وفي كتاب الدارقطني: ثنا بدر بن الهيثم، ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا عبدة بن سليمان عن عاصم الأحول عن عطاء عن سعيد عن ابن عباس قال: رُخِّص للمريضِ التيمم بالصعيد... إلى أن قال: قوله: رُخِّص - بضم الراء - غالبًا إنما يُعزى لسيدنا محمد ﷺ، كقوله: «أُمِرَ بلالٌ»؛ لأنه ليس لأحدٍ أن يسن أو يرخص غيره» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٧).

فلعلَّ ابنَ عباسٍ أرادَ بالرخصةِ ما جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، كما هو ظاهر، والله أعلم.

قلنا: وقد ضَعَّفَ الحديثَ غيرُ مَن تقدَّم، منهم عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ في (الأحكام الوسطى ١/ ٢٢٣)، وابنُ دَقيقِ العيدِ في (الإمام ٣/ ١١٨ - ١٢١)، وابنُ التركماني في (الجوهر النقي ١/ ٢٢٤)، وابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٢/ ٦٧١ - ٦٧٢).

تنبيه:

سقطتْ من (السنن الصغير) للبيهقيِّ طبعة الرشد: صيغةُ التحملِ بين عبد الله بن محمد، وإسحاق بن إبراهيم.

كما تصحَّفتْ - عنده أيضًا - كلمةُ (رفعه) إلى (بعد)، وقد وردتْ على

الصوابِ في طبعة جامعة الدراسات الإسلامية (١/ ٩٦)، وأيضًا عند الحاكمِ في (المستدرك)، حيث أخرجها البيهقيُّ عنه.



[٣٠٦٥ط] حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ موقوفًا:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، قَالَ: «إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوِ القُرُوحُ أَوِ الجُدَرِيُّ، فَيُجْنِبُ فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ (يُؤْذِيهِ أَذًى شَدِيدًا) إِنْ [تَوَضَّأَ أَوِ] اغْتَسَلَ يَتَيَمَّمُ [وَلْيُصَلِّ]».

۞ الحكم: صحيحٌ موقوفٌ.

التخريج:

﴿ش ١٠٧٦ / أزهري (صـ ٣٥) "والزيادة الأولى والرواية له" / تمنذ ١٨١٣ / طحق ٧٠ / حا ٥٣٦٢ / قط ٦٧٨ "واللفظ له" / هق ١٠٨٠ "والزيادة الثانية له"﴾.

السند:

قال ابنُ أبي شيبةَ في (المصنَّف): حدثنا أبو الأحوص، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

ورواه الطحاويُّ في (أحكام القران) من طريق زائدة بن قدامة،

ورواه ابنُ المنذرِ في (التفسير)، وابنُ أبي حاتمٍ في (التفسير) من طريق شجاع بن الوليد.

ورواه الأزهريُّ في (الزاهر) من طريق عمار بن زريق.

ورواه الدارقطنيُّ في (السنن) من طريق عاصم الأحول.

ورواه البيهقيُّ في (السنن) من طريق علي بن عاصم.

خمستُهم (زائدة، وشجاع، وعمار، وعاصم، وعلي بن عاصم) عن عطاء

ابن السائب به.

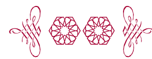
التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات، غير عطاء بن السائب، تقدَّم القولُ فيه، وأنه اختلطَ، وجميع مَن ذُكر ممن حمل عنه بعد اختلاطه، إلا زائدة بن قدامة.

قال الطبرانيُّ: «ثقةٌ اختلطَ في آخرِ عمره، فما رواه عنه المتقدَّمون مثل سفيان وشعبة وزهير وزائدة فهو صحيحٌ» (إكمال تهذيب الكمال ٩/ ٢٤٧)، و(تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠٧).

وقال الحافظُ: «تحصَّلَ لي من مجموعِ كلامِ الأئمةِ أن روايةَ شعبةَ، وسفيانَ الثوريِّ، وزهيرِ بنِ معاويةَ، وزائدةَ، وأيوبَ، وحمادِ بنِ زيدٍ، عنه قبلَ الاختلاطِ، وأن جميعَ مَن رَوى عنه غير هؤلاء فحديثُه ضعيفٌ؛ لأنه بعد اختلاطه، إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم فيه» (هدي الساري صـ ٤٢٥).

قلنا: ولم ينفردْ عطاءٌ به، بل توبع كما سيأتي في الرواياتِ القادمةِ.



١- رِوَايَةُ: «رُخِّصَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «رُخِّصَ لِلْمَرِيضِ التَّيَمُّمُ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ مَجْدُورًا كَأَنَّهُ صَمْغَةٌ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟».

وَفِي رِوَايَةٍ ٢: «فِي المَجْدُورِ وَأَشْبَاهِهِ إِذَا أَجْنَبَ، قَالَ: يَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ».

۞ الحكم: صحيحٌ موقوفٌ.

التخريج:

﴿عب ٨٧٧، ٨٨٢ / صلاة ١٥٨ "واللفظ له" / منذ ٥٢٠ / بز ٥٠٧٦ / معر ٧٢٤ / جعفر ٦٥٧ / قط ٦٧٩، ٦٨٠ / هقخ ٨٣٠ - ٨٣٢ / هق ١٠٨١، ١٠٨٢ "والرواية الثالثة له" / ضيا (١٠/ ٣٣٧/ ٣٦٥)﴾.

التحقيق

له طريقان:

الطريق الأول: رواه عاصم الأحول، واختُلِفَ عليه على ثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: عن سفيان الثوري عن عاصم عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

رواه عبد الرزاق في (المصنف ٨٧٧) - ومن طريقه: ابنُ المنذرِ في (الأوسط ٥٢٠)، والبيهقيُّ في (الخلافيات ٦٣٢) -، وأبو نُعيمٍ في (الصلاة ١٥٨) - ومن طريقه: البزارُ في (المسند ٥٠٧٦)، والبيهقيُّ في (الخلافيات ٨٣١) -، عن سفيانَ الثوريِّ به.

ورجالُهُ ثقاتٌ، ولكن قتادة دلَّسه فلم يسمعْه من سعيد بن جبير، بينهما عزرة، وهو

الوجه الثاني: عن شعبة عن عاصم عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

رواه البيهقيُّ في (الكبير ١٠٨١) من طريق يحيى بن أبي بكير قال: سألتُ قتادةَ عن المجدور فقال: سُئِلَ عنها الشعبيُّ فقال: ذَهَبَ فرسانُها. قال: وقال سعيد بن جبير شيئًا فلم يحفظه، قال شعبة: وأخبرني عاصمٌ - يعني الأحولَ - عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه قال في المجدور: إنه يتيمم.

ثم رواه أيضًا في (الكبير ١٠٨٢) من طريق آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة عن عاصم الأحول، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، في المجدور وأشباهه إذا أجنب، قال: يتيمم بالصعيد.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، عزرة هو ابن عبد الرحمن، ثقة كما تقدَّمَ قريبًا، ولكن خُولِفَ شعبة في إسنادِهِ، خالفه عبدةُ بنُ سليمانَ، وهو

الوجه الثالث:

رواه الدارقطنيُّ في (السنن ٦٧٩) فقال: حدثنا بدر بن الهيثم، نا أبو سعيد الأشج، ثنا عبدة بن سليمان، عن عاصم الأحول، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «**رُخِّصَ لِلْمَرِيضِ التَّيَمُّمُ بِالصَّعِيدِ**».

حدثنا المحاملي، قال: كَتَبَ إلينا أبو سعيدٍ الأشجُّ نحوه.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير عطاء بن السائب فقد اختلطَ، ورواية عاصم عنه بعد الاختلاط، قال أبو حاتم: «كان عطاء بن السائب محله الصدقُ قديمًا، قبل أن يختلطَ، صالحٌ مستقيمُ الحديثِ، ثم بأَخَرَةٍ تغيَّر حفظه، في حديثِهِ تخاليطُ كثيرةٌ؛ وقديمُ السماعِ من عطاءٍ: سفيان، وشعبة؛ وحديث البصريين

الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة، لأنه قَدِمَ عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابنُ فُضيلٍ ففيه غلطٌ واضطرابٌ، رَفَعَ أشياءَ كان يرويها عن التابعين، فرفعها إلى الصحابةِ» (الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٤).

وعاصمٌ الأحولُ بصريٌّ، فروايتُه تدخلُ في حديثِ البصريين.

ولكن هذا الوجه عن عطاء تابع عاصمًا عليه جماعة، منهم زائدة وأبو الأحوص وغيرهما كما تقدَّمَ في الروايةِ السابقةِ.

قلنا: والذي يترجَّحُ لنا أن الحديثَ محفوظٌ على الوجهين الأخرين، والله أعلم.

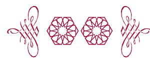
الطريق الثاني:

رواه عبد الرزاق في (المصنف ٨٨٢) عن ابن جريج، قال: أخبرني مَن أُصَدِّقُ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «إِنَّ رُخْصَةً لِلْمَرِيضِ فِي التَّمَسُّحِ بِالتُّرَابِ وَهُوَ يَجِدُ المَاءَ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لإبهام راويه عن سعيدٍ، ولكنه متابعٌ كما سبقَ، وانظر الآتي.

تنبيه:

وَقَعَ السندُ عند عبدِ الرزاقِ في (المصنف ٨٧٧) فقال: عن قتادة، عن سعيد بن جبير به. فسَقَطَ منه الثوريُّ عن عاصمٍ الأحولِ عن قتادةَ، وهو على الصواب عند ابن المنذر في (الأوسط ٥٢٠)، والبيهقي في (الخلافيات ٨٣٢) حيث روياه عن الدبري عن عبد الرزاق.



٢- رِوَايَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ عن ابنِ عباسٍ: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ قَالَ: «**المَرِيضُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ تَيَمَّمَ**».

۞ الحكم: حسنٌ لغيرِهِ.

التخريج:

[حا (٣/ ٩٦٢/ ٥٣٧١)].

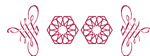
السند:

قال ابنُ أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد الأشج، ثنا ابنُ نُمير، عن شَريك، عن السُّدي، عن أبي مالك، عن ابن عباس به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه شَريكُ بنُ عبدِ اللهِ النَّخَعيُّ، كان في حفظه سوء، قال ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ يُخطئُ كثيرًا، تغيَّر حفظُه منذُ ولي القضاء بالكوفة» (التقريب ٢٧٨٧).

وشيخه السُّدي، هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، «صدوقٌ يهمُ» (التقريب ٤٦٣).



٣- رِوَايَةُ: «أَفْتَى مَجْدُورًا بِالتَّيَمُّمِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ أَفْتَى مَجْدُورًا بِالتَّيَمُّمِ».

الحكم: حسنٌ لغيرِه.

التخريج:

[مدونة (١/ ١٤٧)].

السند:

قال سحنون: قال ابن وهب: قال ابن أبي سلمة: وبلغني أن ابنَ عباسٍ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ حيث رواه ابنُ أبي سلمةَ - وهو عبد العزيز بن الماجشون - بلاغًا كما هو مبينٌ، ولم يظهرْ لنا مَن بلَّغه ذلك.

والأثرُ جاء من طرقٍ أُخْرَى يُحسَّنُ بها كما تقدَّمَ في الرواياتِ السابقةِ.



[٣٠٦٦ط] حَدِيثُ آخرُ لابنِ عباسٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: أَصَابَ رجلًا جُرْحٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ احْتَلَمَ، فَأُمِرَ بِالِاغْتِسَالِ، فَاغْتَسَلَ [فَكُزَّ] [١] فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «**قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ العِيِّ السُّؤَالُ؟!**».

[قَالَ عَطَاءٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «**لَوْ غَسَلَ جَسَدَهُ، وَتَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ أَصَابَهُ الجُرْحُ**» [٢] **[أَجْزَأَهُ]** [٣]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وأعلَّه:** أبو زرعةَ، وأبو حاتمٍ، والدارقطنيُّ - **ووافقهم:** ابنُ دَقيقِ العيدِ، وابنُ عبدِ الهادِي -، وابنُ عبدِ البرِّ، والمنذريُّ، والألبانيُّ.

وضَعَّفَهُ: ابنُ المنذرِ، والبيهقيُّ، وابنُ حَجرٍ - **ووافقه** الشوكاني -.

واستغربه: أبو نُعيمٍ، وقال عبدُ الحقِّ: «ولا يُروى الحديثُ من وجهٍ قويٍّ».

وقال الضياءُ المقدسيُّ، وابنُ كَثيرٍ، والبوصيريُّ: «منقطعٌ».

التخريج:

﴿د ٣٣٧ "واللفظ له" / جه ٥٦٦ / حم ٣٠٥٦ / مي ٧٧٠ "والزيادتان الأولى والثانية له ولغيرِه" / ك ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣ "والزيادة الثالثة له ولغيرِهِ" / عب ٨٧٤، ٨٧٥ "والرواية له" / عل ٢٤٢٠ / تخ (٨/ ٢٨٨) / قط ٧٣٠ - ٧٣٦ / حل (٣/ ٣١٧) / فاصل ٢٩٧، ٢٩٨ "مقتصرًا على شفاء العي" / هق ١٠٨٨ / هقخ ٨٣٦ - ٨٣٨ / جمع ٥٢٦ / ضيا (١١/ ٢١٤/ ٢٠٦، ٢٠٧) / ك (تاريخ - مغلطاي ٢/ ٣٣٤) / فق (٢/ ١٣٣) / كر (مختصر ٢٧/ ١١٥) / مغلطاي (٢/ ٣٣٤)﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ له طريقان عن ابنِ عبَّاسٍ:

الطريق الأول: عن عطاء بن أبي رباح عنه، ورُوي عنه من ثلاثةِ أوجهٍ:

أشهرها: يرويه الأوزاعيُّ، واختُلِفَ عليه على خمسةِ أوجهٍ:

الوجه الأول: عن الأوزاعي، قال: ثنا عطاء بن أبي رباح، أنه سمع عبد الله بن عباس به. هكذا بصيغة التحديث بين الأوزاعي وعطاء.

رواه الحاكمُ في (المستدرك ٦٤١) - وعنه البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٣٦) - فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عثمان سعيد بن عثمان التَّنُوخي، ثنا بشر بن بكر، حدثني الأوزاعي به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ؛ ولذا قال الحاكمُ - عقبه -: «بِشرُ بنُ بكرٍ ثقةٌ مأمونٌ، وقد أقامَ إسنادَهُ، وهو صحيحٌ على شرطِ الشيخين ولم يخرجاه».

قال السخاويُّ: «وإقامته له من جهة تصريحه بالتحديث بحيث ثبت اتصاله بلا واسطة» (المقاصد الحسنة صـ ١٨٢).

وقال ابنُ الملقنِ: «فقد علمت رواية الحاكم الأخيرة وأنها جيدة لا مطعن فيها» (البدر المنير ٢/ ٦١٩).

قلنا: بشر بن بكر لم يُخَرِّج له مسلم شيئًا، وإنما انفردَ البخاريُّ بالإخراجِ له، وبشر مع جلالته وكثرة روايته عن الأوزاعي - قد وهم في ذكر التحديث، حيث خالفه جماعة من أصحاب الأوزاعي فرووه بغيرِ سماعٍ، كما سيأتي.

ولذا أشارَ الحاكمُ لضعفِ هذا الوجه بقوله: «وقد رواه الهِقْلُ بنُ زيادٍ وهو من أثبتِ أصحابِ الأوزاعيِّ، ولم يذكرْ سماعَ الأوزاعيِّ من عطاءٍ» (المستدرك

١/ ٥٥٣).

وقال البيهقيُّ: «كذا قال بشر بن بكر، وهذا غلطٌ، إنما رواه الأوزاعيُّ عن عطاءٍ بلاغًا من غيرِ سماعٍ له من عطاءٍ».

وقال الذهبيُّ: «وعلته: أن الوليد بن مزيد قال: سمعتُ الأوزاعيَّ يقول: بلغني عن عطاءٍ أنه سمع ابن عباس إلى قوله شفاء العي السؤال» (تلخيص المستدرك ١/ ١٧٨).

وهذا الوجه عن الأوزاعي عن عطاءٍ بلاغًا سيأتي تخريجه قريبًا.

وحكم الألبانيُّ عن روايةِ بِشرٍ هذه بالشذوذِ كما في (صحيح أبي داود ٢/ ١٦٢).

قلنا: وقد جاءتْ متابعةٌ لبشرٍ على التحديثِ، ولكنها متابعةٌ لا تصحُّ، أخرجها ابنُ عبدِ البرِّ في (جامع بيان العلم ٥٢٦) فقال: قرأتُ على أبي عبد الله محمد بن عبد الله، أن محمد بن معاوية القرشيَّ أخبرهم، نا إسحاق بن أبي حسان الأنماطي، نا هشام بن عمار، نا عبد الحميد، نا الأوزاعي، به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير عبد الحميد بن أبي العشرين كاتب الأوزاعي، مختلفٌ فيه، ولخَّصَ حالَهُ الحافظُ فقال: «صدوقٌ ربما أخطأ. قال أبو حاتم: كان كاتب ديوان ولم يكن صاحب حديث» (التقريب ٣٧٥٧).

قلنا: فالظاهرُ أن الإخبارَ هذا وهم من عبد الحميد، وقد اضطربَ فيه، كما سيأتي.

ولذا قال ابنُ عبدِ البرِّ - عقبه -: «هكذا رواه عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، ورواه عبد الرزاق، عن الأوزاعي، عن رجلٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ مثله سواء، وعبدُ الرزاقِ أثبتُ من

عبدِ الحميدِ» (جامع بيان العلم ٥٢٦).

وهذا الوجهُ عن عبدِ الرزاقِ سيأتي تخريجُه قريبًا.

الوجه الثاني: عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، قال: سمعتُ ابنَ عباسٍ به، لم يذكرِ الأزاعي سماعًا له من عطاءٍ.

أخرجه ابنُ ماجهْ في (السنن ٥٦٦) فقال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، حدثنا الأوزاعي به.

وقال الأوزاعيُّ - عقبه -: «قال عطاءٌ: بلغني أن النبيَّ ﷺ قال: «**لَوْ غَسَلَ جَسَدَهُ ...**»» هكذا مرسلًا.

وهذا هو أحدُ أوجهِ الاختلافِ على عبد الحميد بن أبي العشرين، وثَمَّ خلافٌ ثالثٌ عنه، سيأتي تخريجُه قريبًا.

قال المنذريُّ: «في طريقِ ابنِ ماجهْ: عبدُ الحميدِ بنُ حبيبِ بنِ أبي العشرينَ، كاتبُ الأوزاعيِّ، استشهدَ به البخاريُّ، وتكلَّم فيه غيرُ واحدٍ، وقال ابنُ عَدِيٍّ: يغربُ عن الأوزاعيِّ بغيرِ حديثٍ، لا يرويه غيره، وهو ممن يُكتبُ حديثُه» (مختصر سنن أبي داود ١/ ٢٠٩).

قلنا: لم يتفردْ عبدُ الحميدِ، فقد تابعه على هذا الوجه جماعةٌ، وهم:

١ - الوليد بن مسلم كما عند الرَّامُهْرُمزي في (المحدث الفاصل ٢٩٧)، وذكره ابنُ أبي حاتم في (العلل ١/ ٥١٢)، وأبو نعيم في (الحلية ٣/ ٣١٧).

٢ - أيوب بن سويد كما عند الدراقطني في (السنن ٧٣٢)، والخطيب في (الفقيه والمتفقه ٢/ ١٣٣).

٣ - محمد بن كثير المِصيصي عند أبي نعيم في (الحلية ٣/ ٣١٧).

٤ - رَوَّاد بن الجَرَّاح كما عند الرامهرمزي في (المحدث الفاصل ٢٩٨).

فرواه أربعتُهم عن الأوزاعي عن عطاء به. فلم يذكروا سماعًا.

وكذا تابعهم الهقل بن زياد، فرواه عن الأوزاعي فقال: قال عطاء: عن ابن عباس به.

أخرجه أبو يعلى في (المسند ٢٤٢٠)، والحاكم في (المستدرك ٦٤٣)، والدارقطني في (السنن ٧٣٠، ٧٣١)، وغيرهم.

وفي رواية أيوب والهقل «رواية عطاء المرسلة» عقب الحديث.

قلنا: وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير أن الأوزاعيَّ لم يسمعْه من عطاءٍ، إنما رواه عن عطاءٍ بلاغًا، وهو

الوجه الثالث: عن الأوزاعي، أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح، أنه سمع عبد الله ابن عباس به.

أخرجه أبو داود في (السنن ٣٣٧) فقال: حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي، حدثنا محمد بن شعيب، أخبرني الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح به.

ورواه أحمد (٣٠٥٦)، والدارمي (٧٧٠)، والدارقطني في (السنن ٧٣٥) من طريق أبي المغيرة.

ورواه البخاري في (التاريخ الكبير ٣٠٢٧) فقال: قال يحيى بن عبد الله - وهو البابلتي.

ورواه الدارقطني في (السنن ٧٣٦) من طريق يحيى بن عبد الله.

ورواه الحاكم في (المستدرك ٦٤٢)، والدارقطني في (السنن ٧٣٣) من

طريق الوليد بن مزيد.

ثلاثتهم (أبو المغيرة، والوليد، ويحيى) رووه عن الأوزاعي قال: بلغني عن عطاء به.

وذكر لهم الدارقطني متابعًا فقال: «وتابعهما إسماعيل بن يزيد بن سماعة، ومحمد بن شعيب».

وروايتُهم جميعًا اتَّفَقتْ على الفقرة المرسلة عقب الحديث.

قلنا: فأثبت هذا الوجه انقطاعًا بين الأوزاعي وعطاء، إذ رواه عنه الأوزاعي بلاغًا، وقد جاءتْ روايتان تبينان هذه الواسطة بينهما: إحدهما مبهمة، والأُخرى مُصَرِّحة.

أما المبهمة فهي الوجه الرابع: عن الأوزاعي، عن رجلٍ، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس به.

فأثبتْ عبدُ الرزاقِ واسطةً بين الأوزاعي وعطاء ولكنه أبهمها.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف ٨٧٥) - ومن طريقه الدارقطنيُّ في (السنن ٧٣٤)، والبيهقيُّ في (الخلافيات ٨٣٧) - فقال: عن الأوزاعي، عن رجلٍ، عن عطاء بن أبي رباح به. وذكر عبد الرزاق قول عطاء مرسلًا عقبه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لإبهامِ راويه عن عطاء، وهذا الرجلُ المبهمُ سمَّاه ابنُ أبي العشرين كاتبُ الأوزاعيِّ، وهو

الوجه الخامس: عن الأوزاعي عن إِسماعيل بن مسلم عن عطاء، عن ابن عباس به.

وهذا الوجه لم نقفْ عليه مسندًا، وإنما ذكره ابنُ أبي حاتم في (العلل

٧٧) فقال: «وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه هقل، والوليد بن مسلم، وغيرهما، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس: أن رجلًا أصابته جراحة، فأجنب، فأُمر بالاغتسال، فاغتسلَ، فكز، فماتَ... وذكرتُ لهما الحديثَ، فقالا: روى هذا الحديثَ ابنُ أبي العشرين، عن الأوزاعيِّ، **عن إسماعيل بن مسلم**، عن عطاء، عن ابن عباس، وأفسدَ الحديثَ».

قلنا: فبيَّنَ عبدُ الحميدِ الواسطةَ بين الأوزاعي وعطاء، فإذا هو **إسماعيل بن مسلم المكي**، وهو «ضعيف الحديث» (التقريب ٤٨٤).

ولذا قال الرازيان: «أفسدَ الحديثَ» (العلل ٧٧)، وأقرَّهما الدارقطني في (السنن ١/ ٣٥٠).

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: «يريدُ أنه أدخلَ إسماعيلَ بنَ مسلمٍ بين الأوزاعي وعطاء، فبَيَّن أن الأوزاعيَّ أخذَ الحديثَ عن إسماعيل بن مسلم» (الإمام ٣/ ١١٨).

قلنا: وهذا الوجهُ هو أحدُ أوجه الخلاف على عبد الحميد بن أبي العشرين، قال ابنُ حَجرٍ - معقبًا على كلام أبي زرعة وأبي حاتم -: «قد رواه هشام بن عمار، عن ابن أبي العشرين، فلم يذكر فيه إسماعيل» (إتحاف المهرة ٧/ ٤٠٧).

وعبد الحميد تقدَّم القول فيه، ونزيد عليه فنقول: قال ابنُ عَدِيٍّ: «قال البخاري: «شامي ربما يخالف في حديثه» ثم عقب ابن عَدِيٍّ قائلًا: «وعبد الحميد كما ذكره البخاريُّ تفرَّد عن الأوزاعيِّ بغيرِ حديثٍ لا يرويه غيره» (الكامل ٨/ ٤١٢).

وقال السنديُّ: «وعبدُ الحميدِ كثيرًا ما ينفردُ بأحاديثَ لا يُتابَعُ عليها غيره»

(حاشيته على سنن ابن ماجه ١/ ٢٠٢).

فيبعدُ جدًّا أن يحفظَ عبدُ الحميدِ المتكلَّمُ فيه ما لم يحفظه هقْل والوليدُ وغيرُهما من أصحابِ الأوزاعيِّ، كما سبقَ، مع اضطرابه في سندِهِ؛ ولذا **قال الألبانيُّ:** «حديثُ ابنِ أبي العشرين عند ابن ماجه كما سبقَ، وليس فيه: عن إسماعيل بن مسلم! فلعلَّه اختلف فيه على ابن أبي العشرين، وهو متكلَّمٌ فيه من قِبل حفظه، فيبعدُ أن يحفظَ ما لم يحفظْه الثقاتُ من أصحابِ الأوزاعيِّ؛ ولذلك قالا: إنه أفسدَ الحديثَ» (صحيح أبي داود ٢/ ١٦٣).

قلنا: وعلى كلٍّ فالحديثُ منقطعٌ بين الأوزاعيِّ وعطاءٍ، وقد أخذه عن رجلٍ عنه كما قال عبدُ الرزاقِ، وأحيانًا كان يرويه بلاغًا كما في روايةِ الجماعةِ، وما وقعَ من تصريحٍ بالسماعِ فهو وهمٌ وقعَ فيه بشرُ بنُ بكرٍ كما قال البيهقيُّ وغيرُهُ، وكذا أخطأَ فيه عبدُ الحميدِ كما أشارَ ابنُ عبدِ البرِّ وغيرِهِ.

ولذا ذهبَ جماعةٌ إلى إعلالِهِ كما تقدَّمَ عن أبي حاتم، وأبي زرعة - ووافقهما الدارقطنيُّ في (السنن ١/ ٣٥٠) -، وكذا ابنُ عبدِ البرِّ في (جامع بيان العلم ٥٢٦).

وقال الدارقطنيُّ: «اختُلِفَ على الأوزاعيِّ: فقيلَ عنه عن عطاءٍ، وقيلَ عنه بلغني عن عطاءٍ، وأرسلَ الأوزاعيُّ آخرَهُ عن عطاءٍ، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصوابُ» (السنن ١/ ٣٥٠).

وأقرَّهم البيهقيُّ في (الخلافيات ٢/ ٤٩٣)، وابنُ دَقيقِ العيدِ في (الإمام ٣/ ١١٧ - ١١٨)، وابنُ عبدِ الهادِي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٨٦).

وقال ابنُ المنذرِ: «في إسنادِهِ مقالٌ؛ لأن عبد الرزاق أدخلَ بين الأوزاعي

وبين عطاء رجلًا وقال بشر بن بكر: ثنا الأوزاعي قال: بلغني أن عطاء قال إنه سمع ابن عباس» (الأوسط ٢/ ١٤١).

واستغربه أبو نعيم، فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ، لا تُحفظُ هذه اللفظةُ من أحدٍ منَ الصحابةِ إلا من حديث ابن عباس، ولا عنه إلا من رواية عطاء، حَدَّثَ به الوليد بن مسلم والأعلام عن الأوزاعي» (حلية الأولياء ٣/ ٣١٨).

وقال المنذريُّ عن طريق أبي داود: «أخرجه منقطعًا، وفي طريقِ ابنِ ماجهُ: عبدُ الحميدِ بنُ حبيبِ بنِ أبي العشرين، . . . إلى آخر كلامه المذكور قريبًا» (مختصر سنن أبي داود ١/ ٢٠٩).

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «واختُلِفَ عن الأوزاعيِّ: فقيل عنه عن عطاءٍ، وقيلِ عنه: بلغني عن عطاء، ولا يُروى الحديثُ من وجهٍ قويٍّ» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٢٢ - ٢٢٣).

وقال الضياءُ المقدسيُّ: «رواه الإمامُ أحمدُ، إلا أنه منقطعٌ لم يسمعْه الأوزاعيُّ» (السنن والأحكام ١/ ٢٠٢).

وقال ابنُ كَثيرٍ: «في سندِهِ انقطاعٌ» (إرشاد الفقيه ١/ ٧٥).

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ منقطعٌ، قال الدارقطنيُّ: الأوزاعيُّ عن عطاءٍ مرسل» (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ١/ ٨١).

وذكر كلامَه السنديُّ وزاد: «وفي مسند أبي داود تنبيه على ذلك، فالأوزاعي أنه بلغه عن عطاء، وعبد الحميد كثيرًا ما ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها غيره» (حاشية السندي على ابن ماجه ١/ ٢٠٢).

ولكن حاول تقويته بطريق الوليد بن عبيد الله عن عطاء، وسيأتي تخريجه قريبًا.

وضَعَّفَ الحديثَ الحافظُ في (التلخيص ١/ ٢٦٠ - ٢٦١) ونقلَ كلامَه الشوكانيُّ في (نيل الأوطار ١/ ٣٢١) ولم يعقبْ عليه كالمقرِّ له، والألبانيُّ في (صحيح أبي داود ٢/ ١٦١ - ١٦٣) ولكن قوَّاه بمتابعةِ الوليدِ بنِ عبيدِ اللهِ للأوزاعيِّ.

قلنا: وهذه المتابعةُ هي الوجهُ الثاني عن عطاءٍ:

فروى ابنُ خُزيمةَ في (صحيحة ٢٩٠) - وعنه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه ١٣٠٩)، ومن طريقه: البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٢٧) -، وابنُ الجارود في (المنتقى ١٢٩) - ومن طريقه: ابنُ بشران في (أماليه ١٣٣٣) -، والحاكمُ في (المستدرك ٥٩٥)، - وعنه البيهقيُّ في (الكبير ١٠٨٧) -، وغيرهم مِنْ طَرِيقِ عمر بن حفص بن غياث عن أبيه حفص بن غياث، أخبرني الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح، أن عطاءً حدَّثَهُ عن ابنِ عباسٍ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه الوليدُ بنُ عُبيدِ اللهِ ابنِ أخي عطاءٍ، ضَعَّفه الدارقطنيُّ (السنن ٤/ ٤٢)، والبيهقيُّ (السنن الكبير ١١/ ٣٣٧)، وابنُ الجوزي في (الضعفاء والمتروكين ٣٦٥٥)، وقال السخاويُّ: «الوليدُ ضَعَّفه الدارقطنيُّ، ولم يخرج له في الكتب الستة» (المقاصد الحسنة صـ ١٨٢). وقال الحاكمُ: «قليلُ الحديثِ جدًّا» ومع ذلك صَحَّحَ حديثَهُ هذا فقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ» (المستدرك ١/ ٥٢٨).

وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ٥٤٩)، وصَحَّحَ حديثَه هذا موافقًا لشيخِهِ ابنِ خُزيمةَ، وكذا انتقاه له ابنُ الجارود؛ ولذا قال الحافظُ: «وقوَّاه من صَحَّحَ حديثَه هذا» (التلخيص ١/ ٢٦١).

قلنا: وقد حاولَ بعضُهم تقويةَ الوليدِ بما ذكر في (الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم ٩/٩) قال: «الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح ابن أخي عطاء ابن أبي رباح - روى عن زياد النميري، روى عنه: معقل بن عبيد الله، أخبرنا يعقوب، حدثنا عثمان: سألت يحيى بن معين عن الوليد بن عبيد الله، فقال: ثقة».

وذكره متعقبًا به البيهقيَّ على تضعيفه للوليد، ابنُ التركماني في (الجوهر النقي ٦/٦) فقال: «ضَعَّفه الدارقطني، وكأن البيهقيَّ تبعه، ولم يضعفه المتقدمون فيما علمتُ، بل حكى ابنُ أبي حاتم عن ابنِ مَعينٍ أنه ثقة، وأخرجَ له ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه) والحاكم في (مستدركه)».

قلنا: هذا النقلُ عن يحيى بن معين لا يصحُّ؛ لأمور:

الأول: أنا رجعنا إلى سؤالات عثمان بن سعيد الدارمي، فإذا فيها: «وسألتُه عن الوليد بن عبد الله فقال: ثقة» (السؤالات ٤٦٨)، والوليد هذا بَيَّنه الدوري فقال: «سمعتُ ابنَ مَعينٍ يقول: «الوليد بن عبد الله هو ابنُ أبي مغيث» (سؤالات الدوري ٥٨٢).

ولذا اعتمدَ ابنُ أبي حاتم توثيقَ ابنِ معين لابنِ أبي مغيثٍ في ترجمته من (الجرح والتعديل)، وهي قبل ترجمة ابن أبي رباح مباشرة، مما يوهم أن التوثيقَ في ابنِ أبي مُغيثٍ وليس ابن أبي رباح،

يؤكد على ذلك الأمر الثاني: وهو أن المحقق وضع توثيقَ ابنِ مَعينٍ بين معقوفين هكذا: [أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتبَ إليَّ، قال: نا عثمان بن سعيد الدارمي، قال: سألتُ يحيى بن معين عن الوليد بن عبيد الله، فقال: ثقة]، وفي ترجمة الوليد قبلها قال: «نا عبد الرحمن، أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتبَ إليَّ، قال: نا عثمان بن سعيد الدارمي، قال: سألتُ يحيى بن

معين عن الوليد بن عبد الله، فقال: «ثقة» فلم يضعها بين معقوفين، مما يبين اختلاف النُّسخ بين إثباتها وحذفها، كما أن الجملتين تتفقان على نفس الصيغة باختلاف عبيد الله من عبد الله، والتصحيف فيهما وارد.

ثالثًا: أن ابنَ أبي حاتمٍ ذَكرَ معقل بن عبيد الله فيمن روى عن ابن أخي عطاء، بينما ذَكرَ المزيُّ في (تهذيب الكمال ٣١/ ٣٨) مَعْقِلًا هذا فيمن روى عن ابن أبي مغيث.

رابعًا: أن الحافظَين الذهبيّ وابن حجر مع سَعة اطلاعهما على أقوالِ الأئمةِ وتمحيصها، لم يذكرا توثيقَ ابنِ معينٍ لابنِ أخي عطاءٍ[١]، وقد ذكرا توثيقَ ابنِ حِبَّانَ، ومعلوم الفرق بين التوثيقين، مع ذكرهما لتضعيف الدارقطني، فقال الذهبيُّ في (الميزان ٥/ ٨٩ ط. الرسالة): «عن عمِّه عطاء ابن أبي رباح. ضَعَّفه الدارقطنيُّ» وبنحوه قال في (ديوان الضعفاء ٤٥٥٣)، وأقرَّه الحافظُ في (اللسان ٨/ ٣٨٥) وزاد: «وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وأخرجَ له ابنُ خزيمة في (صحيحه).

خامسًا: أن الحافظَ ابنَ كثيرٍ قد عمل تذييلًا على التهذيب، وأضاف إليه شيئًا من (الميزان) وكتب الجرح والتعديل سمَّاه: (التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل) ذكر ترجمة الوليد هذا فقال: «عن عمِّه عطاء، وعن زياد النميري. وعنه معقل بن عبيد الله وغيره. ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ» (التكميل ١٠٢٧)، وهذه الترجمةُ هي هي ترجمة الوليد من كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، باستثناء تضعيف الدارقطني،

---

(١) ولذا تفطَّنَ محققُ كتابِ (الجرح والتعديل) لذلك فقال: «الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح ترجمه في الميزان واللسان، وليس فيها توثيق ابن معين».

ومع ذلك ما ذكر توثيق ابن معين له.

قلنا: فكلُّ هذه قرائنُ تَحُولُ دونَ قبول توثيق ابن معين للوليد هذا؛ ولذا **قال الألبانيُّ:** «وذَكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وأخرجَ له ابنُ خُزيمةَ في (صحيحه)». قلت: أورده في طبقة (أتباع التابعين) (٧/ ٥٤٩)، بروايةِ حفصِ بنِ غياثٍ عنه، وقد روى عنه معقل بن عبيد الله أيضًا كما في (الجرح والتعديل ٤/ ٢ / ٩)، وروى توثيقه عنِ ابنِ مَعينٍ، وقد وقعَتْ هذه الروايةُ نفسها في الترجمةِ التي قبلها «الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث مولى بني عبد الدار»، وكذلك هي في (تاريخ الدارمي صـ ١٤٠) عن ابنِ مَعينٍ، لكنه لم يقل: (ابن أبي مغيث ..)، فالظاهرُ أنها مقحمةٌ في ترجمة «الوليد بن عبيد الله» في طبقة (الجرح والتعديل)، وروى عنه أيضًا «نافع بن عمر» كما تقدَّم في حديث الترجمة، فهؤلاء ثلاثة من الثقات رووا عنه، فهو صدوقٌ لولا أن الدارقطنيَّ ضَعَّفه، وأقرَّه الذهبيُّ كما تقدَّم» (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/ ١٢٤٢).

ومع ذلك قَوَّى الألبانيُّ حديثه هذا فقال: «الوليدُ هذا ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ، ولكنه قد توبع عليه، فقد أخرجه أبو داود (١/ ٥٦)، وابن ماجه (٢٠٢)، والدارمي (١٩٢)، والحاكم أيضًا (١/ ١٧٨)، من طريق الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح به نحوه، وفي آخره: «**أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالَ**[1]؟» وفي روايةٍ للحاكم عن بشر بن بكر: ثني الأوزاعي: ثنا عطاءٌ به. وهذا لو ثبتَ لكان صحيحًا، ولكن علته أن الأوزاعيَّ لم يسمعْه من عطاءٍ، إنما سمعه من إسماعيل بن مسلم عن عطاءٍ، قلتُ: وإسماعيلُ هذا ضعيفٌ ولكن يقويه

(١) ويصح أن تكون العبارة هكذا: «أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ العِيِّ السُّؤَالُ».

متابعة الوليد له كما سبقَ» (الثمر المستطاب ١/ ٣٣).

قلنا: قد خالفتْ روايةُ الوليدِ روايةَ الأوزاعيِّ المتقدمة في المتن، وذلك أن الأوزاعيَّ ذكرَ عن عطاءٍ بلاغًا أن النبيَّ ﷺ سُئِلَ بعد ذلك، فقال: «**لَوْ غَسَلَ جَسَدَهُ، وَتَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ أَصَابَهُ الْجِرَاحُ**»، أخرجه ابنُ ماجه (٥٦٦ / "واللفظ له"، والدارميُّ في (السنن ٧٧٠)، وعبد الرزاق في (المصنف ٨٧٥)، وغيرهم.

ففي رواية عطاء المرسلة هذه أن النبيَّ ﷺ أَمَرَ مَن أصابه جرحٌ أن يَغْسِلَ جَسَدَهُ وما حول الجُرْحِ ويترك موضعَ الجُرْحِ، ولم يأمره بالتيممِ وهذا بخلافِ روايةِ الوليدِ حيثُ أمره بالتيممِ؛ ولذا قال البيهقيُّ - عقب رواية الوليد هذه -: «هذا حديثٌ موصولٌ، وتمامُ هذه القصةِ في الحديثِ الذي أرسلَه الأوزاعيُّ، عن عطاءٍ، . . . ثم أسندَ روايةَ عطاءٍ المرسلة، ثم قال: «فهذا المرسلُ يقتضي غسل الصحيح منه، والأول يقتضي التيمم، فمن أوجب الجمع بينهما يقول: لا تنافي بين الروايتين إلا أن إحداهما مرسلة» (السنن الكبير ٢/ ١٩٠ - ١٩١)، وفي هذا إشارةٌ منه إلى ضعفِ روايةِ الوليدِ.

وهذه الروايةُ المرسلةُ عن عطاءٍ توافقُ ما كان يفتي به عطاءٌ مِن قولِهِ.

أخرجَ عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٨٧٢) عن ابنِ جُريجٍ، قال: قلتُ لعطاءٍ: شَأْنُ المَجْدُورِ، هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ لا يَتَوَضَّأَ؟ وَتَلَوْتُ عليه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ * أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، وهو سَاكِتٌ كذلك حتى جِئْتُ، ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾، قال: ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَجِدُوا مَاءً، فَإِنْ وَجَدُوا مَاءً فَلْيَتَطَهَّرُوا، قَالَ: وَإِنِ احْتَلَمَ المَجْدُورُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَاللهِ لَقَدِ احْتَلَمْتُ مَرَّةً - عَطَاءٌ الْقَائِلُ - وَأَنَا مَجْدُورٌ، فَاغْتَسَلْتُ، هِيَ لَهُمْ كُلُّهُمْ إِذَا لَمْ يَجِدُوا المَاءَ، يَعْنِي الآيَةَ.

وابنُ جُريجٍ من أثبتِ الناسِ في عطاءٍ، فلو كان عند عطاءٍ ما ذكره ابنُ أخيه عنه في التيممِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ما كان يعدلُ عنه إلى رأيه، مما يوهن رواية الوليد هذه.

ويجدرُ التنبيه إلى ما رواه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير ١١٤٧٢) فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن الأوزاعيِّ، سمعتُه منه أو أُخْبِرتُهُ، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، أن رجلًا أصابه جدري فأجنبَ فغسلَ فكز فماتَ، فأُخْبِرَ النبيُّ ﷺ فقال: «**قَتَلُوهُ قَتَلَهُم اللهُ!! أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالَ؟! أَلَا يَمَّمُوهُ؟!**».

ففي هذه الرواية متابعة لرواية الوليد في ذكر التيمم، ولكن في هذه الرواية إشكال، وذلك أن عبدَ الرزاقِ قد روى هذا الحديثَ في (المصنف ٨٧٥) عن الأوزاعيِّ، عن رجلٍ، عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ، عن ابنِ عباسٍ، أن رجلًا كان به جِراحٌ فأصابتْهُ جَنَابةٌ فأمروه فاغتسلَ فماتَ، فبلغَ ذلك النبي ﷺ، فقال: «**قَتَلْتُمُوهُ قَتَلَكُمُ اللهُ، أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالَ؟!**».

قال عطاءٌ: فبلغني أن النبيَّ ﷺ قال: «**اغْتَسِلْ، وَاتْرُكْ مَوْضِعَ الجِرَاحِ**»[1].

فبين الروايتين تعارض في السند والمتن، فإما أن عبدَ الرزاقِ قد أعاده في

(١) وقع عند عبد الرزاق قول عطاء المرسل بلفظ الأمر فقال: «اغْتَسِلْ، وَاتْرُكْ مَوْضِعَ الجِرَاحِ»، وهذا الكلامُ غيرُ مستقيمٍ لكون الرجل الذي حَدَثَتْ له الواقعةُ قد مات، فكيف يقعُ الأمرُ من رسولِ اللهِ ﷺ له؟! حتى وقفنا على كلام المحقق (ط. العلمية ١/ ١٧٥ حاشية رقم ١) فقال: «في الأصل كتب «وترك»، فظهرَ أن ثَمَّ لبثٌ في قراءةِ هذه الفقرةِ، فلما وجدنا ابن عبد البر يعزو الحديث لعبد الرزاق بلفظ: «**لَوِ اغْتَسَلَ وَتَرَكَ مَوْضِعَ الجِرَاحِ**» علمنا أن حرف «لو» قد سقط من مطبوعة عبد الرزاق وكذا الأصل (ظاهرية ق٣٦/ أ)، والله أعلم.

موضعٍ آخرَ من (المصنَّف)، ويكون فيما فُقد منه، أو يكون خطأ من الطبرانيِّ، وهذا الذي نميلُ إليه، وذلك أن متنَ عبدِ الرزاقِ محفوظٌ عن عطاءٍ من غير طريق عبد الرزاق كما تقدَّمَ، وكذا خالفَ الطبرانيُّ الإمامَ الثقةَ محمدَ بنَ إسماعيلَ الفارسيَّ كما عند الدارقطني في (السنن ٧٣٤) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٣٨) - فرواه عن الدبري بإسناد المصنف، أما إذا كان عبد الرزاق حفظه على هذا الوجه، فهو ضعيفٌ للانقطاعِ بين الأوزاعي وعطاء، وذلك أنه قال: سمعتُه منه أو أُخْبِرْتُهُ، على الشَّك، وقد رواه على الصواب في (المصنَّف) فقال: (عن رجلٍ) بين الأوزاعي وعطاء، وهو الموافق لرواية أبي المغيرة والبلتي، ومحمد بن شعيب، والوليد بن مزيد، وغيرهم ممن أثبتوا انقطاعًا بينهم، كما سبقَ، فيكون ذِكرُ التيممِ شاذٌّ.

قلنا: وجملةُ القولِ أن ذِكرَ التيممِ لا يصحُّ مرفوعًا؛ لضعفِ الوليدِ وتفرده بذكره، ومخالفة الأوزاعي في متنه، وما ثبت عن عطاء من قوله يخالفه، والله أعلم.

الوجه الثالث عن عطاء ذَكَرَه مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٣٣٤) فقال: ورواه أيضًا - أي الحاكم - في (تاريخ نيسابور) **بإسنادٍ ضعيفٍ** عن أبي الفضل المسلمي، ثنا محمد بن حاتم بن يونس، ثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن الأشعث، ثنا بشر بن يحيى من ثقات أصحاب عبد الله، ثنا أبو عصمة عن إبراهيم الصائغ عن عطاء عن ابن عباس به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، وليس كما قال مغلطاي، فيه: أبو عصمة نوح بن أبي مريم «كَذَّبوه في الحديثِ، وقال ابنُ المبارك: كان يضعُ» (التقريب ٧٢١٠).

والراوي عنه بشر بن يحيى، ضَعَّفه الدارقطني في (السنن ٣/ ٤٣٧) فذكر حديثًا من روايته عن أبي عصمة، فقال: «أبو عصمة وبشر ضعيفان».

الطريق الثاني عن ابن عباس:

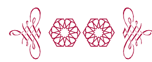
رواه عبد الرزاق في (المصنف ٨٧٤)، فقال: عن ابن سمعان، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري، عن رجلٍ، عن ابنِ عباسٍ، أَنَّ رَجُلًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَبِهِ جِرَاحٌ، فَاحْتَلَمَ فَاسْتَفْتَى، فَأَمَرُوهُ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**مَا لَكُمْ قَتَلْتُمُوهُ قَتَلَكُمُ اللهُ**».

وسندُهُ ساقطٌ؛ لجهالةِ راويه عنِ ابنِ عباسٍ. وابن سمعان، «متروكٌ، اتَّهمه بالكذبِ أبو داود وغيره» (التقريب ٣٣٢٦).

تنبيهان:

الأول: لم يقع في رواية عطاء هذه عن ابن عباس شاهد الباب، ألا وهو التيمم.

الثاني: وقع تصحيفٌ في مطبوع كتاب (الخلافيات) ط. دار الصميعي، فقال: «الوليد بن يزيد» بدلًا من «الوليد بن مزيد».



١- رِوَايَةُ: «جَعَلَ اللهُ الصَّعِيدَ طَهُورًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فِي شِتَاءٍ فَسَأَلَ فَأُمِرَ بِالغُسْلِ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**مَا لَهُمْ؟ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ - ثَلَاثًا - قَدْ جَعَلَ اللَّهُ الصَّعِيدَ أَوِ التَّيَمُّمَ طَهُورًا**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ**، قال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «لا يُروى من وجهٍ قويٍّ».

التخريج:

﴿خز ٢٩٠ "واللفظ له" / جا ١٢٨ / حب ١٣٠٩ / ك ٥٩٥ / بشن ١٣٣٣ / هق ١٠٨٧ / هقخ ٨٤٧ / ضيا (١١/ ٢١٣، ٢١٤/ ٢٠٥)﴾.

السند:

قال ابنُ خزيمةَ في (صحيحه) - وعنه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه) -، وابنُ الجارودِ في (المنتقى) عن محمد بن يحيى، نا عمر بن حفص بن غياث، نا أبي، أخبرني إيَّاه الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح، أن عطاءً حدَّثه، عن ابن عباس... به، وفيه: شَكَّ فِي ابنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ أَثْبَتَهُ بَعْدُ.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك ٥٩٥)، - وعنه البيهقيُّ في (الكبير ١٠٨٧) - من طريقِ السَّريِّ بن خزيمة عن عمر بن حفص به.

ومداره عند الجميع على عمر بن حفص بن غياث عن أبيه عن الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح... به.

التحقيق

هذا حديثٌ ضعيفٌ، فيه «الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح» وقد ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ والبيهقيُّ، كما سبقَ، انظر الروايةَ السابقةَ.

ومع ضَعْفِهِ، فقد تفرَّدَ بذكرِ التيممِ فيه، وخالفه الأوزاعي في متنه، فروى عن عطاء قال: وبلغني أن النبيَّ ﷺ سُئِلَ بعد ذلك، فقال: «**لَوْ غَسَلَ جَسَدَهُ، وَتَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ أَصَابَهُ الجُرْحُ، أَجْزَأَهُ**» كما تقدَّم.

فليس في رواية الأوزاعي ذكر التيمم، ورواية الأوزاعي هذه توافق ما كان يُفْتِي به عطاء، قال عبد الرزاق في (المصنف ٨٧٢) عن ابن جريج، قال: قلتُ لعطاءٍ: شأن المجدورِ، هل له رُخْصة في أن لا يَتَوَضَّأ؟ وتَلَوتُ عليه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ * أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، وهو ساكتٌ كذلك حتى جِئْتُ: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾، قال: ذلك إذا لم يجدُوا ماءً، فإن وجدُوا ماءً فليتطهروا. قال: وإن احْتَلَمَ المجدورُ وَجَبَ عليه الغُسْلُ، والله لقد احتلمتُ مرةً - عطاء القائل - وأنا مجدورٌ فاغْتَسَلْتُ، هي لهم كلهم إذا لم يجدُوا الماءَ، - يعني الآية -.

وابنُ جُريجٍ من أثبتِ الناسِ في عطاءٍ، فلو كان عند عطاءٍ ما ذكره ابن أخيه عنه في التيممِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ما كان يَعْدِلُ عنه إلى رأيه، مما يوهن رواية الوليد هذه.

وضَعَّفَ الحديثَ جملةً عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ فقال: «ولا يُروى الحديث من وجهٍ قويٍّ» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٢٣).

انظر تفصيل ذلك في الروايةِ السابقةِ.

قلنا: ومع ذلك فقد قَوَّى حديثَ الوليد هذا ابنُ خزيمة وابنُ حِبَّانَ - ووافقهما الضياءُ في (المختارة ١١/ ٢١٦) - وابنُ الجارودِ حيثُ أوردوه في كتبهم.

وقال الحاكمُ - عقبه -: «هذا حديثٌ صحيحٌ؛ فإن الوليد بن عبيد الله هذا

ابن أخي عطاء بن أبي رباح، وهو قليلُ الحديثِ جدًّا، وقد رواه الأوزاعيُّ، عن عطاءٍ، وهو مخرج بعد هذا، وله شاهد آخر عن ابن عباس» انتهى.

وقال ابنُ الملقنِ - متعقبًا عبدَ الحقِّ -: «قوله: (إنه) لا يروى الحديث من وجهٍ قويٍّ، فقد علمتَ روايةَ الحاكمِ الأخيرة وأنها جيدةٌ لا مطعنَ فيها، ويقربُ منها روايته الأخرى قبلها، وقد صَحَّحَها معه ابنُ خزيمة وابنُ حِبَّانَ» (البدر المنير ٢/ ٦١٩).

وقال الحافظُ: «والوليدُ ضَعَّفَه الدارقطنيُّ وقوَّاه مَن صَحَّحَ حديثَه هذا» (التلخيص ١/ ٢٦١).

وكذا قوَّاه الألبانيُّ لغيرِهِ، انظر (الثمر المستطاب ١/ ٣٣)، و(صحيح أبي داود الأم ٢/ ١٦١ - ١٦٤، وتمام المنة صـ ١٣١).

تنبيه:

تعقب ابنُ القطان أبا محمد عبدَ الحقِّ الإشبيليَّ في كتابه (الوهم والإيهام) بما معناه أن التيممَ لم يرد من حديث ابن عباس، **فقال:** «فإنه ساقَ الحديثَ المذكور في التيممِ، ثُمَّ أخذَ يقولُ: إن الأوزاعيَّ رواه عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ.

فهذا لا يُفْهِم إلا أن التيممَ في حقِّ المريضِ من رواية ابن عباس أيضًا، كما هو من رواية جابر، وذلك باطلٌ.

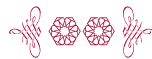
وإنما اعتراه هذا من كتاب الدارقطني الذي نقله منه، فإنه أجمل القول كما ذكر، ثم فسَّره بإيراد الأحاديث، فتخلص، فكتب أبو محمد الإجمال ولم يكتب التفسير، فوقع في الخطأ.

وحديث ابن عباس لا ذكر فيه للتيمم، وإنما نصُّه: عن عطاء... إلى أن

قال: «وما في شيء منها إلا هذا الذي ذكرناه، لم يقع فيها للتيمم ذكر، وإنما اشتغل بالقصة لا بقطعة التيمم، ولا يُعرف ذكر التيمم فيها إلا من رواية الزبير بنِ خُرَيْق، عن عطاء، عن جابر» (بيان الوهم ٢/ ٢٣٧ - ٢٣٨).

فتعقبه مغلطاي قائلًا: «وفيه نظر؛ من حيث زعمه أن حديثَ ابنِ عباسٍ لا ذِكرَ فيه للتيمم؛ لما أسلفناه قبل من كتابِ ابنِ حِبَّانَ وابنِ خُزيمةَ ...» (شرح ابن ماجه ٢/ ٣٣٦).

وقال ابنُ الملقنِ: «وهو عجيبٌ منه مع جلالته؛ فذِكرُ التيممِ فيه ثابتٌ من حديثِ ابنِ عباسٍ كما سَلَفَ عن (صحيح ابن خزيمة، وابن حِبَّانَ)، و(مستدرك الحاكم) وسبب إنكاره ذلك اقتصاره على (سنن الدارقطني) الذي نَقَلَ عبدُ الحقِّ عنه، ولو فَتَّشَ حقَّ التفتيشِ لوجده في هذه المؤلفات (الجليلة)» (البدر المنير ٢/ ٢٦٠).



٢- رِوَايَةُ بزيادةِ: «أَلَا يَمَّمُوهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ زَادَ فِي آخِرِهِ: «... **أَلَا يَمَّمُوهُ**».

الحكم: شاذٌّ بذكرِ التَّيَمُّمِ.

التخريج:

[طب (١١/ ١٩٤/ ١١٤٧٢)].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن الأوزاعي، سَمِعْتُهُ مِنْهُ أَوْ أُخْبِرْتُهُ، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ... به.

التحقيق

هذا حديثٌ ضعيفٌ، فيه انقطاعٌ بين الأوزاعيّ وعطاءٍ كما تقدَّمَ في أولِ الرواياتِ، وقد شَذَّ الطبرانيُّ بذكرِ التيممِ، حيث خالفه محمد بن إسماعيل الفارسي، وكان ثقةً ثبتًا فاضلًا كما في ترجمته من (تاريخ بغداد ٢/ ٣٨٢)، فرواه عن الدبري إسحاق بن إبراهيم، نا عبد الرزاق، نا الأوزاعي، عن رجلٍ، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ نحوه. أخرجه الدارقطنيُّ في (السنن ٧٣٤) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٣٨) -.

فأَحالَ على الروايةِ المتقدمةِ ومتنها: أن رجلًا أصابه جُرْحٌ في عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ، ثم أصابه احتلامٌ، فأُمِرَ بالاغتسالِ فاغْتَسَلَ فكز فماتَ، فبلغَ ذلك النبي ﷺ، فقال: «**قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ العِيِّ السُّؤَالُ؟!**». قال عطاءٌ: فبلغنا أن رسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عن ذلك فقال: «**لَوْ غَسَلَ جَسَدَهُ وَتَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ أَصَابَهُ الجَرْحُ**».

وهذا المتنُ بتمامه ذكره الدبريُّ في (المصنَّف ٨٧٥) عن عبد الرزاق عن الأوزاعي عن رجلٍ عن عطاءٍ به.

وانظر تفصيل ذلك تحت الرواية الأولى من حديث ابن عباس.



[٣٠٦٧ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ، فَأَصَابَ رجلًا مِنَّا حَجَرٌ، فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ، ثُمَّ احْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيَمُّمِ؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى المَاءِ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أُخْبِرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «**قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟ فَإِنَّمَا شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ** - أَوْ: **يَعْصِبَ**، شَكَّ مُوسَى - **عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ معلٌّ، وأعلَّهُ:** الدارقطنيُّ - **ووافقه** البيهقيُّ، وابنُ عبدِ الهادِي، وأبو محمدٍ الغسانيُّ -.

وضَعَّفَهُ: عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ - **ووافقه** ابنُ القطانِ -، والزركشيُّ، والذهبيُّ، وابنُ التركماني، وصدرُ الدينِ المُناويُّ، وابنُ حَجرٍ، والعينيُّ، والملا علي القاري، والصنعانيُّ، والشوكانيُّ، والعظيم آبادي، والرحماني المباركفوريُّ، والألبانيُّ.

الفوائد:

قال الخطابيُّ: «في هذا الحديثِ مِنَ العلمِ أنه: عابهم بالفتوى بغيرِ علمٍ، وألحقَ بهم الوعيدَ بأن دعا عليهم وجعلهم في الإثم قتلة له.

وفيه من الفقه: أنه أَمَرَ بالجمعِ بين التيممِ وغسلِ سائرِ بدنِهِ بالماءِ، ولم يَرَ أحدَ الأمرين كافيًا دونَ الآخرِ.

وقال أصحابُ الرأي: إن كان أقل أعضائه مجروحًا جمع بين الماء

والتيمم، وإن كان الأكثر كَفَاهُ التيمم وحده.

وعلى قول الشافعي لا يجزيه في الصحيح من بدنه قلَّ أو كثر إلا الغسل» (معالم السنن ١/ ١٠٤).

التخريج:

﴿د ٣٣٦ "واللفظ له" / قط ٧٢٩ / هق ١٠٨٩، ١٠٩١ / هقع (٢/ ٤١) / هقخ ٨٣٤، ٨٣٥ / شهب ١١٦٣ / بغ ٣١٣ / بغت (١/ ٢٢١) / تحقيق ٢٨٧ / جصاص (١/ ٤٤٣)﴾.

السند:

رواه أبو داود - ومن طريقه البيهقيُّ، والبغويُّ - قال: حدثنا موسى بن عبد الرحمن الأنطاكي، حدثنا محمد بن سلمة، عن الزُّبَيْرِ بنِ خُرَيْقٍ، عن عطاءٍ، عن جابرٍ به.

ومداره عند الجميع على موسى بن عبد الرحمن عن محمد بن سلمة به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علتان:

الأولى: الزُّبَيْرُ بنُ خُرَيْقٍ، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ٤١٢)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٣/ ٥٨٠)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٤/ ٢٦٢).

بينما قال أبو داود في كتاب (السنن)، - إثر تخريج حديثه -: «ليس بالقوي» كما في (إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٤٢)، و(تهذيب التهذيب ٣/ ٣١٤)[1].

(١) لم نقف على كلام أبي داود في أي من الطبعات الموجودة، ولا في (تحفة =

وقال الدارقطنيُّ: «ليس بالقوي» (السنن ١/ ٣٥٠)، ووافقه ابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكون ١/ ٢٩٢)، وابنُ عبدِ الهادِي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٨٦).

وقال عبد الغني الأزدي: «يعد في الجزريين، قليل الحديث» (المؤتلف ١/ ٣٤١).

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «ليس بقوي» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٢٢)، ووافقه ابن القطان في (بيان الوهم ٢/ ٢٣٧)، وابن التركماني في (الجوهر النقي ١/ ٢٢٧).

ولخص حاله ابنُ حَجرٍ فقال: «لين الحديث» (التقريب ١٩٩٤).

وبه ضعف الحديث الذهبيُّ فقال: «والزبير ليس ممن يُحتج به» (المهذب ١/ ٢٣٦).

وقال -أيضًا-: «والزبير فيه ضعف» (تنقيح التحقيق ١/ ٨٣).

قلنا: ومع ضعفه فقد تفرد به.

قال أبو بكر بنُ أبي داود: «هذه سنةٌ تفرَّدَ بها أهلُ مكةَ وحملها أهل الجزيرة» (سنن الدارقطني ١/ ٣٥٠)، ووافقه البيهقيُّ في (الخلافيات ٢/ ٤٩٢).

= الأشراف)، ولا أي من شارحي السنن؛ ولذا قال الشيخ بشار عواد: «وزعم العلامة مغلطاي -وتابعه ابنُ حجرٍ على عادتِهِ- أن أبا داود قال في كتاب السنن إثر تخريج حديثه: «ليس بالقوي».

قال الشيخ بشار: لم أجده في المطبوع، فلعلَّه في روايةٍ أُخرى، أو هو من الوهم، والله أعلم. (حاشية ٣ تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٤).

وقال ابنُ السكنِ: «لم يُسندِ الزبيرُ بنُ خُريقٍ غير حديثين، هذا أحدهما، والآخر عن أبي أمامة الباهلي، وهو من أهل الجزيرة جزيرة ابن عمر بالموصل» (تهذيب الكمال ٩/ ٣٠٤).

وقال الدارقطنيُّ: «لم يروه عن عطاء، عن جابر غير الزبير بن خريق» (السنن ١/ ٣٥٠)، ووافقه البيهقيُّ في (الخلافيات ٢/ ٤٩٢) وابنُ عبدِ الهادِي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٨٦)، والغسانيُّ في (تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني صـ ٥٧).

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «لم يروه عن عطاء غير الزبير بن خريق» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٢٢)، ووافقه ابن القطان في (بيان الوهم ٢/ ٢٣٧)، وابنُ التركماني في (الجوهر النقي ١/ ٢٢٧).

العلة الثانية: المخالفة: وذلك أن الإمامَ الأوزاعيَّ قد خالفه في سندِهِ ومَتْنِهِ:

أما السندُ فقد جعله الأوزاعي - على اختلافٍ عنه - من حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما سبقَ في الحديثِ المتقدم.

ولذا قال الدارقطنيُّ: «وخالفه الأوزاعي، فرواه عن عطاء عن ابن عباس، واختُلِفَ على الأوزاعي: فقيل عنه عن عطاء، وقيل عنه بلغني عن عطاء، وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء، عن النبي ﷺ، وهو الصواب» (السنن ١/ ٣٥٠) - ووافقه البيهقيُّ في (الخلافيات ٢/ ٤٩٢)، وابنُ عبدِ الهادِي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٨٦) -.

وقال البيهقيُّ في (السنن ٢/ ١٩١) - عقب هذه الرواية -: «وهذه الروايةُ موصولةٌ جمعَ فيها بين غسلِ الصحيحِ والمسحِ على العصابةِ والتيممِ، إلا إنها تخالف الروايتين الأولين في الإسناد». يقصد بذلك رواية الأوزاعي

والوليد بن عبيد الله أبي رباح عن عطاء عن ابن عباس، كما سبقَ في الحديثِ المتقدمِ.

قال ابنُ التركماني: «روايتُه عن ابنِ عباسٍ تترجَّحُ على روايتِهِ عن جابرٍ من وجهين: **أحدهما:** مجيئها من طرقٍ ذكرها الدارقطنيُّ، والرواية عن جابرٍ لم تأتِ إلا من وجهٍ واحدٍ كما تقدم.

الثاني: ضَعْفُ سندِ هذه الروايةِ من جهةِ الزُّبيرِ. والروايةُ عن ابنِ عباسٍ رجالُ سندِها ثقات» (الجوهر النقي ١/ ٢٢٧).

أما مخالفته في المتن: فقد روى الحديثَ الأوزاعيُّ فقال: قال عطاء: وبلغني أن النبيَّ ﷺ سُئِلَ بعد ذلك، فقال: «**لَوْ غَسَلَ جَسَدَهُ، وَتَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ أَصَابَهُ الجُرْحُ، أَجْزَأَهُ**». وقد سبقَ الكلامُ عليها قريبًا.

قلنا: فليس في رواية عطاء هذه ذكر التيمم.

وهذه الروايةُ المرسلةُ عن عطاءٍ توافقُ ما كان يفتي به عطاء من قولِهِ، فأخرجَ عبدُ الرزاقِ في (المصنَّف ٨٧٢) عن ابنِ جُريجٍ، قال: قلت لعطاء: شَأْنُ المَجْدُورِ، هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ لَا يَتَوَضَّأَ؟ وَتَلَوْتُ عَلَيْهِ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، وَهُوَ سَاكِتٌ كَذَلِكَ حَتَّى جِئْتُ: ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ﴾، قَالَ: ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَجِدُوا مَاءً، فَإِنْ وَجَدُوا مَاءً فَلْيَتَطَهَّرُوا. قَالَ: وَإِنِ احْتَلَمَ المَجْدُورُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَاللهِ لَقَدِ احْتَلَمْتُ مَرَّةً - عَطَاءٌ القَائِلُ - وَأَنَا مَجْدُورٌ، فَاغْتَسَلْتُ، هِيَ لَهُمْ كُلُّهُمْ إِذَا لَمْ يَجِدُوا المَاءَ، يَعْنِي الآيَةَ.

وابنُ جُريجٍ من أثبتِ الناسِ في عطاءٍ، فلو كان عند عطاء ما ذكره الزبير عنه في التيممِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ما كان يعدلُ عنه إلى رأيه، مما يوهن رواية الزبير هذه.

فتفرَّد الزبير هذا بذلك التَّيَمُّمِ فيه مما يوهنه؛ ولذا قال ابنُ القطان: «ولا يُعرفُ ذِكرُ التَّيَمُّمِ فيها إلا من روايةِ الزُّبيرِ بنِ خُريقٍ، عن عطاءٍ، عن جابرٍ، كما تقدَّمَ» (بيان الوهم ٢/ ٢٣٨).

وقال الحافظُ: «لم يقعْ في روايةِ عطاءٍ هذه عنِ ابنِ عباسٍ ذكر للتيمم فيه؛ فثبتَ أن الزبيرَ بنَ خُرَيقٍ تفرَّدَ بسياقه، نبَّه على ذلك ابنُ القطانِ» (التلخيص الحبير ١/ ٢٦١).

قلنا: بل جمع الزُّبيرُ بين البدلِ وهو التَّيَمُّمُ، والمبدل منه وهو الغسل في روايةٍ واحدةٍ، وهذا مستنكرٌ في الأصولِ.

قال الملا علي القاري: «الحديثُ ضعيفٌ مع مخالفتِهِ للقياسِ، وهو الجمعُ بين البدلِ والمبدلِ منه» (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢/ ٤٨٤).

لا جَرَمَ قال ابنُ أبي داود عن روايتِهِ: «هذه سنةٌ تفرَّدَ بها أهلُ مكةَ وحملها أهلُ الجزيرةِ» يقصدُ بأهلِ الجزيرةِ الزُّبيرَ فقد كان من جزيرةِ الموصلِ كما تقدَّمَ.

وقال الحافظُ: «لم يقعْ في روايةِ ابنِ أَخي عطاءٍ أيضًا ذِكرُ المسحِ على الجبيرةِ، فهو من أفرادِ الزبيرِ بنِ خُريقٍ كما تقدَّمَ» (التلخيص الحبير ١/ ٢٦١) - ووافقه الصنعانيُّ في (سبل السلام ١/ ١٤٧).

وقال العظيم آبادي: «روايةُ الجمعِ بين التَّيَمُّمِ والغسلِ ما رواها غيرُ زُبيرِ بنِ خُريقٍ، وهو مع كونِهِ غير قويٍّ في الحديثِ قد خالفَ سائر مَن روى عن عطاء بن أبي رباح، فروايةُ الجمعِ بين التَّيَمُّمِ والغسلِ روايةٌ ضعيفةٌ لا تَثْبُتُ بها الأحكامُ» (عون المعبود ١/ ٥٣٥).

وبنحوه قال الرحماني المباركفوريُّ في (مرعاة المفاتيح شرح مشكاة

المصابيح ٢/ ٢٣٠).

قال الشيخُ الألبانيُّ: «قوله: «وَيَعْصِر . . . إلخ»، فهي زيادةٌ ضعيفةٌ منكرةٌ لتفردِ هذا الطريقِ الضعيفِ بها» (تمام المنة في التعليق على فقه السنة صـ ١٣١).

قلنا: قد تقدَّمَ الكلامُ على روايةِ ابنِ عباسٍ وما فيها قريبًا.

وضَعَّفَ البيهقيُّ الحديثَ جملةً فقال: «وأصحُّ ما رُوي فيه حديث عطاء بن أبي رباح الذي قد تقدَّمَ، وليس بالقويِّ» (السنن الكبير ٢/ ١٩٥).

وقال - أيضًا -: «ولم يثبتْ في هذا البابِ عن النبيِّ ﷺ شيءٌ، وأصحُّ ما رُوي فيه حديث عطاء بن أبي رباح، مع الاختلاف في إسنادِهِ، ومَتْنِهِ، والذي أخرجه أبو داود في كتاب (السنن») (معرفة السنن والآثار ٢/ ٤١).

وضَعَّفَه - أيضًا - عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ (الأحكام الوسطى ١/ ٢٢٢)، وقال: «لا يُروى من وجهٍ قويٍّ».

وكذا ضَعَّفَهُ الزركشيُّ في (شرحه على مختصر الخرقي ١/ ٣٥٥)، والزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٨٧)، وصدرُ الدينِ المُناويُّ في (كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح ١/ ٢٥٥).

وكذا ضَعَّفَهُ الحافظُ فقال: «رواه أبو داود بسندٍ فيه ضَعْفٌ، وفيه اختلافٌ على رُواتِهِ» (بلوغ المرام ١٣٦).

وقال بدرُ الدينِ العينيُّ: «الحديثُ معلولٌ» (شرح أبي داود ٢/ ١٥٤).

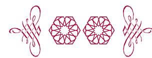
وضَعَّفه الصنعانيُّ في (سبل السلام ١/ ١٤٦)، والشوكانيُّ في (نيل الأوطار ١/ ٣٢١، والدراري المضية ١/ ٦٣)، والرحماني المباركفوريُّ في (مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢/ ٢٣٠)، والألبانيُّ في (الإرواء

١٠٥)، و(صحيح أبي داود - الأم ٢/ ١٥٩)

قلنا: أما ما ذهبَ إليه ابن السكنِ من تصحيحه للحديث في (السنن الصحاح المأثورة) كما في (البدر المنير ٢/ ٦١٥)، و(التلخيص الحبير ١/ ٢٦٠)، وقوله: «إن حديثَ الزبيرِ بنِ خُريقٍ أصحُّ من حديثِ الأوزاعيِّ. وهذا مثل ما ورد في المسح على الجبيرة»، وكذا قولُ ابنِ كثير: «رواه أبو داود بإسنادٍ لا بأسَ به» (إرشاد الفقيه ١/ ٧٥)، وإقرارُ ابنِ الملقنِ لابنِ السكنِ، فغيرُ مقبولٍ لما تقدَّمَ، والله أعلم.

قال الألبانيُّ: «وصَحَّحَهُ ابنُ السكنِ كما في (التلخيص) وذلك من تساهله» (إرواء الغليل ١/ ١٤٢).

قلنا: وقد جاءتْ متابعةٌ للزبيرِ بنِ خُريقٍ أشدّ ضَعْفًا، كما في الروايةِ الآتيةِ.



٣- رِوَايَةُ: «يَمْسَحُ جُرْحَهُ وَيَتَيَمَّمُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ قال: أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي يَوْمٍ بَارِدٍ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى جُرْحِهِ وَيَتَيَمَّمَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ، والبيهقيُّ.

التخريج:

[عد (١٠/ ٧٠)/ هقخ ٨٤٦].

السند:

قال ابنُ عَدِيٍّ -ومن طريقه البيهقيُّ-: أخبرنا الساجي، حدثنا أحمد بن محمد العطار، حدثنا أبو عمر الحوضي، حدثنا مُرَجَّى بنُ رَجَاءٍ عن العَرْزَمِيِّ عن عطاءٍ، عن جابرٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه العرزميُّ، محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان «متروك» (التقريب ٦١٠٨).

والراوي عنه مُرَجَّى بن رجاء، مختلفٌ فيه، والأقربُ ضَعْفُهُ، انظر (الميزان ٤/ ٨٤).

قال البيهقيُّ: «مُرَجَّى بن رجاء ليس بالقويِّ، والعرزميُّ ضعيفٌ».



[٣٠٦٨ط] حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: أَجْنَبَ رَجُلٌ مَرِيضٌ فِي يوم بَارِدٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَغَسَّلَهُ أَصْحَابُهُ فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «**مَا لَهُمْ؟ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللهُ!! إِنَّمَا كَانَ يُجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ التَّيَمُّمُ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ، والبيهقيُّ، وابنُ القطانِ - **ووافقه** ابنُ الملقنِ - والحافظُ.

التخريج:

﴿عد (٧/ ٥٧٤) "واللفظ له" / هقخ ٨٤٨﴾.

السند:

رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الخلافيات) - عن محمد بن الحسن بن موسى الكوفي بمصر، ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن حماد، ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد، عن عمرو بن شمر، عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد به.

التحقيق

هذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ عمرو بن شمر؛ رافضيٌّ، رُمِيَ بالوضعِ والكذبِ، وتركوا حديثه، انظر (لسان الميزان ٦/ ٢١٠). **ولذا أنكره عليه ابنُ عَدِيٍّ،** فذكره في ترجمته، ثم ختمها بقوله: «وعامة ما يرويه غير محفوظ» (الكامل ٧/ ٥٧٩).

وتبعه ابنُ القيسراني فقال: «رواه عمرو بن شمر، عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري. وعمرو بن شمر متروك الحديث» (ذخيرة

الحفاظ ١/ ٢٣٧)

والحديث ضَعَّفَه البيهقيُّ في (الخلافيات ٢/ ٥٠٦).

وضَعَّفه جدًّا ابنُ القطانِ فقال: «هذا غايةٌ في الضعفِ من جهات: نجتزئ منها - إذا لم نقصده بالتنبيه - على عمرو بن شمر فإنه أحدُ الهالكين» (الوهم والإيهام ٢/ ٢٣٨)، **وأقرَّه ابنُ الملقنِ** في (البدر (٢/ ٦٢٠).

وقال الحافظُ: «ضعيفٌ جدًّا» (التلخيص الحبير ١/ ٢٦١).



[٣٠٦٩ط] حَدِيثُ زَيْدِ بنِ أَبِي أُنَيْسَةَ:

عَنْ زَيْدِ بنِ أَبِي أُنَيْسَةَ قَالَ: كَانَ بِرَجُلٍ [مِنَ المُسْلِمِينَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ] جُدَرِيٌّ، فَأَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ، فَأَمَرُوهُ فَاغْتَسَلَ، فَتَهَرَّى لَحْمُهُ فَمَاتَ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللهُ، أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ العِيِّ السُّؤَالُ؟ لَوْ تَيَمَّمَ بِالصَّعِيدِ! (أَمَا كَانَ يَكْفِيهِمْ أَنْ يُيَمِّمُوهُ بِالصَّعِيدِ؟!)**».

۞ **الحكم:** **ضعيفٌ جدًّا، وأَنْكَرَهُ** الزهريُّ - **ووافقه** البخاريُّ، وابنُ عَدِيٍّ -، **وضَعَّفَهُ** ابنُ حزمٍ.

التخريج:

﴿عب ٨٨١ "واللفظ له" / مدونة (١/ ١٤٧) "والزيادة والرواية له" / تخأ ٦٥٨ "مختصرًا" / عد (١٠/ ١٣٤) / حزم (٢/ ٥ - ٦)﴾.

السند:

رواه عبد الرزاق في (المصنَّف): عن ابن المبارك، عن جرير بن حازم، عن النعمان بن راشد، عن زيد به.

ورواه سحنون في (المدونة) قال: قال ابن وهب عن جرير بن حازم به.

ورواه البخاريُّ في (التاريخ الأوسط) - ومن طريقه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل)، وابنُ حزمٍ في (الإحكام في أصول الأحكام) - قال: حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد به

ومداره عند الجميع على النعمان بن راشد به.

التحقيق

هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا؛ معلٌّ بعلتين:

الأولى: الإعضال، فزيدُ بنُ أبي أُنيسَةَ من الذين عاصروا صغار التابعين وهم الذين لم يصح لهم سماع أحد من الصحابة، كما نصَّ الحافظُ في مقدمة التقريب.

الثانية: النعمان بن راشد؛ ضعيفٌ، قال الحافظُ: «صدوق سيئ الحفظ» (التقريب ٧١٥٤).

قلنا: وفيه علةٌ ثالثةٌ، ألا وهي ما أشار إليه البخاريُّ بقوله: «قال النعمانُ: فحدَّثتُ به الزهريَّ فرأيتُه بَعْدُ يَروي عن النبيِّ ﷺ، فقلتُ: من حدَّثكَ؟ فقال: أنت حدَّثتني، عمَّن تحدثه؟ قلتُ: عن رجلٍ من أهلِ الكوفةِ. قال: أفسدتَه؛ في حديث أهل الكوفة دَغَلٌ كثيرٌ» (التاريخ الأوسط ٣/ ٤٤١). وأقرَّه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ١٠/ ١٣٤).

وقال ابنُ حزمٍ - عقب روايته له -: «فإذا كان الزهريُّ، ومحمد بن سيرين، وسفيان، ومالك، وهم مَن هم في التحفظ والحفظ والثقة - في مراسليهم ما ترى فما أحدٌ - ينصح نفسه - يثقُ بمرسلٍ أصلًا، ولو جمعنا بلايا المراسيل لاجتمع من ذلك جزء ضخم، وفي هذا دليل على ما سواه» (الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٦).



[٣٠٧٠ط] حَدِيثُ عَطَاءٍ مُرْسَلًا:

عَنْ عَطَاءٍ؛ أَنَّ رَجُلًا احْتَلَمَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَجْدُورٌ، فَغَسَّلُوهُ، فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «**ضَيَّعُوهُ ضَيَّعَهُمُ اللَّهُ، قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿ش ١٠٨٣ "واللفظ له" / تميد (در ٥/ ٢١٠) / صلاة ١٥٧ / ص (كبير ٢٤/ ١٤)﴾.

السند:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنَّف) قال: حدثنا عبد السلام بن حرب، عن إسحاق بن أبي فروة، عن عطاء به مرسلًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسالُ، عطاءٌ مذكورٌ في الوسطى مِنَ التابعين.

الثانية: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة «متروك» (التقريب ٣٦٨).

ولكن إسحاق قد توبع، فروى أبو نعيم في (الصلاة) قال: حدثنا سفيان، عن ليث، (...) رجل على عهد رسول الله... فذكره.

فسقط من المطبوع ما بين الليث والمتن، والظاهرُ أنه ليثُ بنُ أبي سليمٍ، فإنه معروفٌ بالروايةِ عن عطاءٍ، وسفيانُ الثوريُّ يروي عنه، فيكون الساقطُ هو عطاءٌ، وقد أبانتْ رواية ابن أبي فروة أنه مرسلٌ من هذا الوجه عن

عطاء، والليث بن أبي سليم ضُعِّفَ لسوءِ حفظه، وسبق مرارًا.



[٣٠٧١ط] حَدِيثُ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا:

عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾، قَالَ: نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، كَانَ مَرِيضًا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَقُومَ فَيَتَوَضَّأَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَيُنَاوِلَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾.

۞ الحكم: ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[تمنذ ١٨١٥].

السند:

قال ابنُ المنذرِ في (التفسير): حدثنا زكريا، قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا قيسٌ، عن خُصَيْف، عن مجاهدٍ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

الأولى: الإرسالُ، فمجاهدٌ هو ابنُ جَبرٍ، معدودٌ في التابعين.

الثانية: خصيفٌ، هو ابنُ عبدِ الرحمنِ، «صدوقٌ سيئُ الحفظِ خلَط بأَخَرَةٍ ورُميَ بالإرجاءِ» (التقريب ١٧١٨).

وقيسٌ هو ابنُ الربيعِ الأسديِّ «صدوقٌ تغيَّر لما كبر وأدخلَ عليه ابنُه ما ليسَ مِن حديثِهِ فحَدَّثَ به» (التقريب ٥٥٧٣).

[٣٠٧٢ط] حَدِيثُ إِبَرَاهِيمَ مُرْسَلًا:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَفَشَتِ الجِرَاحَاتُ فِي أَصْحَابِهِ، ثُمَّ ابْتُلُوا بِالِاحْتِلَامِ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

[آثار ٧٧].

السند:

قال أبو يوسف في كتابه (الآثار): حدثنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسالُ: فإبراهيمُ هو النخعيُّ، معدودٌ في التابعين.

الثانية: حمادٌ هو ابنُ سليمانَ، مختلفٌ فيه، والراجحُ ضَعْفُهُ، انظر (تهذيب التهذيب ٣/ ١٥ - ١٦).

وأبو حنيفةَ هو النعمانُ الفقيهُ: «ضعيفٌ» وسبقَ مِرارًا.

وأبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، «ضعيف» انظر (لسان الميزان ٨/ ٥١٨).

٥١٩- بَابُ التَّيَمُّمِ لِمَنْ خَافَ الهَلَاكَ مِنْ بَرْدٍ وَنَحْوِهِ

[٣٠٧٣ط] حَدِيثُ عَمْرِو بنِ العَاصِ:

عَنْ عَمْرِو بنِ العَاصِ رضي الله عنه قَالَ: احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ [شَدِيدَةِ البَرْدِ] [١] فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِنِ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي [صَلَاةَ] [٢] الصُّبْحَ، فَـ[لَمَّا قَدِمْنَا] [٣] ذَكَرُوا (ذَكَرْتُ) [١] ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟**». فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الاغْتِسَالِ، (قُلْتُ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ البَرْدِ، فَأَشْفَقْتُ إِنِ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلَكَ) [٢] وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ] [٤]، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيئًا.

۞ **الحكم: معلٌّ بالانقطاعِ، وأعلّه بذلك:** الإمامُ أحمدُ، والبيهقيُّ، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، وأبو الحسنِ ابنُ القطانِ، وابنُ المواق، والزيلعيُّ، وابنُ كثيرٍ، وابنُ الملقنِ، والألبانيُّ.

الفوائد:

قال سفيانُ الثوريُّ رحمه الله: «أجمعوا أن الرجلَ يكونُ في أرضٍ باردةٍ فأجنبَ فخشي على نفسِهِ الموتَ، يتيممُ وكان بمنزلةِ المريضِ» (مصنف عبد الرزاق

١/ ٣٦٦).

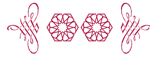
وقال ابنُ رسلان في (شرح السنن): «لا يتيممُ لشدةِ البردِ مَن أمكنَهُ أن يُسَخِّنَ الماءَ أو يستعمله على درجةٍ يأمنُ الضررَ، مثل أن يغسلَ عُضْوًا ويستره، وكلَّمَا غسلَ عُضوًا سَتَرَهُ ودَفَّاهُ منَ البردِ لَزِمَهُ ذلك، وإن لم يقدرْ يتيمم وصلَّى في قولِ أكثرِ العلماءِ» (عون المعبود ١/ ٣٦٥).

التخريج:

﴿خ " معلقًا بصيغة التمريض تحت باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت، أو خاف العطش، تيمم" / د ٣٣٤ "واللفظ له" / حم ١٧٨١٢ "والزيادات والروايات له" / حق (تخريج أحاديث الكشاف ١/ ٣٠٩) / حكيم ١٣٤٠ / ك ٦٤٠ / منذ ٥٢٥ / تمنذ ١٦٤٤ / قط ٦٨١ / ناسخ ١٣٧ / هق ١٠٨٥ / هقل (٤/ ٤٠٢ - ٤٠٣) / هقخ ٨٢٤ / ثعلب ١٠٨٧ / وسيط (٢/ ٣٨ - ٣٩) / كر (٤٦/ ١٤٧) / تحقيق ٢٨٢ / منتظم (٣/ ٣٢٢) / غلق (٢/ ١٨٩) / زياد (ق ١٣٩ / ب)﴾.

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



١- رِوَايَةُ: «فَخَيَّرْتُ نَفْسِي»:

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ وَأَمَّرَنِي عَلَيْهَا، وَفِيهِمْ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، فَأَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ البَرْدِ فَتَيَمَّمْتُ وَصَلَّيْتُ بِهِمْ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ شَكَانِي عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ مِنْ كَلَامِهِ أَنْ قَالَ: صَلَّى بِنَا وَهُوَ جُنُبٌ!! فَبَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَسَأَلَنِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَجْنَبْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ لَمْ يَمُرَّ عَلَيَّ مِثْلُهَا قُطُّ، فَخَيَّرْتُ نَفْسِي بَيْنَ أَنْ أَغْتَسِلَ فَأَمُوتَ أَوْ أُصَلِّيَ بِهِمْ وَأَنَا جُنُبٌ، فَتَيَمَّمْتُ وَصَلَّيْتُ بِهِمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ مَكَانَكَ فَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتَ هَكَذَا**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وأعلَّه بالانقطاعِ:** الإمامُ أحمدُ، والبيهقيُّ، وابنُ القطانِ، والزيلعيُّ.

التخريج:

﴿مصر (صـ ٢٧٧)﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ مدارُهُ على يزيدَ بنِ أَبي حَبيبٍ، واختُلِفَ عليه في سندِهِ ومَتْنِهِ على وجُوهٍ:

الوجه الأول: عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص رضي الله عنه بهذا المتن.

رواه أبو داود في (السنن ٣٣٤)، - ومن طريقه البيهقيُّ في (دلائل النبوة ٤/ ٤٠٢)، وابنُ الجوزيِّ في (التحقيق ٢٨٢) - قال: حدثنا ابن المثنى، أخبرنا وهب بن جرير، أخبرنا أبي قال: سمعتُ يحيى بن أيوب يُحدِّثُ، عن

يزيد بن أبي حبيب، به.

ورواه ابنُ المنذرِ في (التفسير ١٦٤٤)، وأبو بكرٍ النيسابوريُّ في (فوائده ق ١٣٩ / ب)، - وعنه الدارقطنيُّ في (السنن ٦٨١) -، والحاكمُ في (المستدرك ٦٤٠)، وغيرهم: من طرقٍ عن وهبِ بنِ جَريرٍ به.

وتابع يحيى بن أيوب، عبدُ الله بنُ لهيعةَ، واختُلِفَ عليه:

فرواه أحمدُ في (المسند ١٧٨١٢) - ومن طريقه ابنُ عساكر في (٤٦/ ١٤٧)، والثعلبيُّ في (التفسير ١٠٨٧)، وابنُ الجوزيِّ في (المنتظم ٣/ ٣٢٢) - عن حسنِ بنِ مُوسَى.

ورواه ابنُ عبدِ الحكمِ في (فتوح مصر صـ ٢٧٦) عن أبيه.

ورواه الترمذيُّ في (نوادر الأصول ١٢٤٠) من طريقِ عبد الله بن يزيد المقرئ.

ورواه ابنُ أبي حاتمٍ في (التفسير ٥١٨٧) من طريقِ معاذِ بنِ فَضَالةَ.

فرواه أربعتُهم (الحسن بن موسى، وعبد الله بن عبد الحكم، والمقرئ، ومعاذ) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب بسندِ ومتنِ يحيى بنِ أيوبَ، ولكن في رواية معاذ قال فيه: «فَخَيَّرْتُ نَفْسِي بَيْنَ أَنْ[1] أَغْتَسِلَ فَأَقْتُل نَفْسِي وأَتَوَضَّأَ . . . فَتَوَضَّأْتُ».

وخالفهم المعلى بن منصور كما عند ابن شاهين في (ناسخ الحديث ومنسوخه ١٣٩) فرواه عن ابن لهيعة، قال: حدثنا يزيد بن أبي حبيب، عن

(١) سقطت (أنْ) من المطبوع، واستدركناها من الرسالة الجامعية (الدكتوراة) رقم (٢٩١٥)، تحقيق: حكمت بشير.

عبد الرحمن بن جبير أن النبيَّ ﷺ أَمَّرَ عمرَو بنَ العاصِ على جَيشٍ . . . فذكره.

وخالَفَ الجميعَ، يزيدُ بنُ الحبابِ كما عند ابن عبد الحكم في (فتوح مصر صـ ٢٧٧) فرواه عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي فراس يزيد بن رباح - مولى عمرو - عن عمرو.

وهذا الوجهان الآخران لا نراهما إلا من أوهام ابن لهيعة، فقد رواه ابنُ وهبٍ عنه على وجهٍ آخرَ كما سيأتي في الوجهِ الثاني، وقال الزيلعيُّ: «ورواه إسحاقُ بنُ راهويه في (مسنده) بالسندِ المتصلِ من طريقِ ابنِ لهيعةَ عن يزيد ابن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن جبير عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص. . . فذكره وقال فيه: فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بهم . . . إلى آخره» (تخريج أحاديث الكشاف ١/ ٣٠٩).

وقال الحافظُ - أيضًا -: «ورواه الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن جبير عن أبي قيس لأن عَمْرًا . . . به، ولم يذكر عَمْرًا به[1]، وصورته مرسل». . . **ثم قال:** «والاختلافُ فيه على ابنِ لهيعةَ أظنُّه منه لسوءِ حفظه» (تغليق التعليق ٢/ ١٨٩ - ١٩٠).

ولذا لم نَعُدّ هذه الأوجه من أوجه الخلاف على يزيد لضعف قائلها، وثبوت الصحيح عنه من رواية الجماعة المتقدم ذكرهم.

قلنا: وإسنادُ أبي داود رجالُهُ ثقاتٌ، غير يحيى بن أيوب، وهو الغافقيُّ المصريُّ، تُكلِّم فيه لسوء حفظه، ولكنه متابع على السند والمتن من ابن

(١) كذا العبارة في (التغليق).

لهيعة كما سبق، ويزيد بن أبي حبيب عالم أهل مصر، وعمران بن أبي أنس من الثقات، وعبد الرحمن بن جبير نسبه أبو داود عقب الحديث فقال: «مصريٌّ، مولى خارجة بن حذافة، وليس هو ابن جبير بن نفير» (السنن ٢/ ٢٧٦). وابن جبير هذا ثقة، وقد سمع عبد الله بن عمرو بن العاص، وأدركَ أبَاه عمرًا كما في (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٢٢١)، و(الأحكام الكبرى لعبد الحق ١/ ٥٣٨).

قلنا: ولكن عبد الرحمن بن جبير لم يسمعْ هذا الحديث من عمرو بن العاص.

قال البيهقيُّ: «هذا مرسلٌ، لم يسمعْه عبد الرحمن بن جبير من عمرو بن العاص» (الخلافيات ٢/ ٤٨٠).

وقال ابن عساكر: «رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب، وزاد في إسناده أبا قيس مولى عمرو» (تاريخ دمشق ٤٦/ ١٤٨).

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ - بعد ذكر رواية عمرو الآتية في الوجه الثاني -: «هذا أولى من الأول لأنه عن عبد الرحمن بن جبير المصري عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٢٣).

وقال ابنُ القطانِ: «كأنَّه يفهم أن الأول أيضًا موصول، وليس كذلك، بل معنى قوله: «أوصل» أن هذا متصل دون الأول، فإنه منقطعٌ، والأمرُ فيه بَيِّنٌ عند المحدثين أنه دون أبي قيس منقطع» (بيان الوهم والإيهام ٢/ ٤١٩).

وقال ابن المواق: «رواه عن عمرو منقطعًا» (بغية النقاد النقلة ١/ ٢٣٦)، ثم أَسنَدَ طريقَ يحيى هذا.

وقال الزيلعيُّ: «هذا فيه انقطاع؛ لأن عبد الرحمن بن جبير لم يدركْ عمرَو ابنَ العاصِ، فلذلك ساقه أبو داود من طريق أخرى متصلة عن عبد الرحمن

ابن جبير عن أبي قيس مولى عمرو أن عمرًا . . . فذكرَ الحديثَ نحوه إلا أنه قال فيه: فَغَسَلَ مَغَابِنَهُ وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّيَمُّمَ . . . ورواه أحمدُ في (مسنده) بالسندِ المنقطعِ، ومتنه سواء» (تخريج أحاديث الكشاف ١/ ٣٠٩).

وقال ابنُ كَثيرٍ: «ورواه أيضًا عن محمد بن أبي سلمة، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة وعمر بن الحارث، كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير المصري، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عنه، فذكر نحوه. وهذا - والله أعلم - أشبه بالصواب» (التفسير ٢/ ٢٧٠).

وقال ابنُ الملقنِ: «لكن رواية التيمم منقطعةٌ؛ لأن عبد الرحمن بن جبير لم يسمعِ الحديثَ من عمرو بن العاص، كما نصَّ عليه البيهقيُّ في (خلافياته)، لا جرمَ جاء في الطريق الثاني موصولًا بذكرِ أبي قيسٍ مولى عمرو بن العاص بين عبد الرحمن وعمرو» (البدر المنير ٢/ ٦٣٢).

وقال الألبانيُّ: «وقال أبو داود: عبد الرحمن بن جبير مصريٌّ مولى خارجة ابن حذافة، وليس هو ابن جبير بن نفير وهو ثقة من رجال مسلم، وكذلك مَن دونه ثقات لكنه لم يسمع الحديث من عمرو بن العاص كما قال البيهقيُّ» (إرواء الغليل ١/ ١٨٢).

قلنا: وحجة هذا القول ما جاء في

الوجه الثاني: عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، أَنَّ عَمْرَو بنَ العَاصِ كَانَ عَلَى سَرِيَّةٍ، وذكرَ الحديثَ نحوه، قال: «فَغَسَلَ مَغَابِنَهُ، وَتَوَضَّأَ

وُضُوءَهُ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ»، فذكرَ نحوه، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّيَمُّمَ.

أخرجه أبو داود في (السنن ٣٣٥) قال: حدثنا محمد بن سلمة المرادي، أخبرنا ابن وهب، عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، به.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك ٦٣٩) - وعنه البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٢٥)، و(السنن ١٠٨٥)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق ٤٦/١٤٨)، وغيرهم - قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، حدثني عمرو بن الحارث ورجل آخر، عن يزيد، به.

وغيره هذا هو ابن لهيعة كما جاء مصرحًا به عند أبي داود، قال البيهقيُّ: «أظنُّه ابن لهيعة» (السنن ١٠٨٥).

قلنا: ولكن ذكر ابن لهيعة هنا وهم، فقد رواه عنه الجماعة (حسن والمقرئ وغيرهما) عنه بدون ذكر أبي قيس بذكر التَّيَمُّمِ، **قال المزيُّ:** «وكأنَّ ابنَ وهبٍ حملَ حديثَ ابنِ لهيعةَ على حديثِ عمرِو بنِ الحارثِ» (تهذيب الكمال ٣٤/٢٠٨).

وقد رواه ابنُ وهبٍ عن عمرٍو منفردًا، أخرجه أبو بكر النيسابوريُّ في (فوائده ق١٣٩ / ب) - وعنه الدارقطنيُّ في (السنن ٦٨٢) - وغيرهما عن أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي بن وهب.

ورواه ابنُ حِبَّانَ في (الصحيح ١٣١٠) عن عبد الله بن محمد بن سلم، وابنُ عساكر في (تاريخه ٤٦/١٤٨) من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة، كلاهما عن حرملة بن يحيى.

فرواه (أحمد، وحرملة) عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث به.

ورواه ابنُ المنذرِ في (الأوسط) عن أحمد بن داود عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث به، ولكن قال فيه: «فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ».

ونراه وهمًا من أحمد بن داود هذا، فقد قال الدارقطنيُّ: «متروكٌ كذَّابٌ» (الضعفاء والمتروكين ٥٢)، والمحفوظُ في روايةِ عمرِو بنِ الحارثِ ما تقدَّم.

قلنا: ففي هذا الوجه زاد عمرو بن الحارث في سنده: أبا قيس مولى عمرو ابن العاص بين عبد الرحمن بن جبير وعمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وخالف يحيى بن أيوب في متنه حيث ذكر الوضوء مقابل التيمم.

قال البيهقيُّ - بعد طريق يحيى بن أيوب المتقدم -: «هذا مرسلٌ، لم يسمعْه عبد الرحمن بن جبير من عمرو بن العاص، والذي رُوي عن عمرو ابن العاص في هذه القصة متصل، ليس فيه ذكر التيمم، . . .» (الخلافيات ٢/ ٤٨٠)، ثم أسندَ طريقَ عمرِو بنِ الحارثِ.

وقال - أيضًا -: «ورواه عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران فخالفه في الإسناد والمتن جميعا» (السنن الكبير ٢/ ١٨٧).

قلنا: وإسنادُ الحاكمِ هذا رجاله ثقات، فعمرو بن الحارث من ثقات المصريين، ولذا أورده ابنُ حِبَّانَ في (الصحيح).

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما علَّلاه بحديث جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، . . . ثم أسند حديث جرير المتقدم عن يحيى بن أيوب

ثم قال: حديث جرير بن حازم هذا لا يعلل حديث عمرو بن الحارث الذي وصله بذكر أبي قيس فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة» (المستدرك ١/ ٥٥١).

قال النوويُّ - بعد ذكر كلام الحاكم -: «يعني أن روايةَ الوضوءِ يرويها مصريٌّ عن مصريٍّ، وروايةُ التيممِ بصريٌّ عن مصريٍّ» (المجموع ٢/ ٢٨٣)، و(خلاصة الأحكام ١/ ٢١٦).

قال الحافظُ - مبينًا مراد الحاكم -: «يريد ترجيح رواية عمرو بن الحارث التي زاد فيها أبا قيس، ولا ريب في رجحانها فإنها زيادة من ثقة» (فتح الباري ٢/ ١٨٩ - ١٩٠).

ورجَّح عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ روايةَ عمرٍو هذه على رواية يحيى فقال: «هذا الإسناد أعلى من الأول، عمرو بن الحارث لا يقاسُ به يحيى بن أيوب» (الأحكام الكبرى ١/ ٥٣٨).

قال الألبانيُّ: «فالحديثُ صحيحٌ لا شَكَّ فيه بهذا الإسنادِ، والاختلافُ الذي وقعَ فيه من بعض الرواة - ممن هو سيئُ الحفظِ - لا يُعِلّه، بعد أن جوَّدَه عمرُو بنُ الحارثِ، وهو ثقةٌ حجةٌ كما سبقَ» (صحيح أبي داود ٢/ ١٥٧).

قلنا: ولكن ثَمَّ أمرٌ لَزِمَ التنبيهُ عليه، لم ينتبه له أحدٌ ممن صَحَّحَ الحديثَ كابنِ حِبَّانَ والحاكمِ وغيرهما، وذلك أن الحديثَ وقعَ كما عند الحاكم في (المستدرك ٦٣٩) بسنده عن أبي قيسٍ، مولى عمرو بن العاص أن عمرو بن العاص، كان على سرية وأنهم أصابهم بردٌ شديدٌ لم يُرَ مثله، فخرج لصلاة الصبح، فقال: والله لقد احتلمتُ البارحةَ، ولكني والله ما رأيتُ بردًا مثل

هذا! هل مَرَّ على وجُوهِكم مثله؟ . . . الحديث.

فرواه أبو قيس هكذا: «أَنَّ عَمْرَو بنَ العَاصِ كَانَ عَلَى سَرِيَّةٍ . . .»، وأبو قيس هذا - بلا خلاف - من التابعين، فليس له صحبةٌ، ولا رواية، وقد سمع عمرو بن العاص.

فهل تحمل صيغة التحمل (أن) على صيغة (عن) في الحكم؟

الصحيح في ذلك التفصيل:

قال العراقيُّ: «وتقرير هذه القاعدة: أن الراوي إذا روى حديثًا فيه قصة أو واقعة، فإن كان أدرك ما رواه، بأن حكى قصة وقعت بين النبي ﷺ وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة؛ فهي محكومٌ لها بالاتصالِ وإن لم يُعلم أنه شاهدها. وإن لم يدركْ تلك الواقعة فهو مرسلُ صحابيٍّ. وإن كان الراوي تابعيًّا، فهو منقطعٌ، وإن روى التابعيُّ عن الصحابيِّ قصةَ أدرك وُقوعها كان متصلًا، وإن لم يدركْ وقوعها، وأسندها إلى الصحابيِّ كانتْ متصلة، وإن لم يدركْها، ولا أسند حكايتها إلى الصحابيِّ فهي منقطعةٌ . . . **إلى أن قال:** وقد حَكَى أبو عبد الله بن المواق اتِّفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك في كتابه (بُغية النُّقاد)» (شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٤).

وكلامُ ابنِ المواقِ هذا ذكره في حديث عبد الرحمن بن طرفة أن جدَّه عرفجة بن أسعد قُطع أنفه يوم الكُلاب. . . الحديث، **قال** - عقبه -: «وهو أمرٌ بَيِّنٌ لا خِلافَ بين أهلِ التمييزِ من أهل هذا اللسان في انقطاع ما يُروى كذلك وإرساله، إذا عُلم أن الراوي لم يدركْ زمان القصة، كما في هذا الحديث والذي قبله . . .» (بغية النقاد النقلة ١/ ١٠)، إلى آخر كلامه.

فتبين من كلام ابن المواق وتبعه العراقي: أن التابعيَّ إذا حكى قصةً لم يدركْها ولم يشاهدْها، فهي منقطعةٌ. وهذا متحققٌ في روايةِ أبي قَيسٍ هذا، فلا مسوغ لجعلها من قبيل الاتصال كما فَعَلَ من تقدَّمَ.

ولذا قالَ الإمامُ أحمدُ - وذُكِرَ له ما رُويَ عن عمرٍو -: «ليسَ بمتصلِ الإسنادِ» (شرح ابن ماجه ٢/ ٣٤٢)، و(فتح الباري لابن رجب ٢/ ٢٧٩).

وقال ابنُ المواق - في تعقبه عبد الحق، وابن القطان في قولهما: «إن أبا قيس رواه عن عمرو بن العاصي[1]» -، قال: «فإنه ليس كذلك، وإنما أرسله إرسالًا» (بغية النقاد ١/ ٢٣٦).

وقال ابنُ رجبٍ: «وفي هذه الرواية زيادة: «أبي قيس» في إسناده، وظاهرها الإرسال» (فتح الباري ٢/ ٢٧٩).

قلنا: وقد خُولف يحيى بن أيوب وعمرو بن الحارث في إسناده، وهو

الوجه الثالث: عن يزيد بن أبي حبيب وغيره: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَّرَ عَمْرَو ابنَ العَاصِ على جَيشٍ فَسَارَ، وإنَّهُ احْتَلَمَ في ليلةٍ باردةٍ، فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ إنْ هُوَ اغْتَسَلَ بالماءِ البَارِدِ أن يموتَ، فَتَيَمَّمَ وَصَلَّى بِهِم، وإنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ: «**مَا أُحِبُّ أَنَّكَ تَرَكْتَ شَيْئًا مِمَّا فَعَلْتَ، وَلَا فَعَلْتَ شَيْئًا مِمَّا تَرَكْتَ**».

رواه سحنون في (المدونة ١/ ١٤٧) قال: قال ابن وهب.

ورواه الحكيم الترمذي في (نوادر الأصول ١٢٤١) عن قتيبة بن سعيد.

---

(١) كذا في المطبوع، وهو صحيح. قال الإمام النووي: «وأما العاصي: فأكثر ما يأتي في كتب الحديث والفقه ونحوها بحذف الياء وهي لغة، والفصيحُ الصحيحُ: العاصي بإثبات الياء» (شرح مسلم ١/ ٧٧).

كلاهما (ابن وهب، وقتيبة) عن الليث بن سعد عن يزيد، به، وفي رواية قتيبة عن يزيد وحده.

ففي هذه الرواية أسقطَ الليثُ ما بين يزيد بن أبي حبيب ورسول الله ﷺ، وذَكَرَ التَّيَمم.

والليثُ بنُ سعدٍ أوثقُ ممن تقدَّمَ وأثبتُهم في يزيدَ بنِ أبي حَبيبٍ، لا جرم قال أحمد: «ليس بمتصل الإسناد».

قلنا: نظرًا لهذا الاختلافِ على يزيدَ في السندِ والمتنِ، اختلفتْ نظرةُ النقادِ في العملِ بمقتضى أحدهما؛ فمَن ترجَّحَ لديه رواية يزيدَ في التيممِ، مع ما يعضدها من شواهد، منها ما ذكره أبو داود عقب الحديث فقال: «وروى هذه القصة عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية قال فيه: «فَتَيَمَّمَ»». آخذًا بها في جواز التيمم خشية البرد، وإمامة المتيمم بالمصلين.

فقال أبو طالب: «سألتُ الإمامَ أحمدَ عن الجنبِ يؤمُ المتوضِّئينَ؟ قال: نعم، قد أَمَّ ابنُ عباسٍ - يعني: أصحابَه - وهو جنبٌ، فتيمَّمَ، وعمرو بن العاص صلَّى بأصحابِهِ وهو جنبٌ، فأخبر النبي ﷺ فتبسم. قلت: حسان بن عطية سمع من عمرو؟ قال: لا، ولكن يُقَوَّى لحديث ابن عباس. وقال: نقل عنه أنه ذكر ما روى عن عمرو فقال: ليس بمتصل الإسناد» نقلًا مِن (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٣٤٢).

وعلَّقه البخاريُّ (١/ ٧٧) تحت: «باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت، أو خاف العطش، تيمم، فقال: ويُذكر أن عمرو بن العاص أجنب في ليلة باردة، فتيمم وتلا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾، فذُكر للنبي ﷺ فلم يعنف».

وقال ابنُ المنذرِ: «وقد ثبتَ أن عمرَو بنَ العاصِ احْتَلَمَ في ليلةٍ باردةٍ، فأشْفَقَ إن اغتسلَ أن يهلكَ، فتيمَّمَ وصلَّى، وذكرَ ذلك للنبيِّ ﷺ، فَضَحِكَ ولم يقلْ شيئًا» (الأوسط ٢/ ١٤٠).

وقال الحافظُ - في تعليق البخاري لحديث عمرو في التيمم -: «إسنادُهُ قويٌّ، لكنَّه علَّقه بصيغةِ التمريضِ لكونه اختصره» (فتح الباري ١/ ٤٥٤).

بينما ذهبَ آخرون لترجيح رواية عمرو بن الحارث كابنِ حِبَّانَ والحاكمِ وغيرهما.

وذهبَ فريقٌ ثالثٌ للجمعِ بين التيممِ والغسلِ عملًا بكلا الحديثين،

فقال البيهقيُّ: «ويحتمل أن يكون قد فعلَ ما نقل في الروايتين جميعًا غَسَلَ ما قدر على غسله وتيمَّمَ للباقي» (السنن الكبير ٢/ ١٨٨).

وقال في (السنن الصغير ١/ ٣٤٣ - ٣٤٤): «فهذا حديثٌ مختلفٌ في إسنادِهِ ومتنِهِ، ويُروى هكذا، وقيل عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي قيس مولى عمرو، أن عمرو بن العاص كان على سرية ... فذكر الحديث، وقال فيه: فَغَسَلَ مَغَابِنَهُ، وَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّيَمُّمَ. فإن كان التيممُ محفوظًا في الأول فيحتمل أنه غسل ما قدر وتيمم للباقي، والله أعلم».

وتبع البيهقيَّ جماعةٌ:

فقال النوويُّ: «وهذا الذي قاله البيهقيُّ متعين؛ لأنه إذا أمكن الجمع بين الروايتين تعين» (المجموع ٢/ ٢٨٣)، و(الخلاصة ١/ ٢١٦)، وزاد: «وهذا الذي قاله البيهقيُّ متعينٌ، فالحاصل أَن الحديثَ حسنٌ أَو صحيحٌ».

وأقرَّه الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٥٧)، **وابنُ الملقنِ** في (التوضيح لشرح

الجامع الصحيح ٥/ ٢٠٩)، ولكن قال في (البدر المنير ٢/ ٦٣٢): «لكن رواية التيمم منقطعة».

وكذا أقرَّ البيهقيَّ: ابنُ حَجرٍ في (فتح الباري ١/ ٤٥٤)، **والألبانيُّ** في (صحيح أبي داود ٢/ ١٥٧).

قلنا: قد جاءَ في (تاريخ دمشق ٤٦/ ١٤٨) عقب الحديث: قال ابن وهب: «هذا من قبل أن ينزل التيمم»، وهذا يرد الجمع المتقدم إذ الراوي أعلم بما روى، والذي يترجحُ لدينا عدم ثبوت الحديث بكلتا الروايتين من وجهٍ يصح، وفي العمل بالمرسلِ خلاف بين أهل العلم، انظره في كتب الأصول.



[٣٠٧٤ط] حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَّرَ عَمْرَو بنَ العَاصِ عَلَى جَيْشٍ فِيهِمْ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، فَاحْتَلَمَ وَهُوَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ البَرْدِ، فَأَشْفَقَ، فَتَيَمَّمَ وَأَمَّ أَصْحَابَهُ، فَشَكَاهُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: وأَمَّنَا وَهُوَ جُنُبٌ فَأَخْبَرَهُ عَمْرُو بِمَا صَنَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَحْسَنْتَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

[ناسخ ١٣٩].

السند:

قال ابنُ شاهينَ: حدثنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا ابن شاذان، قال: حدثنا معلَّى، قال: أخبرنا ابنُ لهيعةَ، قال: حدثنا يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الرحمن بن جبير به.

التحقيق

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الإرسالُ، فقد أرسلَهُ عبد الرحمن بن جبير، فهو وإن كان ثقةً إلَّا أنه منَ الطبقةِ الثالثةِ منَ التابعين، (التقريب ٣٨٢٨)؛ فلم يدركِ النبيَّ ﷺ، وأدركَ عمرَو بنَ العاصِ ولم يسمعْ منه، كما سبقَ في الروايةِ السابقةِ.

الثانية: ابنُ لهيعةَ، وهو ضعيفٌ كما سبقَ، وقد اختُلِفَ عليه في سندِهِ ومتنِهِ، كما فَصَّلنا ذلك في الروايةِ السابقةِ، قال الحافظُ -بعد ذكر بعض الاختلاف-:

«والاختلافُ فيه على ابنِ لهيعةَ أظنُّه منه لسوءِ حفظه» (تغليق التعليق ٢/ ١٨٩ - ١٩٠).

وقد أسقطَ ابن لهيعة (عمران بن أبي أنس) بين (يزيد) و(عبد الرحمن)، فهو شيخ (يزيد) في هذا الحديث، كما جاء في المصادر الأخرى.



[٣٠٧٥ط] حَدِيثُ أَبِي قَيْسٍ: فَتَيَمَّمَ:

عَنْ أَبِي قَيْسٍ: أَنَّ عَمْرَو بنَ العَاصِ كَانَ عَلَى سَرِيَّةٍ، قَالَ: احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ، وَذَاكَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِنِ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ جُنُبًا؟**» فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الِاغْتِسَالِ وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ﴾ الآيَةَ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شيئًا.

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿منذ ٥٢٥﴾.

السند:

قال ابنُ المنذرِ: حدثنا أحمد بن داود، ثنا حرملة، عن ابن وهب، ثنا عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبي قيس به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه أحمد بن داود بن عبد الغفار الحراني: «متروكٌ كذَّابٌ» كما قال الدارقطنيُّ في (الضعفاء والمتروكين ٥٢).

وقد خالفه مَن هو أوثقُ منه في المتنِ، وهو محمد بن الحسن بن قتيبة، كما في (تاريخ دمشق ٤٦/ ١٤٨).

وعبد الله بن محمد بن سلم بن حبيب، كما في (صحيح ابنِ حِبَّانَ ١٣١٠).

فروياه: عن حرملة عن ابن وهب بسنده، فذكرا فيه: «فَغَسَلَ مَغَابِنَهُ وَتَوَضَّأَ» ولم يذكرا التَّيَمُّمَ، وهو المحفوظُ من روايةِ عمرِو بنِ الحارثِ كما سبقَ في أولِ روايةٍ.

وفي الحديثِ علةٌ أُخْرَى، وهي الإرسالُ، فأبو قيس مولى عمرو من التابعين وليس له صحبة.



[٣٠٧٦ط] حَدِيثُ حَسَّانَ بنِ عَطِيَّةَ مُرْسَلًا:

عَنْ حَسَّانَ بنِ عَطِيَّةَ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْثًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَمْرَو بنَ العَاصِ، فَلَمَّا أَقْبَلُوا سَأَلَهُمْ عَنْهُ، فَأَثْنَوْا خَيْرًا، إِلَّا أَنَّهُ صَلَّى بِنَا جُنُبًا. فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ فَخَشِيتُ عَلَى نَفْسِي مِنَ البَرْدِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ.

۞ **الحكم:** **ضعيفٌ لإرسالِهِ**، وبه قال: ابنُ رجبٍ، **وأعلَّه** الإمامُ أحمدُ.

التخريج:

[د تعليقًا تحت "باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم" (٢/ ٢٧٦) / سير (رجب ٢/ ٢٧٩) "واللفظ له"].

السند:

رواه أبو إسحاقَ الفَزاريُّ في (السير) -كما في (فتح الباري لابن رجب)[(١)]-: عن الأوزاعي عن حسان بن عطية، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير أنه مرسلٌ، فحسان بن عطية منَ التابعين؛ ولذا قال ابنُ رجبٍ عقبه: «هذا مرسلٌ» (فتح الباري ٢/ ٢٧٩).

وقد علَّقه أبو داود فقال: «وروى هذه القصة عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية قال فيه: (فتيمم) » (السنن).

وقال أبو طالب: «سألتُ الإمامَ أحمدَ عن الجنبِ يؤمُ المتوضئين؟ قال:

(١) كذا ذكره ابن رجب، ولم نقفْ عليه في المطبوع من (السير).

نعم، قد أَمَّ ابنُ عباسٍ - يعني: أصحابَه - وهو جنبٌ، فتيمَّمَ، وعمرو بن العاص صلَّى بأصحابه وهو جُنبٌ، فأُخبر النبي ﷺ فَتَبَسَّمَ. قلتُ: حسان بن عطية سمع من عمرو؟ قال: لا، ولكن يُقَوَّى لحديثِ ابنِ عباسٍ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٣٤٢).

وقال الشيخُ الألبانيُّ: «فقد اتَّفقتْ رواية ابن لهيعة مع رواية ابن أيوب في إثبات التيمم، ولم يتعرضا لغسل المغابن والوضوء، ووافقهما على ذلك رواية الأوزاعي عن حسان بن عطية؛ التي علقها المؤلف، ولم أجدْ مَن وصلها» (صحيح أبي داود ٢/ ١٥٧).



[٣٠٧٧ط] حَدِيثُ يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ مُرْسَلًا:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ وَغَيْرِهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَّرَ عَمْرَو بنَ العَاصِ عَلَى جَيْشٍ فَسَارَ، وَإِنَّهُ احْتَلَمَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ إنْ هُوَ اغْتَسَلَ بِالمَاءِ البَارِدِ أَنْ يَمُوتَ، فَتَيَمَّمَ وَصَلَّى بِهِمْ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: «**مَا أُحِبُّ أَنَّكَ تَرَكْتَ شَيْئًا مِمَّا فَعَلْتَ وَلَا فَعَلْتَ شيئًا مِمَّا تَرَكْتَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا؛ لإرسالِهِ بل لإعضالِهِ.**

التخريج:

﴿حكيم ١٢٤١ "مختصرًا" / مدونة (١/ ١٤٧ - ١٤٨)﴾.

السند:

أخرجه سحنون في (المدونة) فقال: قال ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب وغيره به.

ورواه الحكيم الترمذي في (نوادر الأصول) عن قتيبة بن سعيد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب وحده به مرسلًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير أنه مرسلٌ، بل معضلٌ على التحقيقِ، فيزيد بن أبي حبيب معدودٌ في طبقة صغار التابعين، وهم الذي لم يصح لبعضهم سماعُ أحدٍ منَ الصحابةِ كما قال الحافظُ في مقدمة التقريب، وقال في (التقريب ٧٧٠١): «ثقةٌ فقيهٌ، وكان يرسلُ، من الخامسة».

والروايةُ عدَّها ابنُ الملقنِ من مراسيلِ الليثِ. انظر (البدر المنير ٢/ ٦٣٣).

[٣٠٧٨ط] حَدِيثُ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ:

عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ، قَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُرَخِّصْ لَنَا [فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ] [١]، فَقُلْنَا: إِنَّ أَرْضَنَا أَرْضٌ بَارِدَةٌ، فَسَأَلْنَاهُ أَنْ يُرَخِّصَ لَنَا فِي الطُّهُورِ (فِي الوُضُوءِ) [١] (فِي الشِّتَاءِ) [٢]، فَلَمْ يُرَخِّصْ لَنَا، وَسَأَلْنَاهُ أَنْ يُرَخِّصَ لَنَا فِي الدُّبَّاءِ، فَلَمْ يُرَخِّصْ لَنَا فِيهِ سَاعَةً [قَطُّ] [٢]، وَسَأَلْنَاهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْنَا أَبَا بَكْرَةَ، فَأَبَى، وَقَالَ: «**هُوَ طَلِيقُ اللَّهِ، وَطَلِيقُ رَسُولِهِ** [ﷺ] [٣]». وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ خَرَجَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ حَاصَرَ الطَّائِفَ، فَأَسْلَمَ.

۞ **الحكم: رجالُهُ ثقاتٌ، كما قال** الهيثميُّ.

التخريج:

〘حم ١٧٥٣٠ "واللفظ له"، ١٧٥٣١، ١٨٧٧٧ "والزيادة الأولى والثالثة والرواية الثانية له" / ص ٢٨٠٨ "والزيادة الثانية له" / مشكل ٤٢٧٣ "مختصرًا" / طح (٣/ ٢٧٨، ٢٧٩) "مختصرًا" / سعد (٩/ ١٥ - ١٦) "مختصرًا" / صبغ (المحاضرات والمحاورات للسيوطي صـ ٣٢٦) / كر (٦٢/ ٢١٢، ٢١٣) "والرواية الأولى له"〙.

السند:

رواه أحمدُ (١٧٥٣٠) قال: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا مُفَضَّل بن مُهَلْهِل، عن مغيرةَ، عن شِبَاك، عن الشعبي، عن رجلٍ مِن ثَقِيفٍ، به.

ورواه الطحاويُّ في (المشكل ٤٢٧٣)، و(معاني الآثار ٣/ ٢٧٨)، وابن عساكر (٦٢/ ٢١٢) من طريق يحيى بن آدم به، واقتصرَ الطحاويُّ على قصةِ أبي بكرةَ.

ورواه أحمدُ أيضًا (١٨٧٧٧) عن علي بن عاصم.

ورواه سعيدُ بنُ منصورٍ في (سننه ٢٨٠٨)، وعبد الله في زوائده[(١)] على (المسند ١٧٥٣١) عن محمد بن جعفر الوركاني، وابن عساكر (٦٢/ ٢١٢) من طريق يحيى بن آدم.

ثلاثتهم (سعيد، والوَرْكاني، ويحيى) عن أبي الأحوص - قرنه يحيى بمفضل -، ورواه ابنُ عساكر (٦٢/ ٢١٣) من طريق جرير،

ثلاثتهم (علي، وأبو الأحوص، وجرير) عن مغيرةَ، عن شباك[(٢)]، عن عامر الشعبي، أخبرني فلانٌ الثقفيُّ به، وقال أبو الأحوص: عن رجلٍ مِن ثَقِيفٍ، به.

واختُلِفَ فيه على أبي الأحوصِ:

فرواه ابنُ سعدٍ (٩/ ١٥) عن الفضل بن دكين قال: حدثنا أبو الأحوص عن مغيرة عن شباك عن رجلٍ مِن ثَقِيفٍ به. مقتصرًا على قصة أبي بكرة.

فأسقطَ منه الفضلُ عامرًا الشعبيَّ، والفضلُ ثقةٌ ثبتٌ، ولكن رواية سعيد ابن منصور ومَن تابعه هي الصوابُ؛ لأن أبا الأحوص قد توبع على هذا الوجه.

فمداره عندهم على المغيرة، وهو ابنُ مِقْسم الضبيُّ، وشيخه شباك هو الضبي الكوفي.

---

(١) زِيد في بعض النسخ: «نا أبي»، وهو خطأ، فالحديث من زيادات عبد الله كما بينه محققو طبعة الرسالة.

(٢) تحرف في المطبوع من تاريخ دمشق إلى: «سالم»!!

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ كما قال الهيثميُّ في (المجمع ٤/ ٢٤٥)، ولكن المغيرة بن مقسم وشيخه مدلسان كما في (طبقات المدلسين ١٣، ١٠٧)، وقد عنعنا!

فإنْ غُضَّ الطَّرْف عن عنعنة شباك الضبي لكونه من المرتبة الأولى منَ المدلسين كما ذكره ابنُ حَجرٍ، فلا يمكنُ غض الطرف عن عنعنة المغيرة لكونه من المرتبة الثالثة، أي: ممن أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماعِ، فإنْ سَلِمَ السندُ من عنعنته صَحَّ، وإلا فلا، والله أعلم.

وقد اختُلِفَ فيه على المغيرةِ أيضًا:

فرواه ابنُ سعدٍ (٩/ ١٦): عن يحيى بن حماد قال: حدثنا أبو عوانة عن المغيرة عن شباك عن عامر: أن ثقيفًا ... فذكره مقتصرًا على قصة أبي بكرة.

فأرسله أبو عوانة، وهو ثقةٌ ثبتٌ، والموصولُ من رواية جماعة فيهم مَن هو مثله، كالمفضل وأبي الأحوص، فإنهما ثقتان ثبتان، فلعلَّ هذا الاختلاف من قِبل المغيرةِ، حَدَّثَ به موصولًا مرة، وأرسله أُخرى، والله أعلم.

هذا، وتَسَوُّرِ أبي بكرةَ لحصنِ الطَّائفِ ونزوله إلى النبيِّ ﷺ ثابتٌ في (صحيح البخاري - رقم ٤٣٢٦).



[٣٠٧٩ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ:

عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الجَبَائِرِ تَكُونُ عَلَى الكَسْرِ كَيْفَ يَتَوَضَّأُ صَاحِبُهَا، وَكَيْفَ يَغْتَسِلُ إِذَا أَجْنَبَ؟ قَالَ: «**يَمْسَحَانِ بِالمَاءِ عَلَيْهَا فِي الجَنَابَةِ وَالوُضُوءِ**».
قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ فِي بَرْدٍ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا اغْتَسَلَ؟ قَالَ: «**يُمِرُّ عَلَى جَسَدِهِ**»، وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ «**يَتَيَمَّمُ إِذَا خَافَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، وابنُ الجوزيِّ، وابنُ دَقيقِ العيدِ، وابنُ عبدِ الهادِي، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجرٍ.

التخريج:

﴿قط ٨٧٦ "واللفظ له"، ٨٧٧/ هقخ ٨٤٤، ٨٤٥/ تحقيق ٢٥٠﴾.

التحقيق

سبق تحقيقه تحت باب «المسح على الجبائر».



٥٢٠- بابٌ فِيمَنْ ذَكَرَ قِصَّةَ عَمْرٍو دُونَ ذِكْرِ التَّيَمُّمِ

[٣٠٨٠ط] حَدِيثُ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرٍو مُرْسَلًا:

عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بنِ العَاصِ: أَنَّ عَمْرَو بنَ العَاصِ كَانَ عَلَى سَرِيَّةٍ، وَأَنَّهُ أَصَابَهُمْ بَرْدٌ شَدِيدٌ لَمْ يَرَوْا مِثْلَهُ، فَخَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: وَاللهِ، لَقَدِ احْتَلَمْتُ البَارِحَةَ، [وَلَكِنِّي وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ بَرْدًا مِثْلَ هَذَا! هَلْ مَرَّ على وجُوهِكُمْ مِثْلُهُ؟ قَالُوا: لَا]، فَغَسَلَ مَغَابِنَهُ وَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ سَأَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: «**كَيْفَ وَجَدْتُمْ عَمْرًا وَأَصْحَابَهُ؟**»، فَأَثْنَوْا عَلَيْهِ خَيْرًا، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، صَلَّى بِنَا وَهُوَ جُنُبٌ! فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى عَمْرٍو، فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ وَبِالَّذِي لَقِيَ مِنَ البَرْدِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ﴾، وَلَوِ اغْتَسَلْتُ مِتُّ! فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى عَمْرٍو.

۞ **الحكم: معلٌّ بالإرسالِ، وأعلَّهُ:** الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، وابنُ المواقِ، وابنُ رجبٍ.

اللغة:

«مغابنه»: - بغين معجمة - جمع: مَغْبِن، وهي الأرفاغ، وهي بواطن الأفخاذ ومَعَاطِف الجِلْد. (النهاية في غريب الحديث ٣/ ٣٤١).

قال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «المغابن: الآباط وأصول الفخذين، وكل ما يتعلق به الوسخ من الجسد» (الأحكام الوسطى ١/ ٢٢٤).

التخريج:

﴿د ٣٣٥ "مختصرًا" / حب ١٣١٠ "واللفظ له" / ك ٦٣٩ "والزيادة له ولغيرِهِ" / قط ٦٨٢ / ناسخ ١٣٨ / هق ١٠٨٥ / هقخ ٨٢٥ / هقل (٤/ ٤٠٣) / كر (١٤٨/٤٦، ١٤٩) / كما (٣٢/١٧ - ٣٣)، (٢٠٧/٣٤ - ٢٠٨) / غلق (١٨٨/٢ - ١٨٩) / زياد (ق ١٣٩ / ب)﴾.

السند:

أخرجه أبو داود في (السنن ٣٣٥) قال: حدثنا محمد بن سلمة المرادي، أخبرنا ابن وهب، عن ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، به.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك ٦٣٩) - وعنه البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٢٥)، و(السنن الكبير ١٠٨٥)، وابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٤٦/ ١٤٨)، وغيرهم - قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، حدثني عمرو بن الحارث، ورجل آخر، عن يزيد، به.

والرجلُ الآخرُ هو ابنُ لهيعةَ كما جاءَ مصرَّحًا به عند أبي داود، وقال البيهقيُّ: «أظنُّه ابن لهيعة» (السنن ١٠٨٥).

قلنا: ولكن ذكر ابن لهيعة هنا وهم، فقد رواه عنه الجماعةُ؛ حسنٌ، والمقرئُ، وغيرُهُما عنه بدون ذكر أبي قيس بذكر التيمم، قال المزيُّ: «وكأنَّ ابنَ وهبٍ حملَ حديث ابن لهيعة على حديث عمرو بن الحارث»

(تهذيب الكمال ٣٤/ ٢٠٨).

وقد رواه ابنُ وهبٍ عن عمرٍو منفردًا، أخرجه أبو بكر النيسابوريُّ في (فوائده ق١٣٩/ ب) - وعنه الدارقطنيُّ في (السنن ٦٨٢) - وغيرهما عن أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب.

ورواه ابنُ حِبَّانَ في (الصحيح ١٣١٥) عن عبد الله بن محمد بن سلم، وابنُ عساكر في (تاريخه ٤٦/ ١٤٨) من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة، كلاهما عن حرملة بن يحيى.

فرواه (أحمد، وحرملة) عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير أنه مرسلٌ، فأبو قيسٍ مولى عمرو بن العاص من كبارِ التابعين، فأنَّى له أن يدركَ قصةً حَدَثَتْ في زمانِ رسولِ اللهِ ﷺ ولذا كان عمل المحققين منَ الأئمةِ الأقدمين كأحمدَ، ويعقوبَ بنِ شيبَةَ، وابنِ المواقِ، والعراقيِّ، وغيرِهِم - أن التابعيَّ إذا حَكَى قصةً وقعتْ في زمانِ رسولِ اللهِ ﷺ عن صحابيٍّ بأداة التحمل: «أن» أن ذلك من قبيل المرسل، كما في حديثنا هذا. انظر (بغية النقاد النقلة ١/ ١٠)، و(شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٤).

وقد سبقَ تحريرُ ذلك والكلام عليه عند الكلام على رواية التيمم في أول الباب.

ولذا قالَ الإمامُ أحمدُ، وذكر له ما روي عن عمرو: «ليس بمتصلِ الإسنادِ» (شرح ابن ماجه ٢/ ٣٤٢)، و(فتح الباري لابن رجب ٢/ ٢٧٩).

وقال ابنُ المواقِ - في تعقبه عبد الحق، وابن القطانِ في قولهما: «إن

أبا قيس رواه عن عمرو بن العاص»: - «فإنه ليس كذلك، وإنما أرسله إرسالًا» (بغية النقاد ١/ ٢٣٦).

وقال ابنُ رجبٍ: «وفي هذه الرواية زيادة: (أبي قيس) في إسناده، وظاهرها الإرسال» (فتح الباري ٢/ ٢٧٩).



[٣٠٨١ط] حَدِيثُ عَمْرٍو بِلَفْظِ: فَتَوَضَّأْتُ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ لَمْ يُصِبْنِي بَرْدٌ مِثْلُهُ قَطُّ، فَخَيَّرْتُ نَفْسِي بَيْنَ أَنْ[١]: أَغْتَسِلَ فَأَقْتُلَ نَفْسِي، **وَأَتَوَضَّأَ**، فَذَكَرْتُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ **فَتَوَضَّأْتُ**. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

❁ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿حا ٥١٨٧﴾.

السند:

قال ابنُ أبي حاتم في (التفسير): حدثنا أبي، ثنا معاذ بن فَضَالة، ثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن ابن جبير، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاعُ، فعبدُ الرحمنِ بنُ جُبيرٍ أدركَ عَمْرًا، ولكنه لم يسمعْ منه هذا الحديث كما فصَّلْنَا ذلك في أول روايات الباب.

الثانية: اضطرابُ ابنِ لهيعةَ فيه، حيثُ رواه على أوجهٍ عديدةٍ؛ وذلك لسوءِ حفظه، وانظر أول رواية من روايات الباب.

(١) سقطتْ (أنْ) من المطبوع، واستدركناها من الرسالة الجامعية (الدكتوراة) رقم (٢٩١٥)، تحقيق: حكمت بشير.

١- رِوَايَةٌ مطوَّلَةٌ زاد: «مَا أُحِبُّ أَنَّكَ تَرَكْتَ شيئًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُطَوَّلَةٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَّرَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، وَفِي الجَيْشِ نَفَرٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، وَفِيهِمْ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَاحْتَلَمَ عَمْرُو بنُ العَاصِ فِي لَيْلَةٍ شَدِيدَةِ البَرْدِ، فَأَشْفَقَ أَنْ يَمُوتَ إِنِ اغْتَسَلَ؛ **فَتَوَضَّأَ** ثُمَّ أَمَّ أَصْحَابَهُ، فَلَمَّا قَدِمَ تَقَدَّمَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَشَكَا عَمْرَو بنَ العَاصِ حَتَّى قَالَ: وَأَمَّنَا جُنُبًا، فَأَعْرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ عُمَرَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَمْرٌو دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ يُخْبِرُ بِمَا صَنَعَ فِي غَزَاتِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَصَلَّيْتَ جُنُبًا يَا عَمْرُو؟**» فَقَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، أَصَابَنِي احْتِلَامٌ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ لَمْ يَمُرَّ عَلَى وَجْهِي مِثْلُهَا قَطُّ، فَخَيَّرْتُ نَفْسِي بَيْنَ أَنْ أَغْتَسِلَ فَأَمُوتَ، أَوْ أَقْبَلَ رُخْصَةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَبِلْتُ رُخْصَةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعَلِمْتُ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْحَمُ بِي، فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَحْسَنْتَ، مَا أُحِبُّ أَنَّكَ تَرَكْتَ شيئًا صَنَعْتَهُ، لَوْ كُنْتُ فِي القَوْمِ لَصَنَعْتُ كَمَا صَنَعْتَ**».

۞ الحكم: ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[مشكل ٢٤٥٧].

السند:

قال الطحاويُّ: حدثنا يوسف بن يزيد، قال: حدثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن ابن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير - قال أبو جعفر: وهو مولى نافع بن

عبد عمرو القرشي - عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان، وهما الانقطاع، وضعف ابن لهيعة واضطرابه فيه كما في الروايةِ السابقةِ.



٥٢١- بابٌ فيمَنْ رَوَى القِصَّةَ بِذِكْرِ التَّيَمُّمِ وَالوُضُوءِ مَعًا

[٣٠٨٢ط] حَدِيثُ أَبِي بَكْرِ بنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ مُرْسَلًا:

عَنِ الوَاقِدِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بنُ عُثْمَانَ، عَنِ ابنِ رُومَانَ. وَحَدَّثَنِي أَفْلَحُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ رُقَيْشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ حَزْمٍ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الحَمِيدِ بنُ جَعْفَرٍ. فَكُلٌّ قَدْ حَدَّثَنِي مِنْهُ طَائِفَةً، وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى لِلْحَدِيثِ مِنْ بَعْضٍ، فَجَمَعْتُ مَا حَدَّثُونِي، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ المُسَمَّيْنَ قَدْ حَدَّثَنِي أَيْضًا، قَالُوا: «... كَانَ عَمْرُو بنُ العَاصِ حِينَ قَفَلْنَا - أَيْ: مِنْ غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ - احْتَلَمَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ كَأَشَدِّ مَا يَكُونُ مِنَ البَرْدِ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: مَا تَرَوْنَ؟ قَدْ وَاللهِ احْتَلَمْتُ، وَإِنْ اغْتَسَلْتُ مِتُّ! **فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، وَغَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَيَمَّمَ**، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِهِمْ.

فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ بَعَثَ عَوْفُ بنُ مَالِكٍ بَرِيدًا. قَالَ عَوْفُ بنُ مَالِكٍ: فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي السَّحَرِ وَهُوَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَوْفُ بنُ مَالِكٍ؟**» قُلْتُ: عَوْفُ بنُ مَالِكٍ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: «**صَاحِبُ الجَزُورِ؟**» قُلْتُ: نَعَمْ. وَلَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «**أَخْبِرْنِي!**» فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا كَانَ فِي مَسِيرِنَا وَمَا كَانَ بَيْنَ أَبِي عُبَيْدَةَ بنِ الجَرَّاحِ وَبَيْنَ عَمْرِو بنِ العَاصِ وَمُطَاوَعَةِ أَبِي عُبَيْدَةَ،

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَرْحَمُ اللهُ أَبَا عُبَيْدَةَ بنَ الجَرَّاحِ!**» ثُمَّ أَخْبَرْتُهُ أَنَّ عَمْرًا صَلَّى بِنَا وَهُوَ جُنُبٌ وَمَعَهُ مَاءٌ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ غَسَلَ فَرْجَهُ بِمَاءٍ وَتَيَمَّمَ!! فَسَكَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

فَلَمَّا قَدِمَ عَمْرٌو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَأَلَهُ عَنْ صَلَاتِهِ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، لَوِ اغْتَسَلْتُ لَمِتُّ، لَمْ أَجِدْ قَطُّ بَرْدًا مِثْلَهُ، وَقَدْ قَالَ اللهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ قَالَ شَيْئًا.

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

مغازي الواقدي (٧٦٩ - ٧٧٤) "واللفظ له" / هقل (٤/ ٤٠١ - ٤٠٢).

السند:

قال الواقديُّ: حدثني ربيعة بن عثمان، عن ابن رومان. وحدثني أفلح بن (سعيد)[(١)]، عن سعيد بن عبد الرحمن بن رُقَيْش، عن أبي بكر بن حزم. وحدثني عبد الحميد بن جعفر. فكلٌّ قد حدَّثني منه طائفة، وبعضُهم أوعى للحديثِ مِن بعضٍ، فجمعتُ ما حدَّثوني، وغير هؤلاء المسمين قد حدَّثني أيضًا به.

وأخرجه البيهقيُّ من طريقِ الواقديِّ قال: حدثنا أفلح بن سعد، عن سعيد ابن عبد الرحمن بن رقيش، عن أبي بكر بن حزم، به.

---

(١) في المطبوع من مغازي الواقدي تصحَّفتْ (سعيد) إلى (سعد) والصواب ما أثبتناه، وقد ورد على الصواب في (الدلائل).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الواقديُّ، وهو: «متروكٌ» (التقريب ٦١٧٥). بل كَذَّبه غيرُ واحدٍ، كما تقدَّمَ مِرارًا.

الثانية: الإرسالُ، بل الإعضالُ، فأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ويزيد بن رومان - معدودان في صغار التابعين.

أما عبد الحميد فهو متأخر عنهما قليلًا.



٥٢٢- بابٌ فِيمَنْ رَوَى القِصَّةَ بِدُونِ ذِكْرِ الوُضُوءِ وَلَا التَّيَمُّمِ

[٣٠٨٣ط] حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ عَمْرَو بنَ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَدَعَاهُ رَسُولُ الله ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، خَشِيتُ أَنْ يَقْتُلَنِي البَرْدُ، وَقَدْ قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ -**وتبعه** ابنُ القيسراني والزيلعيُّ-، والهيثميُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿طب (١١/٢٤٣/١١٥٩٣) "واللفظ له" / عد (١٠/٤٤٥) / مردويه (كثير ٢/ ٢٧٠) / حرف (أمالي صـ ٣٠٣ - ٣٠٤)﴾.

السند:

رواه الطبرانيُّ فقال: حدثنا محمد بن علي بن العباس النسائي البغدادي، ثنا عبيد الله بن عمر القواريري، ثنا يوسف بن خالد السمتي، ثنا زياد بن سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

ورواه ابنُ مردويه كما في (تفسيرِ ابنِ كَثيرٍ) من طريقِ القواريريِّ به.

ورواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل) من طريق أزهر بن جميل عن يوسف بن خالد به.

ومداره عندهم على يوسف بن خالد السمتي

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، آفته يوسف بن خالد السمتي؛ **قال الحاكمُ**: «روى عن زياد بن سعد مناكير» (التهذيب ١١/ ٤١٢ - ٤١٣). **وقال ابنُ حَجرٍ**: «تركوه، وكَذَّبه ابنُ مَعينٍ» (التقريب ٧٨٦٢). والحديثُ **عدَّه ابنُ عَدِيٍّ** من مناكير يوسف السمتي فقال: «يوسف بن خالد السمتي بصريٌّ متروكُ الحديثِ ... - ثم ذكر حديثنا، وقال: «وهذا عن زياد بن سعد بهذا الإسناد لا أعلم رواه عن زياد غير يوسف بن خالد ...»، إلى أن قال: «وليوسف غير ما ذكرتُ منَ الحديثِ، **ورواياتُهُ فيها نظرٌ**، وكان من أصحاب أبي حنيفة، وقد أجمع على كذِبه أهلُ بلدِهِ» (الكامل ١٠/ ٤٤٤ - ٤٤٩). **وتبعه ابنُ القيسراني** في (ذخيرة الحفاظ ٢/ ٩٣٣)، **والزيلعيُّ** في (تخريج أحاديث الكشاف ١/ ٣٠٩).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه يوسف بن خالد السمتي، وهو كذَّابٌ» (مجمع الزاوئد ١٤٢٥)، وأقرَّه الألبانيُّ في (إرواء الغليل ١/ ١٨٢).



[٣٠٨٤ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلٍ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو عَنْ عَمْرٍو:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ، عَنْ عَمرِو بنِ العَاصِ: «أَنَّهُ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَهُوَ أَمِيرُ الجَيْشِ، فَتَرَكَ الغُسْلَ مِنْ أَجْلِ آيَةٍ، قَالَ: إِنِ اغْتَسَلْتُ مِتُّ! فَصَلَّى بِمَنْ مَعَهُ جُنُبًا، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عَرَّفَهُ بِمَا فَعَلَ وَأَنْبَأَهُ بِعُذْرِهِ، فَأَقَرَّ وَسَكَتَ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ساقطٌ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ، والحافظُ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿طب (جامع ٦/ ٥٤٩)، (غلق ٢/ ١٩١) / عب ٨٨٦ "واللفظ له" / كك ٧٤٢ / متفق ١٢٣﴾.

السند:

رواه عبد الرزاق - ومن طريقه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير)، وأبو أحمدَ الحاكمُ في (الأسامي والكنى) - قال: أخبرنا ابنُ جُريجٍ، قال: أخبرني إبراهيم، عن[1] ....

---

(١) تصحفت أداة التحمل (عن) في (المصنَّف) لعبد الرزاق -تبعًا للأصل (٣٦/ ب)-، و(المتفق) للخطيب، و(التغليق) لابن حجر، إلى: (ابن).
والصوابُ المثبتُ كما في (جامع المسانيد)، و(مجمع الزوائد ١٤٢٤)، و(الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٢/ ٢٤٣)، وقال: «أبو بكر بن عبد الرحمن الأنصاري، عن أبي محمد عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، وأبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، روى عنه إبراهيم أراه ابن محمد بن أبي يحيى أبو إسحاق =

[أبي بكر بن][1] عبد الرحمن الأنصاري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف (و)[2]عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عمرو به[3].

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه: إبراهيم بن محمد، وهو ابنُ أبي يحيى الأسلميُّ، وهو «متروكٌ» كما في (التقريب ٢٤١). بل وكَذَّبه غيرُ واحدٍ منَ الأئمةِ. انظر (تهذيب التهذيب ١/ ١٥٨ - ١٦١).

وشيخه: أبو بكر بن عبد الرحمن الأنصاري، ترجمَ له البخاريُّ في (الكنى ٨/ ١٢)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٣٤١)، وأبو أحمد الحاكم في (الأسامي والكنى ٢/ ٨٢)، وابنُ منده في (فتح الباب في الكنى والألقاب ١٠٥٥، ١٠٨٧). ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه أبو بكر بن عبد الرحمن

= الأسلمي وحجاج المهري».
وما ظنَّه أبو أحمد هو الصوابُ، فقد رواه الشافعي -كما في (الحاوي للماوردي ١/ ٢٦٩)-، ويحيى بن سلام كما عند ابن أبي زمنين في (التفسير ١/ ٣٦٣) عن إبراهيم ابن أبي يحيى عن أبي بكر بن عبد الرحمن به.

(١) ما بين المعقوفين سقط من المطبوع من (المصنَّف) -تبعًا للأصل (ق ٣٦/ ب)-، وهو ثابتٌ في بقيةِ المصادرِ.

(٢) وقع في (التغليق): (عن)، والصوابُ المثبتُ كما في المصادر الأخرى، ويدلُّ عليه كلامُ الخطيبِ المذكور أعلاه.

(٣) وقع في (التغليق): «عن عبد الله بن عمرو أن عمرو بن العاص أصابته جنابة...»، فعلى هذا يكون من مسند عبد الله وليس أباه؛ ولهذا عَدَّه الحافظُ شاهدًا، وليس رواية، والصواب المثبت كما في بقية المصادر.

الأنصاري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، ولم أجدْ مَن ذَكَرَهُ، وبقية رجاله ثقات» (مجمع الزوائد ١٤٢٤).

كذا قال، وكأنَّه غَفَلَ عن إبراهيمَ الأسلميِّ.

قلنا: وقد تصحَّفت أداةُ التحملِ بين إبراهيم وأبي بكر بن عبد الرحمن، فذكره الخطيبُ في (المتفق) فقال: «إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الرحمن الأنصاري حَدَّثَ عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وعبد الله بن عمرو بن العاص، أراه مرسلًا، روى عنه ابنُ جُريجٍ» (المتفق ١/ ٢٧٨).

ولذا قال الحافظُ: «هذا إسنادٌ جيدٌ، لكني لا أعرفُ حالَ إبراهيمَ هذا، والله الموفق» (تغليق التعليق ٢/ ١٩١).

قلنا: والصوابُ أنه إبراهيمُ بنُ أبي يحيى، كما تقدَّمَ بيانُه، والله أعلم.

والحديث ضَعَّفَهُ الألبانيُّ فقال: «وفى سندِهِ مَن لا يُعرفُ» (إرواء الغليل ١/ ١٨٢).



[٣٠٨٥ط] حَدِيثُ أَبُو أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا فِي سَرِيَّةٍ فَأَصَابَهُ كَلْمٌ، فَأَصَابَتْهُ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ، **فَصَلَّى وَلَمْ يَغْتَسِلْ**، فَعَابَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَصْحَابُهُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَجَاءَهُ فَأَخْبَرَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾.

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ساقطٌ.

التخريج:

﴿يحيى (زمنين ١/ ٣٦٣)/ الشافعي (الحاوي ١/ ٢٦٩)﴾.

السند:

رواه الشافعي - كما في (الحاوي الكبير ١/ ٢٦٩) -، ويحيى بن سلام - كما عند ابن أبي زمنين في (تفسيره) -: عن إبراهيم بن محمد، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ لأجل إبراهيم بن محمد وشيخه، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليهما في الحديث السابق؛ حيث رواه إبراهيمُ بهذا الإسنادِ عن أبي أمامة عن عمرو بن العاص.



[٣٠٨٦ط] حَدِيثُ دَاوُدَ بنِ الحُصَيْنِ مُرْسَلًا:

عَنْ دَاوُدَ بنُ الحُصَّيْنِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَمْرَو بنَ العَاصِ وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي وَجْهٍ مِنْ تِلْكَ الوُجُوهِ، فَلَمَّا قَدِمُوا قَالَ: «**كَيْفَ وَجَدْتُمْ أَمِيرَكُمْ؟**» قَالُوا: مَا وَجَدْنَا بِهِ بَأْسًا مِنْ رَجُلٍ صَلَّى لَنَا وَهُوَ جُنُبٌ!! فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ فقَالَ: «**مَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ؟**» قَالَ: صَدَقُوا، أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَأَنَا مَرِيضٌ شَدِيدُ المَرَضِ، فَتَخَوَّفْتُ إِنِ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَقْتُلَ نَفْسِي، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾.

الحكم: ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[سعد (٥/ ٥٥)].

السند:

قال ابنُ سعدٍ: أخبرنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس قال: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: الإعضالُ: فداودُ بنُ الحصينِ معدودٌ فيمن عاصر صغار التابعين، وهم الذين لم يثبتْ لهم إدراكُ أحدٍ منَ الصحابةِ، فعلى هذا تكون روايتُهُ معضلةٌ.

الثانية: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة: «ضعيفٌ» (التقريب ١٤٦).

الثالثة: إسماعيل بن أبي أويس، ضعيفٌ.

٥٢٣- بَابُ التَّيَمُّمِ فِي الحَضَرِ إِذَا لَمْ يَجِدِ المَاءَ، وَخَافَ فَوْتَ الصَّلَاةِ

[٣٠٨٧ط] حَدِيثُ أَبِي الجُهَيْمِ:

عَنْ أَبِي جُهَيْمِ بنِ الحَارِثِ بنِ الصِّمَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بِئْرِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ **حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ**».

۞ **الحكم:** **صحيح** (خ)، ومسلم تعليقًا.

التخريج:

﴿خ ٣٣٧ "واللفظ له" / م ٣٦٩ "معلقًا" / د ٣٢٩ / ن ٣١٦ / كن ٣٧٧ / حم ١٧٥٤١ / خز ٢٩١ / حب ٧٩٨ / ....﴾.

سيأتي تخريجُه وتحقيقُه تحت باب «التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين».



[٣٠٨٨ط] حَدِيثُ ابنِ عُمَرَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ ﵄ قَالَ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَيَمَّمُ بِمَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: مِرْبَدُ النَّعَمِ، وَهُوَ يَرَى بُيُوتَ المَدِينَةِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، معلٌّ بالوقفِ، وكذَا أعلَّهُ:** الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ - **وأقرَّه** ابنُ دَقيقٍ، وابنُ رجبٍ، وابنُ الملقنِ، والعينيُّ -، والخطيبُ، وابنُ عساكرَ، وابنُ عبدِ الهادِي، وابنُ حَجرٍ، والألبانيُّ. **وضَعَّفه** الذهبيُّ.

اللغة:

«**مِرْبَدُ النَّعَمِ**»، «**المِرْبَدُ:** موقف الإبل، مِن رَبَد في المكان: إذا أقام فيه. والنَّعَم: الإبل» (جامع الأصول ٧/ ٢٦٦).

قال ابنُ الملقنِ: «والمِرْبَدُ المذكورُ في هذا الأثرِ موضع بقرب المدينة على ميلين» (البدر ٢/ ٦٦٩).

التخريج:

﴿ك ٦٥١ "واللفظ له" / قط ٧١٦ / هق ١٠٧٨ / هقخ ٨٥٩ / هقع ١٦٤٣ / غيل ٤٧٥ / خط (٢/ ٣٠٣) / كر (١٥/ ٣٧٨) / غلق (٢/ ١٨٤ - ١٨٥) / منده (أمالي ق٤٣ / أ) / جرجاني (ق١٧٣ / ب)﴾.

السند:

رواه الحاكمُ في (المستدرك) - وعنه البيهقيُّ في (الخلافيات)، و(السنن)- قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا عمرو بن محمد بن أبي رزين، ثنا هشام بن حسان، عن عبيد الله ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به.

ورواه الدارقطنيُّ في (السنن) قال: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، وأحمد بن محمد بن الجراح، والحسين بن إسماعيل، وعلي بن محمد بن مِهران السَّوَّاق، قالوا: حدثنا محمد بن سنان القزاز، به.

ورواه أبو بكر الشافعيُّ في (الغيلانيات) - ومن طريقه ابنُ حَجرٍ في (التغليق) - قال: حدثنا محمد بن يونس، ثنا عمرو بن محمد بن أبي رزين، به

ومحمد بن يونس هو الكُدَيْمي.

ومداره عند الجميع على عمرو بن محمد بن أبي رزين به.

التحقيق

هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

العلة الأولى: أن في إسنادِ الحاكمِ وغيرِهِ: محمد بن سنان القزاز، كَذَّبه أبو داود، وابنُ خِراشٍ، ومع ذلك قال الدارقطنيُّ: «لا بأس به» (لسان الميزان ٩/ ٤٠٧)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٩/ ١٥٤). ولخَّص حالَهُ الحافظُ فقال: «ضعيف» (التقريب ٥٩٣٦).

وبه ضّعَّفَ الحديثَ الذهبيُّ فقال: «ابنُ سنان كَذَّبه أبو داود» (المهذب ١/ ٢٣٣).

قلنا: لكنه متابعٌ من محمد بن يونس الكديمي، كما في (الغيلانيات) لأبي بكر الشافعي، ولكنها متابعةٌ لا يُفرحُ بها؛ فالكديميُّ رمَاه غيرُ واحدٍ بالكذبِ ووضعِ الحديثِ، انظر ترجمتَه في (تهذيب التهذيب ٩/ ٥٤٢).

وشيخهما عمرو بن محمد بن أبي رزين: «صدوق ربما أخطأ» (التقريب ٥١٠٧).

وقد أخطأ في رفع هذا الحديث، حيث خالفه جماعةٌ من أصحابِ نافعٍ فأوقفوه، وهم:

١ - مالكٌ كما في (موطئه ١٤٠)، وعنه الشافعيُّ في (الأم ٣٨٩٨)، وعبدُ الرزاقِ في (المصنَّف ٨٩١)، وأبو نُعيمٍ في (الصلاة ١٥٠)، وغيرُهُم.

٢ - يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ كما عند عبدِ الرزاقِ في (المصنَّف ٨٩٢)، والدارقطنيِّ في (السنن ٧١٩)، وغيرِهِما.

٣ - محمدُ بنُ عجلانَ كما عند الشافعيِّ في (الأم ١٠٢، ٣٨٩٩)، و(المسند ٩٠، ٩١).

٤ - أيوبُ السختيانيُّ كما عند ابنِ أبي شيبةَ في (المصنَّف ١٦٨٥)، وغيرِهِ.

٥ - موسى بنُ يَسارٍ كما عند حربٍ الكرمانيِّ في (الطهارة ٣٥٣).

٦ - أبو معشرٍ كما عند أبي نُعيمٍ في (الصلاة ١٤٩).

٧ - محمدُ بنُ إسحاقَ كما عند الدارقطنيِّ في (العلل ٦/ ٣٠٥).

فرواه سبعتُهم عن نافع فأوقفوه، وهو المحفوظُ الذي ذَهَبَ إليه الحُفَّاظُ.

فقد سُئِلَ الدارقطنيُّ عن المرفوعِ فقال: «يرويه عبيد الله بن عمر، واختُلِفَ عنه؛ فرواه محمد بن سنان بن يزيد القزاز، عن عمرو بن محمد بن أبي رزين، عن هشام بن حسان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ كذلك. **وغيره يرويه** عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، **موقوفًا.** وكذلك رواه أيوب السختياني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن إسحاق - صاحب المغازي - عن نافع، عن ابن عمر، مِن فِعْلِهِ، موقوفًا»

(العلل ٦/ ٣٠٥).

ووافقه الخطيبُ في (تاريخ بغداد ٣/ ٣٠٣)، وابنُ حَجرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ٢٥٧).

وقال البيهقيُّ: «وقد رُوي مسندًا عن النبيِّ ﷺ وليسَ بمحفوظٍ» (السنن الكبير ٢/ ١٨٣).

وقال في (معرفة السنن ٢/ ٣٥): «**تفرَّدَ به:** عمرُو بنُ محمدٍ بإسنادِهِ هذا، **والمحفوظُ** عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، **من فِعْلِهِ** كما تقدَّمَ، والله أعلم».

وقال الخطيبُ: «**تفرَّدَ بروايتِهِ مرفوعًا:** محمدُ بنُ سِنَانٍ بهذا الإسنادِ، وتابعه محمدُ بنُ يونسَ الكديميُّ؛ فرواه عن عمرو بن محمد بن أبي رزين كذلك» ثم قال: «إن المحفوظَ . . .» وأسندَ الموقوفَ، (تاريخ بغداد ٣/ ٣٠٣).

وقال ابنُ منده: «**غريبٌ** من حديثِ عبيدِ اللهِ وهشامٍ، **تفرَّدَ به:** عمرو بن أبي رزين» (الأمالي ق ٤٣/ أ).

وقال ابنُ عساكر: «**تفرَّدَ برفعه:** محمد بن سنان، ومحمد بن يونس الكديمي عن عمرو والمحفوظُ أنه موقوفٌ من فِعْلِ ابنِ عمرَ كذلك روي عن أيوب السختياني، ومحمد بن عجلان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن إسحاق - صاحب المغازي -، عن نافعٍ، وكذلك رواه غير هشام عن عبيد الله وهو الصحيح» (تاريخ دمشق ١٥/ ٣٧٩).

وقال ابنُ عبدِ الهادِي - بعد ذكر الموقوفات عن ابن عمر -: «هذا هو الصحيحُ عنِ ابنِ عمرَ نَفسِهِ» (تعليقه على العلل صـ ٨).

وقال ابنُ رجبٍ: «وهذا الأثرُ مشهورٌ عن ابنِ عمرَ من روايةِ نافعٍ عنه، وقد رفعه بعضُهم، خرَّجه الدارقطنيُّ والبيهقيُّ مرفوعًا. قال البيهقيُّ: وهو غيرُ

محفوظ» (فتح الباري لابن رجب ٢/ ٢٢٧).

وقال ابنُ الملقنِ: «ورُوي أيضًا مرفوعًا، والمحفوظُ الأولُ كما نبَّه عليه البيهقيُّ» (التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٥/ ١٧١).

وقال الحافظُ: «ومحمدُ بنُ يونسَ المذكور في روايتنا هو الكديميُّ، وقد ضُعِّف. ومحمدُ بنُ سِنانٍ تكلَّم فيه أبو داود وغيرُهُ، لكن قال الدارقطنيُّ: لا بأس به. وعمرو بن محمد بن أبي رزين ذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات)، وقال: ربما أخطأ. قلتُ: ورفعه لهذا الحديث من جملة ما أخطأ فيه» (تغليق التعليق ٢/ ١٨٥).

وقال في (الفتح ١/ ٤٤١): «وأخرجه الدارقطنيُّ والحاكمُ من وجهٍ آخرَ عن نافعٍ مرفوعًا لكن إسنادُهُ ضعيفٌ».

قلنا: ومع ذلك قال الحاكمُ: «حديثٌ صحيحٌ تفرَّدَ به: عمرو بن محمد بن أبي رزين، وهو صدوقٌ، ولم يخرجاه. وقد أوقفه يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ وغيرُهُ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمرَ» (المستدرك على الصحيحين ١/ ٥٥٧).

فتعقبه الألبانيُّ فقال: وهو مردودٌ من وجهين:

الأول: أن ابنَ أبي رزين هذا فيه كلامٌ من قِبل حفظه، أشارَ إليه الحافظُ في (التقريب) بقوله: «صدوقٌ، ربما أخطأ». فإذا خالفَ الثقات فلا تطمئنُ النفسُ لتصحيحِ حديثِهِ.

والآخر: أن القزازَ هذا ضعيفٌ، فتعصيب الخطأ به أولى من تعصيبه بشيخه كما لا يخفى على أهل المعرفة بهذا العلم» (السلسلة الصحيحة ٦/ ٢٦٦)، وانظر (السلسلة الضعيفة ٤/ ١٤٠).

تنبيه:

وقع في مطبوع (إتحاف المهرة ١٠٩٠٢) قوله: «تفرَّدَ به: عمرو بن محمد، وهو صدوق، **ووافقه** يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر»، وهذا تصحيفٌ والصواب: «ووقفه».



[٣٠٨٩ط] حَدِيثُ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ:

عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَأْتُونَ العَالِيَةَ، فَيُدْرِكُونَ المَغْرِبَ عِنْدَ مِرْبَدِ النَّعَمِ فَيَتَيَمَّمُونَ**».

❁ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿طب (٦/ ١٢٤/ ٥٧١٥)﴾.

السند:

رواه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير) فقال: حدثنا أحمد بن زهير، ثنا أبو الربيع الحارثي، ثنا ابن أبي فُدَيك، ثنا عبد المهيمن بن عباس، عن أبيه، عن جده به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عبدُ المهيمنِ، وهو ابنُ عباس بن سهل بن سعد الساعدي؛ قال البخاريُّ وأبو حاتم: «منكرُ الحديثِ».

وقال النسائيُّ: «ليسَ بثقةٍ».

وقال ابنُ حِبَّانَ: «لما فحش الوهم في روايته بطل الاحتجاج به».

وقال الساجيُّ: «عنده نسخة عن أبيه عن جده فيها مناكير»، انظر: (تهذيب التهذيب ٨١٠).

ولذا ضَعَّفَهُ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١/ ٢٦٣).

[٣٠٩٠ط] حَدِيثُ ابنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا:

عَنْ نَافِعٍ: «**أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَعَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ مِنَ الجُرُفِ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِالمِرْبَدِ، نَزَلَ عَبْدُ اللهِ فَتَيَمَّمَ صَعِيدًا طَيِّبًا، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى**».

وَفِي رِوَايَةٍ ثَانِيَةٍ: «**تَيَمَّمَ فِي مِرْبَضِ الغَنَمِ، فَقَالَ بِيَدِهِ عَلَى الأُخْرَى فَمَسَحَ بِهِمَا إِلَى المِرْفَقَيْنِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ ثَالِثَةٍ: «**أَنَّهُ أَقْبَلَ مَعَ ابنِ عُمَرَ مِنَ الجُرُفِ، فَلَمَّا أَتَى المِرْبَدَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً فَتَيَمَّمَ بِالصَّعِيدِ، وَصَلَّى وَلَمْ يُعِدْ تِلْكَ الصَّلَاةَ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ موقوفًا، وصَحَّحَهُ** ابنُ الملقنِ.

الفوائد:

قال الشافعيُّ: «الجرفُ قريبٌ منَ المدينةِ» (الأم ١/ ٦٢).

قال النوويُّ: «والمِرْبَدُ - بكسر الميمِ - موضعٌ بقربِ المدينةِ» (المجموع ٢/ ٣٠٤).

التخريج:

﴿ط ١٤٠ / أم ٣٨٩٨ / عب ٨٩١ "والرواية الثالثة له" / صلاة ١٥٠ / منذ ٥٢٨ "مقتصرًا على التيمم" / طح (١/ ١١٤) / طحق ١١٦ / عق (٤/ ٣٨) له ولغيرِهِ / هق ١٠١٠ / هقع ١٥٥٠، ١٥٥٢ / هقغ ٢٣١ / خط (٣/ ٣٠٣)﴾.

السند:

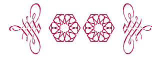
رواه مالكٌ في (الموطأ) - وعنه الشافعيُّ في (الأم)، وعبدُ الرزاقِ في

(المصنَّف)، وأبو نُعيمٍ في (الصلاة)، ومن طريقه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار، وأحكام القرآن)، والبيهقيُّ في (السنن، والمعرفة) - عن نافعٍ أن عبدَ اللهِ بنَ عمرَ به.

والرواية الثانية: رواها العقيليُّ في (الضعفاء) - ومن طريقه الخطيبُ البغداديُّ في (تاريخه) - من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا ابنُ عُليةَ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، أن ابنَ عُمرَ به.

التحقيق

الإسنادان صحيحان، على شرط الشيخين، وصَحَّحَهُ ابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٢/ ٦٦٦).



١- رِوَايَةُ: «أَنَّهُ ضَرَبَ ضَرْبَتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ ابنَ عُمَرَ تَيَمَّمَ فِي مِرْبَدِ النَّعَمِ، فَقَالَ بِيَدَيْهِ عَلَى الأَرْضِ فَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهِمَا عَلَى الأَرْضِ ضَرْبَةً أُخْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ».

الحكم: صحيحٌ موقوفًا.

التخريج:

[ش ١٦٨٥ "واللفظ له" / طبر (٧/ ٨٧) / عق (٥/ ٢١٤) / خط (٣/ ٣٠٣)].

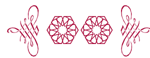
السند:

قال ابنُ أبي شيبةَ في (المصنَّف) - ومن طريقه العقيليُّ في (الضعفاء)، والخطيبُ في (تاريخ بغداد) -: حدثنا ابنُ عليةَ، عن أيوبَ، عن نافعٍ؛ أَنَّ ابنَ عُمَرَ تَيَمَّمَ فِي مِرْبَدِ النَّعَمِ... فذكره.

ورواه الطبريُّ من طريق عبد الوارث بن سعيد عن أيوب به.

التحقيق

إسنادُهُ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ.



٢- رِوَايَةٌ: زَادَ: «وَصَلَّى العَصْرَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الجُرُفِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالمِرْبَدِ تَيَمَّمَ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَصَلَّى العَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ المَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ فَلَمْ يُعِدِ الصَّلاةَ».

وَفِي رِوَايَةٍ٢: «أَنَّ ابنَ عُمَرَ تَيَمَّمَ وَصَلَّى العَصْرَ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ المَدِينَةِ مِيلٌ أَوْ مِيلَانِ، ثُمَّ دَخَلَ المَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ فَلَمْ يُعِدْ».

وَفِي رِوَايَةٍ٣: «أَنَّهُ كَانَ يَمُرُّ بِالمَاءِ وَهُوَ عَادِلٌ عَنِ الطَّرِيقِ المِيلَ وَالمِيلَيْنِ، فَيَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي».

وَفِي رِوَايَةٍ٤: «كَانَ يَتَيَمَّمُ بِمَرْبَدِ النَّعَمِ، وَصَلَّى وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنَ المَدِينَةِ، ثُمَّ دَخَلَ المَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ فَلَمْ يُعِدْ».

۞ **الحكم: (خ) معلقًا، وصَحَّحَ إسنادَهُ:** البيهقيُّ، والنوويُّ، وابنُ الملقنِ.

التخريج:

﴿خ معلقًا (١/ ٧٤) تحت باب "التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة" / عب ٨٩٢ "والرواية الثانية له" / أم ١٠٢، ٣٨٩٩ "واللفظ له" / شف ٩٠، ٩١ / منذ ٥٥٢، ٥٥٥ / ثعلب ١١٤٨ / حرب (طهارة ٣٤٥، ٣٥٣) "والرواية الثالثة له" / ك ٦٥٢ / قط ٧١٧ "والرواية الرابعة له ولغيرِهِ"، ٧١٨ - ٧١٩ / علقط ٢٩٢٣ / هقخ ٨٦٠ / هق ١١١٢، ١١١٧، ١٠٧٧ / هقع ١٦٤١ / خط (٣/ ٣٠٣)﴾.

السند:

قال الشافعيُّ في (الأم ١٠٢)، و(المسند ٩٠) - ومن طريقه: الثعلبيُّ في (التفسير)، والبيهقيُّ في (السنن الكبير ١٠٧٧)، و(المعرفة ١٦٤١)، والخطيبُ

في (تاريخ بغداد) -: أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر به.

ورواه عبدُ الرزاقِ في (المصنَّف ٨٩٢) عن الثوري، عن محمد، ويحيى ابن سعيد، عن نافع، أن ابن عمر، بلفظ الرواية الثانية.

ومحمد هو ابن عجلان، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري.

ورواه حربٌ الكرمانيُّ في (الطهارة)، وابنُ المنذرِ في (الأوسط) من طريق الثوري عن ابن عجلان بلفظ الرواية الثالثة.

ورواه الدارقطنيُّ في (السنن٧١٧، ٧١٨) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الكبير) - من طريقين عن ابن عجلان بلفظ الرواية الرابعة.

ورواه في (السنن ٧١٩) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري به.

ورواه حربٌ الكرمانيُّ في (الطهارة ٣٥٣) من طريقِ مُبَشِّرٍ، قال: ثنا الأوزاعي، عن موسى بن يسار، عن نافع، به.

ومداره عند الجميع على نافعٍ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ غاية، ولذا قال البيهقيُّ: «هذا عن ابنِ عمرَ ثابتٌ» (الخلافيات ٢/ ٥٢٣).

وقال النوويُّ، وابنُ الملقن: «هذا إسنادٌ صحيحٌ» (المجموع ٢/ ٣٠٣)، (خلاصة الأحكام ٥٦٩)، و(البدر المنير ٢/ ٦٦٣).

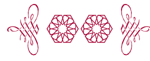
تنبيه:

عَلَّق البخاريُّ الحديثَ في (صحيحه) ولم يذكرْ فيه التيممَ.

فقال ابنُ حَجرٍ: «ولم يظهرْ لي سببُ حَذْفِهِ منه ذكر التيمم مع أنه مقصود

الباب» (الفتح ١/ ٤٤١).

وقال العينيُّ: «إن البخاريَّ ذَكَرَ هذا معلقًا مختصرًا ولم يذكر فيه التيمم، مع أنه لا يطابق ترجمة الباب إلا به. وقال بعضُهم: لم يظهرْ لي سببُ حَذْفِهِ. قلتُ: الذي يظهرُ لي أن ترك هذا ما هو من البخاري، والظاهر أنه من الناسخ، واستمر الأمر عليه وليس له وجه غير هذا» (عمدة القارى ٤/ ١٣).



٣- رِوَايَةُ: «أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنْ أَرْضِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنْ أَرْضِهِ الَّتِي بِالجُرُفِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِمَرْبَدِ النَّعَمِ حَضَرَتْ صَلَاةُ العَصْرِ فَتَيَمَّمَ وَإِنَّهُ لَيَنْظُرُ إِلَى بُيُوتِ المَدِينَةِ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ موقوفٌ.**

التخريج:

[منذ ٥٢٨ "واللفظ له" / أثرم (رجب ٢/ ٢٢٧)].

السند:

رواه ابنُ المنذرِ في (الأوسط) قال: حدثنا يحيى بن محمد، ثنا أبو الربيع، ثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، به.

حماد هو ابن زيد.

ورواه الأثرمُ - كما في (فتح الباري لابن رجب) - من طريقِ أيوبَ به.



التحقيق

إسنادُهُ صحيحٌ.

٤- رِوَايَةُ: «أَقْبَلْنَا مِنَ الغَابَةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَقْبَلْنَا مِنَ الغَابَةِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرْبَدِ النَّعَمِ حَانَتِ العَصْرُ، فَتَيَمَّمَ وَصَلَّى ثُمَّ دَخَلَ المَدِينَةَ**».

الحكم: حسنٌ لغيرِهِ.

التخريج:

〖صلاة ١٤٩〗.

السند:

قال أبو نعيم الفَضْلُ بنُ دُكينٍ: حدثنا أبو معشر، عن نافع، عن ابن عمر، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه أبو معشر المدنيُّ نَجيح بن عبد الرحمن، «ضعيفٌ، أَسَنَّ واختلطَ» (التقريب ٧١٠٠).

ولكن تابعه جماعةٌ على نافعٍ كما سبقَ، وليس في حديثهم: «أَقْبَلْنَا مِنَ الغَابَةِ».



فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

أبواب الحمام

٤٩٩- باب ما ورد في دخول الحمام

٥٠- بابٌ ما روي في النهي عن دخول الرجال الحمام إلا بمئزر ولا يدخل النساء مطلقا

كتاب التيمم

أبواب مشروعية التيمم وفضله

٥١٤- باب بدء التيمم

٥١٥- باب مشروعية التيمم عند عدم الماء

٥١٦- باب: التيمم فضل لأمة محمد ﷺ خاصة

أبواب الأسباب المبيحة للتيمم

٥١٧- باب التيمم لفقد الماء

٥١٨- باب التيمم للمريض إذا لم يقدر على استعمال الماء

٥١٩- باب التيمم لمن خاف الهلاك من برد ونحوه

٥٢٠- باب فيمن ذكر قصة عمرو دون ذكر التيمم

